

علم اجتماع العائلة

الدكتور

صبيح عبد المنعم احمد

الاستاذة

مليحة عوني القصير

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية الاداب - جامعة بغداد

علم اجتماع العائلة

تأليف

د . صبيح عبد المنعم احمد
المدرس في قسم الاجتماع
كلية الاداب - جامعة بغداد

مليحة هوني القصير
الاستاذة المساعدة في قسم الاجتماع
كلية الاداب - جامعة بغداد

مطبعة جامعة بغداد

بغداد ١٩٨٤



رابطہ بدیل
lisanarb.com

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com

المقدمة

اهتم المفكرون والعلماء بدراسة شؤون العائلة قديماً وحديثاً وذلك لاهمية هذه الوحدة الاجتماعية في حياة الافراد والجماعات البشرية . ويرى الكثير من الباحثين والمفكرين وخاصة المعاصرين منهم ان تماسك المجتمع واستقراره يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتماسك العائلة وارتباط افرادها . كما ان انحلال الحياة الاجتماعية في اي مجتمع من المجتمعات يرتبط ايضاً بتحلل وتفكك وتدهور العائلة فيه ، ولذا فقد اهتم رجال الفكر والفلاسفة والساسة والقادة منذ القدم بدراسة العائلة ضمن اهتماماتهم ودراساتهم لوجوه المجتمع المتعددة . الا ان ظهور علم الاجتماع الحديث كعلم مستقل متشعب المبادئ ادى الى التركيز على دراسة العائلة كفرع من فروع هذه المعرفة حيث يركز على دراسة العائلة دراسة علمية تهتم بشؤونها وطبيعتها وتطورها وكيانها ومشاكلها . وقد سمي هذا الحقل « بعلم اجتماع العائلة » حيث تشعب واصبح ميداناً واسعاً عميقاً خاصة بعد بروز المتخصصون والعاملون فيه .

ان علم اجتماع العائلة يهتم بالعائلة بوصفها هيئة او منظمة اجتماعية ويدرسها بأسلوب علمي ، موضوعي ، تحليلي ، ووصفي للتعرف على كيفية تطورها وطبيعة تركيبها وبنيتها والعلاقات التي تتضمنها والوظائف التي تؤديها والمشاكل التي تواجهها ومن ثم يحاول الوصول الى البرمجة والتخطيط لها لتقوم بدورها بصورة فعالة في بناء المجتمع الآمن المستقر .

ان الجزء الأكبر من هذا الكتاب هو حصيلة المحاضرات التي بدأت لأول مرة بتدريسها - منذ عام ١٩٥٦ - ووضع مفردات منهجها بتكليف من جامعة بغداد . وقد راودتني منذ ذلك الحين امنية جمع هذه المحاضرات ووصفها في كتاب شامل يفيد طلبة المعرفة والمكتبة العربية في آن واحد وذلك لقلّة الكتب العربية الحديثة في هذا المجال ، الا ان ظروف متعددة حالت دون تحقيق هذه الامنية في ذلك الحين .

وقد ادركت حكومة الثورة والقيادة السياسية في القطر العراقي اهمية العائلة ودورها في تدعيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع لذا فقد اولت مزيداً من العناية في دراسة شؤون العائلة ورعايتها . واستجابة مع اهداف الثورة وتمشياً مع السياسة العامة التي ترسمها لتنظيم المجتمع والنهوض بكافة شرائحه التنظيمية - ولاسيما العائلة - فقد قمنا بتأليف كتاب « علم اجتماع العائلة » وبتكليف من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مشكورة . وقد شارك الزميل الدكتور صبيح عبد المنعم في كتابة بعض اجزاء الكتاب وهي الابواب الاول والثاني والفصل الثاني عشر .

وختاماً اود ان اقدم شكري وامتناني الى زوجي عبد اللطيف واولادي عالية وسيف وميادة وحفيدتي رند وياسمين الذين هياوالي المناخ العائلي الملائم للاستقرار النفسي والذهني وحفزوني على الانجاز العلمي. كما اتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الى الدكتور طه النعيمي رئيس جامعة بغداد المحترم والى الدكتور حمدي الفياض مساعد رئيس الجامعة المحترم والى المسؤولين في مكتب متابعة قرارات لجنة المناهج التعليمية لاتاحتهم الفرصة لنا لكتابة هذا الكتاب وتعاونهم وحرصهم البناء على انجاز هذا المؤلف . كما نشكر الزميل الدكتور عادل شكاره لمراجعته للكتاب وملاحظاته الطيبة ، وعلى الرغم من ان طبع الكتاب استغرق ثلاث سنوات - لظروف خارجة عن الارادة - فاني اشكر العاملين في مطبعة الجامعة وعلى رأسهم السادة خليل ابراهيم حسن المشرف العام وعادل حسين شريف مسؤول القسم المالي ومحمد رضا محمد حسن الطباع الماهر على تعاونهم الصادق في انجاز طبع المؤلف ووضعها في متناول يد طلاب العلم والمعرفة .

مليحة عوني القصير

الاستاذة المساعدة في قسم الاجتماع

جامعة بغداد

الباب الأول

الفصل الاول

الكيان العائلي

المبحث الاول : العائلة واهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع

مفهوم العائلة

كرس عدد من الباحثين والمتخصصين في العلوم وخاصة من المتخصصين في حقل علم الاجتماع جزءاً من بحوثهم الى موضوع العائلة لكونها من المنظمات التي تشكل قاعدة مهمة في بناء اي مجتمع من المجتمعات القديمة او المعاصرة ، التقليدية او المتقدمة . فالعائلة تتكون من افراد وتعتبر اصغر وحدة يتكون منها المجتمع وهي مسرح للتفاعل والاتصال الاجتماعي ، حيث يتلقى فيها الفرد تنشئته منذ ولادته الى ان يصبح عضواً مستقلاً يعتمد على نفسه ، ومن خلالها تخلق لهذا الفرد ادواراً اجتماعية في داخلها وخارجها ، وبدورها تحدد مكانته ومركزه الاجتماعي في المجتمع . فالعائلة نمت وتطورت نتيجة لاستجابات حاجات ضرورية دون ان تفرض على احد لان اي فرد لا يستطيع ان يعيش خارج تنظيمها لذا يمكن لنا ان نوكد انها اقدم تنظيم من ناحية المنشأ مقارنة بالانظمة الاخرى . ولقد عزز هذا الرأي معظم الباحثين وخاصة من الذين درسوا المجتمعات البدائية والقديمة حيث وجدوا ان الرجل كان يمارس الصيد ويغيب فترة طويلة او قصيرة وتبقى الام بجانب الاطفال كعنصر ثابت للعائلة وبدورها تمارس وظائفها البيئية (١) . وسوف يتضح لنا في فصول قادمة كيف ان العائلة حافظت على بقائها كوحدة اجتماعية متميزة لها اركان ثابتة رغم التطورات التي حصلت سواء من ناحية بنائها او وظائفها .

ولقد اختلف الباحثون الذين تناولوا موضوع العائلة على تحديد مفهومها وذلك لتباين وجهات نظرهم في نشأة وأصل وتطور بيئة ووظائف هذا التنظيم

الاجتماعي ، لذا وجدنا من الاهمية بمكان ان ندرج بعض هذه المفاهيم لكي يستطيع المطالع ان يلم ببعضها .

فالمفهوم الجنسي يؤكد على انها علاقة جنسية بين رجل وامرأة تكون وظيفتهما الانجاب والعناية بالاطفال . الا ان الباحثين والمتخصصين بشؤون الاسرة بدأوا يبحثون في جوانب مختلفة لهذا التنظيم . فمنهم من فسرها بالمفهوم السلوكي وهؤلاء ربطوا العائلة بالانماط السلوكية التي تترتب على عملية الزواج والعلاقات الزوجية وكيفية اختيار القرين ، والقوانين الزوجية ، ومكانة المرأة والتعديلات التي تحدث على الزواج والطلاق حيث اعتبروا ان هذه الانماط لها تأثير المباشر على افراد العائلة (٢) ومنهم من ذهب الى التأكيد على جوانب اخرى كما مستكشف لنا المفاهيم الاخرى التي بلورها هؤلاء الباحثون .

وهناك من يرى ان العائلة جماعة من الاشخاص مرتبطين بواسطة الزواج او الدم ، او التبني ويعيشون في بيت واحد ، ويتفاعلون مع بعضهم البعض وفق ادوارهم الاجتماعية ، وتسود بينهم ثقافة مشتركة (٣) .

ان هذا التعريف لا يخلو من ضعف لانه قد ينطبق على العائلة الصغيرة التي تضم الاب والام والاطفال وهذا النوع من العائلة يعتبر وحدة اجتماعية من وحدات المجتمع المحلي . لان العائلة الصغيرة تسود المجتمعات الصناعية الحديثة وهي انعكاس للاوضاع الفردية التي مر بها المجتمع والتي تميزت بصفات جوهرية منها التمتع بالحقوق الملكية ووجود القانون الجماعي الذي ينطبق على جميع افراد المجتمع وتوفر درجة عالية من النقلة الجغرافية والاجتماعية ، وتدخل الدولة في شؤون الافراد ومساعدتهم على حل مشاكلهم (٤) الى غير ذلك من الامور الاخرى التي تجعل هذا التعريف ضعيفاً في بعض وجوهه لاعطاء مفهوم شامل وعام للعائلة .

وقد تعرف العائلة بانها ارتباط يدوم قليلا او كثيراً بين الزوج والزوجة وقد يكون او لا يكون لديهم اطفال (٥) فهناك من الباحثين من اعتبر العائلة جماعة

اجتماعية تتميز بوجود اقامة مشتركة بين افرادها ، وتعاون اقتصادي ووظيفتها حفظ التناسل reproduction ، كما وتختلف العائلة عن الزواج Marriage حيث ان الزواج اكثر تعقيداً من العائلة لانه يرتبط بالتقاليد والعادات الموجودة في المجتمع وعلى هذا الاساس فان الزواج يعني السلوك الذي تشيد به العلاقات الاجتماعية والالتزامات المتبادلة reciprocal obligation ويكون مقبولاً محلياً (٦) .

وهناك فريق اخر ركز على النواحي الاجتماعية وعلى هذا الاساس تعرف العائلة بانها وحدة اجتماعية منظمة محكومة بواسطة التقاليد والقانون . وتتميز بوجود علاقات خاصة بين المشاركين او الذين تتكون منهم هذه الوحدة الاجتماعية كالرجل والمرأة والاطفال (٧) او اذا كانت العائلة كبيرة فتمتد هذه العلاقات الى الاقارب . كما وقد تشكل العائلة ترتيباً اجتماعياً Social arrangement داخل المجتمع وتعتمد على الزواج والتعاقد بين الزوج والزوجة . وكذلك القبول بين الطرفين المتعاقدين تعريف Recognition الحقوق والواجبات الابوية والاقامة المشتركة للزوج والزوجة والاطفال ، والالتزامات الاقتصادية المتبادلة بين الزوج والزوجة والابناء (٨) .

يستخلص على ضوء التعاريف السابقة ، ان العائلة ماهي الا تنظيم واتحاد تلقائي تؤدي اليه الاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة الى الاجتماع . وهي بدراسيمها واطباعها عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن اوضاع الحياة والطبيعة التلقائية للنظم والاطباع الاجتماعية ، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي (٩) .

فالعائلة تتكون من شخصين أو اكثر ويرتبطون برابطة الدم ، والزواج او التبني ويعيشون معاً ويتفاعلون مع بعضهم البعض الاخر وفق القواعد العائلية كما يحافظون على ديمومة هذه القواعد الحضارية المشتركة (١٠) ومن هذا التعريف نجد ادخال مفهوم التبني ونحن لسنا بصدد مناقشة المجتمعات التي تقبل هذه

الفكرة او لانتقبلها ولكن العائلة على رأي اصحاب هذا الاتجاه لا بد ان تضم الاب والام والابناء .

فالعائلة تتكون من الزوج والزوجة والابناء تربط بينهم علاقات وقواعد وانماط سلوكية تحكم هذه الروابط لغرض ديمومة هذا التنظيم واستمرار أدائه للوظائف الضرورية التي تساعد على ادامة هذا النظام ليكون جزءاً من المجتمع . وتميز العائلة بوجود مظاهر مختلفة يمكن ملاحظتها وذلك لان معظم العوائل من مختلف المجتمعات تشترك بهذه المظاهر ، منها ان العائلة موجودة بين الجماعات شبه البشرية Sub-human اي المجتمعات التي لازالت لم ترق الى مرتبة المجتمعات البشرية المنظمة . فالعائلة ينظر اليها من جوانب مختلفة :

١ - على الافراد ان يرتبطوا بعلاقات زوجية ، وهذه العلاقات تتخذ شكلاً بنائياً يتلائم مع الاعتبارات الاجتماعية التي يحددها المجتمع .

٢ - على الافراد ان يتفاعلوا فيما بينهم وفقاً لاعتبارات معينة على ضوءها تتحدد ادوارهم الاجتماعية ، حيث يمارسون نوعاً من الامتيازات والحقوق كأن تكون واجبات الاب هو امداد العائلة بما تتطلبه من مستلزمات وضرورات المعيشة ، وفي الوقت نفسه هناك حقوق تترتب على افراد العائلة ، منها الاحترام والتقدير للاب .

٣ - على العائلة ان تخلق وتديم Maintain بعض الطرق الخاصة والمتعلقة في حياتها مع ان سلوك افراد العائلة مشابه ومتسق مع المجتمع لانها جزء من هذا التنظيم الكبير الا ان هذه الخصوصية التي تحتفظ بها العائلة هي فريدة من نوعها (١١) لانه بواسطة هذه الخاصية يمكن ان تميز بين عائلة واخرى .

اما الخصائص العامة المشتركة من منظور كون العائلة جماعة تربط بينهم علاقات جنسية ، هي مايلي :

١ - تتمتع بعلاقات زواجية ، ونظام زواجي او ترتيب مؤسسي يتحدد على ضوء العلاقة الزوجية ، ويتصف هذا النظام بالاستقرار والدوام .

٢ - تتميز بوجود نظام التسمية A system of nomenclature وهذا النظام يتضمن نموذجاً خاصاً لمعرفة النسب Reckoning Descent .

٣ - تتميز بوجود بعض الشروط الاقتصادية Economic provision التي يشترك بها اعضاء الجماعة العائلية .

٤ - تتميز بوجود منزل مشترك A common Habitation والذي لايمكن ان تستثنى منه أي جماعة عائلية (١٢) .

من هذا العرض السريع لاراء الباحثين من الذين كتبوا في ميدان العائلة يتضح لنا ان هناك تبايناً بين آراء هؤلاء الكتاب حول مفهومها فهناك من ذهب يؤكد على العلاقات بين الزوج والزوجة او بينهم وبين الاطفال واهمل جوانب اخرى ، بينما الفريق الاخر كان يعتقد ان العائلة جماعة او تنظيم وظيفته الانجاب والتناسل . بالرغم من هذا وجدنا بعض الآراء التي يشترك بها معظم الباحثين من الذين تعرضوا لها وهو ان العائلة تتكون على الاقل من زوج وزوجة يعيشون سوية ويشكلون تنظيماً خاصاً بقره المجتمع . وللعائلة دور مهم في تكوين شخصية الاطفال لانها المسؤولة عن عملية التنشئة الاجتماعية وخاصة خلال السنوات الاولى لحياة الابناء . وهذه الشخصية كما يراها البعض ماهي الا نتاج لعملية التفاعل الاجتماعي التي تحصل بين البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها افراد العائلة . فالبيئة تمارس بعض الضغوط على الكائن البشري وعلى هذا الاساس تنمي قدراته وقابلياته لغرض الانسجام مع البيئة . فالعائلة تقوم بوظائف مهمة اتجاه

الابناء ومن اهمها عملية التوجيه وربط الفرد في المجتمع . فهي تعكس التأثيرات
الطبقية ، والتباينات الاقتصادية ، وتعلمه الانماط السلوكية (١٣) .

فالعائلة كتنظيم او هيئة داخل المجتمع تمر بمراحل اهمها :

١ - مرحلة تسبق الزواج مباشرة ولهذه الفترة اهمية وتأثير على بناء العلاقات
الاجتماعية التي ستسود الحياة الزوجية . ويطلق على هذه المرحلة ، مرحلة
التمهيد او الاعداد للحياة الزوجية وتغلب العاطفة على العلاقة بين الزوج
والزوجة .

٢ - مرحلة بعد بدأ الحياة الزوجية الفعلية التي يشترك ويساهم الزوج والزوجة
في سكن واحد ويتحملون المسؤولية اتجاه الابناء ، وفي هذه المرحلة تتحدد
اتجاهات الافراد فيما بينهم وكذلك بينهم وبين الجماعة التي ينتمون اليها .

٣ - مرحلة ثالثة تزداد العناية فيها بالاطفال حيث ان هذا الرباط الجديد يخلق
مناخاً جديداً للزوجين من حيث تهيئة المناخ الملائم لتنشئة الابناء وفق المعايير
السائدة في المجتمع . وفي هذه المرحلة يزداد التماسك بين الزوجين اذا
كانت العلاقات ماينهم طبيعية وسليمة .

٤ - مرحلة رابعة تشبه المرحلة الاولى من ناحية فراغ الوالدين من مسؤولية الابناء
وذلك بعد تربيتهم وتكوينهم الى مرحلة النضوج والاعتماد على النفس (١٤)
حيث يصل الزوجان الى سن متقدمة .

اهمية العائلة بالنسبة للفرد والمجتمع

تعتبر العائلة من اكثر المؤسسات الاجتماعية وضوحاً في المجتمع من حيث
انها اقدم التشكيلات الاجتماعية في الحياة البشرية ومن حيث عسوميتها ووجودها

في مختلف المجتمعات البدائية والقديمة منها وكذلك المعاصرة والحديثة . فهي موجودة في كل الازمان وجميع المناطق الجغرافية التي عاش فيها الانسان .

فقد تتعلق الدولة في تنظيم المؤسسات الاقتصادية والديبلوماسية على عملية تنظيم وتوزيع عملية الانتاج وكذلك المواد والبضائع . وتمارس المؤسسة الدينية وظيفتها الاساسية في تنظيم وضبط الانشطة والفعاليات والمراسيم الدينية . ولا يختلف الحال بالنسبة للمؤسسات الاخرى التي تمارس وظائف متنوعة داخل المجتمع كالقانون والعناية الطبية ، الا ان اساس كل هذه المؤسسات هو العائلة فهي المسؤولة عن تنظيم العلاقات الجنسية ، والزواج ، والتكاثر ، وتنشئة الاطفال ، والادوار الاخرى التي ينظمها وينسبها الترتيب القرابي (١٥) . وغير ذلك من الامور الاخرى التي تتعلق بشؤون الفرد والمجتمع على حد سواء .

وبقدر تعلق الأمر بشأن علاقة العائلة بالفرد ، فهذه المؤسسة هي المسؤولة عن عملية التكاثر والتوالد ، وتربية وتنشئة الاطفال قديماً وحديثاً . ذلك ان هذا التنظيم الذي يعتبر جماعة اولية Primary group بالنسبة للابناء هو المسؤول عن بلورة الانماط السلوكية ، والاتجاهات والمواقف والقيم والعادات والتقاليد للافراد والجماعات وبدرجة عالية من التأثير اذا ما قورنت مع بقية المؤسسات الاخرى الموجودة في المجتمع والتي تساهم ايضاً بنفس هذه الوظائف كالمدرسة والجماعات المحلية وبقية التنظيمات الاخرى . لكل هذا نجد ان كثيراً من الكتاب الذين تعمقوا في دراسة العائلة قديماً وحديثاً حاولوا الربط بين البيت المتداعي broken home وبين الانحرافات التي يتعرض لها الافراد والمشكلات التي يعانها الابناء . فقد تستطيع العائلة من خلال العلاقات بين الزوج والزوجة من اشباع الحاجات الجنسية لذا نجد معظم المجتمعات القديمة والحديثة وضعت قواعد لتنظيم هذه العلاقة لاهميتها للافراد وحاجة الانسان اليها . فالعائلة توفر الحماية اللازمة لابنائها ، وتحفظ حقوق الوراثة والملكية بالنسبة لافرادها ،

وتوفر الرعاية اللازمة للمرضى والمتعدين ، وتساعد على نقل القيم الحضارية من جيل لآخر (١٦) .

فالعائلة هي المسؤولة على بلورة شخصية وسلوك وتقاليد وقيم الافراد وفق منظور الجماعة التي تعيش معها ، لانها تمارس تأثيراً كبيراً على الفرد منذ ولادته . فهي مركز تفاعل الافراد ، والشخصيات . فقد يبدأ الفرد بتعلم المواقف نحو العمل ، والدين والحركة او كيفية استخدام الوسائل الاخرى داخل هذا التنظيم فقد يتعلم النشء من الابوين المشاعر والاحاسيس ، بل ان كل هذه الامور وغيرها تبلور شخصية الفرد المتكاملة . وعندما يتوسع الافراد في علاقاتهم ويخرجون عن نطاق دائرة العائلة يبدأون في تعديل بعض ما تعلموه من العائلة ومن هذه المؤسسات المدرسة ، المجتمع المحلي ، الاصدقاء ، الجيرة ، جماعة اللعب (١٧) او مايشاهدونه في حياتهم اليومية والعامية ، او مايقراءون عنه او يسمعونه الى غير ذلك من ضروب التأثيرات التي يتعرض لها الفرد .

ان ارتباط العائلة بالمجتمع الكبير بمظاهر مختلفة فبقاء وديمومة واستمرار اي مجتمع من المجتمعات لايتحقق الا من خلال حدوث تزاوج بين افراده ، وكذلك تربيتهم وتعليمهم وفق متطلبات المجتمع . فاستمرار المجتمع يعني تزاوج ودخول الافراد في علاقات عائلية معينة . وقد تتخذ هذه العلاقات اشكالا مختلفة بحيث تكون منسجمة مع نظم وعادات ذلك المجتمع . فالبقاء الجمعي والرفاهية الاجتماعية للافراد والجماعات لاتمثل في الواقع تحديدات هامة للانماط السلوكية الا اذا كانت هناك قنوات بالمصاحبة مابين الافراد . ان هذه القنوات بالمصاحبة مابين الافراد هي الاساس في انتشار العائلة في كافة المجتمعات واتخاذها صفة العالمية والعمومية (١٨) .

ان النظام العائلي موجود في المجتمعات القديمة والحديثة ، لكن هذا النظام يختلف عن النظم الاجتماعية الاخرى كالدولة ، والقرية . فتأريخ التطور لهذا

التنظيم قد لا يوحى بوجود تغيرات كبيرة عبر تاريخه الحضاري . فقديمًا كانت العائلة تشبه الى حد كبير العائلة في صورتها الحديثة وذلك من حيث حجمها المحدود ووظائفها المتنوعة التي تؤديها داخل المجتمع . ان هذا التشابه لا يدعونا دائماً الى الاعتقاد بأن هذا النظام ثابت . فالعائلة عند سكان استراليا وامريكا الاصليين تتضمن جميع افراد العشيرة clan اذ لا يوجد فرق عندهم بين العائلة والعشيرة . فافراد العشيرة لا يرتبطون بصلة الدم وانما اساس انتدائهم توتم واحد هو الرمز للعشيرة ، وكل عضو في العشيرة هو كل فرد ينتمي الى هذا التوتم الذي يربطهم برابطة قرابة متحدة في درجتها وقوتها مهما كانت صلتهم القرابية . ويرجع وجود هذا النظام العائلي الى اليونان والرومان قديما حيث كانت العائلة تضم جميع الاقارب وكل من يتبناهم رئيس العائلة او يدعي بقربانتهم هم اعضاء في العائلة ولهم من الحقوق والواجبات كبقية الاعضاء الاخرين . وعلى هذا الاساس فان العضوية كانت تقوم على الادعاء ، ورئيس العائلة يستطيع ان يعلن اعترافه وعدم اعترافه بالاولاد . اما عند العرب ما قبل الاسلام فكانت العائلة تجمع الاقارب والموالي . والقرابة تعتمد على الادعاء لاعلى صلات الدم وقد لا يباحق الولد بأبيه الا اذا جاز على اعترافه به ولقد وصلت العائلة في المجتمعات المعاصرة مرحلة الاستقرار واصبحت اكثر ضيقاً عما هي في السابق فهي غالباً ماتضم الزوجة والزوج والاولاد ولو ان هذا لا يمنع من وجود اشكال اخرى للعائلة في بعض المجتمعات البدائية والمتخلفة ، التي تتميز وتختلف في وجوه عديدة عن العائلة الحديثة سواء من ناحية البناء الاجتماعي لها او الوظائف التي تتكون منها (١٩) .

فالعائلة كتنظيم لها دور فعال داخل المجتمع وقد يكون هذا الدور متميزاً بالمقارنة مع التنظيمات الاجتماعية الاخرى فبواسطتها يرتبط الافراد والجماعات بالاطار الحضاري للمجتمع ، وتساهم في تكامل وتجانس الثقافات المختلفة التي قد تتكون داخل المجتمع .

فالعائلة ترتبط بنوعين من الروابط الاولى هي الرابطة الداخلية المتعلقة بمركز الوحدة الاجتماعية ، اما الثانية فهي الرابطة الخارجية المتعلقة بالمجتمع الانساني او الامة . فالاول يعمل على تماسك افراد العائلة بينما يعمل الثاني على تماسك العائلة ضمن المجتمع ككل (٢٠) .

من هذا العرض يتوضح لنا اهمية دور العائلة في حياة الفرد والمجتمع . فهذه المؤسسة يرجع اليها الفضل في تكوين وبلورة شخصيات الافراد وبصورة خاصة في السنوات الاولى . ويرى معظم الباحثين ان فعل العائلة في حياة الفرد هو اقوى واكثر فاعلية من اي مؤسسة اخرى موجودة في المجتمع فيرجع الفضل لها في تقويم او انحراف الافراد في المستقبل . وبنفس الوقت اذا كان دور العائلة سليماً وموجهاً في تنشئة النشء واذا كان بناؤها متكامل الاركان ، فهذا يدعو الى القول ببناء مجتمع سليم لذا فان عملية التخطيط والبرمجة على رأي بعض الباحثين تبدأ في العائلة لانها تشكل خلية اساسية في بناء المجتمع .

المبحث الثاني

اهمية دراسة العائلة بالنسبة لعلماء الانثروبولوجي والاجتماع والاقتصاد والصباة والتربية

يحاول بعض الباحثين والمتخصصين في ميادين العلوم الاجتماعية ان يخصصوا جزءاً من بحوثهم للعائلة وذلك بالنظر الى اهمية دور هذه المؤسسة في الحياة الاجتماعية بالرغم من اهمال كثير من الباحثين لهذا الحقل . فهذه الدراسات نشطت بعد الحرب العالمية الثانية (٢١) حيث التفت اليها المتخصصون في حقل الانثروبولوجيا والاجتماع بصورة خاصة ، اضافة الى مساهمة الاخرين في حتمول المعرفة الاخرى .

ان هؤلاء الباحثين وضعوا نظريات وطرقاً مختلفة لدراسة وتفسير اصل وتطور العائلة والزواج عبر المراحل التاريخية التي عاشها الانسان ولغاية الفترة

المعاصرة ومن اهم هذه العلوم هي الانثروبولوجيا والاجتماع والاقتصاد والسياسة والتربية وسوف اوضح بايجاز مساهمة كل حقل للمعرفة في دراسة هذا التنظيم ودوره في تطوير علم العائلة الذي يعني بدراسة هذه المؤسسة بكل تفاصيلها .

١ - العائلة وعلم الانثروبولوجي

يركز علم الانثروبولوجيا على دراسة المجتمعات البدائية التي لازالت في مرحلة التخلف وخاصة التخلف المادي ، وكذلك الجماعات والهيئات والتنظيمات التي تعيش بعيداً عن التطور الحضاري الحديث . ولم تخلو كتابات الانثروبولوجيين من وصفهم وتحليلهم للعائلة ، لانهم اعتبروها ذات اهمية بالغة في دراستهم من حيث تطورها والاشكال التي مرت بها والادوار التي تقوم بها .

فلقد وضع رجال الانثروبولوجي نظريات مختلفة حاولوا من خلالها تفسير هذه المؤسسة Institution فذهب البعض منهم الى التركيز على علاقة العائلة بعملية التغير الاجتماعي . وذهب البعض الاخر الى مقارنة العائلة والزواج في مجتمعات مختلفة مع التركيز على علاقة العائلة بالبناء المؤسسي Institutional structure وهناك من الدراسات ركزت على الطريقة التحليلية Analytical approach في دراسة العائلة حيث ان مثل هذه الدراسات تنظر الى العائلة على انها مؤسسة اجتماعية لها بناء ووظائف يتعلق بالعمل الداخلي لها ، وترتبط بمؤسسات اخرى (٢٢) ومجموع هذه المؤسسات تعمل على تكامل الحياة البشرية للجماعات التي تعيش داخل المجتمع .

فالدراسات الانثروبولوجية اتخذت شكلين رئيسيين في دراسة العائلة :
فالاول ينظر الى العائلة على انها نظام اجتماعي حيث يتفاعل هذا النظام مع بقية النظم الاجتماعية الاخرى . وقد تشكل هذه النظم شبكة اجتماعية من الناحية البنائية والوظيفية لهذه العلاقات فيركز هذا الجانب على اعمال العائلة الداخلية والوظائف

التي تنجزها وتقدمها للمجتمع ككل ، ويدعى هذا الاتجاه من الدراسة بالطريقة البنائية – الوظيفية Structure-Function Approach ، اما النمط الاخر من البحوث الانثروبولوجية فهو يركز على العائلة والزواج ووفق هذا الاتجاه فقد اعتبرت العائلة في علاقاتها الشخصية المتداخلة لافرادها ما هي الا عبارة عن منظومة لوحدة هذه الشخصيات المتفاعلة Interacting personalities في هذا الاتجاه نتيجة لما تركه علماء النفس (٢٣) في دراساتهم حول العائلة . هذا ولا زالت هذه الدراسات لها من الاهمية بالنسبة للباحثين والمشتغلين في حقل العائلة .

٢ – العائلة وعلم الاجتماع

اما علماء الاجتماع فقد ركزوا على دراسة العائلة تركيزاً كبيراً واهتموا بها في مجال بحوثهم النظرية والميدانية على حد سواء . ان هذا الاهتمام لا يختلف عن اهتمام الأنثروبولوجيين لهذه المنظمة ويمكن ان يرجع السبب الى العلاقة الوثيقة التي يرتبط بها هذان الحقلان من حقول المعرفة الانسانية لكونهما يتناولان الموضوع نفسه الا وهو المجتمع . كما ويتبعون في كثير من الاحيان الطرق ذاتها في المنهج والبحث .

فاو القينا نظرة فاحصة على ابرز علماء الاجتماع وخاصة النظرين منهم امثال ماكس فيبر ، وباريتو ، واميل دوركهايم ، نجد ان كتاباتهم لا تخلو من الاشارة الى العائلة حيث اعتبرها البعض منهم محوراً اساساً لتفسير ودراسة الكثير من وجوه ومظاهر المجتمع . ولقد شهد القرن التاسع عشر نشاطاً فكرياً ملحوظاً وذلك من خلال البحوث والكتابات المتنوعة التي تناولت العائلة ، ولعل من ابرز هؤلاء الباحثين هو العالم الاجتماعي الالماني تونيس Tonies حيث نشر بحثين مهمين حول العائلة معتمداً في دراسته هذه على الدراسات الحقلية ، كما حاول مورگان Morgan معالجة السلوك العائلي عن طريق اعداده دراسة منهجية

حول هذا الموضوع . وبعد ذلك تبعه علماء اجتماع آخرون امثال بارستز Parsons وديفز Davis وهومانز Homans حيث وجه هؤلاء الباحثون جزءاً من طاقتهم واهتماماتهم الى دراسة العائلة ومشاكلها كما ركزوا على تفسير البناء العائلي (٢٤) . ومعظم هذه الدراسات كانت تنطوي على آراء نظرية اكثر مما هي ميدانية .

ومما نود ذكره هو ان الدراسات المنهجية الاجتماعية التي قام بها علماء الاجتماع وبصورة خاصة التي نشطت في اواخر القرن التاسع عشر سيطرت عليها الدراسات الداروينية وكان اساس نتائج هذه البحوث يدور حول ما اذا كانت المجتمعات البشرية تتميز بالاسر الابوية او الامومية Patriarchal or Matriachal اضافة الى ان اهتمام علماء الاجتماع بدراسة العوائل المختلطة ، وغير المرتبة ، والاحادية Monogamy . ان مثل هذه الدراسات كانت تحتاج الى دعم تاريخي والرجوع الى المجتمعات البدائية والبحوث التي تناولت العائلة في مثل هذه المجتمعات .

ومن هنا نشأت العلاقة الوثيقة بين علماء الانثروبولوجيا والاجتماع في البحوث التي ساهموا فيها في دراسة النظم والمؤسسات الاجتماعية ليس فيما يتعلق بالعائلة فحسب بل في الميادين الاخرى التي تتعلق بالمجتمع . فعلى سبيل المثال لا الحصر وجد مورگان Morgan وكذلك انجلس Engels ان هناك زواج جماعي Group Marriage في بعض المجتمعات البدائية ، بينما برهن البحاثة وستر مارك Westermarck على العائلة الاحادية Monogamous اي وحدانية الزوج والزوجة في المجتمعات البدائية . وقد يختلف الباحث هنري مين Sir. Henry Maine عنهما حيث برهن على ان العائلة الابوية Patriarchy هي السائدة في المجتمعات البدائية وبهذا يكون هذا النموذج من العائلة الصورة الاولى للعائلة البشرية . كما حاول باخوفين Bachofen وبرفولت Briffault في تأكيد اسبقية العائلة الامومية Matriarchy على العائلة الابوية في الحياة البشرية وبالرغم من ان هذه البحوث

وغيرها لم تأخذ شكلا مستقراً يمكن للبرهنة عليه بصورة كاملة لفقدان الدليل والدعم الواضح لهذه الأيديولوجيات (٢٥) الا انها كانت مهمة بالنسبة لعلماء الاجتماع الذين درسوا العائلة . فالمخزون التاريخي الاساس الذي يعتمد عليه علماء الاجتماع هو دراسات الانثروبولوجيا . ان دراسة تطور ونمو هذه المنظمة الحيوية في المجتمع لا يمكن لنا ان نهمل هذه الدراسات لانها ترسم لنا المنظور الواضح لتطورها ونشوتها وتغير اشكالها .

ولقد حاول بعض العلماء الاجتماعيين من تطوير نظرية شاملة حول تغير وتطور العائلة في القرن التاسع عشر فكانت آراؤهم تستند على الافكار التطورية التي سادت في تلك الفترة وركزت هذه النظرية على الفروق بين اشكال العائلة الموجودة في المجتمعات الانسانية ودراسة الجذور التاريخية لهذه الاشكال .

واعتقد اصحاب هذا الاتجاه ان عملية تطور العائلة هي عملية تقدم progress نحو الافضل حيث ان التقدم بدأ بانتقال العائلة من الحياة الجنسية البدائية التي بدأت بالمعشر Horde منذ كان يعيش الانسان في هذه المرحلة بصورة شبيهة بالحيوان الى الزواج الجماعي الذي يعتبر ارقى من المرحلة السابقة . وبعدها انتقلت العائلة الى المرحلة الامومية ، ومن ثم الابوية ، فتعدد الزوجات Polygymouas وانتهت الى مرحلة العائلة الاحادية Monogamy وفي هذه المرحلة تتمتع العائلة بتقدم جميع اشكالها (٢٦) .

وبلاحظ ان هناك اتجاها نفسيا اجتماعيا قد تطور في ميدان الدراسات العائلية . وهذا الاتجاه يعتمد اعتمادا كبيرا على علم الاجتماع الريفي ودور عملية التنمية في نمو ونشأة الفرد ، وكيفية مساهمته في حركة وتطور المجتمع . وقد اخذ هذا الاتجاه مفهوم الضروريات الوظيفية Functional prerequisites من النظرية الوظيفية البنائية واعتبره اساسا في استقرار العائلة (٢٧) وتفسير اشكالها ووظائفها عبر المراحل التي مرت بها هذه المنظمة .

وعلى ضوء ما عرضناه نستطيع ان نقرر ان ميدان علم الاجتماع شديد الصلة بالتنظيم العائلي ولا تخلو دراسات معظم الباحثين في هذا الحقل من الاشارة الى العائلة بل تشكل بعض الاحيان محور دراسات بعضهم للدور الكبير الذي تلعبه في حياة الفرد والمجتمع . وقد تعتبر في بعض الاحيان مفتاحا لتفسير الكثير من مظاهر الحياة الاجتماعية .

٣ - العائلة وعلم الاقتصاد

لقد اولى بعض الباحثين في العلوم الاقتصادية أهمية ملحوظة في الدراسات التي قاموا بها وخاصة التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي الى العائلة لكونها مؤسسة مهمة تساهم في العملية الاقتصادية بصورة مباشرة سواء في العملية الانتاجية وبكل وجوهها او بعملية الاستهلاك . فقد ركز علم الاقتصاد على تفسير النشاط الاقتصادي للجماعات والافراد داخل المجتمع ومدى المساهمة التي يقومون فيها وتأثيرها على البناء الاقتصادي العام وكذلك الاشكال الاقتصادية الاخرى الذي يتضمنها هذا البناء كالبنوك ، والمصارف ، والاسواق وغيرها من الانشطة الاقتصادية الاخرى . وبالشك ان هناك ترابط وثيق بين هذه الانشطة وخاصة فيما يتعلق بفعاليتها (٢٨) فقد يكون هناك مجتمع منتج اكثر مما هو مستهلك او العكس وهذا ما دعى رجال الاقتصاد على الاهتمام بالعائلة لانها تستطيع ان تمارس دورا مهما في بناء السلوك الاقتصادي للافراد وتوجيههم وتنشأتهم وفق خطط واهداف ذلك المجتمع .

ومن بين الظواهر التي ركز عليها الاقتصاديون والتي تتعلق بالعائلة بصورة مباشرة هو الدراسات التي قاموا بها حول الحرف وتصنيفها وتأثيرها على الوضع الاقتصادي للعائلة والمجتمع على حد سواء . فتند ترتبط الحرفة التي يزاولها الاب بوضع سوق العائلة Family's Market situation . فقديما كانت فرص العمل للنساء محددة حيث لا تستطيع المرأة من مزاولته جميع الاعمال والوظائف التي يمارسها

الرجل ، هذا الوضع كان له تأثير واضح على اقتصاد المجتمع من حيث حجب جزء من القوى العاملة القادرة على العمل من المساهمة في النشاط الاقتصادي .بالاضافة الى ذلك ان حرمان المرأة من مزاولة هذه النشاطات اثر على ميزانية العائلة . ولو ان النظام القرابي في مثل هذه المجتمعات انجز بعض الوظائف كتأمين المعيشة لافراد العائلة في حالة تعرضهم الى البطالة unemployment او في حالة مواجهة اعضاؤها الى المرض او عدم توفر سوق العمل (٢٩) ، الا ان الاقتصاديين لزالوا ينظرون الى افراد العائلة دون تمييز عناصر اساسية يمكن لها ان تساهم في النشاط الاقتصادي .

وقد بقيت حرفة الرجل ذات اهمية في تحديد وضع السوق الاقتصادية للمجتمع . فالرجل الذي يتبو مكانة مهنية عالية يستطيع توفير الوسائل المهمة للعائلة كالعناية وتوفير وسائل الترفيه الاخرى . كما وبنفس الوقت ان توفير هذه الوسائل الى افراد العائلة تعزز من سيطرة وهيمنة الرجل على اعضاء العائلة وهذا مايفسر لنا سيطرة الرجل في العائلة الريفية حيث اعتماد الابناء على الاباء بصورة كبيرة (٣٠) . ولقد تغير هذا الحال في العائلة عندما خرجت المرأة الى العمل وبدأت تحصل على دخل مكنها من المساهمة في توفير احتياجات والعائلة هذا ما عزز مكانتها في المجتمع .

ولقد مال الاقتصاديون كثيراً الى دراسة تقسيم العمل الاقتصادي لارتباطه في رفع الانتاجية وزيادة المهارات الانتاجية وبالتالي تنشيط الحركة الاقتصادية وليس بغريب ان هذا المظهر لا يقتصر عن كونه اقتصادي وانما هو اجتماعي يمتد الى العائلة ويؤثر على وضعها ومكانتها وحياتها .

فقد يخلق تقسيم العمل اوضاعاً متوترة وترتيبات اجتماعية كالتعاون والتبادل (٣١) وهذه بلورها تنعكس على العائلة من حيث ان العلاقة الوثيقة

بين مناخ العمل ومحيط العائلة فقد تنتقل المشاكل التي يواجهها الفرد في العمل الى البيت وينعكس على بنية العائلة .

فقد يعتبر الاقتصاديون العائلة وحدة اقتصادية لها دور كبير في تنشيط اقتصاد المجتمع . فتديماً كانت العائلة وحدة استهلاكية و انتاجية في نفس الوقت اي هي التي تقوم بكل وجوه النشاط الاقتصادي ويعمل جميع ابنائها في العملية الانتاجية . الا ان بعد التغيرات التي حدثت بعد الثورة الصناعية خاصة تعرضت العائلة الى التغير ايضاً وتحررت الى وحدة استهلاكية . واما من حيث مساهمتها في العملية الاقتصادية فهو يتعلق بوضع السروق وعملية العرض والطلب على القوى العاملة الى حد كبير ، اضافة الى ان القوانين والتشريعات الجديدة قد حرمت بعض اعضاءها من مزاولة النشاط الاقتصادي كالاطفال والاحداث منهم .

فالاقتصاديون يدرسون ويحللون ويضعون عملية تجهيز الافراد والجماعات بالبضائع والحاجات ، والكيفية التي توزع بها هذه البضائع بصورة ملائمة للسوق ، وكذلك الطرق التي توزع فيها ، كما ويهتمون ايضاً بالاسباب التي تجعل الناس يقبلون على بضاعة دون اخرى (٣٢) وكل هذه الامور لها اساس بالعائلة لانها هي المسؤولة عن توجيه الابناء واحاطتهم بالمسائل والامور الاقتصادية لذلك المجتمع ومن هنا يتضح لنا اهتمام رجال الاقتصاد بالعائلة .

٤ - العائلة وعلم السياسة

يهتم علم السياسة بدراسة السلوك السياسي بمختلف مظاهره واشكاله . فقد يهتم السياسيون في عملية الصراع على السلطة والمنسازعات التي تحدث بين الفئات الاجتماعية التي تريد ان تتوصل اليها . او قد يبحثون في علاقات القوة Power Relationship بين الافراد والجماعات والامم ، او داخل النظم السياسية للمجتمعات المحلية وكذلك للتنظيمات الاخرى (٣٣) . وللعائلة دور مهم

بلورة الانماط السلوكية التي تتعلق بمعظم اشكال الصراعات السياسية التي تحدث بين الافراد والجماعات . اضافة الى ان العائلة تغير او تحور بعض النماذج السلوكية التي قد يكتسبها الافراد من خلال اتصالاتهم مع المنظمات السياسية . ولو ان دور العائلة في تقرير هذه الانماط والنماذج يختلف من مجتمع لآخر وذلك حسب قوة وفاعليه العائلة في ذلك المجتمع .

فعلم السياسة يدرس الحياة السياسية للجماعات والافراد التي تتمثل في مؤسسات وتجمعات من خلالها يستطيع الفرد في التعبير عن النشاطات والنماذج السلوكية الاخرى . كما يصنف هذا العلم المؤسسات الحكومية والسياسية بما فيها الدولة ومؤسساتها وما يتبعها من تنظيمات سياسية اخرى . واهتم بعض الباحثون بوصف عملية اتخاذ القرارات Decision Making ووصف مراكز القوى بما تحده من تأثيرات (٣٤) في حياة المجتمع . كما اهتم البعض الاخر في عملية التوجيه السياسي ودراسة اصل وتاريخ المنظمات السياسية او التي تتعلق بتوجيه السلوك السياسي . كما حظت العائلة بعناية من قبل هؤلاء الباحثين نتيجة لما لهذه المؤسسة من علاقة وثيقة ببقية المؤسسات السياسية الاخرى وذلك لوجود الترابط والاتصال ما بين هذه المؤسسات والعائلة . فقد يتلقى الافراد تدريبيهم السياسي في بداية حياتهم داخل العائلة حيث ينشأ بعض الافراد على اداء بعض الانماط السلوكية السياسية رغبة من عوائلهم في اسهامهم بالحياة والعمل السياسي .

فقد يكون الفرد عضواً في اكثر من جماعة اضافة الى جماعة العائلة كأن يكون عضواً في حزب سياسي او تنظيمات سياسية اخرى او عضواً في جهاز الدولة او الجهاز البيروقراطي او المؤسسات التنظيمية الاخرى (٣٥) والعائلة لاتنفصل عن هذه التنظيمات فهي التي تقوم بتنمية روح الزعامة السياسية ، وبلورة شخصية الفرد وطموحاته سواء السياسية او الاجتماعية . كل هذه الامور جعلت الباحثين في حقل السياسة يتوجهون بالاهتمام الى العائلة بالذات .

يختلف رجال التربية في كيفية تفسير هذا المفهوم . فقد يرى البعض منهم ان التربية تعني التدريب على بعض المهارات ، عن طريق هذه العملية يستطيع الافراد اكتساب الخبرات في بعض المجالات . بينما الفريق الاخر يرى ان التربية عملية تعلم فردي حيث عن طريقها يتعلم الافراد كيفية التصرف في وضعيات مختلفة منتقات وهذا يعني ان التربية تتعلق بعملية التغير لوضعيات سلوك الافراد وتحويل مهاراتهم أو عقائدهم واتجاهاتهم . فقد يتعلم الافراد بعض الانماط السلوكية بواسطة عملية التفاعل الاجتماعي بصورة مباشرة او غير مباشرة ، فكل مجتمع يحول عقائده وقيمه ، ومهاراته ، وتوقعاته السلوكية الى الاعضاء الجدد مع بعض التعديلات والبديلات وهذا يتم عن طريق عملية التربية التي هي مرادفة الى عملية التنشئة (٣٦) . والعائلة في هذا المجال التربوي لا تختلف في دورها عن بقية المؤسسات الاخرى في نقل التراث الحضاري وتدريب وتعليم الافراد والجماعات على المهارات والخبرات ان لم تكن اكثر اهمية في بعض الاحيان وفي بعض المجالات عن بقية المؤسسات الاخرى .

فالتربية تهدف الى تهيئة حياة سعيدة لافراد . فكما ينظر اليها (لوك) بانها تصنع السعادة للافراد ولذتهم في طاعتهم للقوانين الطبيعية والوضعية . ويعتقد (افلاطون) ان التربية تهتم بتكوين افراد يصنعون المجتمع العادل لذا يجب معاملة كل فرد حسب امكانياته وكيفية استغلال قدراته لتكوين النظام الاجتماعي . واهتم الرومان بتربية المواطن الصالح واعتبروا ان هذا المواطن هو الذي يتحلى بالثبات والحرية والشجاعة واحترام الالهة . كما اهتم الاغريق بالاخلاق ونحو منحى دنيوياً وليس دينياً ، واصبح هدف التربية اعداد الفرد للحياة الخالدة في هذا العالم (٣٧) . ولا ينكر ماتلعبه العائلة من دور اساسي في زرع وتكوين القيم التربوية التي تعد المواطن الصالح او تعلمه الانماط السلوكية التربوية الاخرى

فاذا كانت التربية تعني العمل الانساني الهادف وتهتم بالوسائل والاهداف وان اختيار الوسائل المناسبة للاهداف قد تتضمن تحقيق النتائج المرغوبة في حياة النشء الجديد (٣٨) فان العائلة من اول المؤسسات واطورها ذات تأثير على سير العملية التربوية .

فالتربية عملية اجتماعية تهدف الى بناء شخصيات الافراد على نحو يمكنهم من مواصلة حياة الجماعة وتهيئة هؤلاء الافراد للقيام بادوار اجتماعية متكاملة الوظائف والمسؤوليات وهي العملية الواعية الموجهة من اجل احداث تغيرات مرغوب فيها وتجديد ثقافي واجتماعي ، وتغيير في شخصيات الافراد والعلاقات التي يدخلون فيها كما وهي عملية استخراج امكانية الفرد في اطاره الاجتماعي وتكوين اتجاهاته وتوجيه نموه ووعيه بالاهداف التي يسعى اليها . وعلى هذا الاساس فانها عملية تعليم وتعلم للانماط السلوكية ، واستمرار لثقافة المجتمع وترسيخها وتجديدها . فمجال فعل هذه العملية هو محتوى الثقافة بقيمها وعناصرها ، واتجاهاتها ، وابعادها الماضية والحاضرة والمستقبلية ، فهي عملية مترابطة متشابكة حيث بواسطتها تعاد صياغة شخصية الافراد باعتبارهم القوى المستوعبة لهذه الثقافة (٣٩) ولا يخفى ما للعائلة من دور في ترسيخ القيم والعادات والتقاليد في شخصية الفرد فهي اول خلية اجتماعية يتلقى الفرد فيها تدريبه وينشأ على ثقافة ذلك المجتمع .

فكل مجتمع يحتوي على جماعات مترابطة ومتفاعلة كالعائلة والنقابات والاندية وتتم عملية التفاعل ما بين الفرد والبيئة الاجتماعية . ويرى الاجتماعيون ان الفرد هو محور هذه العملية . فالظواهر التربوية عبارة عن نسق اجتماعية ينشأ الافراد عليها من خلال مؤسسات واجهزة لها فاعلية في تكوين الفرد وتهيئته من الناحية الجسمية والعقلية والاخلاقية ليصبح عضواً في المجتمع ويعيش حياة سوية مع الافراد الاخرين . فالتربية هي احدى المعطيات المنبثقة عن التجمعات

الاجتماعية وتتضمن النماذج الفكرية والسلوكية والتصورات الجمعية الناتجة عن الجماعة والتي تعمل على دعم مكونات بنائها وعاداتها التقليدية . كما وتسعى هذه العملية الى تطوير واقع الافراد وتحقيق متطلباتهم واحتياجاتهم وحل مشاكلهم (٤٠) الخاصة والعامة . وتعتبر العائلة المنظمة الاجتماعية الوحيدة التي تشرف على تربية افراد الجنس البشري بصورة مباشرة حيث انها هي التي تنجب الاطفال وتشرف على تنشأتهم وهي اساس الحياة الانسانية . فقد يعيش الافراد جزءاً من حياتهم في العائلة ويقضون الجزء الاخر خارجها الا ان اذهانهم تبقى مرتبطة بنسب العائلة لذا فهي منشأ الطبيعة البشرية ، ومركز الخبرات الفردية وهي ضرورية للمولود الجديد (٤١) لانها توفر الحماية اليه اضافة الى تنشئته وتربيته وتعليمه وتلقينه الطرائق الحضارية الجديدة وترسيخ دعائم شخصيته من هذا نجد ان رجال التربية في معظم دراساتهم ركزوا على العائلة وزاد هذا من اعتقادهم بان العملية التربوية تمر بمراحل واول مرحلة يمر بها الافراد هي العائلة وبعد ذلك تستلم الافراد مؤسسات اخرى تكمل العملية التربوية كالمدرسة والاندية ، والجمعيات الى غير ذلك من التنظيمات الاخرى . الا ان هذا لايعني انتهاء دور العائلة في العملية التربوية . فالعائلة تختلف عن بقية المؤسسات الاخرى لانها تلازم الفرد منذ ولادته حتى وفاته لذا نستطيع ان نقرر ان للعائلة دور يفوق معظم المؤسسات التربوية في اي مجتمع من المجتمعات .

وفي معرض حديثنا عن العائلة والتربية نود توضيح اثار العائلة على التربية وهذه الاثار نستطيع ان نلخصها بما يلي :-

- ١ - ان عدم دقة اختيار الزوجين بعضهما للبعض الاخر له تأثير على انتقال بعض العيوب الوراثية او العتلية او الخلئية . وعن طريق عملية التربية تستطيع العائلة ان تتخلص من الكثير من هذه الصفات الضارة وتحولها وتغييرها وخاصة في بداية نشأة الاطفال .
- ٢ - ان العائلة تقوم بتوجيه وتعليم الافراد الصوت والحركة واللغة والاعمال السلوكية ومناهج الحياة الاخرى المختلفة .

- ٣ - تنتقل التقاليد والنظم والاعراف والعقائد عن طريق العائلة الى الجيل الجديد .
- ٤ - ان للعائلة دور كبير في عملية الحضانة والتربية ولانستطيع اي مؤسسة من ان تحل مكانها .
- ٥ - يقع القسط الاكبر في تربية النشأ من الناحية الوجدانية والاخلاقية والدينية على العائلة .
- ٦ - للعائلة دور مهم في تكوين المشاعر العائلية والعواطف الاخرى المختلفة لدى الفرد وتطبيعه على الحياة الحضرية (٤٢) .

يتضح لنا مما سبق اهمية العائلة ودورها في حياة الافراد والجماعات الاجتماعية وقد لا يقتصر الاهتمام بها على الانثروبولوجيين والاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين والتربويين فحسب وانما اهتمت بها حقول اخرى من المعرفة العلمية فأهتم بها علماء النفس لما لها من دور في تكوين الطبيعة البشرية وبناء بعض الانماط السلوكية التي يميل اليها علماء النفس . كما اهتم علماء البايولوجي بالعائلة وخاصة من المشتغلين بحقل الوراثة والجينات لما لها من دور في نقل الصفات الوراثية من جيل لآخر ، الى غير ذلك من العلوم الاخرى .

المبحث الثالث

التطور التاريخي للعائلة

ان فهمنا للعائلة المعاصرة في مجتمعنا الحديث قد يكون قاصراً اذا لم نلم ولوبشئىء من الايجاز عن المراحل والتطورات التاريخية لهذه المنظمة في المجتمعات القديمة . وسنلقي الضوء على وضع العائلة في المجتمع الاغريقي والروماني .

أ - العائلة عند اوائل الاغريقيين The Early Greeks

تتميز العائلة الاغريقية القديمة بانها ذات شكل أبوي Patriarchal فالزوج

هو صاحب القوة والسيطرة على الزوجة والابناء، ويستطيع الرجل من ان يرفض انتساب الابناء اذا كانوا بشعين وخاصة من البنات . اما الوراثة Heirs فانه يتبع الرجل . وتقوم العائلة بتدريب البنين والبنات على الاخلاق والدين وتلقينهم التربية وتعليمهم الواجبات والحقوق التي عليهم ومبادئ المساواة حتى سن السابعة من العمر وبعد هذه المرحلة يرسل البنين الى المدارس لغرض تدريبهم على تعلم العلوم والفنون ، والسياسة والتجارة والتدريبات العسكرية . اما البنات فقد لايسمح لهن بالتدريب خارج البيت كما لايحصلن على أي تدريب ذهني او تربية اجتماعية وانما يقتصر تدريبهن على الفنون المنزلية داخل البيت . وعلى هذا الاساس فان المساواة او العدالة بين الذكور والاناث تكاد تكون معدومة في هذا المجتمع . وقد يحدد المجتمع الاغريقي الزوجة في تصرفاتها وبصرامة في ايامها الاولى عدا اسباطه Sparta حيث كانت الزوجة تتمتع بمكانة عالية . ولقد اعطى الاغريق الاوائل افضلية الى تربية وتعليم الرجال على الاعمال الحكومية . اما الطبقة العليا من الرجال فقد كانوا يتمتعون بامتيازات كمعاشرة النساء المهذبات Cultivated هذا ماشجع على قيام طبقة من النساء المدربات على الضيافة Entertainers ومعظمهن كن من المتعلمات والمتفوقات اجتماعياً ، ومن المشهورات وذوي التعليم والمنزلة الرفيعة . وقد يرتبط الزوج بالكنيسة او الدولة في المجتمع الاغريقي وله حق الاعتراض على زوجته اذا ارتكبت خطأ وباستطاعته استرجاع المهر Dowry وبالرغم من ذلك فان الطلاق منخفض نسبياً (٤٣) .

يتضح لنا ان العائلة الاغريقية هي من النوع التي تتميز بالسلطة الابوية حيث للاب سيطرة كاملة على الزوجة والابناء . وبالرغم من وجود نوع من الحرية لدى بعض النساء الا ان هذه الحرية بقيت متبعدة وظل الرجل صاحب السيادة ويسكن ان يعزى السبب في بناء العائلة بهذا الشكل الى ان المجتمع قد أضفى على التوبة الحمائية اهمية كبيرة وبما ان المرأة اقل قوة من الرجل بقيت مكانتها دون الرجل في الترتيب الاجتماعي للمجتمع .

ب - العائلة الرومانية القديمة The family of Ancient Rome

لقد وصلت العائلة الابوية Patriachal family في روما الى عظمتها فقد كان الاب يتمتع بقوة كبيرة ويمتلك الحق في تقرير مصير الابناء من ناحية احتضانهم او التخليص منهم . وتخضع البنت الى سيطرة الأب الى حين زواجها ومن ثم تتنقل هذه السيطرة الى زوجها . وفي الفترة التي استخدم الرومان العبيد منحت السلطات القانونية سلطة رب العائلة القوة والحماية للسيطرة على العبيد كما ودعمت العادات والتقاليد هذه السلطة .

وتتميز العائلة الرومانية القديمة بتمتع الاب بالزعامة التربوية ، والاقتصادية ، والدينية . وكانت لديهم طقوس وشعائر من الاحترام والتقديس داخل البيت وقد يشرف الاب على تدريب الابناء على هذه الطقوس ولو ان عملية تنشئة الابناء كانت تقع على عاتق الام . اما اولاد الطبقة العليا فقد كانوا يدرسون على المسائل الادارية والقانونية وذلك لغرض اعدادهم الى المستقبل كزعماء وقادة في المؤسسات العسكرية والحياة العامة . وتنظر العائلة الرومانية الى الزواج على انه تعاقد شخصي Private Contract حيث يتم برضاء الاءاء ووفق منظورهم . ويحق للعريس Groom ان يرفض هذا الرضا ولو بطريق القوة عندما لا يكون راغباً في الفتاة التي يراها الاءاء مناسبة له . ويعتمد الزواج عندهم على المكانة الاجتماعية سواء فيما يتعلق بالزوج او الزوجة . فاذا صادف ان الزوجين متساويين في المكانة Rank والاعتبارات الاجتماعية الاخرى فقد يأخذ الرجل دوره في تسلم القوة والاحتفاظ بها . حيث ان البنت عندما تغادر بيتها تخرج من سيطرة ابها وعندما تعيش مع الزوج تدخل تحت سيطرته وبنفس الوقت تصبح عضواً في عائلة زوجها . وقد يعود هذا ببعض النفع على الزوجة عندما يغادر زوجها الى الخدمة العسكرية او الاغراض الاخرى حيث تكون عائلة الزوج مسؤولة عنها في هذه الحالة وتقوم بأداء وظائف الزوج من حيث اطعامها واكساها في حالة غيابها . أما في حالة عدم

المساواة في المكانة الاجتماعية بين اهل الزوج والزوجة فقد لا يؤخذ الابناء حقوق المواطنة والميراث كاملة ولو ان الزواج قانوني .

وقد سححت العائلة الرومانية بالطلاق وخاصة اذا كان الزواج شخصياً غير حكومي . الا ان الطلاق بصورة عامة غير يسير لانه يتطلب احتمال مايسمى Diffarreation or Confarranto ويعتبر هذا ضروري ويجري بنفس المستوى والهيبة التي تم فيها الزواج (٤٤)

ولقد تغيرت العائلة الرومانية في القرن الثاني والثالث قبل الميلاد . B . C وكانت هذه التبدلات اكثر وضوحاً في عوائل الطبقات العليا . فقد تخلصت بعض النساء من بعض الالتزامات وبدأوا يتخذون ادواراً جسدبدة والتي كانت مقصورة على الرجال فقط . كما وان التبدلات الاجتماعية ساعدت على تهيئة مثل هذا المناخ . فنتيجة لغياب المرأة عن البيت وانشغالها بالخدمة العسكرية ادى الى ضعف العلاقات الجنسية بينها وبين الرجل اضافة الى حصول المرأة على حريتها وتثبيت حتمها في اتخاذ القرارات ، كل هذه الامور وغيرها ادت الى طغيان سيطرتها على سيطرة الرجل . ان الجمهورية الرومانية بعدما تحولت الى الامبراطورية الرومانية ، نتيجة لعملية التغيير هذه نشأت طبقة عليا وطبقة من العبيد وطبقة فقيرة يستخدم وابتاؤها في الحروب . ان هذا التغيير الذي تعرض له المجتمع الروماني سواء ماتعلق بالترتيب وبناء مراكز القوة ، او البناء الطبقي وتوزيع الثروات بصورة متفاوتة بين الافراد ادى الى انحلال النظام القديم حيث اختفت العائلة المستقرة وبرز الربح المالي والاجتماعي في عمالية الزواج (٤٥) .

ولقد عانت الجمهورية الرومانية في الفترة الاخيرة من تاريخها من مشكلة الطلاق التي اصبحت من المشاكل الاجتماعية البارزة . فشاع الطلاق بين البالغين واصبح اكثر سهولة عما كان من قبل حيث سرعان ماينفصل الزوجين وذلك بمجرد رغبة احد الطرفين حيث باستطاعة هذا الطرف من تنفيذ هذه العملية

على الرغم من رغبة الطرف الاخر في الابقاء عليه . فلقد تزعزعت الحياة الزوجية واصبحت غير منظمة وخاصة بين اوساط الطبقة العليا (٤٦) .

وبعد ان القينا نظرة سريعة على الوضع العائلي في اهم مجتمعين قديمين عرفتهما الحضارة الانسانية نود الاشارة الى بعض واهم الاراء التي حاولت ان تفسر لنا النظام العائلي .

العائلة في نظر بعض المفكرين الاجتماعيين

اهتم المفكرون والكتاب منذ اقدم العصور بدراسة العائلة للوقوف على طبيعة بنائها ووظائفها والمشاكل التي تواجهها ومحاولة اصلاح المعتل من شؤونها ، لانها ادق واصغر جهاز في المجتمع ولا يمكن ان تستقيم شؤون المجتمع وتخلص من مظاهر الانحلال والتصدع الا اذا استقر البناء العائلي وفق قواعد وضوابط تنظم سير شؤون هذه المنظمة . ولم تكن الدراسات التي قام بها المفكرون والمصلحون قائمة على البحوث التجريبية او التحليلية بقدر ما كانت فلسفية وشخصية في معظمها لذا نجد البعض من هذه الدراسات هي اقرب الى حقل الفلسفة وبعيدة في بعض الاحيان عن الاجتماع العائلي . وعلى الرغم من ذلك نود ان نتعقب هذه الدراسات لكي يلم القارئ بالفكار والاراء التي وردت عند هؤلاء المفكرين .

١ - افلاطون Plato

لقد كان افلاطون متطرفاً راديكالياً Radical في وجهات نظره حول العائلة ففي كتابه (الجمهورية) Republic وضع بعض الاراء حول موضوع الزواج والعائلة في المجتمعات المستبدة Totalitarian Societies واعتقد ان تحسين النسل Eugenic يتطلب انتقاء نخبة من الرجال والنساء لاجل تهيئتهم الى الحكم او ما اطلق عليهم الطبقة الحارسة Guaretion class ويجري زواجهم عن طريق القرعة

”Lot“ وفي ايام العطل . اما الاطفال الذين يولدون نتيجة لهذا النوع من الزواج فينصلون عن الاباء الطبيعيين وتستلمهم الدولة حيث هي التي تقوم بالاشراف عليهم ولايسمح للاباء من معرفة ابنائهم وكذلك لا يحق للابناء من معرفة ابائهم . اما بالنسبة للطبقة العامة ومن الذين ينجبون اطفالا مشوهين فقط يحتفظ بهم خارج الحياة العامة ويمنعون من التناسل ، ويعتقد ان طريقة تحسين النسل تعتمد على الطبقة الاجتماعية (٤٧) .

ويرى ايضاً ان بين سن العشرين والاربعين من العمر هي افضل فترة للانجاب بالنسبة للمرأة . وان سن الخامسة والعشرين الى الخامسة والخمسين هي افضل فترة للانجاب بالنسبة للرجل . وبعد هذه المراحل العمرية بالنسبة للمرأة والرجل لايجوز لها من مزاوله النشاط الجنسي لان ثمرات الشيخوخة قد لاتكون مثمرة كما هي الحال في مرحلة الشباب (٤٨) .

والملاحظ ان هذه الاراء التي يطرحها افلاطون هي آراء ينقصها الدليل العلمي فقد تكون هذه الاراء نتيجة بعض الملاحظات والمشاهدات والخبرات الشخصية وقد لايجوز تعميم مثل هذه الاراء على المجتمعات البشرية لذا قد تعتبر هذه الاراء غير سليمة في معظم وجوهها لانها تفقد الاسلوب العلمي في استقصاء وتحليل الظواهر الاجتماعية .

٢ - ارسطو

انتقد ارسطو آراء وافكار افلاطون وخاصة فيما يتعلق بالعائلة والزواج . واعتقد ان الدولة هي المسؤولة عن تنظيم الحياة العائلية ويجب ان يكون للمشرعين دوراً في ترتيب هذا النظام وتحديد العلاقات التي يرتبط بها افراد العائلة بالاضافة الى تربية الابناء (٤٩) ويرى ان العائلة تتكون من الزوج والزوجة والبنين والبيد وان الطبيعة هي التي عينت المراكز الاجتماعية للافراد ، ولاجل حرصها على

بقاء النوع البشري خلقت هذه الامتيازات لبعض الفئات البشرية لاجل تمكينها من السيطرة والسيادة على الفئات الاجتماعية الاخرى التي وجدت اساساً للطاعة والخضوع الى هذه الفئات . اي ان هناك كائنات بشرية معينة زودت بالعقل والحكمة والمهبة واخرى زودت بالقوة العضلية دون الصفات الاخرى . فعلى هذا الاساس فهو يرى ان الفئة الاولى هي التي تحكم وتسيطر بينما الثانية هي التي تخدم وتخضع للاوامر . ويقرر ارسطو ايضاً ان الرجل هو سيد العائلة لان المرأة اقل ذكاء منه (٥٠) .

ويعتقد ارسطو ان سن الثامنة عشر هي الفترة الملائمة لزواج المرأة وسن السابعة والثلاثين هي الفترة الملائمة لزواج الرجل لانه يعتبر هذه المرحلة العمرية للمرأة والرجل تمثل قمة الحياة والنشاط الذهني والعقلي لها . وشجع على ضبط النسل واعتبره مهم شريطه ان يتم هذا التنظيم تحت اشراف الدولة وذلك من خلال اعتقاده بان العائلة يجب ان تنظم وفق مصالح واهداف الدولة .

ويرى ايضاً ان بنیان العلاقات الاجتماعية داخل العائلة يجب ان تكون متوازية مع Parallel مع السياسة . فيجب ان يكون الاب على قمة السلطة وتخضع الزوجة والاطفال الى هذه السيطرة لانه يعتقد ان المرأة ناقصة في كثير من الجوانب اذا ما قورنت بالرجل . فعندما اعطيت المرأة حرية في مجتمع اسبارطة اكثر من طاقته كانت عاملاً مهماً في الانحلال الاجتماعي للمجتمع الروماني (٥١) .

ان ارسطو قد لا يختلف عن افلاطون في الاراء التي بلورها حول العائلة والزواج ومكانه المرأة ووضع العائلة في الترتيب الاجتماعي للمجتمع من حيث انها شخصية وفردية يعوزها البرهان العلمي والاثبات الموضوعي . ان هذه الاراء وغيرها كانت ملاحظات خاصة تبلورت نتيجة للملاحظات الشخصية والاعتقادات الفردية . فبعد عرضنا آراء أهم وأشهر الفلاسفة من الذين برزوا في تاريخ الفكر الانساني نود ان نوضح آراء اهم بعض الكتاب الاجتماعيين من الذين عنوا بالنظام العائلي واعتبروا العائلة مفتاحاً هاماً في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية .

لقد وردت اشارات مختلفة في بحوث مؤسس علم الاجتماع الغربي اوكت كونت عن العائلة واعتبرها الوحدة الاجتماعية الحقة لتفسير سلوك الفرد ، والعقل لايمكن له ان ينمو الا في حالة اجتماعية فقط (٥٢) . الا ان كونت لم يبحث في منشأ العائلة وتطورها وانما اكتفى في تقرير وجود الحياة العائلية بالفطرة . واعتبر كونت الزواج اتحاد تلقائي بين الجنسين ونتيجة لتفاعل الغريزة مع الميل الطبيعي المزود به الكائن الاجتماعي . واعتبر الزواج الثنائي القائم على وحدانية الزوج والزوجة *Monogamy* هو الشكل الذي يتفق مع الدوافع المزودة بها الطبيعة البشرية واعتبر الزواج هو البنيان الاجتماعي الاساسي للنظام الاجتماعي وان اي ضعف فيه قد يؤثر على النظام الاجتماعي اي المجتمع باسره لذا نجده يرفض ظاهرة الطلاق لانه اعتبرها عوامل تساهم في هدم المجتمع . وحدد كونت العلاقة بين الرجل والمرأة واعتقد بان خضوع المرأة الى الرجل أمر طبيعي مستثياً الخضوع العاطفي لانه ينظر الى النساء بانهن ارقى من الرجال في المشاركات الوجدانية والعاطفية (٥٣) .

وتحدث كونت عن وظائف العائلة وركز على الوظيفة الاخلاقية لان العائلة حسب ما يعتقد اتحاد من طبيعة اخلاقية ، وان العاطفة التلقائية والميل الطبيعي بين الجنسين اساس في تكوين العائلة . لذا نجده يرد معظم العلاقات الاجتماعية في محيط العائلة الى الوظيفة الاخلاقية وركز على الالفة او الوحدة الروحية التي تربط بين افراد العائلة . وركز ايضاً على الوظيفة التربوية واعتبرها تابعة للوظيفة

(*) عالم اجتماعي فرنسي عمل مع سانت سيمون في الفترة ١٨١٧ - ١٨٢٣ وهو أول من نادى بفصل علم الاجتماع عن الفلسفة انظر Mitchell. G.D. Adictionary of Sociology, Routledge & Kegan. London, PP. 36—37.

الاخلاقية . ويرى ان الطفل يبقى منذ ولادته وحتى بلوغه سن السابعة من عمره في حضانة امه ورعايتها وبهذا تكون العائلة هي المسؤولة عن تلقين الاساليب اللغوية ، وغرس الفضائل الاخلاقية ، ومبادئ الدين الوضعي الجديد وتهذيب الغرائز الفطرية للاطفال . والوظيفة الثالثة التي ركز عليها كونت هي الوظيفة الدينية فيرى ان العائلة تشرف على ما سماه « العبادة الاسرية » دال على دور الام في انجاز هذه الوظيفة على اعتبارها الرباط الحي الذي يبط الفرد بالمجتمع وهي مركز العواطف والوجدان وهي المسؤولة عن تنشئة الحدث وتلقينه مبادئ الدين الوضعي الجديد (٥٤) .

وعلى الرغم من ان آراء كونت قد تختلف كثيراً عن آراء ارسطو وافلاطون او قد تلتقي في بعض الوجوه في بعض الاحيان الا ان ملاحظاته هذه كانت نتيجة لما كان يسود المجتمع الفرنسي من اوضاع تركت اثرأ كبيراً على آراء كونت وبنفس الوقت ان بعض هذه الآراء كانت حصيلة حياته وما عاناه هذا المفكر في بداية حياته وفي محيطه العائلي . وبالرغم من ذلك فان بعض هذه الآراء لازالت تشكل منطلقات اساسية لبعض علماء الاجتماع من الذين تأثروا بآراء كونت ومن الذين جاءوا بعده وكتبوا في ميدان العائلة .

٤ - لستر وارد (*)

يرى (وارد) ان الجنس البشري مزود باستعدادات طبيعية اساسها الحب العاطفي الطبيعي وأهم انواعه الحب العاطفي بين الرجل والمرأة فهناك انواع لهذا الحب منها الحب الزوجي بين الزوج والزوجة ، والحب الابوي بين الأب

(*) عالم اجتماعي امريكي تركزت دراساته حول وظائف المجتمع . تأثر بأوكست كونت لم تحصل آرائه على تأييد واسع في الرأي العام الامريكي لانه نادى بتدخل الدولة في المجتمع انظر Mitchell, G. op. cit p. 220.

واولاده ، والحب الامومي بين الام واولادها ، والحب القائم على صلوات الدم وذوي التربي ، واعتبر (وارد) هذا الحب الطبيعي العصب الجامع والدعامة الاساسية لدوام الجنس البشري . ويرى ايضاً ان هناك فترة من شيوع الجنس مرت بها الانسانية قبل انتشار الحب العاطفي بين الجنسين . ويرجع الاضطرابات التي يعانها الزواج الحديث الذي يتضمن الزوج والزوجة الى بقايا نظام شيوعية الجنس وذلك نتيجة لصعوبة انتقال الافراد من مرحلة تاريخية كانت تسودها الاباحية الجنسية المطلقة الى مرحلة جديدة يقتصر فيها الزوج على زوجة واحدة تركت هذه الاثار التي تعانها العائلة الوجدانية . كما يرى ان نظام وحدانية الزوجة ينطوي على قوة اخلاقية كبيرة ويحتاج الى تهذيب العواطف الانسانية (٥٥) .

ان (وارد) هو الاخر جاءت أرائه نتيجة لملاحظاته الشخصية وتجاربه الفردية وعلى الرغم من ذلك فقد ساهم قبله او كست كونت في بلورة بعض الاتجاهات الفكرية حول موضوع العائلة معتمداً على الدراسات السابقة التي قام بها غيره من الباحثين وخاصة للجتمعات البدائية . ولا ينكر ان مساهمته هذه كان لها اثر في دراسات لاحقة قام بها علماء الاجتماع والمشتغلين بميدان العائلة .

٥ - سمنر W. G. Sumner

يعتمد سمنر ان الزواج لم يكن نتيجة طبيعية للعاطفة الجنسية كما يعتقد البعض وانما هو مظهر من مظاهر التعاون لحفظ الكيان الاجتماعي وفرق البعثة سمنر بين الزواج والاسرة . فالزواج هو ارتباط بين الرجل والمرأة غايته التعاون بينهما لاجل انجاب الاطفال وتوفير المتطلبات الاساسية للحياة . اما الاسرة ففي نظره هي صورة مصغرة للمجتمع وهي هيئة يرتبط اعضاؤها مع بعضهم البعض الآخر لأجل تحقيق الحاجات الاساسية لهم كالملبس والمأكل والمأوى والخضوع الى النظام .

ويعتقد سمنر ان النظام الامومي هو اسبق ظهوراً من غيره من الانظمة الاخرى
وان محور القرابف منذ بدأت الحيساة الاجتماعية كان يدور حول الام . ودعم
رأيه هذا من خلال ملاحظاته للمجتمعات البدائية حيث وجد ان الرجال غالباً
ما يقضون معظم اوقاتهم جرياً للصيد وبعيدين عن النساء . وبعد استقرار
الحياة الاجتماعية استطاع الرجل ان يصل الى قمة العائلة بفضل ما حبته الطبيعة
من القوة (٥٦) .

مصادر الفصل الاول

المصادر العربية

- ١ - دسوقي ، كمال ، الاجتماع ودراسة المجتمع ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الاولى القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٤٤٥ .
- ٥ - دسوقي ، كمال ، الاجتماع ودراسة المجتمع ، المرجع السابق ، ص ٤٤٥ .
- ٩ - الخشاب ، مصطفى ، دراسات في الاجتماع العائلي ، مطبعة لجنة البيان ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٢٤ .
- ١٤ - عبد المنعم نور محمد ، المجتمع الانساني ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة - ١٩٧٠ ، ص ٧١ .
- ١٨ - جامع محمد نبيل ، المفتتح في علم الاجتماع ، دار المطبوعات الجديدة ، الاسكندرية ١٩٧٥ .
- ١٩ - لطفي ، عبد الحميد ، علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٦ ص ١٠٤ - ١٠٥ .
- ٢٠ - الكرمي ، حسن سميد ، الاسرة وتطويرها في المحيط الاسلامي - الاسلام وتنظيم الاسرة ، الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية ، المكتب الاقليمي لمنظمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، الرباط ١٩٧١ ، ص ٥٤ .
- ٣٧ - عفيفي ، محمد الهادي ، واخرون ، قراءات في التربية المعاصرة ، عالم الكتب القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١١٧ - ١١٩ .
- ٣٨ - عفيفي ، محمد الهادي ، في اصول التربية ، ص ١٦٧ .
- ٣٩ - درويش ، كمال السيد ، واخرون ، دراسات وتطبيقات تربوية ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ١٩٧٢ ص ١١ - ١٤ .
- ٤٠ - الخشاب ، احمد ، الاجتماع التربوي والارشاد الاجتماعي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٣ - ١٤ .
- ٤٢ - وافي ، علي عبد الواحد ، الاسرة والمجتمع ، الطبعة السابعة ، دار النهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ٤٨ - الخشاب ، مصطفى ، دراسات في الاجتماع العائلي ، المرجع السابق ، ص ٩ .

- ٥٠ - الخشاب ، مصطفى ، دراسات في الاجتماع العائلي ، المرجع السابق ص ١١ .
- ٥١ - الخشاب ، مصطفى ، نفس المرجع والصفحة .
- ٥٢ - الكنجي ، حاتم ، السلوك الجمعي ، مطبعة الديوانية الحديثة ، الديوانية ١٩٧٣ ص ٥٧ .
- ٥٣ - الخشاب ، مصطفى ، دراسات في الاجتماع العائلي ، المرجع السابق ص ١٦ - ١٧ .
- ٥٤ - الخشاب ، مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٧ - ١٨ .
- ٥٥ - الخشاب ، مصطفى ، دراسات في الاجتماع العائلي ، المرجع السابق ، ص ١٩ - ٢٠ .
- ٥٦ - الخشاب ، مصطفى ، المرجع السابق ص ٢٢ - ٢٣ .

المصادر الاجنبية

- 2) Kephart M. W. The Family, Society and the Individual, Second edition, Houghton Mifflin Company, N. Y. P. 4.
- 3) Michell, G. D. Adictionary of Sociology, Routledge & Kegan Paul, London 1973, P. 76.
- 4) Ibid. P. 76.
- 6) Stephens, William N., The Family in Gross Culural perspective, Holt, Rinehart and Winston, N. Y. P 1.
- 7) Bell, Nermar W. & Vogel E. F. Amodern Introducticu to the Family The Free Press, N. Y. p. 1.
- 8) Stephens, W. N., The family in Cross - Cultural, op. cit., P. 8
- 10) Lantz, H. R. Marriage, An John Wiley & Sons, Inc. N. Y. P. 21.
- 11) Ibid., P. 22.
- 12) Maclver, R. M. & Page, C. H., Society; Macmillan & Co. Ltd., London, 1962. P. 238-239.

- 13) Stagner, R. *Psychology of Personality*, 3 ed. edition, Macraw- Hill Company. N. Y., P. 397.
- 15) Kephart, W. M., *op. cit.*, P. 2.
- 16) *Ibid.*, pp. 2-3.
- 17) Groves, Ernest R. & Skinner, E. and others, *The family and its Relationships*, J. B. Lippincott Company, Chicago, 1953, p. 5.
- 21) Kephart, William M., *Op. Cit.*, P. 4.
- 22) Stroup, Atlee L., *Marriage & Family; A developmental Approach - Appleton - Century*, N. Y 1966, p.9.
- 23) S., *Ibid.* pp 9-10⁹
- 24) Gade, W. J., (*The sociology of the family*) in *Sociology Today; Problems and prospects*, Basic Books; INC- 1959, pp. 179-180.
- 25) Bell, Norman W. & Vogel, Ezra F., A . P. 4.
- 26) Goode, William J. *World Revolution and family Patterns*, The Free Press N. Y., 1963, P. 3.
- 27) Stroup, Atlee L., *op. Cit.*, P. 10 .
- 28) Smelser, Neil J., *The sociology of economic life*,
- 29) Smelser, *op. Cit.*, P. 17.
- 30) Cotgrove Stephen, *The Science of Society, An Introduction to Sociology*, George Allen & Unwin Ltd., London, 1967, P. 51.
- 31) *Ibid.*, P. 52-53.
- 32) Smelser Neil J., *The Sociology of economic life*, *Op. Cit.*, p. 12 and p. 22.

- 33) International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 11 - 12. The MacMillan Company and the free press N. Y. 1968., p. 284.
- 34) Ibid, PP. 285 286.
- 35) Ibid, P. 298.
- 36) Brookover, Wilbur B., Sociology of Education, American Book Company, N. Y. 1955, pp. 3 4.
- 41) Lesline, Gera'd R., The family in Social Context, Second edition Oxford University Press. N. Y. 1973. P. 3.
- 43) Stroup, Atlee L., Op. Cit., pp. 18-21.
- 44) Stroup. Atlee L, op. cit., pp. 22-24.
- 45) Ibid., pp. 24-25.
- 46) Ibid., p. 25.
- 47) Ibid., p. 21-22.
- 49) Ibid. p. 22

الفصل الثاني

العائلة ونظام القرابة

المبحث الأول

مفهوم ونظام القرابة

ان هناك اختلاف واضح بين الرجل والمرأة في اغلب المجتمعات البشرية وبصورة خاصة في اختيار الشريك او الزوج . وكذلك درجة تقسيم العمل بين الرجل والمرأة او الذكور والاناث . واذا افترضنا هذا الاختلاف بين المجتمعات فان القرابة كنظام اجتماعي هي الاخرى تختلف من مجتمع لآخر وذلك حسب بنيته وقيمته وافكاره ومعتقداته والارث الحضارى الذى يعتمد عليه في ترتيب هذا النظام .

وتعني القرابة ما يربط الطفل او الرليد الجديد بالجماعة التي يعيش داخلها برباط اجتماعي يعتمد في الاساس على العلاقات الدموية التي تربطه مع الافراد الاخرين من أخوة واخوات او الام والاب ، او مع بتيمة الفصائل الاجتماعية الاخرى . ولقد اجريت دراسات مستفيضة حول حاجة الطفل لهذا الرباط والتأثيرات التي يتركها على الصحة الجسمانية (١) والاخلاقية والعقلية والروحية ، والامتداد الترايبي يمثل الشجرة التي ينحدر منها الافراد والتي من خلالها يميز الفرد نفسه عن الاخرين كما ويميز بواسطة هذا الرباط من قبل الاخرين . ويعتبر النسب العائلي *Conjugal family* هو أحد اشكال العلاقات القرابية والتي تشكل بواسطة الزواج . وينظر الى القرابة على انها انحدر او نسب عالمي تشترك فيه جميع المجتمعات البشرية (٢) التي عرفتھا الحياة الانسانية ولا يستثنى اى مجتمع من هذه المجتمعات من وجود هذا النوع من النظام .

وللقراية مضمون اجتماعي بالإضافة الى المضمون البيولوجي الذي يدور حول النسب والنسل ، فهي تعطي تعريفا اجتماعيا للفرد داخل المجتمع وهذا واضح في نظام الوراثة Inheritance حيث تعطي اهمية كبيرة له وتقوم المجتمعات بتوزيع مايرثه الاشخاص المتوفين من ثروة على الافراد الذين يرتبطون معهم بعلاقات قرابية . وينطبق نفس هذا الاتجاه على الخلافة بالنسبة للمجتمعات التي تقيم وزنا الى هذا النظام حيث من خلال الخلافة تتحدد مكانة ودور الفرد كما وتمتد هذه الظاهرة الى المحيط المنزلي وهذا واضح في رئاسة وزعامة العائلة والسيطرة على أفرادها بعد وفاة الاب أو رئيس العائلة . ولقد أكد الباحثون من الذين تعمقوا في دراسة المجتمعات المختلفة والتقليدية ان نظام الوراثة والخلافة هو مهم في هذه المجتمعات حيث غالبا ما يأخذ الابن الاكبر مكان الاب سواء عند غيابه أو وفاته ويتولى المسؤوليات الاجتماعية التي كان يقوم بها الاب وتمتد هذه السيطرة في بعض المجتمعات الى زوجات الاب عدا الام الاصلية وأبنائها (٣) .

واهتم رجال الانثروبولوجي والاجتماع ومن عنتهم شؤون العائلة في دراسة النظام القرابي Kinship مركزين على طبيعة بناء هذا النظام وفي مجتمعات مختلفة كما ركزوا على التغيرات Variation والتباينات له وذلك لتأثيره على بناء العلاقات الاجتماعية واشكالها في هذه المجتمعات . ومن أشهر الباحثين الذين تضمنت دراساتهم بالتفصيل النظام القرابي هو المفكر رالف لنتن Linton حيث نشر دراساته التفصيلية في سنة ١٩٠٩ وتبعه الباحثة ورتث Wirth حيث نشر بحرته في عام ١٩٣٨ وتلاه تلكت بارستز Parsons الذي هو الاخر نشر ابحاثه حول نفس هذا الموضوع في عام ١٩٤٣ وغيره من الباحثين الانثروبولوجيين والاجتماعيين . ولقد تعززت هذه الدراسات النظرية بدراسات وابحاث ميدانية أجريت حول الاتصال القرابي Kinship Contact في بعض المراكز الحضرية والصناعية في انكاتراوا . يكما لغرض الكشف عن العلاقة ما بين التحضر والتصنيع وتأثيرها على النظام القرابي . وعلى

الرغم من وجود التشابه بين هذه الدراسات وما سبقها من ابحاث دارت حول موضوع القرابه الا اننا نلمس من هذه البحوث ان هناك شيء من التعديل والتحرير قد ادخل عليها . كما انجزت بعض الدراسات النظرية التي اعتمدت بصورة رئيسية على الدراسات الميدانية (٤) .

ونود ايضا الاشارة الى الابحاث التي قدمها مور كان Morgan (*) حول النظام القرابي في مجتمع الاركواي ونتيجة لهذه الدراسة قرر ان العائلة الزوجية هي القاعدة الاساسية لتكوين المجتمع (٥) .

وتعتبر القرابة اول نظام اجتماعي مقبول لدى الجماعة العائلية Group of family والمجتمع المحلي وكذلك المجتمع الكبير في تاريخ الجنس البشري. ولقد نما وتطور هذا النظام خارج نطاق النظام العائلي كما يعتبر امتداد للنظام العائلي ولا يمكن الفصل ما بين هذين النظامين . فالعائلة التي تستمر وتبقى لاكثر من جيل واحد تتطلب الاقارب الذين يرتبطون بعلاقات دموية وزوجية بصرف النظر عن التنظيمات الرسمية الموجودة داخل المجتمع . وتميز العائلة بواسطة اعضائها من قبل المجتمع الكبير على اعتبار ان هذا المجتمع هو الاساس لعملية التفاعل الاجتماعي للانماط والتنظيمات غير الرسمية (٦) .

ويستخدم بعض الباحثين اصطلاح رابطة الدم Consangnity بدلا من القرابة Kinship للتدليل على القرابة ايضا ، لان هناك صعوبة في التمييز ما بين هذين المفهومين فرابطة الدم تشير الى العلاقة الطبيعية Physical Relationship ما بين الافراد ، بينما توضح القرابة العلاقات الاجتماعية Social Relationship وبكل ماينعلق

(*) عاش في الفترة ما بين (١٩١٨ - ١٨٥٧) وهو محامي امريكي وعالم انثروبولوجي ويعتمد في نظريته على الدراسات العقلية التي كان يقوم بها . نشر بحثا في عام ١٨٥١ حول سكان قبيلة اركيوس وبعوثا اخرى قادته لتأليف كتابه الشهير المجتمع القديم Ancient Society السذي نشر عام ١٨٧٧ .

في بنية هذه العلاقات فالفرق ما بين هذين المفهومين كالفرق ما بين الطفل الشرعي وغير الشرعي . لان الطفل قد يكون ابنا طبيعيا تربطه علاقة دموية مع الاب الا انه لم يعترف به اجتماعيا ، لان الابوة تنقرر بواسطة الزواج وعلى هذا الاساس فان هذه العلاقة تنقرر اجتماعيا لهذا فان اصطلاح الانحدار Descent لا يتضمن الناحية البيولوجية وانما يشير الى العلاقة الاجتماعية (٧) التي تربط الابناء بالاباء .

واعلم من المفيد ان تستخدم المفاهيم والمصطلحات المستعملة في النظام القرابي كوسيلة لتفسير النماذج القرابية وخاصة فيما يتعلق في التمييز ما بين النظام القرابي الاول والثاني او غيرها من النظم القرابية الفرعية الاخرى . فنظام القرابة يمثل مجموعة من المعايير والقسم المعقدة والانماط السلوكية لمجموعة الاقارب Kindred ومن خلال فهمنا لهذا النظام نستطيع معرفة العلاقات الاجتماعية وتشعباتها وفصائلها داخل المجتمع . وتلعب العاطفة الشخصية دورا مؤثرا في بناء العلاقات القرابية وهذا واضح في معظم المجتمعات البشرية حيث نجد العلاقة الطبيعية قائمة بين الام وطفلها وهي اقوى من العلاقات العاطفية الاخرى وكذلك العلاقة العاطفية بين الابن والاب . ومن خلال معرفتنا وتحليلنا الى بناء هذا النمط من العلاقات الاجتماعية نتمكن من التوصل الى معرفة الفوارق الموجودة ما بين مجتمع وآخر (٨) او ما بين الجماعات الاجتماعية التي تعيش داخل المجتمع نفسه .

فالنظم القرابية تتضمن الطرق والنماذج التي يصنف فيها الاقارب والاشكال السلوكية التي تحكم وتنظم تصرفات وافعال الافراد والجماعات .. ومن خلال معرفة هذه النظم نستطيع تفسير وفهم البناء الاجتماعي لاي مجتمع من المجتمعات ولهذا السبب عنى علماء الانثروبولوجي اكثر من غيرهم في دراسة القرابة وخاصة في بدايات دراستهم للمجتمعات البدائية والمتحولة وذلك لكي يتخذ مفتاحا لتفسير الكثير من الظواهر والضوابط الاجتماعية والانماط والافعال

الساوكية الاخرى . ان المجتمعات الانسانية اولت اهتماما كبيرا الى الرباط الدموي والاتصال الوراثي ، وافترضت الدراسات التقليدية للنظام القرابي ان لكل طفل أب او ام يرتبط بهما وهذا الانحدار هو محور النظام القرابي (٩) وهو أساس لتحليل شكل العلاقات القائمة بين العائلة .

ويقسم النظام القرابي الى ثلاثة فصائل اساسية وهي :

١ - الرباط البايولوجي وهو يعني العلاقات الدموية القائمة ما بين الابناء والاباء والاجداد وهو مايسمى *Consanguinity* .

٢ - رباط الزواج *Affinity* .

٣ - الرباط الذي يعترف به اجتماعيا والذي يتأتى عن طريق التبني او الاعتقاد المشترك للافراد بانحدارهم من التوتم (١٠) .

فالرباط القرابي بانواعه الثلاثة البايولوجي ، او الدموي ، او الذي يعتمد على الزواج هو محور التنظيمات الاجتماعية لاي مجتمع من المجتمعات كما وهو الاساس في فهم العلاقات الاجتماعية التي يدخل بها الافراد .

ان نظام القرابة قد لا يعني الرباط النسبي *Genealogical* فحسب وتفسير العلاقات الدموية القائمة بين الافراد والجماعات وانما يمتد هذا النظام الى التصنيف السلكي لمظاهر الحياة الاجتماعية المختلفة التي يعيشها الافراد ، اضافة الى تفسير اللغة وطريقة التحدث واللهجات الموجودة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة . فقد ينطوي هذا الرباط على العلاقات الاجتماعية التي يتشابه بها الافراد والتي تتمتع نتيجة لامتداد هذا الرباط وكذلك النشاط الاقتصادي ، والعمل السياسي ، والقانون كما ويعتبر الاساس في تكامل البناء الاجتماعي (١١) للجماعات التي ترتبط بهذا النظام من حيث انها تتداخل وتمشك وتوحد وتمائل في ظل النظام القرابي .

ولقد اتخذ النظام القرابي شكلا مستقرا في المجتمعات المحلية التي تضم أسرا

صغيرة ترتبط وتدخل في علاقات قرابية في البيئة التي تضم مثل هذه المجتمعات . الا ان درجة الضبط والسيطرة في هذا النظام تختلف من مجتمع لآخر رغم عدم وجود مجتمع من المجتمعات يخاو من هذا النوع من الرباط سواء التقليدية منها او المعاصرة الحديثة التي تضم عوائل صغيرة تتمتع بنوع من العزلة (١٢) . ولقد حاول راد كليف براون (*) دراسة النظام القرابي في بعض المجتمعات البدائية واستخدمت مثل هذه الدراسات وسائل مهمة للمقارنة ما بين المجتمعات . ولقد وجدت هذه الدراسات وغيرها ان هناك اختلافاً واضحاً ما بين بنية هذا النظام في هذه المجتمعات (١٣) .

والنظام القرابي هو ليس اقدم التأثيرات والتشكيلات العائلية Extra familial influence وانما النظام الخارجي له تأثير كبير على بعض المجتمعات البدائية وهو موجود فيها . فمجتمعات الصيد والجمع التي سادت فترة طويلة المجتمعات البشرية اتسمت بوجود نوع من تقسيم العمل فيها وكان هذا التقسيم مبني على اساس الجنس اي لا توجد مؤسسات اجتماعية متخصصة في مثل هذه المجتمعات . سواء كانت هذه المؤسسة تربوية ، دينية ، سياسية او اقتصادية ومنذ بداية تكوين وبناء النظام القرابي المتمثل في الوحدات العائلية اصبحت هذه النظم نماذج لتنظيمات اجتماعية اكبر لتجمع القرى ، والقبائل ، وهذه التقسيمات تكاد تكون منسجمة مع تطور درجات التخصص في هذه المجتمعات .

وعلى العموم فان المجتمعات البدائية هي صغيرة في حجمها وهي شبيهة بالمجتمعات المحلية حيث يعرف اعضاؤها بعضهم البعض الاخر وقد تمتد هذه المعرفة الى العلاقات الداخلية للعائلة . وساعدت هذه الصلات لهذا النوع من

(*) عالم اجتماع واثروبولوجي عاش ما بين ١٨٨١ - ١٩٥٥ ، انكليزي الاصل درس في كمبرج واصبح استاذ في نفس الجامعة . قام بدراسات ميدانية منها دراسته على قبائل جزر الانديمان في ١٩٠٦ وفي استراليا في ١٩٠٨ . وساعد على تقدم وتطور علم الاثروبولوجي .

التعارف الشخصي على تماثل البنيات الشخصية للأفراد في الرباط القرابي والتمييز بين الافراد على اساس النسب Kin الذي يجمع بينهم . ولقد كان لهذا الرباط تأثير على نمو نماذج وانماط سلوكية بين الجماعة القرابية المحلية بدرجة يمكن التمييز ما بين جماعة واخرى عن طريق المعرفة والامام بهذه الانماط السلوكية المتجسدة في حياتهم اليومية . واصبح النسب هو الذي يحدد المكانة الاجتماعية للجماعة داخل المجتمع وذلك من خلال الصفات والمميزات التي يحملونها والتي ورثوها عن الاجداد والاسلاف Ancestry . وبالنظر لعدم وجود بدائل للتنظيمات الموجودة هذه لتتنافس مع العلاقات القرابية لذا اصبحت العلاقات القرابية ذات تأثير فعال داخل المجتمع .

ولعب النظام القرابي دوراً مهماً في المجتمعات البدائية والمجتمعات الاخرى التي تقيم وزناً لهذا التنظيم . حيث اصبح هذا الرباط لا يتعلق بالعلاقات المتداخلة شخصياً Interpersonal فحسب وانما اعتبرت هذه العلاقات ترابطات جماعية تدعو الى التضامن والتعاون على تحقيق ضرورات exigencies الحياة الاجتماعية ودفع الخطر عن الافراد والجماعة . ولقد جعل هذا النظام من الجماعة ان تعتمد اعتماداً كبيراً على الاقارب Relative لتحقيق متطلباتها الاساسية وتوفير الخدمات الضرورية لتأمين الحياة لهم . ولقد ادى هذا الاعتماد الكبير على القرابة الى خلق قوة كبيرة للذين يعتمدون عليه (١٤) .

فالنظام القرابي لا يصف العلاقات الدموية بين الافراد فحسب وانما هو الوسيلة التي بواسطتها نستطيع تمييز درجة العلاقة التي يحملها الفرد وما يترتب عليها من حقوق وواجبات وامتيازات والتزامات . والمعرفة بوظائف وطلبات هذه الصلات تعطي اهمية كبيرة لدراسة هذا النظام وتأثيره على نظام الزواج والعلاقات الجنسية وهذا واضح من نظام المحارم (١٥) ، وليس فقط في المجتمعات البدائية او المتحولة وانما في المجتمعات الحضرية والمعاصرة .

وعلى الرغم من ضعف النظام القرابي في المدن الحديثة وذلك بسبب طغيان العلاقات غير الشخصية impersonality وزيادة النقلة الاجتماعية والمكانية، وانتشار التحضر . الا ان تطور ونمو المؤسسات المتخصصة وانتشارها وزيادة فاعليتها في الحياة الاجتماعية اضعف هذا النظام . فالعلاقات الاختيارية Voluntary قد حلت محل العضوية الاجبارية Compulsory Membership داخل الجماعات القرابية الرسمية Formal kin groups . فالفرد الذي يعيش في هذه المناطق الحضرية اصبح مميزا في انتقاء الاقارب ممن يريد ان يقيم معهم علاقات وثيقة وبنفس الوقت باستطاعة الفرد الحديث الابتعاد عن البعض الاخر من الذين لا يريد ان يقيم معهم علاقات او لا يرغب فيهم . ولقد حل الاصدقاء محل الاقارب لاقامة علاقات صداقة ورفقة Companionship . ان هذه التبدلات التي اشرنا اليها هي ليست عوامل أدت الى اختفاء النظام القرابي في المجتمعات الحديثة وانما هي عوامل اضعفت القرابة وخففت من شدتها ووقعها بين الافراد . فلا زال الاقارب هم المفضلين لاقامة علاقات معهم او التفاعل والاختلاط معهم وبصورة خاصة في اوقات الفراغ وللأقارب أهمية واضحة في المناسبات الخاصة كالزواج والافراح والاعياد والاحزان عندما تفقد العائلة احد اعضائها او قد يمرض عضو فيها (١٦) فقد تعطي أهمية للعلاقات في مثل هذه المناسبات .

ولقد تعثرت البلدان النامية التي دخلت المرحلة الصناعية بالرباط القرابي واصطدمت فيه . لان هذا النظام يخلق تمييزاً فردياً ومحلياً عالياً وقد يهدد هذا تطبيق مقاييس الانجاز واللياقة ، وتقييم الاعمال ، والافعال الفردية ، وبالتالي يضعف الرغبة بالمنافسة والانشداد الى العمل . بل يهدد هذا النظام تطبيق القوانين بصورة موضوعية خالية من التحيز (١٧) .

اشكال النظام القرابي

تعتبر وحدة النسب في المجتمعات البدائية والتقليدية تأكيد على روح التضامن

والتأزر بين افراد الجماعة الواحدة . وان من شأن هذا التضامن ان يعزز الحماية والضمان للافراد والوقوف بوجه الجماعات القبلية الخارجية الاخرى . ويضم التنظيم القرابي وحدات مختلفة الحجم ويعتمد هذا الاختلاف على طبيعة تكوين هذه التنظيمات من حيث تناسلها وتكاثرها . ولقد كشف الكثير من الباحثين عن كون العائلة اصغر الوحدات الاجتماعية القرابية ويليهما في الكبر الفخذ " Lineage " والذي يتكون من عدة عوائل ، ثم العشيرة Clan التي تضم عدداً من الافخاذ . وفي حديثنا عن اشكال النظام القرابي سوف نعرض بشيء من الايجاز للفخذ والعشيرة على اعتبار ان هذين التنظيمين اهم التنظيمات القرابية التي عرفها الانسان .

الفخذ Lineage

يتكون الفخذ من جماعة قرابية تقتصر على عدد من الاعضاء يستطيعون تعقيب علاقاتهم الدموية عبر الماضي ومعتمدين على تذكر تفرعاتهم السلالية المرتبطة بنسبهم المشترك . ويضم الفخذ جماعة من الناس تقيم سوية ومن جنس واحد (١٨) كما يرتبطون بواسطة النسب الاحادي Unilineal kin .

ويتسم البحاثة مردوك النسب الاحادي الى فصليتين رئيسيتين :

الاولى جماعة القرابة بالاقامة Residential kin group وتتضمن هذه الجماعات العوائل الصغيرة واشكالها ، اضافة الى العوائل المتعددة الزوجات Polygynous والعوائل الممتدة . اما الجماعة الثانية فهي الجماعات القرابية بالدم Consanguineal kin group وتتضمن هذه العوائل الاقارب ذو العلاقات الدموية ، وترجع هذه العلاقة الى جماعة النسب الابوية Patrilineal Descent او النسب الامومي Matrilineal Descent او قد تضم علاقات الاقارب من الذين يرتبطون معهم برباط دموي ومن كلا الجانبين الامومي والابوي وهذه العلاقة تدعى بثنائية النسب Bilateral Descent .

فهناك نوعان من النظام القرابي الذي يعتمد عليهما بناء الفخذ الاول هو

قاعدة النسب الاحادي وبهذا يكون الفخذ متميزاً عن بقية افخاذ العشيرة في الحقوق والاقامة والوراثة ، والثاني مايسمى بالقرابة المزدوجة حيث يعترف اعضاء الفخذ بالاقارب اضافة الى الاقارب الذين يرتبط معهم برباط دموي وتتداخل الافخاذ بضم الفخذ الاقارب التابعين لخط الام والاب (١٩) . ومما تجدر الاشارة اليه هو ان التمييز ما بين الفخذ والعشيرة هو ان الفخذ يضم جماعات وكل عضو من هذه الجماعات ذا تأثير في تاريخ تسلسل الانساب بالعضو الاخر سواء كان ذلك من الناحية النظرية او الفعلية من خلال الانحدار من الجد المشترك المعروف بينهم . بينما العشيرة تكون واسعة وقد يتعذر معرفة الجد في بعض الأحيان ففي مجتمع « المويتي » Moiety تقسم العشائر الى شبه عشائر والاخيرة تقسم الى افخاذ (٢٠) ولاجل توضيح ذلك سنشير بشيء من الايجاز الى العشيرة .

العشيرة Clan

تستخدم العشيرة clan للاشارة الى جماعة النسب الامومي والابوي على حد سواء Patrilneal & Matrilineal ويرى بعض الباحثين ان العشيرة جماعة من الافراد يرتبطون بالنسب الامومي . بينما العشيرة الرومانية تستخدم في الاشارة الى النسب الابوي . فهناك انواع مختلفة من العشائر الا ان اصطلاح العشيرة يستخدم للذين يمثل انحدارهم خطأ واحداً وعلى هذا الاساس يعتبرون اهلا او أقارب (٢١) .

فالعشيرة مجموعة من الافراد يرتبطون بنسب مشترك وهذا النسب يعتمد على اعتقاد اعضائها به اكثر من اعتمادهم على الادلة وذلك لسعة حجم العشيرة نسبياً ، وتشكلت العشيرة نتيجة لزيادة حجم سكان الفخذ بعد الاقامة الطويلة في منطقة جغرافية معينة ، وخضوع العائلة الى قاعدة الاقامة الاحادية الابوية او الامومية . فوجود النسب الابوي يرجع الى مبدأ الاقامة الابوية ، بينما يرجع النسب الامومي الى مبدأ اقامة الفتيات بعد زواجهن مع جماعتهم الدموية وخروج الاولاد الى جماعات خارجية للاقامة مع اهل زوجاتهم . وبسبب هذه الاقامة

والزواج الخارجي فان العشيرة ضمت عدداً من اقارب المصاهرة الذين يشتركون معها في الاقامة ولكنهم يظلون خارج بنائها القرابي لعدم انتمائهم الى وحدتها النسبية . ويستلزم تكوين العشيرة بعض الشروط اهمها ، تطبيق قاعدة النسب الاحادي الابوي او الامومي ، والاقامة المشتركة للافراد ، ووجود التضامن الاجتماعي بين العائلة (٢٢) وكل هذه العوامل السابقة ساعدت العشيرة في الحفاظ على تماسك افرادها وتضامنهم وتآزرهم اتجاه المسؤوليات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية داخلها .

فالنظام القرابي المتمثل في الوحدات الاجتماعية التي ذكرناها آنفاً سواء الافخاذ او العشائر هو مهم في المجتمعات التقليدية وخاصة بين السكان القرويين حيث يشكل هذا الرباط محور التنظيم السياسي لهذه التنظيمات ، اضافة الى انه رمز التماسك والتضامن الاجتماعي (٢٣) لافراد هذه المؤسسات وهذا واضح في صد الهجمات الخارجية ، او التعاون بين اعضاء العشيرة او القبيلة او الفخذ .

التغير في النظام القرابي

يعتقد موركان Morgan بان العائلة هي الاساس الفعال لحركة المجتمع وهي غير ثابتة Stationary وانما متقدمة من الشكل الادنى الى الشكل الاعلى مثلما يتقدم المجتمع من وضعه وحالته الدنيا الى العاير . ولكن نظام القرابة Consanguinity هو النظام الجامد passive . ويتفق كارل ماركس marx مع موركان حول هذه الفكرة بكثير من الوجوه . فهو الاخر يعتقد ان العائلة تتميز بصفة الديمومة والاستمرارية في الحياة الاجتماعية الا ان النظام القرابي هو الذي يتصف بالجمود Ossified (٢٤).

فالنظام القرابي في المجتمعات البدائية والتقليدية والزراعية في كثير من الاحيان يشكل الدعامة الاساسية لروح التضامن والتعاون والتساند ما بين الافراد والجماعات ويلعب دوراً في الزواج والصدقة والعلاقات الاجتماعية الاخرى . الا ان هذا

النظام كغيره من النظم الاخرى تعرض الى عملية تغير واضحة في المجتمعات المتحوّلة والمتحضرة المعاصرة في الوقت الحديث .

ان تصدع وانحلال العلاقات القرابية هو ليس دليل على تصدع وانحلال العائلة وانما ضعف هذا الرباط جاء نتيجة لحاجات ومتطلبات الحياة المعاصرة . فطغيان العائلة الصغيرة وسيادتها في المجتمعات الحاضرة ، وشيوع الفردية وانتشار المبادئ الديمقراطية ، وحرية اختيار شريك الحياة ، وزيادة التعليم ، والاحتكاك الحضاري وطغيان الحضارة الجديدة بكل مفاهيمها كل هذه الامور وغيرها عملت على اضعاف هذا الرباط في المجتمع . وفي بحثنا هذا عن عملية تغير النظام القرابي سنشير الى عاملين اساسيين ومهمين ساهما في تغير هذا النظام وهما انتشار التحضر وزيادة التصنيع .

١ - التحضر واثره في تغيير النظام القرابي

نعني بالتحضر عملية انتقال بعض انماط الحياة الاجتماعية الجديدة الى حياة الافراد والجماعات ويتمثل ذلك في نماذج النشاطات الصناعية والتجارية ، والمصالح الحكومية ، واستخدام الوسائل الحديثة في الحياة العامة والخاصة وزيادة الاتصال وسرعتها بين المجموعات السكانية ، وتركز السكان في مناطق الانتاج وحيث توفر النشاط الاقتصادي والمالي . فالتحضر يعني تجمع وتركز الجماعات السكانية ونموها وتعدد نشاطاتها وبخاصة المهنية منها . وعلى هذا الاساس فهو عملية تحول الحياة الاجتماعية من المرحلة الريفية الزراعية التقليدية الى الحياة الحضرية عن طريق احلال بعض العادات وطرق اساليب المعيشة والانماط السلوكية الجديدة محل ما هو مألوف ومتعارف عليه من قبل الناس (٢٥) . فمضمون التحضر هو عملية تغير واسعة النطاق تحدث في كافة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع بما فيها النظم العائلية . وهذه النظم بما فيها النظام القرابي تعرض الى عملية تغير واضحة بعد تغير بناء العائلة من النوع الذي كانت سائدة بالريف (العائلة الممتدة) الى العائلة الصغيرة التي اصبحت سائدة في المدينة .

فلكل مجتمع حضارة وهذه الحضارة ترسم الادوار والانماط لطبيعة العلاقات القرابية اضافة لعلاقات الزوج والزوجة ، والاباء والابناء بالاقارب فهناك معايير تحدد الادوار الاجتماعية ، ويتم فيها تقسيم العمل الاجتماعي وتوزيع السلطة داخل العائلة . وقد تعرفنا هذه الحضارة على ماهو مقبول شرعياً من الانماط السلوكية او الاعراف والتقاليد والقيم وعلى ماهو غير مقبول منها. وان اي عملية تغيير لهذه الحضارة تعرض العقائد السائدة الموجودة في ذلك المجتمع الى التعديل (٢٦) والتحوير وفق تلك المرحلة التي وصلت اليها .

فمعظم البحوث التي اجريت في المجتمعات المعاصرة المتحضرة في ميدان العائلة وجدت ان اهمية النظام القرابي فيها قد ضعف واصبح لا يؤدي نفس الوظائف التي كان يقوم فيها في السابق . وهذا يعني ان الرباط الدموي والنسب لم يعد يمتلك نفس القوة والاهمية في المجتمعات المتحضرة مقارنة بالمجتمعات التقليدية فالتحولات التي ظهرت في بنية العلاقات الاجتماعية بين الاطفال والاباء سواء في فترة الطفولة او في سن البلوغ وحتى مرحلة استقلال الابناء عن الاباء اضافة الى التبدلات التي حدثت في السلطة داخل العائلة اي التحول من النزعة السلطوية Authoritarianism الى المساواة كان لهما اعنى الاثر في التأثير على النظام القرابي . وعلى الرغم من هذه التحولات التي طرأت على هذا النظام نجد ان النسب الاول Primargkin لازال مهماً لمعظم الافراد في المجتمعات المعاصرة (٢٧).

ولقد فقد النظام القرابي اهميته بعد عملية الاستقلال المبكر للابناء وخاصة الاستقلال الاقتصادي وكذلك الاعتماد على النفس في الحياة الاجتماعية دون الرجوع الى الاقارب في حل المشكلات التي قد يتعرض اليها الفرد . كما وان زيادة التعليم وانتشاره والتأثر بالقيم الحضارية الجديدة قلل من اهمية القرابة فقد اصبح الفرد يميل الى اختيار من يرغب فيه سواء في اقامة علاقات صداقة ومعشر او علاقات زواجية معه فالحياة الحضارية الجديدة اثرت تأثيراً واضحاً وملموساً في النظام القرابي في حياتنا المعاصرة . فلم يعد هناك تأثير كبير للاباء والاجداد

او الاعمام والايخوال على الابناء في حياتهم اليومية الخاصة والعامه . واذا كان هناك تأثير عند بعض العوائل التي تعيش في المدينة فانه ضعيفاً الى درجة لا يستطيع الاقارب التدخل بكل شيء . فاصبح الابناء ينظرون الى انفسهم اكثر وعياً وادراكاً في اتخاذ القرارات من الاباء وخاصة المتعلمين منهم . وهذا واضح في العائلات المتحولة من المجتمعات التقليدية الى البيئات الحضرية .

٢ - التصنيع واثره في تغيير النظام القرابي

يعتبر التصنيع شكلاً جديداً من نشاط الحياة الاجتماعية ، واعتماد الافراد على ماتقدمه الطبيعة من موارد اقتصادية ، وسبل استغلالها في تحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان . كما يتعلق التصنيع بالتدريب على الالات وطرق استخدامها في الانتاج الصناعي ، ويعتمد كذلك على الاختراعات والانجازات العلمية ، واكتشاف طرق افضل للعملية الانتاجية ، وله ارتباط وثيق بمستوى الانتاج ، وبواسطته نستطيع رفع هذا المستوى الى حد اعلى ، وساعد التصنيع على تركيز السكان في المدينة وتشغيل القوى البشرية في الصناعة . ويعني التصنيع ايضاً تطوير الحرفة من العمل اليدوي الى الانتاج الميكانيكي ، والمرحلة الاخيرة هي خطوة عظيمة نحو تغيير الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية (٢٨) .

فلو نظرنا الى متطلبات التصنيع الذي يعتبر عاملاً مهماً في تغيير النظام القرابي للعائلة لوجدنا ان اول صفة للعمل الصناعي هو ان الفرد يكون له عمل على اساس مقدرته في انجاز ذلك العمل وليس للقرابة تأثير على المكانة المهمة لهذا الفرد . كما وان هذا العمل يتطلب منه سلوكاً مناسباً لطريقة ادائه وبالتالي فان المجتمع الصناعي يتطلب طبقة مفتوحة في كل من مجالات التحرك الاجتماعي والجغرافي فلقد اصبح الفرد حراً في الحركة والانتقال من مجال عمل لآخر اضافة الى ان مكان السكن المستقل الخاص بالعائلة النواة حرر الفرد من الروابط القرابية الخاصة بمكان اقامة عائلته . ولقد تحرر الفرد من شبكة العلاقات القرابية واصبح امامه

امكانية في التدرج الى اعلى في مجال العمل وهذا يعني انه اصبح لا يدين لاقاربه بالكثير. كما انه اصبح حراً في تغيير اسلوب حياته وطريقة ملبسه، وكلامه لكي يتلائم مع وضعه في الطبقة الجديدة دون ان يكون عرضة لانتقاد اقراربه وتدخلاتهم (٢٩).

ولقد غير التصنيع المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وذلك نتيجة لتغيير البناء العائلي . فاتجاه البناء العائلي نحو الشكل الزواجي الصغير أدى الى فقدان العائلة للكثير من وظائفها التقليدية التي كانت تؤديها بمساعدة الاقارب ، وظهرت مؤسسات متخصصة جديدة تقوم بانجاز هذه الوظائف . فلقد اتاح النمو الصناعي الفرص امام التحرر ، والمساهمة في العمل ، والحصول على الاستقلال الاقتصادي (٣٠) كل هذه الامور وغيرها جعلت اعضاء العائلة الجديدة ينظرون الى الارتباط القرابي نظرة جديدة متلائمة مع روح الحضارة الجديدة . فلم تعد هناك تأثيرات واضحة على الابناء من الاقارب كما وبنفس الوقت لم يعد الابناء ملتزمين بالمسؤوليات القرابية كما كانوا سابقاً .

فنمو الصناعة الحديثة وزيادة التحضر ادى الى سهولة الاتصال بين الافراد والجماعات وتحقيق درجة من التداخل والاتصال فيما بينهم . اضافة الى ان النمو الصناعي الحديث ادى الى خلق مكانات اجتماعية داخل المجتمع وهذه المكانات تعتمد بالدرجة الاولى على المهنة والدخل والقوة (٣١) ولا تعتمد على النسب والرباط القرابي . فالمقدرة والمهارات ، والخبرات الفردية هي الاساس التي يعتمد عليها في المجتمع الصناعي فمكانة ومترلة الفرد في الترتيب الصناعي لا يمكن ان تحدد بواسطة النظام القرابي لانها تحتاج الى قدر معين من التدريب والتأهيل الفني الذي بدونه لا يستطيع الفرد من ممارسة وظيفته في هذا النظام، هذا ما عزز فكرة الاعتماد على النفس والتدريب والمهارة الفنية . كما وان احتساب الاجور وتحديداتها تعتمد على هذا المستوى الفني وليس على اي شيء اخر اضافة الى الترقية والترفيح والنقطة المهنية والمكافآت كل هذه الامور وغيرها تخضع الى كفاءة الفرد وقدراته على ما اكتسبه من مستوى .

المبحث الثاني

الانثار المترتبة على القرابة

يشكل رباط النسب Genealogical Ties محوراً رئيسياً لنسيج العلاقات القرابية والاجتماعية بين المجموعات البشرية . فكل شخص ينتمي الى عائلتين في حياته الاعتيادية، الاول هو انتمائه الى عائلة نواة تتضمن الشخص نفسه، وابيه وامه واخوته واخواته . وتدعى هذه العائلة بالعائلة التوجيهية The family of orientation وعندما يتزوج الشخص فانه ينتمي الى عائلة نووية أخرى وتتكون هذه العائلة من الزوجة والاطفال وتدعى بالعائلة التناسلية The family procreation ومن خلال عضوية الشخص في هاتين العائلتين فقد يرتبط برباط نسبي مع اشخاص آخرين ومع عوائل صغيرة نووية وهذا هو الانتماء الثاني له . ومن خلال هذا الانتماء يستطيع الشخص من ان يقيم علاقات اجتماعية تعتمد على القرابة ومع اشخاص عديدين ومن الذين هم خارج الاسرتين النوويتين التي اشرنا اليهما واللتين ينتسب اليهما . وبدور هذه العلاقات الواسعة يصبح بالامكان تنشيط هذا الرباط وجعله اكثر فاعلية في حياة الفرد والجماعة . ويتميز الرباط النسبي بواسطة النسب او القرابة ، وهو باعث مهم على تنشيط السلوك القرابي المنسبط Patterned-kin Behaviour (٣٢) ، حيث تتحدد العلاقات والروابط الاجتماعية التي يدخل فيها الافراد . ان ضيق واتساع دائرة العلاقات وخاصة في المجتمعات التقليدية قد يعتمد اعتماداً كبيراً على بنية النظام القرابي السائد في ذلك المجتمع .

كما وتتحدد المكانات النسبية للافراد الذين يرتبطون بهذا النسب . فقد نقول امي وابي وجدتي الى غير ذلك من الالقب الاخرى التي تطلق على الذين يرتبطون بهذا النظام . وفي الحقيقة هناك نوعين رئيسيين من القرابة هما

قرابة الاب وقرابة الام وترتبط بهذه الفروع روابط قرابية اخرى كالجده والجد ، والخالة والعمة ، والعم والخال ، وابن الاخ وابن الاخت ، وابنة الاخت وابنة الاخ . وهذا النمط القرابي قد يغطي معظم الفصائل القرابية وهو بنمى الوقت يصف الفصائل الفعلية المتعددة للاقارب . فالجد يصف أب الاب واب الام اما العمة فهي تعني اخت الاب (٣٣) .

من هذا ندرك أهمية الرباط القرابي ودوره في الحياة الاجتماعية التي يعيشها الانسان ، وهذا النظام اتخذ اشكالا وآثاراً متنوعة عبر تاريخ الحياة البشرية كما واتخذ اشكالا مختلفة في المجتمعات المعاصرة الحاضرة التقليدية والحضرية منها . ودراسة طبيعة واشكال النظام القرابي في هذه المجتمعات قد تكشف لنا الكثير عن طبيعة وتركيب المجتمعات البشرية المختلفة وبنية العلاقات الاجتماعية فيها . كما وان هناك علاقة وثيقة ما بين النظام القرابي والتنظيم الاجتماعي ، حيث ان التنظيمات الاجتماعية قد تتخذ اشكالا معينة في بعض المجتمعات لكي تكون منسجمة مع طبيعة النظام القرابي فيها . وسوف نتبع في دراستنا لاشكال النظام القرابي بعض المسائل المهمة كالاقامة باختلاف انواعها واشكالها وكذلك الوراثة والخلافة وما للقرابة من تأثير عليها . ذلك لان هذه النظم ذات علاقة وثيقة بالنظام القرابي وان اي تغيير في هذا النظام له أبعاده وآثاره على بقية هذه النظم التي ستعرض اليها في هذا الفصل .

القرابة والاقامة Kinship and Residence

تتحدد اقامة ومعيشة الفتى والفتاة في بداية زواجهم وذلك جرياً للنظم والتقاليد السائدة لدى تلك الجماعة . فقد تختلف الاقامة لكلا الزوجين من مجتمع لآخر حسب تباين القواعد السلوكية والعادات المتعارف عليها في ذلك المجتمع . فقواعد الاقامة في المجتمعات البدائية تعتمد بالدرجة الاولى على القرابة لان هذه المجتمعات اولت أهمية كبيرة لهذا الرباط ، كما وتندر حرية اختيار الاقامة في المجتمعات

البداية سواء للزوج او الزوجة فيها . وقد تتحدد معيشة العائلة الجديدة بالنظام القرابي اي انهم اما ان يعيشوا مع اهل الزوج او اهل الزوجة .

وفي الدراسة الميدانية التي قام بها الباحثة مردوك (Murdock) في عام ١٩٤٩ بعد ان اخذ عينات من مجتمعات بدائية مختلفة وضمن هذه العينة ٧٠ عائلة من قبائل امريكا الشمالية ، ٦٠ عائلة من افريقيا و ٦٠ عائلة من جزر المحيط الهادي ٣٤ عائلة من اوربا وآسيا و ٢١ عائلة من امريكا الجنوبية خرج بالنسب المثوية التالية (٣٥) وكما موضحة في الجدول التالي :

قواعد الاقامة في المجتمعات البدائية

النسبة المثوية للمجتمعات	قواعد الاقامة
٥٨٪	الاقامة ابوية (عائلة الزوج)
١٥٪	الاقامة الامومية (عائلة الزوجة)
٩٪	الاقامة الامومية ثم الابوية (الاقامة مع اهل الزوجة ثم اهل الزوج)
٨٪	ثنائية الاقامة (أهل الزوج وأهل الزوجة)
٧٪	الاقامة المستقلة
٣٪	الاقامة في منزل العم او الخال

ان العينة التي اخذها مردوك اراد ان يوضح الاقامة في المجتمعات البدائية في العالم . ومن خلال دراسته الميدانية هذه استنتج ان هناك قاعدة مشتركة بين هذه المجتمعات وهي ان الاغلبية ممن هم حديثي الزواج يقيمون مع اهل الزوج . حيث انه من المتوقع ان يقيم المتزوج حديثاً مع اهل الزوج . وقد لايعني هذا معيشة هؤلاء المتزوجين حديثاً في نفس البيت الذي تعيش فيه العائلة الممتدة التي تتضمن

ثلاثة اجيال . فقد يعيش الزوجين الجديدين في بيت مستقل بجوار vicinity عائلة الزوج . كما وان هذا لايعني انتقال الزوجة مع الزوج اينما ينتقل أو يقيم . فالتباين لنموذج الزواج ولكلا الجنسين هو متناظر Analogous مع اتجاهات الزوجات في معظم هذه المجتمعات لاجل التكيف وحمل اسم عائلة الزوج . بينما من النادر نجد تغيراً لاسماء الرجال او القابهم . ان هذا الاتجاه من الاقامة الابوية patrilocality وحمل اسم الاب Patronymy يوضح سيطرة الذكور على الاناث في العائلة ونظم الترابية في هذه المجتمعات(٣٦) .

فالاقامة الابوية هي عكس الاقامة الامومية من ناحية السكن وتفوق هذين النظامين في المجتمعات البدائية يعود الى حاجة الزوج والزوجة الى القرابة والاقارب في مساعدتهم على حل المشاكل التي قد يواجهونها في حياتهم العائلية وخاصة في بداية زواجهم فمعيشة الرجل وفتاته مع عائلة الزوجة قد يرجع الى رغبة اهل الزوجة في معيشة ابنتهم معهم لاجل مساعدتها ورعاية ابنائها . فكلما النظامين القرابين الامومي والابوي له من الفاعلية والتأثير على ديمومة الاقامة واستمرارها خلال الجنس المفرد single sex اي من الاب الى الابن ثم الحفيد ، او من البنت ثم الحفيدة .

ان جماعة النسب kin group تفضل او تحاول جاهدة في ان تحتفظ بالاطفال والاحفاد خوفاً على فقدانهم ، وبنفس الوقت فان هناك محرمات Toboo تمنع الزواج داخل العائلة المفردة وهذا يعني ان النظام الزوجي لهؤلاء الاطفال يقتضي منهم الزواج مع خطوط نسبية اخرى . فمن خلال الاقامة الابوية تستطيع العائلة الابوية من الاحتفاظ بالاولاد اما الاقامة الامومية فتستطيع العائلة الاحتفاظ بالبنات وهذا يعني ان نظام الاقامة هذا ليس بالضرورة احتفاظ العائلة الواحدة باطفالها وفقدان الاخرين حقوقهم بالاحتفاظ في الاطفال(٣٧) .

وقد لا تقتصر الاقامة في المجتمعات البدائية فقط وانما هي نظام موجود في

مختلف المجتمعات التقليدية والمعاصرة في بعض الاحيان . فطغيان هذا النوع من الإقامة في المجتمعات البدائية يعود الى عدم استقلال الزوج او الزوجة في العمل حيث ان كلاهما لا بد ان يعمل مع اهل الزوج او اهل الزوجة لكي يستطيعوا ان يكسبوا القوت ويسدوا حاجاتهم الاساسية . اضافة الى ان الاب والام لا يستطيعا من تحقيق الرعاية الاجتماعية للابناء حيث انهما يعتمدان بدرجة كبيرة على الاهل (الزوجة او الزوج) . هذا وساعرض هذين النظامين بشيء من الايجاز لكي يستطيع القارئ ان يتعرف على طبيعة الإقامة الابوية . والامومية التي شاعت في المجتمعات البدائية ولا زالت آثارها موجودة وواضحة في مجتمعاتنا الحاضرة .

الإقامة الامومية Matrilocal

يعتمد نظام الإقامة الامومية على القرابة الامومية حيث يلحق الابناء بالام او بأسرة الام اما اعضاء العائلة الابوية فيعتبرون اجانب ولا يرتبطون معهم باي رباط وقد اقتضت التقاليد في المجتمعات التي يسودها هذا النوع من النظام بان يقاتل اسرة ابيه اذا دعت الضرورة وهذا النظام كان سائداً عند القبائل الاسترالية (٣٨).

ولقد تعرض بعض الباحثين الى عملية انتشار هذا النوع من الإقامة في المجتمعات البدائية وعلى سبيل المثال لا الحصر نود ذكر الباحث بريفانت Briffant والذي اختلف مع الباحثة وسترمارك Westermarck فهذا الباحث كان يرى سبب انتشار النسب الامومي Matrilincal والإقامة الامومية في مثل هذه المجتمعات الى ان المرأة كانت تتمتع بمكانة ووضع اجتماعي متساوي او متفوق على الرجل . هذا ما ادى الى اهمال الابوة في هذه المجتمعات المحلية البدائية . فضلا عن غياب الغيرة Jealousy ، وانعدام عاطفة الحب Love Sentiment بين الرجل والمرأة . وأكد (بريفانت) ان الاعتدال الجنسي ، وتقدير العفة هي ليست غريزية عند الانسان انما هي مكتسبة من الاوضاع الاجتماعية السائدة في ذلك المجتمع . فالعائلة على

هذا الاساس نشأت نتيجة لحاجة الام ، وان الشكل الاول للعائلة كان النظام الامومي ولم يظهر الشكل الابوي الا مع نمو الزراعة العالية وسيطرة الرجل الاقتصادية (٣٩) في المجتمعات الزراعية .

ومع اعترافنا باهمية الام ودورها في تطور النظام العائلي واعتبار شكل الإقامة الامومية هو اقدم هذه الاشكال الا ان هذا الرأي وغيره من الآراء الاخرى التي تدعم هذا الاتجاه تبقى معرضة لنفس الاعتراض الذي وجه الى رأي وستر مارك الذي يؤكد عدم وجود الأدلة الكافية للبرهنة عليه . وبنفس الوقت ان اي تنظيم اجتماعي له جنوره العميقة في الحياة الاجتماعية لان البشرية مرت بنظم عائلية مختلفة ولا يمكن التأكد او الاثبات على صحة انتقال هذا النظام من الحق الامومي الى الحق الابوي وذلك لوجود نظم اجتماعية معتددة منها ماتميز بالانتساب الابوي كما هو الحال عند سكان الفلبين في حين نجد الانتساب الى الام واضح في بعض المجتمعات المتقدمة كسكان امريكا والاركواي والبويلو (٤٠) .

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول الإقامة الامومية من حيث اسبقيتها على الإقامة الابوية فان الملاحظات التي وجدها بعض الباحثون دلت على وجود هذا النظام في بعض المجتمعات ولا يمكن تعميم مثل هذا الاتجاه على جميع المجتمعات واعتبار هذا الاعتقاد هو المقبول ورفض بقية الآراء الاخرى .

وحاول بعض المفكرين تفسير انتقال القرابة من النظام الامومي الى النظام الابوي بعوامل عدة اهمها :

١ - تعلم الانسان الزراعة واستقراره في منطقة جغرافية معينة وبقاء الزوج بجانب زوجته .

٢ - اكتساب الرجل القوة العضلية في مراحل الصيد هذا ما أدى الى فرض سيطرته على المرأة لانها بطبيعتها اضعف من الرجل جسماً وعضلياً .

٣ - استخدام الموالي والارقاء من قبل الرجال وذلك لتكليفهم بالاعمال الشاقة هذا مادفع رب الاسرة من الحاقهم بأسرته واعترافهم به .

٤ - التطور الديني الذي حصل في المجتمعات من الناحية التاريخية وتضمن هذا التطور الانتقال من مرحلة النظام التوتمي الى عبادة الارواح والاجداد ونسبة الافراد الى عصبيات معروفة تاريخياً .

٥ - سيطرة بعض المعتقدات الخرافية التي جعلت المعتقدات السائدة في انتساب المرأة الى الارواح الشريرة هذا ما أدى الى انتشار ظاهرة وأد البنات في بعض المجتمعات .

٦ - انتشار ظاهرة الحروب بين العشائر وظهور اهمية القوة العضلية للرجل وتفضيل الذكور في البقاء مع الاباء وهذا ما أدى الى ضعف النظام الابوي (٤١) .

فعلى الرغم من تأكيد بعض الباحثين وخاصة الانثروبولوجيين منهم بان المجتمعات البشرية قد مرت بمرحلة النظام الامومي الا اننا لانستطيع تعميم هذا النظام على جميع المجتمعات البشرية ولا نستطيع ان نقرر ان الاقامة الامومية هي اقدم جميع الانظمة الاخرى . فلكل مجتمع طبيعة خاصة به فرضت عليه بعض النظم نتيجة لاوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وبنفس الوقت لا يمكننا ان ننفي صحة وجود هذا النظام لوجوده في بعض المجتمعات التي اثبتته الدراسات الانثروبولوجية كما اشرنا اليها سابقاً .

ان ضعف حجة هذه الادعاءات تكمن في ان المرأة اضعف من الرجل من الناحية الجسمية فهي لاتستطيع توفير الحماية اللازمة للاطفال دون الزوج علماً بان الحياة الاجتماعية في بدء الحياة البشرية وفي المجتمعات التقليدية كانت قاسية تتطلب العضلية في كثير من الاحيان . فضلاً عن ان المرأة قد لاتستطيع وفي كل الاحوال

من تقديم وتوفير مستلزمات الحياة الضرورية للأطفال فهي بحاجة الى الرجل الذي هو اكثر اقتداراً في توفير الحاجات الضرورية للعائلة . واذا كان بعض الباحثين ممن يرى ان حياة الصيد او الجمع والالتقاط تتطلب من الرجل التنقل والترحال فان هذا ليس بالضرورة ان ينتقل الرجل وحده دون العائلة ، فهو يستطيع ان يرافق العائلة او ينتقل في منطقة قريبة من اسرته دون تحمل مشقة السفر والبعد عن البيت لايام طويلة وتعرضه الى خطر الطبيعة او قد يظل الطريق لصعوبة التنقل والترحال . لهذه الاسباب نستطيع ان نقرر ان هناك ضعفاً واضحاً بالنسبة للباحثين الذين نحو هذا الانجاه وتحتاج دراستهم الى براهين واثباتات اقوى من التي وردت لديهم .

الاقامة الأبوية **Patrilocal**

ان هذا النوع من النظام يعتمد محور القرابة فيه على الاب او اسرة الاب . اما الام وافراد أسرتها فيعتبرون اجانب ولا يشعر الابناء نحوهم بأية عاطفة عائلية . وساد هذا النظام في بعض العشائر البدائية في استراليا وامريكا . فالعشائر التي اخذت بهذا النظام كان يجمع بين افراد كل عشيرة منها رباط جغرافي اضافة الى الرباط العائلي والديني (٤٢) . فوجود هذا النظام في بعض المجتمعات البدائية قد يرجع الى اهمية دور الاب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وسيطرته على العائلة .

ولقد اكد الباحثة (هنري مين) في بحثه لموضوع القرابة على جوانب مختلفة منها كموضوع الابوه والزعامه الابوية في العائلة كأساس للتنظيم القرابي ، وتحديدته للميراث والخلافة . واعتمد هذا الباحث على المجتمع الروماني القديم بالدرجة الاولى ومن خلال دراسته لنظام العائلة وبناءها الاجتماعي في هذا المجتمع قرر ان العائلة الابوية Patriarchal family الخاضعة الى سيطرة الاب ، وقاعدة ميراث الاولاد والزعامه كانت عن طريق النسب الابوي وهذا النظام

يشكل الحلقة الاولى في سلسلة عملية التطور القرابي ، اما سيطرة الام فتشكل المرحلة الثانية من عملية التطور هذه (٤٣) ، ويمكن ان يرجع استدلال هؤلاء الباحثين الذين يؤيدون هذا الاتجاه الى بعض العوامل الهامة التي كونت نظرياتهم وبلورت آرائهم حول هذا النظام .

منها ان العائلة التي عاشت في مرحلة التنقل نتيجة لمتطلبات الحياة وخاصة في مرحلة الصيد لم تقتضي بالضرورة مغادرة الرجل فترات طويلة عن البيت بحيث يفقد كل سلطاته وتحل محله الزوجة . فاذا كان الزوج هو المسؤول عن معيشة الابناء وبعد معاناته الشاقة في كسب القوت لهم لابد ان تكون له سلطة وقوة داخل العائلة . فضلا عن ان مغادرة الرجل البيت في مثل هذه المرحلة من المراحل التي مرت بها المجتمعات البشرية قد تتطلب منه ان يعتمد على اهله وعائلته في الاشراف على الابناء ومساعدتهم وتقديم المعونة لهم في حالة غيابه وهذا ما يستدعي من الرجل بأن يبقى محافظاً على رئاسته وسيطرته على العائلة . فضلا عن اعتقادنا في ان المرحلة التي عاشها الانسان والتي تتطلب منه التنقل والترحال قد تستدعي من الرجل بان يأخذ العائلة الكبيرة ككل لضمان امنها وتطمين حاجاتها هذا ما يتطلب بان تبقى العائلة مع اهل الزوج وتستمر في التنقل والترحال معهم .

وعلى الرغم من ذلك فان العائلة عندما استقرت وعرفت الزراعة اكد معظم الباحثون على ان الاقامة الابوية هي التي كانت سائدة في هذه المجتمعات وذلك لحاجة العائلة الى الحماية والرعاية وعدم ضرورة تنقل الزوج او غيابه عن الاسرة اضافة الى ان الاب في المجتمعات الزراعية يعتبر محورياً اساساً ومهماً في النشاط الاقتصادي على الرغم من مساعدة الزوجة والابناء له في الحياة الاقتصادية . وفي ظل هذا النظام اكتسب الرجل قوة مضافة الى القوة والقدرة التي كان يتمتع بها في ظل الانظمة الاخرى التي سبقت مرحلة الزراعة . بالاضافة الى ان هذه المرحلة تتطلب جهداً عضلياً عالياً من الرجل والذي تمكنه من السيطرة على العائلة وثبيت زعامته على الزوجة والابناء .

لقد اثبتت البحوث التي اجريت حول العائلة ونظام الاقامة فيها ان هناك بعض المجتمعات قد طورت نظاماً اكثر تعقيداً من النظم التي اشرنا اليها سابقاً وهذا النظام هو الاقامة الامومية - الابوية . فقد تتطلب الحياة الزوجية وخاصة في بدايتها الى اقامة الفتى والفتاة بصورة مؤقتة مع اهل الزوجة لفترة محددة قد تكون سنة او تمتد لغاية ولادة الطفل الاول في بعض الاحيان . وبعد ذلك يتحرر ، الزوجين من التزاماتهم Discharged their obligation من عائلة الزوجة ومن ثم ينتقلون الى عائلة الزوج ويستقرون معهم (٤٤).

فقد يعلل بقاء الزوج مع أهل الزوجة لفترة قصيرة او تمتد في بعض الاحيان الى ان الفتاة في بدء زواجها قد لا تلتم بالمعسرفة الكاملة في ادارة شؤون البيت او تربية الابناء وهذا البقاء قد يساعدها في أن تتعلم من امها هذه الامور ، وبعد ذلك ترحل الزوجة مع زوجها وتستمر في معيشتها مع اهل الزوج . وقد لا تخلو المجتمعات الزراعية او الصناعية المعاصرة من وجود هذه الظاهرة من حيث استعانة الزوجة بأهلها . فان لم تعش مع اهلها في بداية حياتها الزوجية فهي تكثر من زيارتها لهم وفي فترات متقاربة او قد يساهم اهل الزوجة في تربية الاطفال في احتضانهم مدد متفاوتة وذلك لجعل الفتاة المتروجة حديثاً وخاصة اذا كانت غير مؤهلة للحياة الزوجية من حيث المامها بتربية الاطفال وتسعى عائلة الزوجة على مساعدتهم وخاصة في تربية الاطفال وقبول اقامتهم معهم . ان هذا النوع من النظام يظهر التعاون والترابط والتضامن بين عائلة الزوج وعائلة الزوجة في تحمل قسط من مسؤولية الحياة الزوجية لابنائهما نتيجة لعملية المصاهرة والتزاوج بينهما .

من خلال شرحنا الى نظام القرابة وأشكالها نود بايجاز أن نلقى الضوء على مفهوم الوراثة والخلافة لعلاقة هذين المفهومين بالقرابة .

ففي المجتمعات البدائية تعود الملكية الى العشيرة كالارض والنبات أو القطيع ، والعشيرة لا تموت لان أفرادها باقون ويتعاقبون جيل بعد جيل . الا أن العائلة تتفكك وخاصة بعد موت رئيسها حيث توزع الثروة أو الملكية بين الافراد الاحياء منهم . فالملكية عبارة عن مؤسسة قرايبية Kinship Institution تعكس النمط المسيطر للتنظيم العائلي في المجتمع ، وتختلف الوراثة من مجتمع الى آخر وذلك لتباين القواعد الموجودة في هذه المجتمعات (٤٥) . ولقد اختلفت المجتمعات الحديثة أيضا في توزيع ما يتركه الشخص المتوفى الى الذين يخلفونه في الميراث حيث لعبت الشرائع السماوية على اختلافها وكذلك القوانين الوضعية الاخيرة في توزيع مثل هذه الوراثة على الذين يخلفون الشخص المتوفى .

ان الشيء الاساسي الذي تعكسه الوراثة في المجتمع هي انها توضح البناء القرايبي ، وشدة القرابة بين الاشخاص الذين يرثون الشخص المتوفى وبالتالي تجعل من هؤلاء الافراد بان يكونوا اكثر تضامناً وحرصاً على الممتلكات التي تعود اليهم ولو في حالة معيشة رب العائلة . فقد تكون الملكية عاملاً مهماً في تأزر وتعاون الافراد فيما بينهم او قد تكون العكس اذا ادت الى منازعات وخلافات في توزيع الثروة .

اما الخلافة فقد تتضمن نماذج مختلفة للمراكز منها السياسية ، المهنية ، الدينية والطبقية وغيرها من المراكز الاخرى التي تتطلب من الشخص بان يعرض عن شخص اخر يخلفه في المكانة التي كان يشغلها ، وعلى هذا الاساس فان الخلافة هي عملية وضع الجيل الجديد في مكانات معينة داخل التنظيم الاجتماعي للمجتمع وقد يظهر صراع بين الافراد على الخلافة وخاصة اذا ما كانت تتعلق بالمنصب

الرسمي كما هو الحال في وراثة الملكية في المجتمعات البدائية مثلاً . وتقوم الخلافة على اساس تقرها التقاليد والاعراف في هذه المجتمعات وخاصة اذا كان المركز الرسمي للخلافة يتعلق بالنسب او الرئاسة Kinship institution ولشخص واحد. فتاريخ الانظمة الملكية يوضح لنا اقتتال الاخوة من الذين يرتبطون بعلاقات دموية على الخلافة وخاصة في حالة غياب الاسس الواضحة او غير المقبولة في ذلك المجتمع فمعظم المكانات الاجتماعية والمراكز قد لا تكون مفتوحة لكل الافراد ، ووضعت صعوبات شتى ومتنوعة للحيلولة دون وصول بعض الافراد اليها ولو ان هؤلاء الافراد قد يكونوا مؤهلين في بعض الاحيان اليها وذلك لكونها مغلقة (٤٦) وتطلب نوعاً من الامتيازات .

ولقد لعبت الخلافة دوراً مهماً في المجتمعات البدائية بصورة خاصة اي القبلية حيث ان رئيس القبيلة له دور مهم في ادارة شؤونها ووضعت قواعد مختلفة لمن يخلف هذا الرئيس في حالة وفاته . وامتدت الخلافة الى النظام الزراعي الذي يعتمد على العشيرة والقبيلة . الا ان هذا النظام قد اختفى في المجتمعات الحضرية الصناعية لهيمنة الدولة وسيطرة اجهزتها على كل مرافق الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولم يبق اي دور مهم الى الرؤساء والزعماء للجماعات الاجتماعية المحلية في المناطق الحضرية . فالانسان الذي يعيش في المدينة يخضع الى القوانين الوضعية التي تشرعها الدولة وهو مسؤول اتجاه الحكومة والدولة في تطبيقها وقد يتعرض الى العقاب في حالة الاساءة او عدم تطبيق هذه القوانين ولم تستطع الزعامة القبلية او العشائرية في الاستمرار او البقاء في ظل هذه الاوضاع . والعكس ان الدولة وتعاضم قوتها هو الذي قوض النظام القبلي والزعامة العشائرية وان القوانين التي وضعتها هذه الدول حلت المشاكل المتعلقة بالثروة والوراثة وذلك تبعاً لمصلحة ذلك المجتمع والشرائع السداوية التي يتبعها النظام .

مصادر الفصل الثاني

المصادر العربية :

- ١٧ - النوري ، قيس ، طبيعة المجتمع البشري في ضوء الانثروبولوجيا الاجتماعية الجزء الاول ، مطبعة اسعد ، بغداد ١٩٧٠ ص ص ١٠٨-١٠٩ .
- ١٩ - النوري ، قيس المرجع السابق ص ص ١٤٧ - ١٤٨ .
- ٢٢ - النوري ، قيسي ، المرجع السابق ص ص ١٥٠ - ١٥١ .
- ٢٥ - عبد المنعم احمد ، صبيح ، الاثار الاجتماعية للهجرة الداخلة الى مناطق الصناعة في مدينة بغداد (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة القاهرة ١٩٦٩ - ص ص ١٨٧ - ١٨٨
- ٢٨ - عبد المنعم احمد ، صبيح ، المرجع السابق ص ٩٨
- ٢٩ - الخولي ، سناء ، الاسرة في عالم متغير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب الاسكندرية ، ١٩٧٤ ص ص ١٠١ - ١٠٢
- ٣٠ - السمالوطي ، نبيل ، علم اجتماع التنمية ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ١٨٧٨ ص ٣٤٨
- ٣٨ - وافي ، علي عبد الواحد ، الاسرة والمجتمع ، نفس المرجع
- ٤٠ - مكيفر ، ويبج ، المجتمع ، الجزء الثاني ، ترجمة حميد الغزاوي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٧١ ص ٤٧٠
- ٤١ - الخشاب ، مصطفى ، الاجتماع العائلي المرجع السابق ص ٣٥
- ٤٢ - وافي ، علي عبد الواحد ، الاسرة والمجتمع المرجع السابق
- ٤٣ - النوري ، قيس ، المرجع السابق ص ١٣٧

المصادر الانكليزية

- 1) Goldthorpe, J. E., An Introduction to Sociology, Second edition, Cambridge University Press, N. Y., 1974. pp. 69.
2. Fox, R. Kinship and Marriage, C. Nich ills and Co. Ltd. N. Y. 1974. p 37.
3. Goldthorpe, J. op. cit., p. 91.
4. Burr, W. R. The ory Construction. ion and the Sociology of the Family , John wiley and Sons, N. Y. 1973, p. 143.
5. Marx, K. Engels, F., Selected works progress prblishers, Moscow 3. ed printing, 1975 p. 466.
6. Blood, R. the Family, the Free press, N. Y. 1972, p. 167.
7. Bell, N. et. al, op. cit. p. 243.
8. Ibid., pp. 243-244.
9. Titiev, M., Introdoction to cultcral Anthropology, p. 283
10. Keesing, F., Cultural Anthropology, Holf, Rine hart and Winston, N. Y. 1964, pp. 271-272
11. Stephens, W. op. cit. p 70
12. Bell , et. al, op. cit. p. 242.
13. Ibid., p. 242.
14. Blood R. op. cit., p. 67.
15. Titiev, M. op. cit. p. 74.
16. Blood, R. op. cit. pp. 167-168.
18. Stephens, W. op. cit., p. 102.
20. Bell, N. et. al. op. cit., p. 249.
21. Ibid, p 249.
23. Keesing. M. F. Cultural Anthropology, op. cit. p. 124.
24. Marx etal. op. cit. p. 467.

26. Cotgrove, S., op. cit., p. 46-47.
27. Blood, R., op. cit., p. 168.
31. Lit Figya, A. M., Reading in Arab Eastern Societies. and call me, Mouton the Hagne, Paris, 1970. p. 30.
32. Stephens, W. oP. cit. pp. 73-74.
33. Ibid. p. 44.
34. Machver, R., et.al., op. cit. 1962, p. 243.
35. Blood, R. op. cit . p 169.
36. Blood. op. cit., p. 169.
37. Ibid, Lo. cit.
39. Maciver, R. op. cot. p. 245
44. Blood, op. cit. p. 170.
45. Davis, K., Human Society. Collier-Macmillan Student Ed. N. Y. 1967, p. 409
46. Ibid., pp. 413-414

الفصل الثالث

المنظمات العائلية وصورها

قطعت العائلة البشرية منذ فجر الحياة الاجتماعية الى عصرنا الحديث مراحل شاقة من التطور ، كما شهدت احداثاً وتغيرات شاملة ومهمة. وعلى اختلاف الازمنة وتباين المجتمعات . فهناك صعوبة بالغة في الوقوف تاريخياً على صور العائلة وعدد افرادها في فجر الحياة الانسانية . ولكن الذي نستنتجه من الدراسات التحليلية لصورها الاجتماعية يرينا ان نظام المعاشر كان اقدم التشكيلات والصور البشرية . وينطوي هذا النظام بطبيعته على ترابطات شبه عائلية يصعب علينا معرفة حدوده ونظامه . فالمعشر لم يكن عائلة واحدة وانما كان مكوناً من خلايا عائلية كما ويختلف المعشر في عدد افراده عن بقية المعاشر الاخرى الموجودة في بيئات اخرى . ومهما يكن الامر فان الترابطات شبه العائلية التي كانت تنطوي عليها هذه المعاشر كانت ضيقة النطاق لاتعدو الرجل وبعض النساء واطفالهم . ومن هذه الاقوام قبائل البوشمان في افريقيا ، والفدا في الهند وسيلان وغيرها من الجماعات البدائية الاخرى . وكانت الام في هذه الترابطات العائلية هي العنصر البارز وتدور حولها القرابة والنسب .

اما المجتمعات الترتمية التي يعتبرها بعض علماء الاجتماع اقدم الصور للحياة العائلية فهي تتضمن الجماعات البدائية التي عاشت وسط استراليا وشرقها وفي امريكا . وبالنظر لسعة عدد افراد العائلة فقد كان لايفرق بين العائلة والعشيرة لان جميع الافراد يرتبطون بتوتم واحد ، ونسبت هذه الجماعات نفسها الى فصائل الحيوانات او النباتات (١) .

ولقد تطور الشكل العائلي وذلك بتغير الحياة الاجتماعية بتنظيمها وقواعدها ومراسيمها وتقاليدها . كما وان المجتمعات البشرية تطورت في نموذج الحرف التي كانت تزاولها ونشاطها الاقتصادي الذي زاولته خلال هذه المراحل التاريخية .

ولقد عرف الباحثون الانثروبولوجيين نوعين من الاسر الاولى العائلة المركبة Joint family وكانت موجودة بين الهندوس Hindus بصورة خاصة . وتعتمد هذه العائلة على عدد من الاسر الصغيرة التي ترتبط في خط جنسي واحد وكل الافراد يساهمون في اقامة مشتركة . ويعيش الخدم وغير الاقارب تحت سقف واحد . فهناك في بعض الاحيان جماعات متشابهة من الاقارب kinfolk والتابعين Relatives يدعون بالعائلة الممتدة Extended family وترتبط هذه الجماعات الصغيرة ويعيشون في بيوت مستقلة (٢) .

فالعائلات الصغيرة conjugal تتضمن الزوج والزوجة والاطفال ولكن قد ترتبط هذه الاسر بالعائلة المركبة Extended Family حيث تمثل هذه العائلة عدة اجيال يعيشون في بيت واحد ويتفاعلون مع الوحدات الاجتماعية الاخرى . بينما نجد العائلة الصغيرة في المجتمعات المعاصرة لا ترتبط بعلاقات وثيقة وقوية مع الاقارب كالاعمام او الاخوال وانما غالباً ما تعيش هذه العائلة بعيدة عن العائلة الكبيرة . فالمجتمعات التقليدية وخاصة الزراعية تؤكد على العائلة المركبة وذلك لان هذه المجتمعات تعتمد بدرجة كبيرة على نظام القرابة وتعتبر العلاقات الزوجية أمتداد للعلاقات الدموية . وعلى هذا الاساس فان الوظيفة الاساسية للعائلة الممتدة هو المحافظة على استمرارية البقاء ، وتوفير الضمان الحياتي للافراد (٣) .

فالنظام العائلي هو نظام عالمي ولقد اكدت معظم البحوث الاجتماعية على ذلك الا ان الاختلاف كان على تطور واشكال هذا النظام لانه كبقية المؤسسات الاجتماعية الاخرى خضع الى التطور والتبدل والى المكان والزمان . فصور

العائلة كما رأينا هي ذات شكلين المركبة ، والنواة فالاولى طاغية في المجتمعات الريفية والتقليدية والمتحولة في اغلب الاحيان والثانية هي وليدة المجتمع الصناعي الحضري . ومن اهم الاختلافات ما بين هذين الشكلين هو معدلات الولادات ، ومعدلات الخصوبة للاطفال ، والبناء العددي لها (٤) . فضلا عن الاختلاف الموجود في بناء العلاقات الاجتماعية والوظائف لهاتين النوعين من الاسر . ونظراً للاهمية الكبيرة التي تتمتع بها الدراسات العائلية نود ان نستعرض هذين النوعين في ضوء الدراسات والابحاث والملاحظات التي قدمها الباحثون لنا بخصوص ذلك لان علم اجتماع العائلة معظمه يدور حول هاتين الشكلين من العائلات لتأثيره وتأثره بطبيعة وتركيب المجتمع .

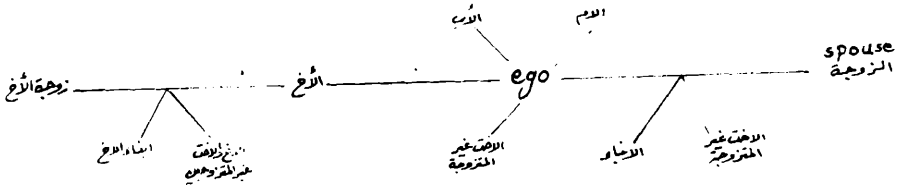
المبحث الأول

العائلة المركبة

لقد اكدنا في مجالات مختلفة ان العائلة مؤسسة اجتماعية ونظام معيارى Normative system وعلى ضوء هذا النظام تتبلور الادوار الاجتماعية وتحدد المكانات وتعين المراكز للافراد والجماعات اضافة الى تحديد الانماط السلوكية لافراد العائلة .

فالعائلة الممتدة تتشكل عن طريق ارتباط اسر نروية تنضوي في وحدات عائلية واسعة ، ومن خلال هذا الامتداد تتشكل العلاقات الاجتماعية للابناء مع بقية افراد هذه العائلة . ويظهر لنا هذا النوع الوحدات الاجتماعية التي تضم ثلاثة اجيال فأكثر ، او الاجداد والاطفال على الاقل . او تضم الزوج والزوجة Monogamous والعائلات التي تتضمن تعدد الزوجات للرجل الواحد (٥) .

شكل بياني يوضح العائلة المركبة



يوضح الشكل السابق زواج الرجل بمرأة واحدة وهذه العائلة التي نتجت عن هذا الزواج تضم ثلاثة عائلات نووية منفصلة . فالعائلة النووية التي تتضمن زواج الرجل بأكثر من امرأة polygamous والتي تضم جيلين تدعى بالعائلة المستقلة . لانها لاتسكن مع الاهل او تجمع جيل الاجداد . ويطلق على هذا النوع من العائلات اصطلاحات مختلفة فقد تسم بالعائلة الممتدة Extended Family او العائلة المركبة Joint Family او العائلة المتعددة Multiple Family او العائلة الكبيرة Great Family وتدعى في بعض الاحيان بالعائلة البيولوجية Biological family

ولقد عرفت المجتمعات البدائية ، والزراعية ، والتقليدية نمط العائلة المكبنة وذلك لتلائم هذا النوع من العائلات مع الحياة الاجتماعية فيها . فالنظريات الاجتماعية للعائلة لم تنظر او تفسر الزواج على انه رباط جنسي وهو الاساس في تكوين العائلة او البيت Household وانما اعتبرته اساساً لتكوين الترتيبات الدموية Consanguineal وروابط النسب واعتبر الكتاب العائلة جماعة من الافراد تربط بينهم علاقات اجتماعية معينة ويقوم افرادها بوظائف اهمها تربية الابناء ورعايتهم وتوفير مكانات اجتماعية لهم فضلاً عن انها الجسر المهم الذي ينقل الحضارة من خلالها للجيل الواحد (٦) .

وتتميز العائلة المركبة بانها وحدة انتاجية واستهلاكية ومكتفية ذاتياً . فقد تقوم بصناعة الادوات والالات والملابس ، وتقوم باعداد الطعام وتوفير الحاجات الاخرى ، كما ويقوم كل عضو من اعضائها بوظيفة معينة وفي سن مبكرة ، ولكل فرد وظيفة يساهم فيها في شؤون البيت والحقل (٧) . ان تقسيم العمل هذا بين الاعضاء اعتمد على خصائص ومميزات في هذه المجتمعات اهمها العمر والجنس ، اضافة الى الاعتبارات الاخرى التي تختلف من مجتمع لآخر وذلك تبعاً لطبيعة تركيبه الاجتماعي .

فالشروط الاساسية لتحول العائلة النواة الى مركبة هو وجود نظام الإقامة الاحادي Unilocal Residence الذي يحتم بقاء احد الجنسين مع عائلة الوالدين بعد الزواج . ولهذا النظام نوعين اساسيين هما الإقامة الابوية والامومية وهناك نماذج اخرى من الإقامة التي تشكل وتكون العائلة المركبة وسنشير الى اهم هذه النماذج التي تساعد على تكوين هذه الاسر .

١ - العائلة المركبة الناتجة عن الإقامة الابوية **Patrilocal Residence**

ويشترط تكوين مثل هذه النماذج من الاسر بقاء الاولاد بعد زواجهم مع الاب وفي نفس البيت كما وتلحق معهم الزوجات واطفالهم . فمثل هذه العوائل التي تعتمد على الرابطة الدموية Consanguine والتي تنحدر من خط الاب تتضمن الاب ، والاطفال واطفال الابن .

ويشود طابع هذا النوع من العائلات في العالم العربي حيث يسكن الابن مع اهله بعد زواجه ، كما ويؤدي الابناء الطاعة والولاء الى الاباء حتى بعد زواجهم . ويشارك الابناء في العدل وبصورة خاصة في المجتمعات الزراعية والريفية ويحترم الابناء آراء آباءهم ومن هم اكبر سناً منهم في داخل العائلة الكبيرة . ان هناك تعديلاً واضحاً لمثل هذا النمط من العائلات في المناطق الحضرية (٨) الا ان هذا

النوع لا زال واضحاً في عالمنا الحاضر . وعلى العموم ان هذا النوع من الاسر عرفتھا المجتمعات البدائية قديماً وخاصة عندما استقر الانسان واكتشف الزراعة . حيث ان هذا النشاط يحتاج الى اعداد سكانية تفوق عدد افراد العائلة النواة اضافة الى توفير الحماية للجماعة الاجتماعية نفسها وصد الهجمات الخارجية التي قد تواجهها . فضلا عن وجود هذا النظام في المجتمعات الزراعية المعاصرة والتقليدية منها . وتوضح لنا هذه النماذج من الاسر وبصورة عامة سيطرة الرجل على المرأة وخضوعها الى أوامره وأوامر اسرته في اغلب الاحيان لانه هو المسؤول عن معيشتها وحمايتها بعد انفصالها عن اهلها .

٢ - العائلة المركبة الناتجة عن الإقامة الامرية Matrilocal Residense

يستوجب هذا النمط من العائلات بقاء الفتاة مع اهلها بعد زواجها والتحاق الزوج بها ليندمج مع اهلها من الناحية الاجتماعية (٩) . فالعائلة المركبة التي تنشأ عن طريق هذا النوع من الإقامة تتكون من الام والاطفال واطفال البنات Daughter's Daughters وأطفال البنات Daughter's children وهكذا يتعاقب جيل وراء جيل وبنفس اتجاه النسب .

وتوفر الضمان والاستقرار مثل هذه العائلات القرابية Consangnine الى الافراد والجماعات التي تضمهم . وقد لا تشجع الفردية او التحرر من الارتباطات والتداخلات في العلاقات التي تجمع اعضائها (١٠) .

وسادت العائلة المركبة الناتجة عن الإقامة الامومية بعض المجتمعات البدائية . اما في المجتمعات المعاصرة او الزراعية وخاصة في العالم العربي فهي غير مأوفة . فقد يعيش بعض الرجال في بدأ زواجهم مع اهل الزوجة . الا ان هذا غير متعارف عليه وغير مقبول من الناحية الاجتماعية ، ويعاب على الرجل الذي يترك عائلته الابوية ويعيش مع اهل الزوجة الا في الحالات الاستثنائية كالمخضومات التي

تحدث بين الزوج واهله فقد يستدعي هذا في بعض الاحيان الى انتقال الرجل الى المكان الذي تسكن فيه عائلة الزوجة ولفترة ويعود ثانية الى اهله .

٣ - العائلة المركبة الناتجة عن الاقامة الثنائية **Ambilocal**

يوجد هذا النوع من العائلات المركبة في الانظمة التي تسمح بالاقامة الثنائية فقد يتوجب من الزوجين المعيشة اما مع عائلة الزوج او الزوجة الا ان هناك ظروف معينة تحدد اي من العائلتين الابوية او الامومية هي التي تفوز في هذه الاقامة . فهناك بعض المجتمعات لاترك الاختيار للزوجين في المعيشة حسب ما يقررون وهذه العائلات وخاصة التي تتمتع بالشراء او بالمكانة العالية لم تعط اهمية للتفضيل الشخصي في تقرير الاقامة الابوية او الامومية . فمن وجهة نظر هذه الاسر ان لهذا النوع من الاقامة اهمية كبيرة . فالعائلة التي تتمتع بشراء كبير او منزلة عالية تكون اكثر استطاعة في تجهيز الزوجين بما يحتاجونه وخاصة عندما لا توجد ضمانات لهما تساعد على البقاء او المعيشة داخل المجتمع . ولقد وضع الزواج الثنائي قيوداً على الزوجين في الاختيار للمعيشة مع احد الطرفين - اهل الزوج او اهل الزوجة - حتى في حالة وجود قرابة نسب بين الجماعتين اللتين ترتبطان بعلاقة قرابية .

وتندر حرية معيشة الزوج والزوجة في بيت مستقل Neolocal بعيدين عن اسرتيها في المجتمعات البدائية . فالاقامة الثنائية تحدد اختيار معيشة الزوجين فقط ، بحيث اما ان تكون هذه الاقامة مع اهل الزوج او اهل الزوجة ، دون اعطاء حق الاختيار للزوجين في الاستقلال . وقد وجد هذا الاختيار فقط في المجتمعات الاقطاعية Feudal Societies حيث ان هذه المجتمعات لم تنظر الى القرابة على انها عملية خضوع Surrender الزوجين الى اسرهما ، وانما كانوا ينظرون الى هذا الاختيار الذي منحوه الى ابنائهم على انه يعطي قوة لهم ، ولو انه يسبب خسارة

او فقدان بعض الخدمات لهذه العائلات التي كانوا يحصلون عليها من الابناء . وتعتمد الثروة في المجتمعات الاقطاعية على الجهود المشتركة التي يبذلها افراد العائلة في الصيد او الحقل ، ويحاول الابناء الاعتماد على انفسهم وخاصة بعد تقدم سن آبائهم ، لذا يحاول المتزوجين منهم على ترك عوائلهم والاقامة بمفردهم Neolocal ، وعلى الرغم من ذلك فان هذا النمط من الاقامة يكاد يندر في المجتمعات ما قبل الحديثة Premodern (١١) او المعاصرة لان الاقامة المستقلة للزوج والزوجة كانت وليدة الحياة الصناعية الحضرية المعاصرة .

ففي البحث الذي قام به رومني Romney في عام ١٩٦٣ على الهنود المكسيكيين Mexican Indian وجد ان هناك بعض الأزواج قد غيروا اقامتهم الابوية الى الامومية وذلك لتمتع اهل الزوجة بمصادر اقتصادية افضل كما وجدوا تسهيلات عند اهل الزوجة . وفي نفس العام ١٩٦٣ اجرى نايديجر Nydegger بحثاً على النظام القرابي في الثلبين وتوصل الى نفس الراء التي توصل اليها (رومني) وقد ارجع السبب في معيشة الزوجين مع اهل الزوجة الى المنافع التي يتوقعون الحصول عليها من جراء معيشتهم مع اهل الزوجة . ولاحظ ايضاً ان الاقامة الامومية تحل الكثير من المشاكل التي قد يصادفها الزوجين .

وهناك بعض الاستثناءات في المجتمعات البدائية فمن قبيل وجود قطعة ارض صغيرة لدى العائلة قد تعطى الى الزوجين الجديدين لاشغالها والاستقرار فيها ولو ان هناك صعوبة كبيرة لمعيشة العائلة الصغيرة Neolocal والاقامة بمفردها بعيدة عن عائلة الاب او الام . وبالرغم من ذلك فان مثل هذه العائلات يمكن ان تصبح نواة لتشكيل عائلات ابوية كبيرة بعدما يكبر الابناء ويتزوجون (١٢) ويعيشون مع نفس العائلة الى ان تتضمن هذه العائلات اكثر من جيلين .

وكما ذكرنا في مجال سابق ان هذا النوع من الاقامة فيه من الفوائد الكثيرة الى الزوجين وخاصة في المجتمعات البدائية والتقليدية الزراعية لان العائلة الجديدة

وخاصة في بداية تكوينها تحتاج الى مساعدة مستمرة ودعم من قبل العائلة الكبيرة حيث يصعب على الزوجين من القيام بالنشاط الاقتصادي بمفردهما ، لان العمل الاقتصادي في مثل هذه المجتمعات هو عمل جمعي وينجز بواسطة جميع افراد العائلة الكبيرة اضافة الى حاجة العائلة الجديدة الى الحماية من الاخطار الخارجية بحيث يتعذر الاستغناء عن العائلة الكبيرة في معظم الاحيان .

٤ - العائلة المركبة الناتجة عن نظام الاقامة مع العم او الخال **Avunculocal**

يعتبر هذا النوع من النظم من اكثر انواع العائلات المركبة تعقيداً والاقبل شيوعاً مقارنة ببقية النظم العائلية الاخرى في المجتمعات البشرية . ويسمى في بعض الاحيان باقامة الخال **uncle Residence** . فقد يغادر البنين **Sons** او البنات **Daughters** البيت الذي ينتمون اليه وبنفس الوقت يحتضن الاباء ابناء ازواج الاخوات (**Husband's sister's sons**) بالاضافة الى ازواجهم وقيمون في نفس البيت .

وتستمر هذه الاقامة عند الخال خلال الجنس المفرد **Single sex** حيث يأخذ الزوجين البنين والبنات بعيداً عن عائلاتهم وبموافقة الاثنين لاجل حضانتهم مع جماعة القرابة الامومية **Maternalkin Group** فقد يذهب الاناث مع هذه الجماعة القرابية لاسباب نفسية او حضارية او اجتماعية ، ولقد وجد نظام الاقامة عند الخال في بعض المجتمعات المحلية التي يسودها النسب الامومي (١٣) وعلى ما يبدو ان هذا النموذج من العائلة المركبة قليل الانتشار في المجتمعات البدائية ، الا ان هناك بعض الاستثناءات قد تحصل في مثل هذه المجتمعات البدائية وكذلك الحديثة .

فما يحدث في المجتمعات التقليدية الزراعية وبصورة خاصة في العالم العربي هو ان العم او الخال قد يعيش مع ابن الاخت او الاخ عندما تحل بهم بعض الكوارث وخاصة في حالة فقدان الاب والام او تعرضهما الى امراض لا رجاء فيها ففي مثل هذه الحالات يجتمع الابن او البنت مع الخال او العم ، او قد

يرسل الابناء للمعيشة مع الاعمام او الاخوال لفترة من الزمن قد تطول او تقصر وهذا يتبع العلاقات ما بين الاهل والاعمام والاخوال حيث يقومون برعايتهم ومن المحتمل ان هذه العلاقة الوثيقة هي التي ادت الى انتشار نظام زواج ابن العم الى ابنة العم في مثل هذه المجتمعات .

٥ - العائلة المركبة الناتجة عن معيشة عدد من الأزواج مع مجموعة من الزوجات

لقد عثر بعض الباحثين على نظام زواج بشكل العائلة المركبة في جزر الماركيز. وتتكون هذه العائلات من مجموعة من الأزواج تعيش مع مجموعة من الزوجات . ويبدأ هذا النوع من العائلات المركبة بزواج رجل وامرأة ، واذا امتد وتوسع هذا الزواج فانه يضيف ايدي عاملة جديدة عن طريق تأجير رجل آخر يسكن معهم وفي نفس البيت كزوج ثانوي وقد يؤجر زوج ثان وثالث ويأخذ نفس الامتياز الذي يأخذه الزوج الثانوي ، وقد يبقى الزوج الرئيسي محتفظاً بحق السيطرة على البيت ، او يتزوج الزوج الرئيسي زوجة ثانية ثم يؤجر ازواجاً ثانويين ويحصر علاقاتهم الجنسية فيهم دون الزوجة الاولى (١٤) وبالرغم من ندرة وجود هذا النوع من الزواج في المجتمعات البدائية الا انه لم يكن مألوفاً لدى المجتمعات المحامية ، وذلك لتعارضه مع القواعد والاساليب ، والقيم الاجتماعية المتعارف عليها في هذه المجتمعات .

ومن خلال المسوحات الاجتماعية التي اجريت على ٢٥٠ عائلة اختيرت من مجتمعات بشرية مختلفة كانت النتائج بأن العوائل المركبة الاكثر انتشاراً هي العائلة التي تتبع مبدأ تطبيق الإقامة الاحادي اضافة الى ممارسة عادة تعدد الزوجات Polygamous حيث انضمام عدد من العوائل الصغيرة تحت الزواج الجماعي Plural Marriage فتحت نظام تعدد الزوجات polygyny فهناك رجل واحد يلعب دور الاب والزوج في عدد من العائلات الصغيرة . كما وقد وجد ان العائلة الصغيرة Nuclear Family هي السائدة في المجتمعات الحديثة (١٥) .

ويختلف حجم العائلة المركبة من مجتمع لآخر . كما ويعتمد هذا التباين على تفاوت الازواج الاقتصادية ، ونسبة الذكور والاناث ، وشكل القواعد والضوابط الاجتماعية ، وكيفية ممارسة نظام الزواج ، واشكال الإقامة في هذه المجتمعات وقد لا يتهدد التضامن الاجتماعي للعائلة المركبة بسبب اتساع نطاقها او زيادة عدد افرادها وذلك لوجود بعض القواعد التي اتبعتها الكثير من المجتمعات البدائية فلند ساد الزواج بالاخوات Sororate في بعض المجتمعات حيث يتزوج الرجل اخت الزوجة كزوجة ثانية رغبة منه في ضمان الانسجام وتفادي الغيرة التي قد تحصل بين الزوجتين (١٦) .

ومن خلال شرحنا للعائلة المركبة التيليدية وصورها في المجتمعات البشرية القديمة والحديثة وجدنا ان هذه العائلة تتكون في الاعم الاغلب من مجموعة من العائلات النووية المنضوية تحت بناء اجتماعي عام ومشارك لعلاقات الاطفال بالاباء Parent-child Relationships (١٧) والاجداد والاقارب الاخرين من فروع الام او الاب . وتتكون هذه العلاقات من خلال ربط العائلة النواة للرجل او المرأة من المتزوجين حديثاً مع عائلاتهم . ومما تجدر الاشارة اليه هو ان العائلة المركبة ذات الإقامة الابوية هي الاكثر انتشاراً سواء في المجتمعات البدائية او التقليدية الزراعية ، وتأتي العائلة المركبة الناتجة عن الإقامة الامومية في الدرجة الثانية من ناحية الانتشار بين المجتمعات البدائية . اما النماذج الاخرى التي تعرضنا اليها فهي قليلة الانتشار ولم تعرفها بعض المجتمعات البدائية النادرة في الحياة الانسانية . ومن الممكن ارجاع سبب انتشار بعض النظم القليلة الانتشار الى وجود وسيادة الازواج الاجتماعية التي فرضت على الافراد التكيف لبعض نظم الإقامة والزواج وانتشار هذه النظم عن طريق بعض الصلات التي قامت بين هذه المجتمعات .

التغير الاجتماعي للعائلة المركبة

شهدت المجتمعات البشرية تحولات وتغيرات كثيرة ومتنوعة ادت الى انتقال العائلة من حالتها الواسعة الى وضعية اكثر ضيقاً واصغر حجماً . فعملية انتقال النشاط الاقتصادي من المرحلة الزراعية الى الصناعية ادى الى تغيير بنية ووظائف هذا التنظيم الذي يشكل الخلية الاساسية في بناء المجتمع . فزيادة وتركز التصنيع في بعض المناطق لهذه المجتمعات ادى الى هجرة الكثير من الاعداد السكانية من الريف الى الحضر . كما وخلق التصنيع فرصاً اجتماعية واقتصادية من خلال زيادة الاجور وارتفاعها عما كان يتقاضاه الفرد الذي يعمل في البيئة الزراعية فتحول الحياة الاقتصادية وطغيان العمل الصناعي في المناطق الحضرية ادى الى تغيير نمط العلاقات العائلية . فبعدها كانت الاسرة الزراعية . ككتفية ذاتياً Self-sufficiency في المجتمعات التقليدية اصبحت العائلة في محيط الحياة الصناعية معتمدة على غيرها لغرض البقاء واشباع حاجاتها الاساسية كالمأكل والملبس ، والمأوى اضافة الى العناية الصحية ، والترفيه ، والتعليم وتوفير سبل الحماية والاعتماد على المؤسسات الاخرى والمختلفة خارج المنزل على الرغم من وجود بعض الوظائف التي لازالت تنجز داخل البيت .

ونتيجة لهذا التحول ضعفت قوة السلطة Decline in Authoritarian power داخل العائلة الكبيرة نتيجة لنمو حركة التصنيع وانتشار التحضر في المجتمعات الحديثة . فقد كانت العائلة التقليدية وحدة متكاملة تعمل في المجال الزراعي اصبحت وحدة عدل في المجال الصناعي وهذا يعني انتقال السلطة من رب العائلة الى اشخاص آخرين خارج العائلة ومن الذين يعملون في المجال الصناعي كالاداريين والفنيين وغيرهم . فضلا عن فقدان الضبط والسيطرة على اعضاء العائلة الصناعية .

وغيرت عملية التصنيع هذه . كثيراً من المواقف والاتجاهات لدى الافراد والجماعات نحو العائلة ، وعملية التغير هذه كانت نتيجة غياب الاكتفاء الذاتي

الذي كانت تتمتع به العائلة ، وضعفت السلطة داخلياً . فعملية التفاعل الاجتماعي اتخذت طابعاً جديداً يختلف في الخلفية والقواعد والسلوك ، والنسق القيمي القديم (١٨) .

وكما اشرنا في مجالات مختلفة ان عملية التغير مستمرة وتختلف في سرعتها من مجتمع لآخر وذلك تبعاً لوجود او غياب العوامل التي تساهم في هذه العملية فالعائلة كمؤسسة اجتماعية لا تختلف عن بقية المؤسسات الاجتماعية الاخرى الموجودة داخل المجتمع تعرضت وتعرض للتغير وهذا واضح من خلال تتبعنا لنظمتها واشكالها ووظائفها وما تعرضت اليه من عملية تغير عبر تاريخها والى ان وصلت الى وضعها الراهن المعاصر . ولعل من المفيد ان اقسام عوامل التغير هذه الى طائفتين ، الطائفة الاولى هي مايتعلق بالعوامل التاريخية التي ساهمت في تغيير العائلة والثانية العوامل الحديثة . وسوف اوجز هذين الفصلين والعوامل التي تنضوي تحتها والتي ساهمت في عملية التحول .

العوامل التاريخية التي ساهمت في عملية التغير العائلي

دأب الكتاب والمفكرون والمعنيون في شؤون المجتمع والعائلة في التركيز على آراء مختلفة ومتعددة لتحرير الانسان وانهاء السيطرة وبكل اشكالها التي كانت تمارس في المجتمعات البشرية التاميلية ، ولقد كان لمثل هذه الدعاوي آثارها على العائلة حيث عجلت في عماية انتقالها من مرحلة العائلة الكبيرة الى مرحلة العائلة الصغيرة ومن ابرز النزعات الفكرية التي ادت الى عملية التغير هذه هي :

١ - العلمانية

تعتبر التيمم والتقاليد والعادات هي من مجهودات العمل البشري . فبعدها كانت المجتمعات التاميلية تشكل تركباً معيناً خاصاً بالمرحلة التاريخية لها ، تغير

شكل هذه البناءات الى شكل جديد في المجتمع الصناعي . فلقد اصبح الرجل في وضعه الجديد اكثر قابلية واقتداراً في خلق وتعديل التقاليد والعادات والقيم التي كانت سائدة في المجتمعات التقليدية كما واصبح اكثر ايماناً في تغيير مستويات المجتمع وبضرورة هذه العملية . فسيطرة التفكير العلماني يعني ان الفرد لم يعد حراً لاختبار هذه المستويات فحسب وانما اصبح باستطاعته ان يغير هذه المستويات دون تردد او خوف . واصبحت طرق واساليب الحياة في ظل هذا النمط من التفكير خاضعة الى الاختبار وبصورة دائمة ويعني هذا ان الحياة في حالة تغير .

ان عملية التحول هذه لم تقتصر على جزء من نظم المجتمع رانما شملت جميع هذه النسق ولو ان درجة التغير هذه تختلف ما بين نظام وآخر ولقد كان نصيب العائلة من فكرة التغير هذه نتيجة لطغيان الاراء العلمانية واضحاً ، حيث دخلت هذه الاراء الى العائلة عن طريق اعضائها وبدأت تغير الكثير من مواقفهم واتجاهاتهم و كل ما يتعلق في اذهانهم عنها وما ورثوه عن الجيل القديم . وهذا واضح في تغيير مواقف الرجل نحو المرأة او الاباء نحو الابناء او القيم الاخرى كل هذه الامور كان لها من الابعاد الواضحة المعالم على العائلة الحديثة الصناعية الحضرية .

٢ - طغيان النزعة الانسانية Humanism

لقد أثر الاعتقاد بالنزعات الانسانية على العائلة وهذا واضح في الحركات السياسية ، والفن ، والادب ، والفلسفة . ولقد كان انعكاس هذه النزعات على الشخصية الفردية حيث اصبحت اكثر ايجابية في المساهمة بالحياة الاجتماعية . فاذا كانت العلمانية عاملاً مساعداً في تعريف الفرد بقابلياته وتحفيزه في المساهمة على تحديد المستويات الاجتماعية ، فان نمو النزعات الانسانية خلق الولاء لهذه القابلية ونتيجة لذلك ضعف التسلط العائلي على الاعضاء ، وتعديت الاعتقاد في

سيادة العادات واحترامها . واصبح الفرد يشعر بالايجابية نحو تعديل او تحوير بعض المبادئ التي تتعلق بالعائلة من حيث جعلها أ أكثر ملائمة لروح التطور والتقدم التي طغت وبرزت في القرن الحديث المعاصر .

٣ - انتشار الوعي الديمقراطي

لقد ادى انتشار الديمقراطية وترسيخ قيمها في المجتمعات الانسانية الى تغير التسلط العائلي وسيادة الزعامات الاسرية وخضوع الاعضاء الى اراء واحكام الاخرين من الذين هم اعلى منهم منزلة ومكانة في هذه المؤسسة التي بنيت على اساس غير صحيح في معظم وجوهه . فلقد اصبحت الديمقراطية السياسية وممارسة الحقوق الفردية جزء من شخصيات الافراد . فاصبح الشخص الذي يعتقد في قابليته ليحكم نفسه سياسياً اكثر ثقة واقتداراً في التمرد ضد اي وضع غير قادر على توجيهه بنفسه . فالديمقراطية السياسية كانت عامل مهم في التأثير على اضعاف التسلط العائلي (١٩) . وتعميق الروح الديمقراطية بين اعضاء العائلة - فاصبح اعضاء العائلة تواقين الى مناقشة الراء والافكار لعائلية قبل تنفيذها . واصبح اعضاء العائلة جميعهم يساهمون في اتخاذ القرارات دون تمييز بين الاناث والذكور ، او الكبار والصغار . وتعمقت الديمقراطية بين افراد العائلة بعد انتشار التعليم وزيادة الوعي داخل المجتمع حيث اصبح الفرد قادراً في التعبير عن آراءه وخاصة فيما يتعلق بحياته ومستقبله .

العوامل الحديثة التي ساهمت في عملية التغير العائلي

بالاضافة الى العوامل الاجتماعية التاريخية Sociohistoric التي ساهمت في عملية التغير العائلي ، هناك عوامل حضارية تركت أبعث الاثر على العائلة من حيث التكوين النفسي والاجتماعي لاعضاءها . وعلى الرغم من وجود وانتشار بعض

الزعات الجديدة التي قد تشكل خطورة على عملية التغير العائلي الا ان توجيه عملية التغير ومحاولة الاشراف عليها وزيادة الوعي وانتشار التعليم قد يجنب العائلة من الانحدار بمثل هذه الاخطاء ، ولعل اهم العوامل التي ساعدت على عملية التغير هذه هي :

١ - الفردية Individualism

تشير الفردية الى حق الفرد في ان يكون اكثر فاعلية في اختيار مايرغب فيه وبعيداً عن كل ماهو مرتب ومنظم له من قبل الاخرين . وهذا يعني ان الفرد حراً في اشباع اهدافه التي يختارها بنفسه وبعيداً عن الاجبار في قبول مجموعة الاهداف ومن دون تدخل العائلة في شؤونه وما يجده مناسباً له . وتختلف الفردية عن التمرد حيث ان الاخير يبين عمل الفرد داخل اطاره الخاص دون اقامة اي وزن او اعتبار لحقوق الاخرين . بينما الفردية تخلق المبادئ عند الشخص كاحترام الحقوق وصيانة كرامة Dignity الاخرين . وبنفس الوقت فقد تكون الحرية حصيلة نجاح الافراد في علاقاتهم داخل الاسرة بينما يتولد التمرد نتيجة لاختناق وفشل الافراد في علاقاتهم التي تربطهم كالعلاقات بين الاباء والابناء . فالفردية والتمرد مفهومان يختلفان من حيث اللوابع التي يستجيب اليها الافراد ، ويوضحان حماية الاستجابة او عدم الاستجابة والتكيف وعدم الانسجام لمحيط العائلة ومايدور داخلها من عمليات اجتماعية . ولقد كان اثر الفردية واضحاً في تكوين وبلورة شخصية الفرد المستقلة التي يمكن الاعتماد عليها في اختيار محددات المستقبل سواء في العمل أو الزواج .

٢ - الديمقراطية Democracy

تعطي العائلة الديمقراطية اعتباراً واهمية لكل عضو فيها في اتخاذ القرارات والاحكام بفاعلية واقتدار competent عندما يرغب في القيام بعمل معين فقد لا يكون

العضو المقتدر في تعزيز قراراته واحكامه في بعض القضايا المتعلقة بالعائلة مقتدرآ في كل شيء وبكل مايتعلق باعضاء العائلة داخل وخارج البيت . لذا فلا بد ان تعطي السلطة الديمقراطية لاكثر من فرد في العائلة وفي آن واحد فقد توزع القرارات على الافراد ويكون كل عضو من اعضاء العائلة مسؤولاً عن جزء منها وفي بعض القضايا ، او قد يساهم جميع الاعضاء في صياغة الاحكام التي تتعلق بالعائلة . فالديمقراطية العائلية تساعد على اعطاء السيطرة والسلطة الى جميع افراد العائلة .

ولقد ادى التنظيم الديمقراطي للعائلة الى بروز مظهرين اساسيين داخلها . الاول هو اعتماد العائلة على السلطة العقلية Rational Authority حيث انبأ اعطت أهمية كبيرة الى آراء الاشخاص وخاصة من الذين يشنون اقتدارآ في تمشية شؤون العائلة . وهذا هو عكس العائلة التتليدية التي كانت تعتمد في سلطتها على شخص واحد تعطيه صنة الاقتدار او قد يكون هو متديكناً من ادارة العائلة .

والثاني هو ارتباط السلطة بالرغبة الصحيحة حيث يعطي للفرد حق الاختيار في تدوير الاحكام دون ان يكون منقادآ وبعيدآ عن الاعتقادات التي توحى اليه من قبل الاخرين . فللفرد الحق في اختيار ما يرغب به دون ان يمارس عليه التمر والاكراه في اتخاذ القرارات .

فالممارسة الديمقراطية اصبحت جزء مهياً من حياة الافراد داخل العائلة الحديثة وذلك في اعطاء رأيه بما يرغب به او لايرغب ، يفضل او لايفضل ولم يعد هناك سيطرة كاملة لرب العائلة في كل مايتعلق بها .

٣ - المساواة

تمتاز العائلة الديمقراطية الفردية بانها لاتصنف الافراد الى فصائل ، او اعطاء الافضلية الى بعضهم دون البعض الاخر ، او اشعار البعض بعدم متدرتهم في

ابداء الاراء واتخاذ القرارات السليمة والتي يرغبون فيها كما كانت تفعل العائلة التقليدية .

ولقد كان هذا التحول حصيلة عوامل مختلفة منها ان الفرد الذي يتخذ قراراً ضرورياً في للعائلة الديمقراطية يعتمد في سلطته على اعضاء العائلة انفسهم وبهذا تكون نظرتهم واره غير منقادة او متأثرة بصورة كبيرة الى اراء الاخرين . كما واعطت العائلة الديمقراطية حرية الى المرأة واصبحت قادرة على المساهمة في اتخاذ القرارات وفتحت امامها الفرص في ابداء وجهة نظرها وخاصة فيما يتعلق بمصيرها ومستقبلها . واصبحت لديها القوة في استخدام مكانتها لفائدتها والتعامل بالمساواة بصورة افضل في علاقاتها العائلية بينما كانت العائلة التقليدية تنظر الى المرأة على اساس وجود مركب نقص فيها لذا لاتحاول احترام آراءها وترفض مساهمتها في اتخاذ القرارات .

كما واصبح الاطفال يساهمون في هذه القرارات وبدأت العائلة تليبي رغباتهم واعطتهم الحق في تمييز احتياجاتهم ومنحتهم الفرص في تنسية قابلياتهم وامكانياتهم بعدما كانوا يعاملون في العائلة التقليدية معاملة تختلف تمام الاختلاف عما هم عليه في وضعهم الجديد (٢٠) . فقد كان ينظر اليهم كاعضاء غير ناضجين وليس بامكانهم ابداء الرأي في كل مايتعلق بمصيرهم ، لذا كان الاب او الاقارب في العائلة الكبيرة هم الذين يتخذون القرارات المتعلقة في مستقبلهم .

هذه هي اهم ملامح التغيير الاجتماعي التي بدت واضحة المعالم في العائلة الحديثة المعاصرة ولاشك ان لكل نظام يتغير مساوئه ومحاسنه وقد لانستطيع القول بان كل عملية تغير تنطوي على محاسن او العكس ولكن توجيه وضبط عملية التغير يساعد كثيراً على تفادي المخاطر والمشاكل التي قد تصادف الافراد والجماعات من الذين يدخلون ضمن عملية التغير هذه . ولقد بدأت المجتمعات المعاصرة وخاصة النامية تشعر بضرورة تنظيم العائلة لبلوغ اهميتها في حركة ومسيرة

المجتمع . ولقد اولت هذه الدول وخاصة العراق رغبة في المساهمة بتوجيه العائلة والاهتمام بافرادها من حيث توجيه تربيتهم وتنشأتهم وتنمية قابلياتهم ، وتطوير اهتمامهم ، والتعرف على رغباتهم لاجل وضع برامج صحيحة وسليمة لتنشئة الافراد بطريقة سليمة ، ومحاولة تفادي الكثير من المشاكل والمتاعب التي تواجهها العائلة الحديثة .

وبعد شرحنا للعائلة المركبة ومعرفة طبيعتها واشكالها ووظائفها ومكوناتها لا بد لنا من التعرض الى العائلة الحديثة النواة التي بدأت تسود معظم المجتمعات الصناعية الحضرية .

المبحث الثاني

العائلة النواة الحديثة Nuclear Family

تعتبر العائلة النواة وحدة اجتماعية مكونة من شخصين الزوج والزوجة والأبناء من الذكور والاناث ويطلق احياناً اسم العائلة في حالة فقدان احد هذين الشخصين أو في حالة الطلاق او وفاة احد الشخصين خاصة عند عدم وجود الابناء ولكن مثل هذا التعريف غير متفق عليه من قبل اغلب الباحثين ولهذا فالتعاريف المتعارف عليها تؤكد وجود الزوجين واولادهما (٢١) .

وعلى العموم فان التعريف الاكثر قبولاً لهذه العائلة هو انها تتكون من الزوج والزوجة والاولاد (٢٢) .

ولقد اعطى الانثروبولوجيين اهتماماً كبيراً في دراساتهم وابحاثهم التي اجروها على المجتمعات البدائية والمحلية الى النظام العائلي ، والعائلة النواة بصورة خاصة . واعتبروا هذا النوع من العائلات وحدة اجتماعية وظيفية موجودة في كل المجتمعات وهي جزء من النظام القرابي الواسع وراسخة في شبكة العلاقات بين الاجداد والاحفاد والاعمام والاخوال . وتتميز هذا النمط من النظام العائلي

بحياة خاصة وهي اصغر الوحدات الاجتماعية القرابية التي يمكن معاملتها كوحدة منفصلة عن المجتمع .

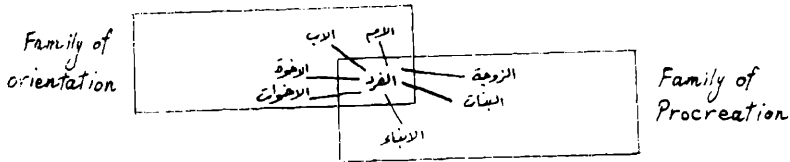
واعتبر الباحثون العائلة النواة جماعة تميزت بالعالمية اي وجودها في كل المجتمعات ، وهي الاساس الذي تتكون منه العائلات الكبيرة والاكثر تعقيداً .

ويرى (رالف لنتن) Linton ان هذا النظام لعب دوراً كبيراً في الحياة الاجتماعية لكثير من المجتمعات لانه لم يعد باستطاعة الجنس البشري من تأدية وظيفة معينة دون الرجوع الى هذه المؤسسة البشرية Human Institution سواء في المجتمعات البدائية او المعاصرة . ودعم هذا الاتجاه عدد كبير من الباحثين الانثروبولوجيين ومن بينهم (كلوكهن) Clyde Kluckhohn (*) وكذلك الباحثة مردوك G. P. Murdock اما البعض الاخر من الانثروبولوجيين الذين شككوا في وجود العائلة النواة في المجتمعات البدائية من بينهم على سبيل المثال لا الحصر الباحثة سبايرو Melford Spiro (وكاثلين) Kathleen G. Aberle خلال دراستها لمجتمع (النيرس) Nayars في جنوب الهند . حيث وجدت كاثلين ان جميع النساء هم من دون ازواج وجميع الاطفال من غير آباء واستنتجت هذه الباحثة وغيرها من الباحثون الذين يشار كونها في هذا الاتجاه عدم عالمية العائلة . فالعائلة قد تكون او لاتكون نظاماً عالمياً لان هناك بعض المجتمعات تفتقد وجودها ولم تألفها (٢٣) .

وإذا اخذنا اراء اصحاب الاتجاه الاول الذي يقر وجود النظام العائلي في جميع المجتمعات البشرية نستطيع ان نقرر ان اي فرد هو عضو في عائلتين مختلفتين ومتداخلتين overlapping . فقد يولد الفرد في عائلة نواة تضمه هو نفسه

(*) كلايد كلوكهن - عالم امريكي عاش ما بين ١٩٠٥ - ١٩٦٠ درس في جامعة اوكسفورد ودرس ايضاً التحليل النفسي في فينا وفي جامعة هارفرد . كرس دراساته على موضوع الربط المنطقي بين علم الانثروبولوجي وعلم الاجتماع (راجع

مع الاخوة والاخوات والاباء ، وتدعى هذه الاسرة بالعائلة النواة التوجيهية family of orientation . ويغادر الفرد العائلة التوجيهية بعد زواجه ويبدأ بتكوين نواة مؤلفة منه ومن زوجته spouse واطفاله . ويستطيع الفرد ان يعيش ضمن هذه العائلة الجديدة عندما يكون بالغاً وتدعى هذه العائلة بعائلة التوالد family of procreation . ولاجل توضيح هذين النمطين من العائلات ارتأينا رسم شكل توضيحي لهما :



وتشير العائلة النواة الى كلا العائلتين التوجيهية وعائلة التوالد . ولقد انتشرت العائلة الزوجية Conjugal family قديماً في بعض الحضارات كالصين والعالم العربي (٢٤) . ونمو هذا النمط من العائلات أدى الى شيوع قيم سلوكية متشابهة بين سكان العالم . وهناك بعض الملاحظات على هذا النوع من التغير العائلي اهمها :

١ - بدأت النظم العائلية في المجتمعات العالمية تتحول باتجاه النماذج المتشابهة على الرغم من اختلاف تطور هذه النظم من مجتمع لآخر . مثال ذلك نظام الطلاق والاطفال غير الشرعيين ، وطرق التبني والى غير ذلك من النظم الاخرى .

٢ - اثر التصنيع والتحضر تأثيراً واسعاً على النظام العائلي من حيث البنساء والوظائف (٢٥) .

ويعتقد عالم الاجتماع تالكت بارسنز T. parsons ان العائلة النواة تتمتع بالعزلة النسبية في المجتمعات الصناعية وذلك لتكوين طبيعة هذه المجتمعات

والتي تتطلب تنقل الرجل من مكان الى آخر . ويعارض (كود) W. Good هذا الرأي وكذلك (لاسلت) P. Laslett حيث اكدوا ان العائلة الانكليزية تغير حجمها قبل الحركة الصناعية (٢٦) . فالتصنيع لم يكن وحده العامل الحاسم في عمالية التغيير العائلي وانما هو احد العوامل المساعدة في عملية تغيير بنيه ووظائف العائلة التقليدية وانتقالها الى العائلة النواة .

ويرتبط النظام العائلي وخاصة العائلة النواة بنظم اجتماعية مختلفة داخل المجتمع . واذا تعرضت العائلة الى عملية التغيير هذه فلا غرابة ان تقرر ان التحول امتد الى كل وجوه الحياة الحضورية الجديدة . بما فيها النظم الاجتماعية الشديدة الصلة بالعائلة النواة . فعلى سبيل المثال ان هناك تداخل في عملية التغيير العائلي الاقتصادي . فلقد كانت المجتمعات التقليدية والبداية لاتعطي اجوراً أو مكافآت مباشرة الى الفرد الذي يساهم في النشاط الاقتصادي وانما يحصل هذا الفرد على البضائع والخدمات التي توفرها له الجماعة التي هو عضو فيها . بينما تجهيز العائلة النواة افرادها بمهارات الدخول في سوق العمل ونتيجة لهذه الكفاءات التي تميز بها الافراد اصبح بإمكانهم من ان يحصلوا على اجور او مكافآت . ان هذا التحول في النظام العائلي وانتقال العائلة من النوع الكبير والمركب الى الاسرة النواة ادى الى تغيير وظائف العائلة . فانشغال الاب والام في بعض الاحيان خارج البيت وفي العمل ادى الى انتقال الوظائف التقليدية خارج المنزل والى مؤسسات اخرى داخل المجتمع .

وظائف العائلة النواة

يكاد يكون تحليل الوظائف العامة موضوع معقد وذلك لاختلاف الجماعات البشرية بما فيها النظم العائلية وكذلك ما يحصل من تغيرات واختلاف في سرعة عملية التغيير في هذه المجتمعات . ففقدان العائلة النواة ووظائفها في المجتمع الحديث قد لايعني بقاء هذه الوظائف عند العائلات المركبة في مثل هذه المجتمعات . او

عندما نقول ان هناك وظائف محددة للعائلة في المجتمعات البدائية او التقليدية كالوظيفية الاقتصادية والتربوية والدينية . او فيما اذا كانت هناك واجبات معينة عليها فقد تكون هذه الوظائف هي نفسها للعائلة المركبة والحديثة ، او قد تنجز هذه الوظائف بواسطة مؤسسات اجتماعية اخرى في المجتمع لوجود شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تربط العائلة بمؤسسات مختلفة . وكذلك الحال فيما يتعلق بالسلطة الابوية حيث هي الاخرى تتمثل في الجماعات الممتدة extended groups ولكن على الرغم من ذلك فان هذه السلطة لم تفقد كل فعاليتها المنزلية حيث ان هذه الفعاليات قد تشابه الى حد كبير للنشاطات التي تقوم بها العائلة الكبيرة . فلقد ادى التغير البنائي للمجتمع الى تباين الوظائف للعائلة المركبة والنواه الا ان المجتمعات البدائية تتضمن نظم ثابتة ولا تقوم هذه النظم بوظائف متخصصة الا ان العائلة النواه لديها الاستقلال النسبي او الكلي هذا ماجعلها نظام مميز في المجتمع الحديث (٢٧) .

وبالرغم من تداخل الوظائف الاجتماعية التي تقوم بها كلا العائلتين المركبة والنواه الا ان هناك وضوح لانتقال بعض الوظائف من العائلة المركبة الى مؤسسات اجتماعية بعد انتقالها الى العائلة النواه . وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت العائلة النواه تخدم وظائف عامة كتسيق الافراد في داخلها ، وتنشئتهم ، والمحافظة على الدوافع الفردية كعامل مهم لدفعهم في المساهمة داخل المجتمع ، واعادة تركيب وبناء شخصية الاعضاء ، ومنح المكانة الاجتماعية ، وتسيق وتخفيف التوترات النفسية التي يتعرض اليها الافراد (٢٨) . والى غير ذلك من الوظائف الاخرى التي لازالت العائلة النواه تقوم بها .

فهنالك تعقيد واضح في تحديد وظائف العائلة النواه وعلى الرغم من هذا التعقيد والتداخل في هذه الوظائف نجد بعض الوظائف العامة التي قد تنطبق على جميع العائلات النووية وفي كل المجتمعات وهذه هي :

١ - قد يظهر لأول وهلة ان العلاقة الزوجية بين المرأة والرجل داخل العائلة هدفه سد الحاجات الجنسية بالرغم من انه يعد باعثاً قوياً ظاهرياً لكبت الانفعالات غير المنظمة وغير المعترف بها اجتماعياً، وينظم المجتمع هذه العلاقة الجنسية للبالغين رغم ان المجتمع لا يرفض العزوبه Celibte ولكنه يرى ترك العملية الجنسية من دون تنظيم يهدد استقراره وبقاءه واستمراره، وتختلف المعايير الاجتماعية من مجتمع لآخر من حيث ان البعض منها يسمح لمزاولة الجنس قبل الزواج والبعض الآخر لا يسمح له (٢٩) . الا ان تنظيم وتوجيه الجنس مهم جداً في حياة العائلة والمجتمع لانه يحقق توازناً مابين الغرائز والنظام الاجتماعي .

٢ - تتميز العائلة النواه بانها وحده للترالد Reproduction فقد تنتج العلاقات الجنسية بين الزوج والزوجة اطفالا واعطى للمجتمع مكانه رفيعه وقيمة اجتماعية لمثل هذه الاسر . وهناك بعض المجتمعات قد وضعت تفضيلا للنسل وهذا واضح في كثير من المجتمعات التقليدية حيث فضلت الجماعات البشرية البنين على البنات او وضعت اعتباراً اجتماعياً كبيراً عليه ، كما ومارست مجتمعات اخرى عملية وأد البنات Infanticide . وبصورة عامة فأن جميع المجتمعات قد وضعت اهمية كبيره على العلاقة الجنسية في تحقيق التناسل . ولقد وجد الباحثة بانارو Banaro في بحثه الذي قام به في غينيا الجديدة New Guinea ان التماثل تمنع الزوج الجديد من الممارسة الجنسية مع زوجته الا ان تولد الزوجة طفل من رجل اخر . ولا يمنع الزوج الموافقة لاقامة علاقات جنسية مع زوجته الا بعد التأكد من قابليته على الانجاب . ولتد شرعت المجتمعات الحديثة على اجراء الفحوص والتأكد من الرجل والمرأة من ناحية صلاحيتهما على الانجاب قبل الزواج كضرورة اساسيه للمحافظة على التوالد .

٣ - تتمتع العائلة النواه بالاقامة المشتركة حيث لا تقتصر الاقامة مع الجماعات

القرابية على العائلة الكبيرة فحسب وانما قد يقيم الاجداد والاحفاد معها ، او قد يسكن الاخوان وازواجهم ، او الاخوات وازواجهن في نفس المنزل . او يسكن الاعمام او الاخوال غير المتزوجين معهم لان دائرة الجماعة القرابية اوسع من العائلة النواه . وقد تسهل الاقامة المشتركة ما بين العائلات النووية والاقارب الكثير على انجاز الوظائف التي تقوم بها العائلة وذلك من اعداد الطعام ، وتوفير الراحة ، والترفيه بكل انواعه ، والتنشئة العائلة وتربية الاطفال الى غير ذلك من الوظائف الاخرى التي توفر الى اعضاء بالرغم من وجود حياة خاصة لكل اسره صغيرة من هذه العائلات . وان هذا النمط من الاقامة يكاد يكون شائعاً في العالم العربي والعراق على وجه الخصوص . واصبحت العائلة الحديثة بأشد الحاجة الى الاقارب بعد اشتغال المرأة وخروجها الى العمل .

٤ - تنصف العائلة النواه بانها وحده اساسية للتعاون الاقتصادي فقد ادت العلاقات الجنسية بين الاب والام الى التعاون وتوفير الخدمات لاعضاء العائلة . وعلى الرغم من اختلاف شكل التعاون بين الزوج والزوجة للباين البيولوجي بينهما ، الا انه بالاستطاعة زيادة هذا التعاون وتقويته Reinforce حضارياً بواسطة تقسيم العمل بين الجنسين . فالرجال اقوى من النساء جسماً وهناك معوقات تعترض النساء كالولادة التي تعترض حرية حركة المرأة ومزاولتها للنشاط الاقتصادي . ولهذا فأن توجه اغلب المجتمعات خاصة التقليدية منها الى تكريس وظائف المرأة بالبيت وتربية الاطفال ومنعها من مزاولة الاعمال خاصة التي تتطلب جهداً جسدياً كبيراً .

ويعتمد تقسيم العمل على الفصائل العمرية لافراد العائلة فتعطي الواجبات التي لا تتطلب جهداً كبيراً الى الاطفال . وحددت المجتمعات وخاصة الصناعية منها واجبات الافراد ووظائفهم في النشاط الاقتصادي . وتهدد اعطت هذه الوظيفة للعائلة النواه صفة العالمية .

٥ - تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال وظيفية اساسية للعائلة النواه . فقد تقوم العائلة بوظيفة العناية بالابناء وتكوينهم خلال السنوات الاولى من حياتهم فعلاقة الاطفال بأهاتهم شديدة الصلة في السنوات الاولى من حياتهم وتقع المسؤولية على المرأة من حيث تأدية وظيفتها للعناية البدنية للأطفال . ويكمل الاب هذه الوظيفة من خلال تدريبه وتعليمه وتلقينه للابناء الكثير من الاشياء في مراحل اخرى من حياتهم الاجتماعية . ويشترك الزوج والزوجة في هذه الجهود او قد تقسم عملية التنشئة هذه بين الام والاب حيث تقوم الام بجزء من العملية بينما يكمل الاب الجزء الثاني منها . وهناك دور كبير للمؤسسات الاجتماعية داخل المجتمع حيث هي الاخرى تقوم بتكملة او انجاز بعض الوظائف للعائلة النواه وبالرغم من وجود مثل هذه المؤسسات الا اننا لايمكن ان نستغني عن الدور الاساسي الذي تقوم به العائلة النواه في هذه الوظيفة (٣٠) .

من العرض السابق لوظائف العائلة النواه نجد ان هناك وظائف مشتركة للعائلة المركبة والنواة الا ان عملية التحول البنائي والوظيفي الذي ظهر في العائلة المركبة ادى الى اضمحلال البعض من هذه الوظائف وظهور وظائف جديدة للعائلة .

وبما ان العائلة النواه التي ظهرت مع النمو الصناعي والحضري الذي بدا بسود مجتمعات معاصره كثيرة نمت مؤسسات مختلفة ومتنوعة وتخصصت في القيام ببعض الوظائف . وبما ان العائلة النواه اصبحت منشغلة بوظائف جديدة اصبحت هذه العائلات تعتمد اعتماداً مباشراً على هذه المؤسسات في تنشئة وتدريب الابناء . الا ان هذا التحول في انتقال بعض الوظائف التي كانت تقوم بها العائلة في السابق لاي يعني انه جرد العائلة من التزاماتها ووظائفها الاساسية التي بتبت محتفظة فيها على الرغم من مساهمة المؤسسات الاخرى في هذه

الوظائف . فلازالت عملية التنشئة من الوظائف الاساسية التي تقوم بها العائلة وكذلك تقديم الرعاية والحماية والترفيه الى الابناء . كما ان العائلة لازالت تقوم بوظيفة الارشاد والتوجيه لاعضائها وتقديم الخدمات الضرورية لهم لحين ان يصبحوا معتمدين على انفسهم ومستقلين اقتصادياً عن أسرهم الاساسية . ان النشء الجديد وخاصة في المراحل العدمية الاولى يعتمد اعتماداً كبيراً على العائلة وهي بدورها تحاول توفير كل مستلزمات وضرورات الحياة التي تساعد على البقاء والاستمرار الى ان يصل الى مرحلة معينة يستطيع ان يعتمد على نفسه .

مصادر الفصل الثالث

اللغة العربية

- (١) الخشاب ، مصطفى ، الاجتماع العائلي ، المرجع السابق ، ص ٢٩-٣٠ .
- (٩) النوري ، قيس طبيعة المجتمع البشري ، الجزء الثاني ، المرجع السابق ص ١٢٢ .
- (١٤) النوري ، قيس ، طبيعة المجتمع البشري ، الجزء الثاني ، المرجع السابق ص ١٢٢ .
- (١٦) النوري ، قيس ، طبيعة المجتمع البشري ، الجزء الثاني ، المرجع السابق ص ١٢٣ .
- (٢٢) الخشاب ، مصطفى دراسات في الاجتماع العائلي ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

المصادر الانكليزية

2. Titiev, M. op. cit. p 272
3. Biesanz J. Biesanz, M. Modern Society, Englewood Cliffs N. J. 1968. p. 213
4. Leslie G. op. cit. p. 35
5. Lo. cit.
6. Leslie, G. Lo. cit. p. 35.
7. Kessing . F. op. cit. pp. 267-268
10. Biesanz, J. etal. p. 214.
11. Blood, R. of. cit. p. 170
12. Ibid. p. 171.
13. Ibid., pp. 170-171.
15. Stephens, W. op. cit. p. 2.
17. Ibid, p. 2.
18. Lantz, H., etal, op. cit. p. 46.

19. Ibid., pp. 46-49 .
20. Ibid., pp. 51-54.
21. Leslie, G. op. cit. P. 13.
23. Stephens , w. op' cit. pp 2-3.
24. Leslie, C. op. cit., p. 14.
25. Goode, W. op. cit., p. 2.
26. Goldthorpe, J. op. cit. p. 94.
27. Bell, N. op. cit., p 7-8.
28. Ibid., p. 15
29. Leslie, G. op. cit., p. 15
30. Ibid., pp. 16-17.

الباب الثاني

العلاقات العائلية

الفصل الرابع – طبيعة العلاقات العائلية

الفصل الخامس – انواع العلاقات العائلية

الباب الثاني

العلاقات العائلية

الفصل الرابع

طبيعة العلاقات العائلية

تعتبر العلاقات الاجتماعية ضروره من ضرورات الحياة ، فلا يمكن لاي مؤسسة اجتماعية بما فيها العائلة ان تنجح في مهمتها من دون علاقاتها الداخلية او الخارجية مع المؤسسات الاخرى ، وتعرف على الاتجاهات النفسية والايضاح الاجتماعية للافراد وطرق التعامل معهم . وتتميز العلاقات الاجتماعية بثلاث خصائص أساسية ، وهي انها ذات طبيعة معقدة ومركبة ، ومتعددة الاتجاهات ومتشابكة مع بعضها البعض الاخر . ولا تقتصر هذه الخصائص على الروابط القائمة بين جمع من الافراد فحسب وانما تظهر ضمن نطاق العلاقات القائمة بين شخصين فقط . فهناك البعض من نماذج هاه العلاقات وقتية وطارئة تظهر لسبب من الاسباب ولاجل تحقيق بعض الاغراض وتخفي او تنتهي بزوال المسببات التي ادت الى ضروره بروزها . اما الشكل الاخر لهذه العلاقات فهي التي تتميز بطول البقاء لفترة اطول من الصنف الاول الذي ذكرناه وتخفي بعد ذلك . وهناك بعض العلاقات الدائمة والمستمرة وواضح مثال لها العلاقة بين الابناء والاباء وبين الأزواج والزوجات . كما وقد تكون العلاقات مباشرة اولية وجهاً لوجه او قد تكون غير مباشرة وثانوية وغامضة .

وهناك جوانب اجتماعية واخلاقية وسايكولوجية لطبيعة العلاقات الاجتماعية فيتميز الجانب الاجتماعي بمساعدة الافراد على الاندماج مع الجماعة والتكيف

لها وللنظم التي يفرضها المجتمع عليهم . ويتضح الجانب الاخلاقي في محاولة اقامة مبادئ انسانية عامه تستند على احترام الفرد وتقديس حرياته ، وتقدير القيم الاجتماعية والمشاركات الوجدانية ومبادئ التكامل الاجتماعي . ويتمثل الجانب النفسي في مبلغ التأثيرات المتبادلة بين نفسيات الافراد ومشاعرهم والقياده الجماهيرية وكيفية الخضوع لها .

ويستخدم علماء الاجتماع اصطلاح المؤسسة العائلية للإشارة الى العلاقات الاجتماعية التي تنظم العائلة . وتتضمن هذه العلاقات المعايير والقواعد والانماط السلوكية الرسمية وغير الرسمية التي تغطي كل مظاهر الحياة الاجتماعية للعائلة . ويتعلم افراد العائلة هذه المعايير عن طريق عملية التنشأه الاجتماعية بصورة منظمة وعلى ضوءها يتحدد بنيه الاشكال لهذه العلاقات ، كما تنظم الصلات والترابطات بين العائلة وبقية المؤسسات الاجتماعية ، كالدينية ، والاقتصادية والسياسية والتربوية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية الاخرى (١) .

ويختلف البناء الاجتماعي لطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل العائلة بين حضارة معينة واخرى ويعود هذا الاختلاف الى النظم والمعايير الناتجة عن الارث الحضاري والذي يحكم او يوجه هذه العلاقات . فلو اخذنا نظام الزواج مثلا نجد ان كل حضارة حددت هذا النظام وفق معايير معينة متعارفة ما بين الافراد الذين ينتمون الى هذه الحضارة او تلك . فهناك من الحضارات ماتؤكد على الزواج الداخلي Endogamy والذي بمقتضاه يتحدد الرجل في الزواج من داخل جماعته او داخل طبقته او ضمن ربه او في دينه او غير ذلك من الخصائص الاخرى . او قد يكون الزواج خارجي Exogamy وهذا النمط الزواجي يؤكد على اختيار التربيئة من خارج الجماعة وذلك لتحريم Incest الزواج من الداخل . وقد يقتصر التحريم هذا على بعض الاقارب الذين يرتبط معهم بعلاقات دموية (٢) او الجماعة التي يعيش في داخلها باكملها ممن تربطهم علاقات قرابة . وهناك نماذج اخرى تحدد الزواج بين الاقارب في مجتمعاتنا المعاصرة .

وعلى الرغم من ان تكوين العلاقات الاجتماعية قد تكون تلقائية لحاجة الانسان اليها في حياته الاجتماعية وذلك لان تعامل الافراد وتفاهدهم لا يتم الا من خلال هذه العلاقات الا ان هناك بعض العوامل المهمة التي ساعدت على بلورة العلاقات الاجتماعية .

العوامل التي ادت الى تكوين العلاقات الاجتماعية

لما كانت العلاقات الاجتماعية مهمة في ادامة عملية التفاعل الاجتماعي بين الافراد والجماعات فان تكرار عملية التفاعل هذه ساعدت على استمرار وجود هذه العلاقات لحاجة الحياة البشرية اليها والعائلية على وجه الخصوص . ومن اهم العوامل التي بلورت طبيعة هذه العلاقات وبنيتها هي :

١ - الاشباع الشخصي **Personal Satis Faction**

يطور الافراد والجماعات علاقات اجتماعية بينهم لتتخذ صفة الديمومة والاستمرار وذلك رغبة منهم في توفير وسد الحاجات النفسية لهم . وتحتاج الحياة البشرية والعائلية الى خلق انباط لهذه العلاقات لكي تبعث السرور والبهجة الى نفوسهم وهذا واضح في علاقات الصداقة التي يتيمونها مع بعض الافراد او روابط المحبة والتعاون والالفة التي تشدهم الى جماعات معينة . اضافة الى اقيام علاقات محبة بين اعضاء العائلة كالابناء والاباء او مع الاقارب .

٢ - الاهداف والمصالح المشتركة

تعتبر الرغبات الفردية والمصالح والاهداف المتبادلة بين الافراد هي عامل مهم في تجمعهم وتكوين علاقات اجتماعية فيما بينهم لتمشية شؤون حياتهم الخاصة والعامة . فيتفق الافراد ويتعاونون فيما بينهم للوصول الى غايات

يسعون اليها داخل الاسرة او المجتمع . وعلى هذا الاساس فهم بحاجة الى بناء علاقات اجتماعية فيما بينهم ومن خلالها يستطيعون الوصول الى ما يرغبون اليه .

٣ - التوقعات والالتزامات social actors

يشعر الممثلون الاجتماعيين بتوقعات والتزامات Expectations and obligation معينة نحو بعضهم البعض الاخر ويحافظ الافراد فيما بينهم نتيجة لهذا الشعور على الروابط الاجتماعية حتى اذا لم يرغب البعض منهم في اقامة هذه العلاقات مع البعض الآخر وذلك لوجود المصالح والاهداف المشتركة بينهم ، ويعتمد هذا النمط من العلاقات في بعض الاحيان على التقاليد العريقة الموجودة في ثقافة وحضارة تلك الجماعة او المجتمع الكبير . وهذا واضح في نمط العلاقات وبنيتها بين الاقطاع والفلاحين او العلاقة الموجودة ما بين الاباء والابناء ان مثل هذه العلاقات وغيرها من التي تشابه هذه الروابط هي نابعة ومنبثقة من العقائد الدينية والاخلاقية والادبية .

٤ - التبادل المشترك

يساهم الافراد والجماعات في نشاطات الحياه الاجتماعية المختلفة ، وكنتيجة لهذه المشاركة تظهر انماط من العلاقات الاجتماعية داخل البيئه الاجتماعية . وقد تتطور وتتجدد العلاقات الاجتماعية كلما اتخذت عملية التبادل صفة الديمومة والاستمرار وتتوضح صور هذه العلاقات في ضروب التبادل المشترك في النشاط الاقتصادي وتنجلي هذه الروابط في العلاقات بين العمال الذين يؤدون وظائفهم داخل المعمل وكذلك في بقية الفصائل المختلفة الاخرى . ولقد بدأت هذه الاشكال من العلاقات تميل الى التعقد وذلك لنمو وتعقد ظاهرة التخصص وتقسيم العمل في المجتمعات المعاصرة . ولقد نمت وتطورت

انماط جديدة للعلاقات الاجتماعية نتيجة لتعقد العدلية الانتاجية التي تتطلب توفير مستلزمات وضرورات الحياه . واعتبرت كل هذه الظواهر التي تكونت نتيجة لتعقد الحياة الاجتماعية عمليات مهمة لتسهيل التبادل المشترك بين افراد المجتمع بصورة عامه واعضاء العائلة بصورة خاصة .

٥ - القوة

تعتبر القوة Force والالزام من المستلزمات الرئيسية التي اضفت على العلاقات الاجتماعية صفة الديمومة والاستمرار ووضح مثال على ذلك هو دفع الاجور للعمال (٣) . او توفير الحوافز لهم ، فصاحب العمل في مثل هذه الوضعيات مجبر وملزم على تأدية هذه الوظائف .

وبعد معرفتنا بأهم العوامل التي ادت الى تكوين العلاقات الاجتماعية نود الاشارة الى العوامل التي تؤثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية . وعلى الرغم من تعدد هذه العوامل الا اننا سنشير الى عوامل رئيسية هي الخصائص البايولوجيه والبيئة الثقافية والخبرات الشخصية (٤) على اعتبار ان هذه العوامل كدشال واضح وبارز من بين العوامل الاخرى .

١ - الخصائص البايولوجية

يؤثر البنيان الجسمي والعضوي للفرد بصورة كبيرة على طبيعة سلوكه وتصرفاته ودرجة علاقاته الاجتماعية مع افراد العائلة او بقية الافراد الاخرين . فالفرد الذي يشكو من نقص في تركيبه البايولوجي كان يكون هذا الشخص مشوهاً او فاقداً الى بعض اعضاء الجسم يعكس هذا النقص في معظم الاحيان على علاقة الاجتماعية مع الجماعة الاجتماعية التي يعيش معها . كما ولاختلاف القدرات العقلية ومبلغ تحكم الجهاز العصبي في سلوك وتصرفات الفرد هـ

الآخري تؤثر بصورة مباشرة في بعض الاحيان على طبيعة العلاقات الانسانية له .
فاذا مصادف ان احد اعضاء العائلة يشكو من خلل في اعضاء جسمه فان ذلك
يشكل عنده نقص ويستند هذا الى علاقاته الاجتماعية مع بقية افراد العائلة وقد
يؤثر هذا على العلاقات الاجتماعية التي تربط افراد العائلة .

٢ - البيئة الثقافية

تتضمن البيئة الثقافية التقاليد والعادات والاعراف والقيم والانماط السلوكية
الآخري التي ينشأ عليها الفرد . ان هذا الارث الثقافي هو دائماً حصيلة تراكمات
حضارية متعاقبة ولاجيل مختلفة تنتقل من جيل لآخر عبر سلاسل زمنية . ويلعب
هذا الارث الثقافي الذي يرسخ في ضمائر الافراد ويصبح جزء من شخصياتهم
الاجتماعية دوراً مهماً في كيفية اداء الافراد لانماط سلوكية وتصرفات داخل
المجتمع . وبما ان هناك تبايناً واضحاً ما بين ثقافة مجتمع واخر فان هناك اختلاف
ما بين طبيعة العلاقات الاجتماعية في جماعة معينة واخرى . فان اي دراسة لبناء
العلاقات الاجتماعية لابد من ان تأخذ بالحسبان الاطار الثقافي العام لتلك الجماعة .
وبما ان العائلة جزء من الجماعة والمجتمع فان بناءها الثقافي لا يختلف عن
المجتمع بل هو جزء منه ويدور هذا البناء يؤثر على علاقات اعضاء العائلة .

٣ - الخبرات الشخصية

يتعرض الفرد خلال حياته لمؤثرات وتأثيرات واوضاع معينة تثير او تحفز
فيه بعض المشاعر والاحاسيس او تنمي لديه بعض الخبرات حول طبيعة تكوين
العلاقات الاجتماعية مع الافراد والجماعات وتغرس هذه الخبرات في الشخص
بصورة مباشرة او غير مباشرة . لكل ما يتعرض اليه الفرد او ما يسمعه او يكتسبه
من خلال حياته العائلية والاجتماعية لبعض المبادئ والافكار والصفات او

الانجاهات التي تنعكس على سلوكه وعلى نمط العلاقات الاجتماعية التي تربطه بالافراد الاخرين . وهذه الخبرات تبدأ منذ حياته المبكرة وتستمر خلال حياته .

وبالاضافة الى العوامل السابقة يرى الكثير من علماء الاجتماع ان للنظام الطبقي تأثير كبير على تكوين طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل العائلة او المجتمع فكل فرد هو عضو في عائلة ونظام طبقي في نفس الوقت . ووظيفة كلا النظامين يختلفان الزاحد عن الاخر . فالعائلة تنشيء وتدرّب الافراد ، بينما وظيفة النظام الطبقي تحديد المكانة الاجتماعية Social Rank له . ان موقع الفرد في النظام الطبقي يوصف اليه على اساس ربط الخصائص البيولوجية والاجتماعية التي يرثها عن العائلة التي يعيش فيها ومن خلال العمليات الاجتماعية التي يتعرض اليها خلال حياته . ولو ان عملية التعديل والتغيير في هذا الجانب قد تكون واضحة . في كثير من الجوانب(٥) . فقد يستطيع الفرد ان يغير مكانته الطبقية وهناك وسائل وقنوات مختلفة يتمكن الفرد من ان يصعد في السلم التدريجي للتنظيم الطبقي ، كأن يكون هذا الصعود بواسطة التعليم ، او الزواج ، او بعض المواهب الفردية الاخرى وغيرها من العوامل الاخرى الا ان الفرد لا يستطيع ان يغير موقعه العائلي الذي يعيش فيه او العائلة التي يولد فيها ويصبح جزء منها .

ان الحياة البشرية تمثل سلسلة طويلة لعمليات التغيير التي شملت العلاقات الانسانية . فقد يمر الفرد بمراحل تبدأ بالطفولة الى مرحلة النضوج وبنفس الوقت هو عضو في اكثر من تنظيم داخل المجتمع . وتعتبر العائلة التنظيم البنائي المسؤول عن تعيين الناحية البيولوجية للفرد وتنشأته اجتماعياً بصورة مبكرة . ويرجع الاختلاف البيولوجي للافراد للناحية الرلادية ، اما التباينات الشخصية للافراد فتعود الى اختلاف عملية التفاعل الاجتماعي لاجزاءه سواء كانت هذه العملية تتم داخل النظام القرابي او خارج هذا التنظيم (٦) . وبما ان هذه العمليات

تختلف بين جماعة واخرى هذا ما أدى الى تباين وتنوع بنية العلاقات الاجتماعية بين افراد العائلة من حيث شدة العلاقات الاجتماعية التي تربط بينهم او ضعفها .

فقد تتميز طبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمعات التقليدية الزراعية بطابع معين يختلف قليلا او كثيراً عن تكوين هذه الروابط في المجتمعات الحديثة ان هذا الفارق ما بين العلاقات هو نفس التباين ما بين طبيعة العلاقات الاجتماعية في العائلة الكبيرة المركبة والعائلة النواة الصغيرة .

وبالنظر لأهمية دراسة العلاقات الاجتماعية للباحثين في حقل العلوم الاجتماعية لما لها من دور كبير في الحياة الاجتماعية دأب البعض منهم الى تفسيرها الا ان وجهات النظر حولها كانت مختلفة حيث كل جماعة منهم راح ينظر اليها من زاوية قد تختلف عن الجماعة الاخرى وسنوضح اهم هذه النظريات .

١ - نظرية دوبرول

يعتمد دوبرول ان موضوع علم الاجتماع يدور حول دراسة العلاقات الاجتماعية وهذه العلاقات تتكون من اجتماع شخصين وتوقف المشاعر السايكولوجية التي تبلو على احدهما على ما يبدو على الطرف الاخر من هذه المشاعر والاحاسيس . ولا يقتصر قيام العلاقات هذه على الاجتماع المباشر بين الافراد وانما تظهر هذه الروابط بصورة غير مباشرة وغير شعورية عندما تتعدى الحالات الفردية الى شعور عام يتميز عن شعور الافراد ويرتفع فوق مشاعرهم الخاصة .

ويقسم دوبرول العلاقات الاجتماعية الى قسمين

- ١ - العلاقات الايجابية - وهي التي تؤدي الى التعاون كما تعمل على تضامن ووحدة الجماعة الاجتماعية والمحافظة على مقوماتها .
- ٢ - العلاقات السلبية - وهي التي تؤدي الى العداء ، والتشتت وانحلال الجماعة .

ان نظرة (دوبرول) الى علم الاجتماع من زاوية تخصص في دراسة وتحليل العلاقات الانسانية لهو دليل على اهمية الروابط الاجتماعية التي تتشكل بين الافراد وفعاليتها في الحياة الاجتماعية . الا ان نظرتة الى العلاقات الاجتماعية وتصنيفها الى نوعين اساسيين واهماله النماذج الاخرى للعلاقات قد يكون قاصراً في هذا الخصوص وذلك لوجود نماذج مختلفة من العلاقات الانسانية الاخرى . ولا بد من ان تكون نظرتنا لطبيعة العلاقات الاجتماعية في العائلة ووفق منطوق هذه النظرية ان هناك علاقات مفرقة ومجمعة لافراد العائلة . الاولى قد تمثل العائلة المفككة والثانية تمثل الاسرة الموحدة .

٢ - نظرية توينز (*)

قسم الباحثة الالماني توينز العلاقات الاجتماعية الى قسمين :

١ - العلاقات الاجتماعية الموجبة - ووظيفة هذا النمط من الروابط الاجتماعية المحافظة على النوع الانساني والعمل على بتمائه ودوام استقراره اضافة الى ان هذا الصنف من العلاقات يعمل على تكامل وتوحيد المواقف والاهداف والاتجاهات للافراد والجماعات ويعمق المشاركات الوجدانية والروابط العائلية .

٢ - العلاقات الاجتماعية السلبية - وهذا النموذج من الروابط يؤدي الى

(٥) فرديناند توينز Ferdinand Tannies عاش ما بين ١٨٥٥ - ١٩٣٦ وهو عالم اجتماع الماني ركز جهوده العامة على مبدأين الاول المجتمع المحلي *Gemeins* والثاني المجتمع *Gesllchaft* والاول كان يعني به المجتمع المحلي الريفي غير التعاقدى بينما يعني في الثاني المجتمع الحضري التعاقدى . وكان يعتقد ان العلاقات الاجتماعية هي وليده الارادة الطبيعية العقلية . وميز في كتابه المجتمع المحلي والمجتمع هذه العلاقات وكذلك مجموعة الافراد الراغبة بتكوين علاقات معينة وبين الكتلة الجمعية التي تتكون من وحدة اجتماعية لها صفات مشتركة .

Mitchell, G. Duncau, A dictionary of Sociology op. cit. p.212.

التزاع والصراع بين الافراد ويثير الكراهية والحقد وتعميق الفوارق بين
الجماعات وقد فسر النزاعات والانقلابات والثورات ، وانتشار التيارات
المخربة في المجتمع وارجعها الى وجود وانتشار هذا النمط من العلاقات
داخل الجماعة (٧) .

وقد لاختلف نظرة توينز الى تصنيف العلاقات الاجتماعية مع آراء دوبرول
فالمجموعة من الروابط التي هي من الصنف الاول هي العلاقات المفرقة التي تعمل
على هدم وحدة المجتمع والثانية العلاقات المجمعة التي تؤدي الى وحدة المجتمع

٣ - نظرية روس (*)

يعتقد روس ان العلاقات الاجتماعية بين الافراد التي تظهر في الحياة
الاجتماعية تقوم على اساسيين هما الصراع والتعاون ويصنف العلاقات الاجتماعية
الى مايلي :

- ١ - تكوين المجتمع ، وينطوي هذا على تجمع الافراد واندماجهم مع بعضهم
البعض الاخر عن طريق التزاوج والاختلاط .
- ٢ - التنشئة الاجتماعية . وتعتمد هذه العملية على قيام العلاقات الزوجية ونشأة
النظم والاوزاع التربوية ويأعب التقليد الاجتماعي دوراً كبيراً في بلورة
الانماط السلوكية للافراد .

(*) ادوارد روس Edward Ross عالم امريكي عاش بين سنة ١٨٨٦ - ١٩٥١ كتب
في ميدان علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي . وتميز هذا الباحث بتمسكه بالاراء والمفاهيم
التي عبر عنها في كتاباته وهو ضد حركة التمييز العنصري التي تتبع في الولايات المتحدة .
ويشتهر روس الى المدرسة الاجتماعية التقليدية الامريكية التي تميزت بالافكار والمفاهيم
الاصلاحية . راجع

Mitchell, G. Duncan, A dictionary of Sociology, op.
cit., p. 152.

٣ - نشأة السيادة . بعد ان يتم اجتماع الافراد وتسهل عملية الاتصال بينهم تنشأ نزعة الهيمنة والتسلط لجماعة على جماعة اخرى . وتنطوي هذه العملية على فرض التماثل بالقوة لاجل ان يخضع الافراد الى النظم والاوزاع السائدة .

٤ - المقاومة - وتنعكس هذه العملية في اتساع حدة المناقشة بين الجماعات ويدخلون في صراع فيما بينهم نتيجة لتباين الفصائل الاجتماعية بينهم ؛

٥ - التعاون وتعتمد هذه العملية على المساعدة المتبادلة ، وتقسيم العمل والتنسيق والتنظيم في عملية التبادل للمنافع بين الافراد (٨) .

٦ - التدرج - وينطوي على التباين والتمايز الطبقي ثم الانعزال ثم خضوع بعض الطبقات واستسلامها للبعض الاخر .

٧ - الكراهية والنفور - وتنشأ هذه الظاهرة نتيجة للتباعد والانعزال واتساع الهوة بين الطبقات وزيادة الحسد الاجتماعي .

٨ - الفردية - وتنطوي هذه على ضعف الرقابة الاجتماعية وتحلل الروابط الاجتماعية وسيادة التيارات والترعات الانانية (٩) .

نظرية كولي (*)

يرى كولي في كتابه التنظيم الاجتماعي (١٠) ان العلاقات الاجتماعية

(*) جارلس كولي Charles H. Cooley عاش في الفترة ١٨٦٤-١٩٢٩ وهو عالم اجتماع وفيلسوف امريكي وضع عدة مؤلفات اشهرها النظام الاجتماعي عام ١٩٠٢ والتنظيم الاجتماعي عام ١٩٠٩ والعملية الاجتماعية عام ١٩١٨ والنظرية والبحوث الاجتماعية عام ١٩٣٠ وتدور معظم آراءه حول النظرية العضوية التي ترى ان المجتمع كائن حي يتكون من اجزاء مترابطة ولكل جزء من هذه الاجزاء وظائفه الاساسية . ويعتقد ان الفرد والمجتمع واحدهما مكمل للاخر وقسم الجماعات الى قسمين الجماعة الالوية والثانوية وتكلم عن

تقسم الى صنفين العلاقات الاولية والثانوية . وصنف الجماعات على ضوء هذه العلاقات واعتقد بوجود جماعتين الجماعة الاولية والجماعة الثانوية .

فالجماعات الاولية هي الجماعة التي تتميز بوجود العلاقات المباشرة بين الافراد ووجهاً لوجه face-to-face ، وهذه الجماعات هي اولية من وجهات نظر مختلفة كالتعاون والاجتماع الا ان الاساس لهذه الجماعة الاولية هي انها تكون الطبيعة الاجتماعية والنماذج المثالية للافراد ويصطبغ التفاعل الاجتماعي بين هذه الجماعة التي تتميز بطول البقاء في علاقاتها بالصبغة العائلية واستخدام كلمة نحن للإشارة الى الجماعة التي ينتمي اليها الفرد . ويتأثر سلوك الفرد تأثراً بالغاً بما يتوقعه من استجابات باقي افراد الجماعة . وتكون هذه العلاقات وثيقة الصلة وقوية ولهذا الجماعة الاولية تقايلها وعاداتها التي تحكم الافراد وتحدد لكل واحد منهم مكانته ومسؤوليته والعمل الذي يقوم فيه داخل الجماعة ومن اوضح المؤسسات التي تتمثل فيها هذه العلاقات هي العائلة وجماعة اللعب ، والجيرة . والمجتمع المحلي . وهذه المؤسسات تكاد تكون عالمية وموجودة في كل المراحل التنموية التي مرت بها الجماعات البشرية .

اما الجماعات الثانوية Non-primary or Secondary groups (١١) فتمتاز هذه الجماعة بوجود علاقات تعاقدية غير دائمة وتزول بمجرد زوال الاسباب التي ادت الى تكوينها . وتكون الروابط هذه غير متينة بين الاعضاء . ومع ذلك فان هذه العلاقات تتيح للافراد تجارب عديدة وتمنحهم الكثير من الفرص لتنمية خبراتهم الاجتماعية والثقافية والعقلية ولها دورها الهام في تنمية الشخصية . وتكون

→

فكرة الذات Self من ناحية نموها وتطورها وتأثرها بالوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه الجماعات الاولية .

Mitchell, G. Duncan, A dictionary of Sociology , op. cit., p. 44.

الجماعات التي يسودها هذا النوع من العلاقات بانها جماعات قصيرة البقاء وعدد أفرادها كبير ويجمع بين الافراد هدف مشترك يسبق وجود الجماعة . ومن أمثلة هذه الجماعات الجمعيات التعاونية والهيئات النقابية على اختلاف انواعها ، وكذلك الاحزاب السياسية .

هذا مجمل وجهات نظر بعض الباحثين والمشتغلين في ميدان العلوم الاجتماعية حول العلاقات الاجتماعية واهميتها في الحياة الاجتماعية . فالفرد لا يستطيع العيش من دون ان يقيم علاقات مع الافراد الاخرين لانه بواقطه هذه العلاقات يستطيع أن يوصل ما يريد الى الاخرين ويتصل بهم لاشباع حاجاته الفردية والاجتماعية فالفرد الذي هو عضو في المجتمع هو عضو في عائلة بنفس الوقت وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط الفرد بمجتمعه لاتختلف كثيراً عن العلاقات التي تشده الى عائلته التي ينتمي اليها والتي بدورها تعلمه وتلقنه ثقافة وميراث ذلك المجتمع .

تطور ونمو العلاقات الاجتماعية العائلية

تتميز العلاقات الاجتماعية العائلية بانها ذات طبيعة خاصة ولها اشكال مختلفة وتبدأ هذه الروابط بالخطبة وتكتمل بالزواج والبنين والطلاق او موت أحد الزوجين والاعتماد على الاقارب ، والارث والتأمين على الحياة واليتامى ، وتشغيل الارامل . فالعلاقات العائلية متشعبة وهي تولد الكثير من المشاكل الاجتماعية والارباك والتعقيد لحياة الافراد (١٢) .

وطرأت تغييرات كبيرة على العلاقات الاجتماعية في الفترة المعاصرة فلقد نمت علاقات الحب والتعاطف والمودة ما بين الرجل والمرأة والتي هي ضرورية لسد الحاجات البشرية . ولقد اكد بعض الكتاب على اهمية الرباط هذا بين الرجل

والمرأة من حيث تأثيره على الحياة الانسانية وتكوين العلاقات الزوجية السليمة ،
ورفاهية وسعادة الافراد (١٣) .

ويرتبط حب الفرد الى الاخرين بمؤثرات اجتماعية وشخصية متعددة وتبدأ
هذه منذ الولادة . فعملية نمو القابلية على المحبة والالفة هي ليست غامضة وذلك
لنمو هذه القابلية ضمن اطار القيم الانسانية والعلاقات التي يمكن فهمها وتمييزها
داخل المجتمع ، والمناخ الاجتماعي للعائلة . وتكون طبيعة المجتمع المتحضر اقل
اهتماماً بطبيعة العلاقات الداخلية للسكان مقارنة بالاهتمام الذي يولى الى المظاهر
والامور الخارجية . فالحياة طبعت الانسان على ان يعطي ويأخذ وهذا هو صميم
العلاقات الاجتماعية التي يقيمها الفرد مع الاخرين . فالمادية Materialistic والقيم
المتصارعة اعطت طابعاً مميزاً للحياة الاجتماعية في عالمنا المعاصر . فطغيان الجانب
المادي على العلاقة ما بين الرجل والمرأة قد تعطي انطباعاً على صعوبة اقامة العلاقة
فيما بينهما . فقد يوفر الرجل الكثير من المسائل المادية لشراء بيت او سيارة او اقتناء
الاثاث والادوات المادية ، وعلى الرغم من ذلك فهو لا يعيش سعيداً مع المرأة .
فهو لا يفهم مصدر عدم السعادة هذا بالرغم من توفيره الجانب المادي ومستلزمات
الحياة الاساسية للمرأة فقد يكون هذا الشخص فقيراً في اقامة علاقات داخلية
مع الزوجة . فالمادية والتأكيد على الاشياء الخارجية هي قيم واضحة في تأثيرها
على اسس العلاقات الاجتماعية وكيفية اتخاذ القرارات بالنسبة لما يتعلق بالحياة
اليومية . وتحاول البيئة العائلية من تهيئة المناخات الملائمة لتنمية الروابط القائمة
على المحبة وذلك لأن تنمية مثل هذه العلاقات تخلق الاتجاهات الايجابية والشخصية
القائمة على الخبرة في اتخاذ القرارات .

وتنمي علاقات المحبة بين الابناء والاباء في مرحلة الطفولة In fancy حيث
تطور قابليات الطفل على المحبة في هذه المرحلة . فيجب اعطاء الطفل مجموعة
من العلاقات التي تجعله معتمداً على الام وتعطيه الام الحنان والعاطفة عن طريق

اقامة علاقة معه . وعندما لاتعرض هذه العلاقة الى البخلخلة او الانفصال كتعرضها الى طلاق الوالدين ، او وفاة احد الابوين فيحصل الطفل نوعاً من الثقة والاحساس بالعلاقات الانسانية . وباستطاعة الطفل من اشباع حاجاته الطبيعية والعاطفية من خلال هذه العلاقة وكذلك الشعور بالطمأنينة والامان . فلا بد ان يشبع الطفل حاجتين اساسيتين الاولى اعطائه الطعام وتوفير الحماية له وهذا هو عنصر مهم من الممكن ان يخفف الخوف والقلق الذي قد ينشأ في داخله من الناحية العضوية . والثانية توفير الطمأنينة العاطفية له . فعندما يشبع الطفل الحاجات الطبيعية والمادية فهذا يؤثر على تكوين علاقات للطفل متميزة بالثقة ومتحررة من الخوف والقلق . (١٤)

اما المرحلة الثانية التي يمر بها الطفل هي مرحلة الطفولة الاولى وتبدأ بنهاية فترة الرضاعة childhood وتنمي قابليات الطفل على المحبة والرشد وتعليم الطفل على تمييز نفسه عن الاخرين وفي سن الثانية او الثالثة تنمي عند الطفل القابليات في اتخاذ المواقف والقرارات . ومن خلال عملية وضع الطفل نفسه في موضع الابوين وكيفية تعليمه ردود الفعل نحو نفسه فيما اذا كان محبوباً او غير محبوب لديهم . مثل هذه المواقف السلبية او الايجابية ترسى قابليات الطفل على المحبة وعمق الرابطة مع العائلة .

اما المرحلة الثالثة فهي مرحلة المراهقة وما قبل المراهقة Adolescence and preadolescence حيث تنمي لدى الفرد القابليات على المحبة الراشدة وتقع هذه المرحلة ما بين سن الثامنة الى الثامنة عشرة وباستطاعة الابن ان يعبر عن حبه اتجاه الاشخاص الاخرين (١٥) وتستمر تنمية قابليات الافراد داخل وخارج العائلة على تنسية العلاقات الاجتماعية بين اعضاء العائلة من جهة والعلاقة ما بين افراد العائلة والمجتمع ككل . وما زال الفرد يتفاعل اجتماعياً مع الجماعات التي يعيش معها وان عالية التفاعل هذه مستمرة فان هناك علاقات اجتماعية موجودة ما بين

الفرد والمجتمع. ان عملية توجيه تنمية القابليات الفردية اذا اتخذت طابعاً سليماً منذ بدايتها قد تساعد الفرد من تكوين علاقات اجتماعية بينه وبين اعضاء العائلة او افراد المجتمع بصورة سليمة ، والعكس قد يحدث . لذا لانستطيع ان نقرر ان للعائلة دور هام في بلورة هذه العلاقات وبصورة مبكرة .

التكيف الاجتماعي للعلاقات العائلية

تقوم الحياة الزوجية بين طرفين ، وكل واحد منهم نشأ في اوضاع تسودها بنية من العلاقات الاجتماعية تختلف عن اوضاع الاخر . كما وان كل واحد منهما يختلف كثيراً او قليلا عن الاخر او له شخصية وقيم وانماط سلوكية وغايات ، واهداف وطموحات ، وخلفية اجتماعية وبيئية واقتصادية ، وتكوين عاطفي وجسماني جماعته يتباين عن قرينه الاخر . وقد لا تشكل هذه الاختلافات خطورة كبيرة على العلاقات الاجتماعية للعائلة كما ليس هناك خوف من ان يتم الزواج بين المرأة والرجل اذا شعر الاثنان انهما يقيما علاقات اجتماعية متوافقة واذا تم الاختيار بينهما على اساس صحيحة (١٦) . فان ذلك يمكن ان يبعث على الانسجام والتعاطف بين الزوج والزوجة .

فالتعاون بين الزوج والزوجة له قيمة كبيرة في بناء العلاقات الاجتماعية العائلية السليمة . ويمثل هذا التعاون التفاعل بينهما والذي يربط الاهداف والغايات المشتركة بينهم . فهناك افكار تنافسية في كل مجتمع من المجتمعات الا ان التعاون ضروري لتنسيق النشاطات والتعاليم المختلفة بين افراد العائلة . فاذا لم تتعاون المرأة مع الرجل فقد تكون الحياة مليئة بالمخاوف والقلق . واذا لم تتعاون الام مع الطفل في تنشئته وتربيته وخاصة في بداية حياته فانه لا يستطيع الحياة . والعائلة تنظيم اجتماعي كبقية التنظيمات الاخرى ، لذا يعتبر التعاون اساساً في بقاء مثل هذا التنظيم وبواسطته يصبح من المستطاع احلال عملية التعايش بين الافراد بدلا من الفردية فوجود الانانية بين الافراد يجعل صعوبة عليهم في تحقيق رغباتهم

وطموحاتهم وغاياتهم المشتركة التي لا يمكن ان تتم من دون عملية التعاون بين الافراد . (١٧)

كما وتعتبر عملية التكيف Accomodation مهمة في تكوين وبلورة العلاقات الاجتماعية العائلية لان هذه العملية تنهي وتقوض التفاعل العدائي (١٨) بين الافراد فبواسطة عملية التكيف هذه يستطيع الافراد من بناء علاقات ايجابية ، كما وان عملية التكيف هذه تخلق بنيات اجتماعية للعلاقات العائلية دائمة ومستقرة هذا مايساعد على تنمية الشخصية الفردية بصورة صحيحة وتجنب العائلة من الخصومات والمنافسات التي قد تحصل بين اعضاءها . وهناك انواع مختلفة للتكيف اهمها :

١ - التكيف العاطفي (١٩)

لا بد ان يكون توافق عاطفي بين الزوج والزوجة حيث يحس كل واحد منهم بالحب والمودة والتقدير والارتباط النفسي كي تؤدي العلاقات العائلية دورها في الحياة المشتركة حيث يتجه كل واحد منهما بمشاعر صادقة واستعداد عميق نحو الآخر وعلى هذا الاساس تتكون علاقات مريحة بينهما ومليئة بالامن والطمأنينة . فاذا تغيب الرجل عن البيت فلايفسر هذا بالكراهية او يمارس الشك في الزوج . واذا ماقامت عوارض ومشكلات زوجية يجب ان ينظر اليها على انها طبيعية . واذا لم يتم هذا التوافق العاطفي فلا بد من البحث عن الاسباب والمصادر التي ادت الى عدم توافق هذا لاجل ايجاد السبل الصحيحة التي يمكن ان تبني علاقات اجتماعية عاطفية متبادلة مابين الزوج والزوجة . وبدور هذه العلاقات تنعكس على الابناء الذين هم الاخرين بامكانهم من اقامة علاقات فيما بينهم على نمط علاقات آباؤهم .

٢ - التكيف الجنسي

يشكل الجنس عاملاً مهماً في نجاح الحياة الزوجية ، ان اشباع هذه الحاجة هو احد الاسباب التي دفعت الانسان الى الزواج باعتبار ان عملية الزواج هي السبيل المشروع لاشباع هذه الغريزة . فلا بد للفرد المقبل على الزواج ان يكون لائقاً من الناحية الجسمانية والجنسية والنفسية لكي يأخذ دوره كزوج . فالرجل الذي يعاني من ضعف جنسي قد لا ينجح في حياته الزوجية وما ينطبق على الزوج ينطبق على الزوجة . فالتوافق والتكيف الجنسي للزوج والزوجة يخلق التوازن في الحياة الجنسية وبالتالي يؤثر على طبيعة تكوين العلاقات الاجتماعية بين الزوج والزوجة وتمتد هذه العلاقات الجيدة الى الابناء والاقارب والمعارف .

٣ - التكيف الاقتصادي

تشكل الامور الاقتصادية اهمية في الحياة العائلية والمسائل الاقتصادية هذه مستمرة في حياة الزوجين ولا تتوقف في اي فترة من فترات الحياة . فعملية الاشباع المادي من مأكلا ومشرب وملبس ومسكن ما هي الا استجابة لحاجات ومتطلبات اساسية في الحياة . ويسعى الزوجين الى اشباع هذه الطموحات ولكن لا بد ان يؤخذ بنظر الاعتبار الاقدار الاقتصادي للزوجين . فالانفاق الذي يتجاوز القابلية والامكانيات التي يمتلكها الزوجين يؤثر بصورة مباشرة على طبيعة العلاقات الاجتماعية بينهما ، فعدم النضوج والواقعية للمستويات الاقتصادية التي يمتلكها الفردين قد تكون عاملاً في اختلال التوازن في بنية هذه العلاقات والعكس من ذلك يساعد على تكوين علاقات اجتماعية ممتنة خالية من المتاعب والمشاكل . وتنعكس المتاعب الاقتصادية التي يواجهها الزوجين على العلاقات الاجتماعية بينهما وبين الابناء .

٤ - التكيف الثقافي

ينتمي كل من الزوجين الى عائلة وتختلف هاتين العائلتين في الاوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية بعضها عن البعض الاخر . فاذا كانت الزوجة تنتمي الى عائلة ريفية فهذا يعني انها متأثرة بهذه البيئة الى درجة كبيرة وهذا واضح في تقاليدها وعاداتها وقيمها الاجتماعية وانماطها السلوكية وما ينطبق على الزوجة ينطبق على الزوج . فالتنشئة الاجتماعية والتربية التي يتعرض اليها الفرد في سنوات حياته الاولى تشكل اللبنة الاولى في صياغة شخصيته وبلورتها . وعلى هذا الاساس فان اسلوب التفكير هذا ينعكس على العلاقات الزوجية وبالتالي على العلاقات بين الابناء والاباء . وان بعد وجهات النظر بين الزوجين قد يؤدي الى خلخلة الحياة الاجتماعية والعكس يؤدي الى اقامة علاقات اجتماعية سليمة بين الزوجين . وتعتبر عملية التكيف هذه من بين العوامل المهمة التي تساعد على اقامة علاقات زوجية سليمة خالية من انتاعب والتعارض في العلاقات البيئية .

مصادر الفصل الرابع

المصادر العربية

- ٤ - الخشاب ، مصطفى ، دراسة المجتمع ، مكتبة الانجاو المصرية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص ١٥٣ - ١٥٥ .
- ٧ - الخشاب ، مصطفى ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثاني . الدار القودية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٥ ص ص ٢١٥ - ٢١٨ .
- ٨ - الخشاب ، مصطفى ، علم الاجتماع ومدارسه ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٥ - ٢٢٠ .
- ٩ - الخشاب ، مصطفى ، علم الاجتماع ومدارسه ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٥ - ٢٢٠ .
- ١٢ - ضود ، ستيوارت ، العلاقات الاجتماعية في الشرق العربي ، ترجمة فريد جبرائيل نجار ص ص ٣٢ - ٣٣ .
- ١٦ - المسلماني ، مصطفى ، الزواج والاسرة ، المطبعة الفجرية ، القاهرة ١٩٧٥ .
- ١٩ - المسلماني ، مصطفى ، المرجع السابق ص ص ٩٤ - ١٠٥ .

المصادر الانكليزية

1. Leslie, G. op. cit., p. 5.
2. Biesanz, J. etal. op. cit., p. 214.
3. Olsen, M. E., The proccss of Social Organization Holt, Rine hart Winslon, London 1963 pp. 33-35.

5. Elsentadt, S. N. *Comparative Social Problems*, The Free Press, N. Y. p. 265
6. Moore, W., *Social change*, prentice-Hall N. J. 1963, p. 49.
10. Cuber, J. F. *Sociology*, 2nd. ed., appleton-century Croft Inc. N. Y. 1951 pp. 3-4.
11. *Ibid.*, p 305.
13. Lantz, H. R. *etal. op. cit.* p. 99.
14. *Ibid.*, pp. 150-122.
15. *Ibid.*, pp. 123-125.
17. Cuber, J. *op. cit*, p. 590.
18. *Ibid.*, p. 600.

الفصل الخامس

انزع العلاقات الاجتماعية

لقد عاشت العائلات الانسانية عبر تاريخها في كثير من الاحيان تحت اوضاع مستقرة الى حد ما ، ولكن لم تستطع بنفس الدرجة على تحقيق الضمان المعيشي لها سواء اليومي او السنوي . ويرجع السبب في ذلك الى ان هذه الاسر عاشت في بيئات مختلفة ومتباينة من الناحية الجغرافية والثقافية . فبقيت العائلة محافظة على كثير من الوظائف ، كوظيفة الانجاب والتعليم وتلقين الابناء الانماط السلوكية للبيئة التي يعيشون فيها . واستمرت بعض الانماط السلوكية الى حد كبير مع التعاقب التاريخي الذي مرت به العائلة كتمتع كبار السن بالاحترام ، والاحتفاظ بمرتبة عالية داخل العائلة ، او ندرة تمرد الابناء على الاباء وخاصة في المجتمعات التقليدية الزراعية والالتزام بعلاقاتهم الوثيقة التي تربطهم بالعائلة .

وكما تحدثنا في مجالات مختلفة ان للتصنيع والتحضر اثر على تغيير الكثير من العلاقات الانسانية . فالجيل الجديد من الابناء الذين عاشوا في فترة زمنية جديدة وتربوا تحت اوضاع حديثة ، واعتنقوا مبادئ وآراء وافكار معاصرة ينظرون الى جيل الاباء ، وخاصة الاجداد بانهم غير ملائمين الى روح العصر (١) . فالمجتمع الحديث قد يضم فصيلين منسقين الاولى تضم الجيل القديم الذي بقي متمسكاً بالماضي بما فيه من بناء علاقات اجتماعية متميزة والثاني فصيلة الجيل الجديد الذي يريد ان يستفيد من المستقبل ويتكيف الى كل ما هو جديد ويتمتع في الحياة المعاصرة . فهو يريد ان يتحرر من بعض الولاءات والسلطات التي يمارسها الكبار عليه داخل الاسرة .

وينظر الجيل الحديث Younger Gdeneration الى القديم على انه بعيد عن

عملية التندم الاجتماعي ولا يستطيع التكيف او التمثيل في هذه العملية لذا فقد لا يتمكن من تلقين او تدريب الجيل الجديد على المفاهيم التي يؤمنون بها فيحاول الجيل القديم في التركيز على المكائات الطبقية والاجتماعية الرفيعة في اذهان الابناء بطرق مخننة ويقبل الابناء هذه الوصايا ، الا ان عملية التغيير ادت الى فقدان سيطرة الاباء على الابناء (٢) وتدردهم على معظم الاعتقادات والاراء التي يبدونها الاباء والاجداد وخاصة فيما يتعلق بمستقبلهم وبدأت تظهر علامات الانحلال في بناء العلاقات الاجتماعية التقليدية . فقد عرضت عملية التغير التي حصلت بين العائلة والبيئة حياة العائلة الى الانتقال من مرحلة الى اخرى تختلف في كثير من الوجوه عن المرحلة السابقة . هذه المرحلة الجديدة تتطلب من الاباء والاجداد تغيير وجهات نظرهم في كثير من الافكار والاراء التقليدية . فلقد تميزت العلاقات الاجتماعية في المجتمعات البدائية والتقليدية بالبساطة ، لان الانسان في هذه المجتمعات كان يهدف الى اشباع حاجاته الاساسية كالمأكل والملبس والمأوى وتحقيق درجة من الاستقرار في حياته العائلية . واهتم الانسان قديماً بالعقائد والطقوس الدينية . واشباع الرغبات الذهنية ، وتوفير بعض انواع الخدمات له من خلال العائلة او المجتمع المحلي . كل هذه الامور كانت لا تستوجب علاقات واسعة ومعقدة بين الابناء والاباء او بينهم وبين الاجداد والاقارب والمعارف . وتغيرت العائلة بمرور الوقت وتعقد المجتمع بعد زيادة تقسيم العمل والتخصص وتعدد الرغبات الانسانية ، وتعدد الوكالات الاجتماعية داخل المجتمعات (٣) كل هذه الامور وغيرها خلقت بناء جديداً للعلاقات الانسانية واصبحت هذه العلاقات اكثر تعدداً وتنوعاً واتساعاً مقارنة عما كانت عليه في السابق .

ان فهمنا لانواع واشكال بناء العلاقات الاجتماعية للعائلة يكمن في معرفتنا للعائلات التقليدية او الزراعية ، والاسر الصناعية الحضرية . ويتضح هذا الاختلاف ما بين العائلتين في بعض الوجوه اهمها :

١ - تعتبر العائلة التقليدية وحده انتاجية واستهلاكية لها بناءها الخاص بها المتمثل في نمط العلاقات الاجتماعية السائدة فيها . فيعيش جميع افراد هذه العائلة سوية في العمل او خارج العمل كقضاء اوقات الفراغ او التسلية والتمتع بوسائل الترفيه . بينما تتميز العائلة الصناعية الحديثة بانها مستهلكة ولكل فرد من افرادها علاقاته الاجتماعية الخاصة به والتي تتحدد حسب طبيعة العمل والبيئة التي يعيش فيها .

٢ - لاتواجه العائلة التقليدية مشكلة في تربية الابناء لان المرأة لديها الوقت الكافي للإشراف عليهم . بينما المرأة في المجتمعات الصناعية ليس لديها هذا الوقت - وخاصة بعد خروجها من البيت - للإشراف على الابناء وتربيتهم .

٣ - تميزت الزوجة بموقع خاص في المجتمعات التقليدية حيث ان الزوج والزوجة يعتمدان بعضهما على الاخر في الحياة المعيشية . بينما في العائلة الصناعية قد تعتمد الزوجة على الزوج او العكس عندما لا يجد احدهما عملا يكسب منه المورد .

٤ - تقل معدلات الطلاق في العائلة التقليدية متارنة بالعائلة الحضرية ويمكن ان يرجع السبب الى تماسك العلاقات الاجتماعية في العائلية الزراعية بينما تعكس العائلة الحضرية الاختلافات في العادات والتقاليد والطبقة والمنزلة والتربية والضبط (٤) بسبب عدم تشابه الاوضاع الاجتماعية لكلاهما . اضافة الى ان المجتمعات التقليدية اتبعت اسلوباً في الزواج يختلف تمام الاختلاف عن اسلوب الزواج في المجتمعات الحديثة كأن يتزوج ابناء القبيلة من الداخل ومن الاقارب وهذا مايساعد في بعض الاوضاع تماسك العلاقات داخل العائلة .

اثر النظام القرابي على بناء العلاقات الاجتماعية للعائلة

يشير نظام القرابة الى الروابط بين الافراد او الطبقات او الفئات الاجتماعية

اكثر من الاطار الفردي . فيدخل الاقارب في روابط اجتماعية معينة ، كالعلاقة بين الاعمام والعمات ، او الاخوال والخالات او العلاقات الاخرى . ويهدف النظام القرابي الى ربط الاشخاص واحدهم بالآخر وتنظيمهم على شكل جماعات وتوجيههم وضبط سلوكهم وكذلك يعد هذا النظام اداة رئيسية لضمان حياة الافراد والجماعات التي يضمها هذا النظام . ويحتاج الانسان الى القرابة لاجل تسميته وحمل اسم العائلة لتمييزه عن بقية اعضاء المجتمع . وتؤثر ايضاً القرابة على الزواج وتعيين الأزواج وعلى العلاقات الداخلية والخارجية للجماعة التي يدخلون بصلات نسب قرابي معهم . ان هذا التماسك والترابط الذي تخلفه القرابة بين الافراد وكذلك الاستفادة من المنافع التي يحصلون عليها نتيجة للفعاليات التي يقومون بها مع العالم الخارجي هو وسيلة لحمايتهم من مخاطر الطبيعة (٥) والتهديدات الخارجية التي قد يتعرضون اليها .

ولقد غيرت الثورة الزراعية في بناءالعلاقات الاجتماعية العائلية التي كانت تعتمد على القرابة حيث اصبحت اشكال العلاقات هذه تعتمد اعتماداً كبيراً على الملكية والتنظيمات المحلية السائدة فيها فحل البناء الطبقي والتقسيم الطبقي محل الفخذ Lineage والعشيرة Clan التي كانت سائدة في المجتمعات البدائية . وظهر الصراع والمنافسة بين الافراد والطبقات ، وبدأت القرابة تفقد اهميتها ولم تعد ذات قوة وفاعلية في الحياة الاجتماعية بقدر ما كان لها في السابق . ويرجع بعض الباحثين ومن بينهم تايلر (*) Tyler هذا التحول الى التنظيم الاجتماعي

(٥) أدورد تايلر Sir Edward Tylor - عاش في الفترة ما بين (١٨٣٢-١٩١٧) وهو عالم انثروبولوجي انكليزي ركز دراساته وابحائه على الحضارة البشرية وعرف الحضارة بانها ذلك الكل المعقد الذي يتكون من مجموعة المعتقدات والاراء والافكار والقيم والمقاييس والعادات والممارف والفنون والاديان والقوانين والاخلاق وجميع المهارات التي يكتسبها الانسان من المجتمع ومن آراءه في الدين يعتقد ان أصل نشوء وتطور الاديان البدائية ترجع الى فكرة وجود الارواح كما يعتقد ان المقاييس لنمو الحضارة هو تطور الفنون الصناعية والمعارف العلمية

M. Duncan, Evlutation cf culture. cp. cit., p. 141.

الجديد للحياة الزراعية . وفي هذه المرحلة لم تعد اهمية في الحفاظ على الرباط القرابي داخل الجماعة الا في حدود معينة (٦) فبدأت القرابة تتخذ اشكالا جديدة تتلائم مع الحياة الزراعية ولعبت العائلة المركبة بعلاقاتها القرابية في المرحلة الزراعية دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية وتكوين طبيعة هذه العائلات تتطلب نماذج واشكال من العلاقات الاجتماعية تنسجم مع المرحلة الجديدة .

فعندما انتقلت المجتمعات من الحياة الاجتماعية الريفية الى المدن الصناعية ظهرت تعديلات كبيرة على نظام العلاقات القرابية فاصبحت الاجور لاتتحدد بهذه المجتمعات بقوانين العرض والطالب وانما بواسطة الحاجات والطلب الى العائلة . ونظمت ساعات العمل واصبح المعمل هو المسؤول اتجاه العامل بعدما كانت العائلة الكبيرة والقرابة تتحمل القسط الاكبر من هذا الالتزام . واصبح المعمل هو المسؤول اتجاه المشاكل التي تواجهها العائلة الجديدة كما هو الحال في حالات الزواج او الوفاة ، او استقبال مولود جديد . وبرزت تنظيمات جديدة ومؤسسات حديثة تساهم في هذه المسؤولية كالتقانات والجمعيات الى غير ذلك من التنظيمات الاخرى ، وتكيفت العائلة مع النظام الصناعي الحضري الجديد واصبحت تركز على الانتاجية فالنشاط الاقتصادي الجديد اعاد تشكيل العلاقات الاجتماعية للعائلة (٧) ، واصبحت بمرحلة تختلف تمام الاختلاف عن سابقتها . فلم يعد للنظام القرابي تأثير كبير على نمط العلاقات الاجتماعية في هذه المرحلة . وضعفت العلاقات ما بين الابناء والاقارب ولم تعد هناك سلطة الاجداد او الاعمام او الاخوال او بقية الاقارب على الاطفال او الراشدين فطبيعة النظام الصناعي الحضري خلق افراداً اكثر استقلالية مقارنة بالجماعات التي تعيش في البيئة الزراعية . واصبح الفرد أكثر اقتداراً في اتخاذ القرارات وخاصة فيما يتعلق به او في المساهمة بالقرارات التي تتعلق في شؤون العائلة .

البناء الاجتماعي للعلاقات الاجتماعية ما بين الزوج والزوجة

تتمتع العائلة التقليدية وخاصة في نطاق العالم العربي بعلاقات متماسكة بين الزوج والزوجة . ولو ان الزوج في هذا النموذج من العائلات وخاصة الريفية هو المسيطر وصاحب السلطة . ويرتبط بتحقيق الانسجام بين الزوج والزوجة بعلاقة الزوج بأهل الزوجة او علاقة الزوجة بأهل الزوج ، وذلك لصعوبة أبداء او تحقيق رغباتهما في منأى عن تأثير الاهل وخاصة اهل الزوج . ويحق للزوج في كثير من الاحيان من ان يفرض او يحدد علاقات الزوجة بالمعارف ، ومعرفة اوقات خروجها من البيت ، ومراقبة سلوكها ، وفرض بعض الآراء المتعلقة بافراد اسرته من الابناء عليها وخاصة فيما يتعلق بمستقبلهم . وكثيراً ما يبدي الزوج في العائلة التقليدية هذه امام الزوجة عدم المبالاة والبرودة في حالة نشوء خلافات بينهما وبين اهله . ويستخف الزوج في آراء الزوجة ، وعلى الزوجة ان تتقبل كل مظاهر سلوكه دون اعتراض . ويعاب على الزوج الذي تترك الزوجة فيه تأثيراً عندما يريد ان يتخذ قراراً يتعلق في شؤون العائلة او المسائل وتحديث الزوجة زوجها عن المشاكل التي تحدث بينها وبين اهله في حالة انفرادها به ، وقد لا يبدي الرجل اهتماماً كبيراً الى هذه المشاكل لان الزوج محدودة سلطته في البيت لعدم قدرته على والديه ولو كانت الزوجة على صواب (A) وهذا النمط الاجتماعي بين الزوج والزوجة واضح في العائلة الممتدة في الريف العراقي .

اما الاتار التي تركها الدين الاسلامي على العلاقة ما بين الزوجة والزوج فانه اضعى احتراماً على العلاقات الزوجية واعطى فرصة الى المرأة في المشاركة مع الرجل في الآراء والافعال . وكان أمرهما شورى فلا يعمل الرجل شيئاً الا بعد مشورتها واخذ رأيها ومناقشتها . وبلغ شأن المرأة في المجتمع العربي الاسلامي ان كلمة منها كانت كافية لاثارة الحروب . وتشير الاوضاع الاجتماعية للعرب الى ما نالته الزوجة في العائلة . حيث ان الاب كان يستشير بناته عند زواجهن

ومن ذلك روايات (الحارث بن عوف) الملقب بسيد العرب الذي اتى دار اوس ابن حارثة الطائي ليخطب احدى بناته فكان لزوجته الفضل في قضاء رغبته رغم امتناع اوس في بادىء الامر وزوجه من صغرى بناته التي قبلت ذلك بعد ان رفضت اختاها (٩) .

وتسمح التعاليم الاسلامية للرجل بان يتزوج اربعة زوجات وبنفس الوقت وضع قيوداً على الزواج بشرط ان يعدل الزوج بين هذه الزوجات ، ويعاملهن بالمساواة . وبالرغم من وجود هذا النوع من الزواج في المجتمع العربي الاسلامي الا انه يضمحل في الوقت الحاضر . فاصبح الفرد يواجه صعوبة في ارتباطه باكثر من زوجة واحدة . ولقد كان انهيار العمل المنزلي عامل مهم في انهيار هذا النظام واصبحت وظيفة المرأة لانتصر على العناية بالمنزل . ولقد اثبتت البحوث الاجتماعية عن اضمحلال هذا النظام وخاصة بين الطبقة الوسطى وبين الجماعات المتعلمة . ويحاول الزوج الذي يريد الزواج ثانية بكتمان فكرته حتى وقت الزواج ويعلنه مفاجأة . وجرت العادة بان الاحتفالات التي تجري للزواج الثاني هي اقل وأخف مما هو الحال في الزواج الاول . وتذهب الزوجة الاولى الى اهلها خلال فترة زواجه ولفترة زمنية معينة . ومهما يكون وجود هذا النوع من الزواج فان هناك مقاومة عنيفة ضده (١٠) ويمكن ارجاع السبب الى عوامل عدة منها ثقل الحياة الاقتصادية والاجتماعية وانتشار التحضر وكذلك صعوبة الحياة وتوفير كل مستلزمات الحياة الجديدة التي تعددت مطالبها والى غير ذلك من العوامل الاخرى . اضافة الى ما يترتب على هذا الزواج من آثار شرعية كوجوب النفقة على الزوجة او الابناء واسكانهم وكسوتهم حتى يصبح الولد الذكر قادراً على الكسب وحتى تتزوج الانثى (١١) .

اما العائلة النواة الحديثة التي نمت في المحيط الصناعي الجديد فاصبحت العلاقات الاجتماعية بين الزوج والزوجة مبنية على التفاهم والتعاون وفي الاعم

الاجلب على المساواة واحترام وجهات النظر لكل واحد الى الاخر . ولم يستطع الزوج وفي كل الاحوال من اتخاذ القرارات العائلية دون الرجوع الى رأي الزوجة او الابناء . واصبحت لوجهات النظر للمرأة والاولاد مكانه في العائلة الحديثة .

البناء الاجتماعي للعلاقات الاجتماعية ما بين الالباء والابناء والاجداد

تلعب العلاقات القرابية في المجتمعات التقليدية دوراً كبيراً في تحديد العلاقات الاجتماعية ما بين الابناء والالباء والاجداد وهذا واضح في تحديد الحرق والواجبات والوظائف لكل فرد من افراد العائلة الكبيرة فاطاعة الالباء من قبل الابناء قاعدة يتحدد على اساسها سلوك الشخص . وتخضع هذه العلاقة في بعض المجتمعات الى الجزاءات القانونية او قد تكون الجزاءات دينية . فقد ترجع المرأة الى نسل ايها Agnatic Lineage الا ان الاطفال لا يرجعون الى نفس النسل في النظام الابوي وقد يكون العكس في النظام الامومي . فجماعة النسل هذه سواء كانت ابوية او امومية لها دور في تحديد شكل العلاقات الاجتماعية ما بين الابناء والالباء والاجداد . وتميز العائلة الكبيرة بوجود تقسيم عمل بين الافراد . وعلى ضوء هذا التقسيم تتفرع العلاقات الاجتماعية والوظائف ، فوظيفة الالباء اتجاء الابناء هي تحقيق العناية والرعاية وتمويلهم بالحاجات الاساسية التي يحتاجونها في حياتهم اليومية وبنفس الوقت يمارس الالباء السيطرة عليهم وما على الابناء الا الانصياع والاحترام لهم ولو ان هذه المسألة هي نسبية تختلف من مجتمع الى اخر (١٢) .

وتميز العائلة الكبيرة في العالم العربي بانها تتكون من الزوج والزوجة والابناء غير المتزوجين . ويتزوج الابناء في سن مبكرة ويستمر الاب في الاشراف على عمل وشؤون العائلة ، ويقوم الابن الاكبر بعد وفاة الاب في الاشراف على

العائلة واذا طلقت البنت او توفي زوجها واذا تخصصت مع زوجها ، فان بيت اهلها هو ملجئها . وللرجل سلطة كبيرة ويسانده الابناء وبالاخص المتزوجين وان رأيهم فوق آراء الاخرين من الصغار او الاناث ولهم الحق في تقرير مصير العائلة .

ويحاول الابناء في العائلة العربية وخاصة العراقية ارضاء الاباء في سلوكهم لانهم يعتبرونهم المثل الاعلى في كل شيء . ويتباين موقف الابناء من والديهم بتباين مراحل نضوجهم . وترجع الطاعة الى سيطرة الاب الاجتماعية والاقتصادية على العائلة واكدت البحوث والدراسات الاجتماعية ان للعائلة دور كبير على الاطفال وصياغة شخصياتهم . كما وقد اكد المتخصصون في الطب النفسي وعلم النفس العيادي في البحوث التي اجروها على مجتمعات مختلفة ان هناك علاقة بين الخبرات البيتية للطفل او الابناء والانحراف والجريمة ، وتناول الكحول والمرض العقلي . وعلى هذا الاساس فان بناء علاقة سليمة مابين الابناء والاباء هي عامل هام في بناء الشخصية السليمة (١٤) . كما وتتفق مدارس علم النفس في تأكيدها على تأثير العائلة في صياغة شخصية الفرد . فقد يحرز الاطفال توقعات وارجاع من داخل العائلة كما وتتحدد ملاحظاتهم في انهم يتعلمون مايجوبون ومايكروهون والانطباعات الثابتة stereotypes حول الناس وتوقعات الاباء وحمائيتهم من الاخطار والارجاع العاطفي لهم وكل هذه الامور وغيرها ذات علاقة وثيقة بالاباء (١٥) .

ولقد تميز الاجداد بموقع خاص في العائلة الكبيرة العربية فلكبر سنهم يقدم لهم الاحترام والطاعة في كثير من الاحيان ، ولا بد من اخذ مشورتهم ورأيهم في الامور التي تتعلق بافراد العائلة وخاصة فيما يتعلق بالزواج . ويندر خروج الابناء عن طاعة الاباء او عدم ولائهم الى ارائهم . ويعاب على الفرد الذي لا ينصاع الى ممن هم اكبر سنأ منه . اما المرأة فهي الاخرى التي لا تستطيع من ابداء المعارضة

في العائلة العربية والعراقية على وجه الخصوص في المناطق الريفية . فالعائلة بمجموع اعضائها تمثل خلية متضامنة متحدة ، وقد تحدث خصومات ما بين الابناء انفسهم او بين الوالدين والاجداد الا انها لاتصل الى حد فك عرى التضامن الاجتماعي ما بين الاعضاء اذا ما قورنت بالعائلة الحديثة . ويمكن ارجاع السبب الى التعاطف الوجداني ، والتماسك الروحي ، والتضامن الفكري الذي يكون في العائلة التقليدية أقوى مما هو الحال في العائلة الحديثة .

نظام المحارم (*) والعلاقات الجنسية

لقد وضعت معظم المجتمعات نظم ثابتة في تنظيم العلاقات الجنسية . ولكل مجتمع من هذه المجتمعات نظام معياري . اما مسألة اختيار القرين فقد بقيت تتعلق بالشخص نفسه . فهناك حرية لممارسة الجنس في بعض المجتمعات قبل الزواج ولكن بصورة عامة كانت العفة Chastity الجنسية هي السائدة في معظم المجتمعات . وتعتبر قواعد الزواج الداخلي Endogamy والزواج الخارجي Exogamy هي من اوضح الامثلة للعلاقات الجنسية بين الافراد . فقد يتحدد الزواج بواسطة هذه النظم . فقاعدة الزواج في نظام الزواج الداخلي تتطلب انتخاب الشريك من بين قبيلته او مجتمعه المحلي او طبقته الاجتماعية او توأمه او قوميته او جنسه او من جماعة اجتماعية اخرى . اما الزواج الخارجي فيتطلب من الشخص اختيار شريك الزواج من خارج الجماعة والذي هو نفسه يعود اليها . ولقد نظمت هذه المجتمعات قواعد للسلوك الجنسي للناس المتزوجين ايضاً ولقد حرمت معظم هذه المجتمعات الممارسة الجنسية للشخص المتزوج او المرأة المتروجة (١٦) .

(*) المحارم Incest Taboo نعني بهذا الاصطلاح منع او تجنب الاتصال الجنسي بين الاقارب وخاصة من الذين هم من الدرجة الاولى للعائلة النواة . ويختلف العلماء في تحديد الاقارب الذين يدخلون ضمن حلقة تحريم العلاقات الجنسية سواء في العائلة النواة او العائلة الكبيرة الممتدة .

فلقد تضمنت العينة التي درسها مردوك (٢٥٠) مجتمع ووجد ان هناك احد عشر من هذه المجتمعات تسمح للعلاقات الجنسية قبل الزواج مع ابنة اخت الاب Father's sister's Daughter وان اربعة عشرة من هذه المجتمعات تسمح للعلاقات الجنسية مع ابنة اخ الام Mother's Brother's Daughter كما وجد ان هناك من العادات الواضحة في بعض هذه المجتمعات وهو زواج زوجة الاخ المتوفي Levirate وكذلك الزواج باخت الزوجة Sororate . ووجد ايضاً أن ثلثين $\frac{2}{3}$ من العينة المختارة لهذه المجتمعات تسمح الممارسة الجنسية مع الاخوة في القانون Brothers in Law او الاخت في القانون sisters in Law .

وقد لانعاني المرأة من خوف من ممارسة التجربة الجنسية في المجتمعات التي تبیح النشاط الجنسي في فترة الطمث Menstruation او الحمل ووجدت بعض المجتمعات ووفق تقاليدهما في ممارسة الضيافة الجنسية sexual Hospitality واعارة الزوجات وتبادلهم ، ولو ان مثل هذه المجتمعات قليلة في العالم (١٧) .

ان نظام المحارم ذو اهمية كبيرة في تحليل البناء العائلي وتركيب العلاقات الاجتماعية بين الافراد والجماعات . فيشير نظام المحارم Incest Taboo الى تحريم الممارسة الجنسية مع الاقارب الذين يرتبطون بعلاقات دموية مغلقة Close blood Relatives . فالعلاقات الجنسية داخل نطاق العائلة النواة هي دائماً محرمة عدا العلاقة بين الزوج والزوجة . ولا يوجد مجتمع يبيح العلاقة بين الاب والبنات او بين الام والابن او بين الاخ والاخت . كما وان كل المجتمعات حرمت العلاقة الجنسية بين الابهاء الذين يتبنون Adoptive parents اطفالاً وبين هؤلاء الاطفال المتبنون Adopted children بواسطتهم ، ولا تمنع هذه المجتمعات مثل هذه العلاقة وانما يشتمر منها وهي منافية للتقاليد والمعايير والانماط السلوكية في هذه المجتمعات .

وهناك بعض القواعد الشاذة والمستثنيات للسلوك الاجتماعي منها وجود

التزاوج بين الاخوة والاختوات في العائلات الملكية ، كما هو الحال في مصر القديمة في عصر البتولملك Ptolemaic وبين الهنود Inca Indians وبين الطبقة الارستقراطية في هوائين Hawaiian Aristocracy . وحدث هذا التزاوج لغرض الحفاظ على الحكم والقوة داخل العائلة . ووجد (مردوك) ان مجتمع دوبيس Dobus وماليزيا Melanesian يمارس الجنس مع الام بعد وفاة الاب واعتبرت هذه الممارسة عمل خاص وغير ضار . اما مجتمع بالنيس Balinese فقد سمح للزواج بالنسبة للتوائم ، مفترضين ان هذا النوع من الزواج فيه اخلاص Intimate ووفاء لكلا الشخصين لانهم نشأوا في رحم واحد Womb وتكونوا في فترة واحدة . ووجد ايضا في مجتمع افريقيا في ثونكا Thonga ممارسة للجنس بين الاب وال بنت .

ويعتقد ساوتكن Slotkin ان هناك ثلاث حالات متميزة ومنتشرة في المجتمعات والعائلات الصغيرة في ممارسة النشاط الجنسي المحرم وهي العلاقة الجنسية ما بين الاب وال بنت ، والام والابن ، والاخ والاخت . وكانت هذه النماذج الثلاث موجودة في ايران القديمة . ويعتقد مدلتن Middleton ان زواج الاخ والاخت موجود على الاقل في مصر الرومانية Roman Egypt حيث انتشر هذا النوع من العلاقات الجنسية بين العوام commoners وبين العائلات المالكة .

واثر نظام المحارم على استمرارية العائلة النواة . فالاخوة والاختوات ارغموا للنهاب خارج العائلة للبحث عن شريك Mates هذا ما ادى الى انحلال العائلة التوجيهية والعائلة التناسلية . فلقد ادى اختيار الشريك من الخارج الى ارتباط الافراد مع جماعة اخرى خارجة عن نطاق العائلة (١٨) التي ولد او عاش فيها .

اما بالنسبة للمجتمع العربي الاسلامي فقد حرم العرب قبل الاسلام زواج الرجل بالام والابنة والاخت والعمة والخالة ، و بنت الاخ و بنت الاخت . وعندما جاء الاسلام اقر هذا التحريم وهذا واضح في الاية الكريمة « حرمت عليكم

امهاتكم وبناتكم واخوتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت ،
وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة وامهات نسائكم وربائبكم
اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن
فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم للذين من اصلابكم وان تجمعوا بين الاختين
الا ما قد سلف ان الله كان غفوراً رحيماً » (*). هذا بالاضافة الى ان العرب
كانوا لا يجمعون بين الاختين ويكرهون نكاح الابن لزوجته الاب اما غير هؤلاء
النساء فكان يحق للرجل ان يتزوج منهن ما يشاء .

ومن بين ما حرمه الشرع الاسلامي هو ان يستعمل اكبر الاولاد زوجة ابيه
باعتبارها ملكاً موروثاً له . وتوضح الاية الكريمة هذا التحريم « ولا تنكحوا ما نكح
اباؤكم من النساء الا ما قد سلف ، انه فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً » وكذلك حرم
الاسلام الاستبضاع وهو ان يقول الرجل لامرأته اذا طهرت من حيضها ارسلي
الى فلان فاستبضعي منه . كما حرم الاسلام « الخدن » وهو ان يكون للمرأة
خليلاً في السر يعاشرها معاشرة الأزواج وجاء هذا التحريم في الاية الكريمة
« محصنات غير مسافحات ولا متخذات اخدان » . وحرم الاسلام نكاح المتعة
وهو التزوج بالمرأة لمدة معينة وبعد ذلك تركها . كما حرم نكاح الشغار وهو
ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه الاخر ابنته ان يكون بضع كل منهما
لبضع الاخر . كما وحرم زواج البغايا وهو ان تضع المرأة على بيتها راية فيدخل
عليها من يريد وقاعها (١٩) .

مما سبق نستطيع ان نقول ان كل مجتمع وضع قيوداً على العلاقات الجنسية
وتختلف هذه الضوابط بين مجتمع واخر . ففي المجتمعات البدائية وضعت
بعض هذه الضوابط ولو انها تختلف بدرجة كبيرة او قليلة عن المجتمعات
المعاصرة ، الا ان هذا يدعو الى القول ان الممارسات والعلاقات الجنسية كانت

(٥) سورة النساء آية ٢٣ .

ولا تزال تتمتع بمكانة داخل المجتمع وان تنظيمها شرعت به كافة المجتمعات ومنذ بدأ الحياة البشرية . ولقد نظمت بعض المجتمعات ونمت نمط من العلاقات الجنسية قديماً لظروف واطواع معينة سادت فيها كان تكون هذه المجتمعات خاضت حروراً وفقدت جزء كبير من رجالها، او تعرضت الى بعض الكوارث التي غالباً ماكانت تحل في المجتمعات البدائية او غير ذلك من العوائل الاخرى التي فرضت نمطاً معيناً من التزاوج ما بين اعضاء العائلة . ولايمكن لنا من ان نتخذ وجود النظم الزوجية التي زودنا بها بعض الباحثين للبرهنة على وجود نمط معين من الزواج وخاصة بين المحارم واعتباره نظام قائم ساد المجتمعات البشرية قديماً ، فلا بد للباحث ان يأخذ بنظر الاعتبار الاوضاع التي دفعت الى ظهور مثل هذه النظم . ان عدم انتشار مثل هذه النظم في مجتمعات كثيرة ومختلفة لهو أوضح دليل على انها تكونت في ظل أوضاع غير اعتيادية مرت بها مثل هذه المجتمعات . وعلى الرغم من عدم وجود نظم الهيئة وسماوية تنظم العلاقات الجنسية بين الافراد في المجتمعات البدائية ، نجا- بوضوح ظهور بعض الممارسات التي ظهرت في بعض المجتمعات وجميع هذه المحرمات عالجتها الكتب السماوية وانتظمت العلاقات الجنسية بعد نزول الكتب السماوية وثبتت واصبحت نظم متعارف عليها في كل المجتمعات المتحضرة والتي وصلت اليها هذه البيانات .

مصادر الفصل الخامس

المصادر العربية :

- (٨) عبد المنعم احمد ، صبيح ، الاثار الاجتماعية للهجرة الداخلية الى مناطق الصناعة في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٣١٤ .
- (٩) يكن ، زهدي ، الزواج ومقارنته بقوانين العالم ، مكتبة صادر ، بيروت ، ١٩٥٢ ص ٩-١٠ .
- (١١) الكرمي ، حسن سعيد ، الاسرة وتطورها في المحيط الاسلامي - المرجع السابق ص ١١٥ .
- (١٩) يكن ، زهدي ، الزواج ومقارنته بقوانين العالم ، المرجع السابق ، ص ٥-٨ .

المصادر الانكليزية

- 1) Blood, Robert., The Family, op. cit., p. 221.
- 2) Ibid. P. 221.
- 3) Bergel, Egon Ernest, Urban Sociology, Mc Graw-Hill Book Company, N. Y., 1955, p. 289.
- 4) Bergel, Egon Ernest, Urban Sociology p. 292.
- 5) White, Leslie A., The Evolution of culture the development of civilization to the fall of Rome, Mc Graw-Hill Book Co., N. Y., 1952 pp. 117-119.
- 6) White, Leslie A. The Evolution culture op. cit., p. 141.
- 7) Bell, Norman W. A modern Introduction to the Family, op. cit. p. 12-13.
- 10) Good, William J. World Revolution, op. cit. pp. 101-102.
- 12) Bell, Norman W., A modern Introduction to the Family, op. cit, pp. 245-247.

- 13) Good, William J., *World Revolution* op. cit. p. 123.
- 14) Kephart, William M., *The family, Society and the Individual*, Second Edition Houghton Mifflin Company, N. Y., 1966, p. 511.
- 15) Stagner, Ross, *Psychology of personality* Third Edition, McGraw-Hill Book Company, N. Y., 1961, p. 398.
- 16) Leslie, Gerald R., *The family in Social context* op. cit. pp. 38-41.
- 17) Leslie, Gerald R., *The Family in Social context* op.cit. 41.
- 18) *Ibid.*, p. 42-43.

الباب الثالث

العائلة العراقية

الفصل السادس

كيان العائلة العراقية

- المبحث الاول - مقدمة عوامل الثبات والتغير
- المبحث الثاني - صور العائلة العراقية
- المبحث الثالث - التخطيط الاجتماعي والتحويلات الاشتراكية
واثره في تنمية العائلة العراقية

الباب الثالث

الفصل السادس

كيان العائلة العراقية

تعتبر العائلة العراقية المنظمة الحيوية الاساسية في المجتمع وعلى كيانها يستند الكيان الاجتماعي كله فدراسة المجتمع العراقي اذن يبدأ بدراسة العائلة العراقية وبتركيبها ووظائفها . فهي تمثل الوحدة الاساسية والعملية في المجتمع وتلعب دوراً رئيسياً في سيره وتطوره ، وعلى عائقها تقع مسؤولية المحافظة على الجنس وحفظ القيم والتقاليد الموروثة ونقلها من جيل الى اخر .

لقد اكتسب كيان العائلة العراقية خصائصه بمرور الزمن ، فالحضارات المتعددة التي مرت بالبلاد اثرت عليها تأثيراً بالغاً في كل نواحيها فنجدها متأثرة بالحضارات السومرية والاشورية والبابلية وغيرها من الحضارات القديمة التي صبغتها ببعض صفاتها الاساسية . الا ان اهم المؤثرات عليها ترجع الى ظهور الدين الاسلامي والحضارة الاسلامية التي تعد العامل الاكبر الذي صاغ كيانها وصفاتها ومميزاتها . فقد نظمت الشريعة الاسلامية وحددت كل النظم العائلية كصلات القرابة والزواج والخطبة والطلاق والوصايا والميراث ... الخ . (*) وقد ادى هذا الى قوة ارتباط العائلة وثباتها .

ان العائلة العراقية - بصورة عامة - كانت تعد - ولسنين قريبة مضت - (**)

(*) راجع الفصل العاشر من هذا الكتاب حول العائلة والقانون - موضوع العائلة وقانون الاحوال الشخصية .

(**) مازالت ملامح العائلة التقليدية تظهر عند عدد لا بأس به من الدوائر العراقية فهي تظهر بصورة عامة في الريف وفي المدن الصخرى وفي بعض المناطق في المدن الكبرى ذات الخلفية الريفية .

منظمة اجتماعية مسيرة من قبل التقاليد Traditional Directed Family حيث نجد ان حكم التقاليد عليها كان كبيراً واقوى بكثير من حكم القوانين ، الا ان ظهور اتجاهات حديثة – بالعائلة العراقية في المدن الكبرى خاصة – بدأت تحد من قرة التقاليد في السيطرة على الوحدة العائلية وذلك نتيجة لعوامل متعددة منها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ... الخ . وهذا التغيير العائلي لم يبدو بوضوح الا بظهور عوامل واتجاهات جديدة بدأت منذ اوائل القرن الحالي – وخاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى واكتشاف النفط والاتصال بالعالم الخارجي والاحتكاك به – ، فظهرت نتيجة لذلك صورة جديدة للعائلة العراقية الا وهي العائلة الحديثة شبه النواة Semi nuclear Family حيث تتكون من الزوجين واطفالهم وتميز بضعف حكم التقاليد عليها وصغر حجمها واستقلالها ، وبذا اصبحت لدينا صورتان رئيسيتان للعائلة العراقية هما: العائلة التقليدية المركبة والعائلة الحديثة البسيطة – شبه النواة ، وسنتكلم عن هاتين الصورتين من صور العائلة بعد ان نتكلم بايجاز عن اهم العوامل التي اثرت عليها خاصة على كيانها ووظائفها .

لقد مرت العائلة العراقية بمراحل منها ما يميز بالانتعاش والتقدم ومنها ما يميز بالتخلف والركود ، حيث كانت تعكس احوال المجتمع – تقدمه وتخلفه فالعائلة كالمراة تعكس الحالة العامة للمجتمع ، فعندما كان المجتمع في حالة رفاه ونتاج وتحرر كانت العائلة منتجة ومتطورة فعالة ومستقرة ، ولكنها تخلفت وتفككت وتحللت وضعفت وركدت عندما تخلف المجتمع وتحلل وركد وذلك في الفترات المظلمة – . الا ان الحال بدأ بالتغيير منذ مطلع القرن الحالي اذ بدأ التغيير والتطور والازدهار التدريجي في المجتمع العراقي بصورة عامة وللعائلة بصورة خاصة (*).

(*) كانت العائلة متطورة وفعالة ومنتجة في العراق القديم وكذلك في فترات الاسلام الاولى الا انها بدأت بالتخلف منذ سقوط الحكم العباسي ولغاية انتهاء الحكم العثماني في العراق ثم بدأت في الانتعاش – ولو بصورة بطيئة في البداية – منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة .

ان العائلة العراقية مرت بمرحلة سبات وجمود وركود فترة طويلة واستمرت قروناً طويلة لم يحدث خلالها اي تغيير او تطور ملحوظ ، حيث انعكست عليها احوال تخلف المجتمع وسيطرة بعض التقاليد والمفاهيم البالية والمغلوطة عليها والمبنية على الجهل والخرافات (*). لقد كانت هذه التقاليد تسند - نتيجة للجهل - الى الاخلاق والدين وهي في الحقيقة بعيدة كل البعد عن روح الاخلاق وعن روح الشريعة الاسلامية وتعاليم الدين الحنيف . اذ ان الدين الاسلامي دين سمح مرناً يلائم كل زمان ومكان فهو يسعى لخير البشر ورفاهيتهم ويعمل على تحقيق مصالحهم . ولذا فان الجهلاء - وكانوا هم الغالبية في المجتمع - كانوا يعتبرون التقدم والتطور والتغيير في العائلة والمجتمع حركة تمرد ضد الدين والاخلاق ولذا فانهم وقفوا حاجزاً ضده ونادوا بمحاربة التقدميين والمتحررين من رجال الفكر والسياسة الا ان الانجازات والتطورات الحديثة في المجتمع العراقي المعاصر والتي بدأت منذ بداية القرن الحالي ادت الى تغييرات جذرية في المجتمع والعائلة والقيم الضابطة فيهما . ان من اهم المؤثرات على العائلة العراقية التي ادت الى تطويرها وتغييرها هي الاتصال والاحتكاك بالعالم الخارجي في مطلع القرن الحالي نتيجة لاندلاع الحرب العالمية الاولى وظهور النفط الذي أدى الى التفات انظار المجتمع الاوربي الى اهمية العراق الاستراتيجية والاقتصادية والتطورات السياسية - وما رافق ذلك من تطورات ثقافية وحركات تقدمية وتحررية . وتتميز حركة التغيير في المجتمع العراقي بصورة عامة والعائلة العراقية بصورة خاصة بما يلي :

١ - ان تغيير المجتمع والعائلة حدث بدرجة بطيئة في البداية واستغرق زمناً طويلاً الا ان سرعة التغيير بدأت تزداد بمرور الزمن حيث بلغت اقصى سرعة خلال الثلاثة عقود الأخيرة .

(*) هذا لا يعني ان كل التقاليد المتبعة كانت رجعية متخلفة ومبنية على الجهل اذ هناك تقاليد ايجابية مفيدة والتي تتضمن قيم ومبادئ خلقية فعالة تسمى الى البناء الايجابي الجيد .

٢ - ان نسبة التغيير ودرجته تختلف باختلاف المناطق الجغرافية وباختلاف البيئات ، حيث نجد ان التغيير جاء اولاً في المدن الكبرى - ولاسيما في بغداد فالبصرة والموصل - ومن ثم انتقل الى المدن الاخرى ، وبعدها الى الريف ، ويرجع ذلك الى تبلور طرق الاتصال والمواصلات الحديثة بين المدن الكبرى والعالم الخارجي وبدا اصبح سكان هذه المدن عرضة للحضارات الحديثة الغربية منها والشرقية وللأفكار الحديثة اكثر من غيرهم . اما سكان المدن الصغيرة لاسيما سكان الريف فان تعرضهم للأفكار الحديثة والحضارات الاجنبية جاء متأخراً الا انه بدأ بالانفتاح خلال العشرين سنة الاخيرة وذلك بتبلور وسائل الاتصال والمواصلات وتطورها بين المدن والريف وازدياد الهجرة من الريف الى المدن وقوة النظام السياسي وانتشار الثقافة والتعليم هذا ويجب ان لانسى الحقيقة وهي ان هذه الافكار لم تقبل من المجتمع العراقي قبولاً عاماً مطلقاً بل ان المجتمع قبل الافكار التي كانت استجابة لحاجات حقيقية في وقت محدد وادت الى الوصول الى تغييرات مرغوب فيها بعد ان هيء لها الطريق وذلك عن طريق الثقافة والتوعية وخلق فلسفة ملائمة للظروف المكانية والزمانية (*).

٣ - ان الدافع الرئيسي للتغيير الاجتماعي والعائلي جاء مبتدئاً من الفئة المثقفة العليا والوسطى - ثم انتقل بصورة تدريجية الى الفئات التي هي اقل ثقافة والى الفئات غير المثقفة وذلك عن طريق التقليد . فالثقافة تعتبر من اهم المحفزات للتغيير .

٤ - ان التغيير في العائلة جاء بدرجات متفاوتة وذلك لاختلاف الوجوه والنواحي

(*) ان الحضارات والنظم الغربية والشرقية على حد سواء انما جاءت تعبيراً عن فلسفة مبنية على العادات والقيم الاجتماعية السائدة في تلك المجتمعات فتطورت تدريجياً لتلائم حاجات مجتمعا ولذا فانه لا يمكن اخذ هذه الحضارات والنظم وتطبيقها كما هي في مجتمع اخر فيؤخذ الجزء الذي يلائم المجتمع النامي ليستجيب لحاجاته ويتجانس مع حضارته .

المتعددة فيها . ففي النواحي المادية – استعمال الآلات والادوات وطرق الاتصال والمواصلات والملبس والطعام ... الخ – ، نجد ان التغيير كان سريعاً وقبول الافراد له كان سهلاً ، اما في النواحي المعنوية – القيم والمفاهيم – فان التغيير كان يسير بصورة بطيئة وبلوجات متتالية ورافقتة في البداية معارضة شديدة ، الا ان هذه المعارضة بدأت تخف وذلك بازدياد الثقافة ، وازدياد قوة النظام السياسي وتشريعاته وتطبيقه للقوانين الضرورية لهذا التغيير – وتهيئة الافكار وتوعية الناس به . فالتغيير في النواحي المعنوية ظهر كتحدّي القيم الجديدة للقيم والمفاهيم القديمة السائدة والمتعارف عليها وادى الى تصارع بين الاثنين ولذا فان هذا التغيير يحتاج الى تمهيد وتوعية فكرية ونفسية والى خلق جو ملائم مقبول له استغرق وسيستغرق وقتاً طويلاً .

٥ – وعلى العموم فان التغيير الاجتماعي الذي اثر على الحياة العائلية في العراق فرض من الخارج والداخل معاً (على حد سواء) . فالاحتكاك بالعالم الخارجي وبالحضارات الاجنبية من جهة ، وتأسيس الدولة العراقية الحديثة وما رافقها من تطورات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية من جهة اخرى ، كلها عوامل اثرت على طبيعة المجتمع العراقي عامة والعائلة العراقية خاصة فغيرتها وادت الى تحديثها وتطويرها .

أ – التطورات السياسية

ان التطورات السياسية في العراق كان لها دائماً وابدأ تأثير كبير في التنظيمات الاجتماعية فيه – بما فيها التنظيمات العائلية . لقد ذكرنا ان الحضارات التي نشأت وازدهرت في العراق القديم – السومرية والاشورية والبابلية والاكديّة – والتي ظهرت في العراق منذ ٤٠٠٠ سنة كلها ساعدت على تنمية المجتمع وتحسين تنظيماته وتطويرها وركزت على تنمية العائلة وتطويرها كذلك ، وذلك بوضع

القوانين المنظمة لها والتي تهدف الى رفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي .
ولاجدال في الاثار الجمة التي اسبغها ظهور الدين الاسلامي ، الذي دخل العراق
في القرن السابع للميلاد ، على العائلة العراقية ، ففي حكم الدولة الراشدية والاموية
والعباسية ازدهر المجتمع العراقي وتنظيماته ووصل الى قمة الرفاه الاقتصادي
والتقدم والاستقرار ، الا ان ضعف السلطة السياسية ونظفها الذي بدأ ببداية
القرن الثالث عشر بالغزو المغولي اقترن بالعزلة التامة عن العالم الخارجي وبالصراع
الداخلي المستمر بين الفئات المتعددة من الشعب حتى سميت تلك الفترة – بالعصر
المظلم – ولتمييزها بتفككها في هذا العصر . ان الحكم العثماني (١٥١٢ – ١٩١٧ م) وسيادته
على العراق لم يساعد على خلق اي نوع من التقدم او التطور الاجتماعي او
الاقتصادي او الثقافي او السياسي ، فبقى المجتمع العراقي مفككاً ومعزولاً وعزلة
تامة عن العالم الخارجي ومتخلفاً عنه في كل النواحي . الا ان الحال بدأ بالتغير
البطيء منذ بداية القرن الحالي حيث اندفع العراق بصورة بطيئة الى محور الاتصال
مع العالم الخارجي ، عندما بدأت انظار العالم – ولاسيما العالم الاوربي كالمانيا
وبريطانيا – تتجه نحو العراق وبررز اهمية كونه ممراً او حلقة وصل بين الغرب
والشرق وانتباهه الى اهميته الاستراتيجية للتجارة الخارجية وللنواحي العسكرية (*)
وقد ادى هذا الى ان تعمل بريطانيا على وضع العراق تحت حكمها المباشر
وذلك بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الاولى ، الا ان سيطرة بريطانيا على
العراق اصبحت غير مباشرة ، وذلك بعد ثورة العشرين وتأسيس للدولة العراقية
ووضعها تحت الانتداب البريطاني واشراف عصبة الامم عليها ، وتنصيب فيصل

(*) اعتبرت انكلترا العراق ممراً مهماً للخط التجاري بينها وبين الهند ومستعمراتها في الشرق
الاقصى . اما المانيا فان توسعها الصناعي الكبير كان محفزاً قوياً لها على التوسع مما ادى
الى عملها على انشاء « خط قطار الشرق » الذي يبدأ من سواحل البسفور وينتهي بالخليج
العربي . وهذا كله ادى الى صراع دولي بين المانيا وانكلترا من جهة وروسيا وفرنسا وحليفاتها
الاخريات من جهة اخرى ، هذا الصراع الذي يعتبره البعض احد اسباب الحرب العالمية الاولى .

الاول ملكاً عليها . وفي عام ١٩٢٧ م تم عقد المعاهدة العراقية البريطانية التي اصبح العراق بموجبها دولة مستقلة وعضواً في عصبة الامم ، وفي عام ١٩٣٠ م عقدت معاهدة جديدة بين الاثنين حددت - بصورة نامة واضحة العلاقات بين الطرفين ووضعت العراق على قدم المساواة - النظرية - مع بريطانيا . وعلى الرغم من هذه الحقيقة فان السلاطة السياسية في العراق بقيت فترة طويلة خاضعة في الواقع للنفوذ البريطاني . ومنذ ذلك الحين والحركات القومية التحررية تعمل باستمرار للتخلص من النفوذ البريطاني وتدخله وتوجيهها لسياسة الدولة في العراق (١) . ان قوة النظام السياسي واستقراره ولاسيما في السنوات الاخيرة أثر بدرجة كبيرة على العائلة العراقية وساعد على تغييرها وتطويرها وتنميتها وتعميق الثقة بمستقبل تخطيطاتها . وتركز الدولة في الوقت الحاضر على تنمية العائلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك حسب تخطيط علمي مدروس يتبع عن النظرة الخاطئة الى العائلة والى دور المرأة ومكانتها وذلك بالابتعاد عن المخاطر الفكرية والعملية الاساسية وتحديد طبيعة مركز المرأة والطفل والشباب والمسئ تحديدأ علمياً يساعد على تطويرهم وتحريرهم من التخلف والجمود .

ومهما يكن من شيء فان الدولة قدمت للعائلة الخدمات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والصحية لتساعد على القيام بمسئولياتها بصورة فعالة وايجابية ، ولتحررها من الافكار الرجعية المتخلفة التي تحط من مكانتها - ولاسيما مكانة المرأة فيها - والتي تتنافى مع التقاليد العربية الاسلامية الاصيلة ، والتي تتناقض ايضاً مع حاجات العصر وضرورات التقدم . يضاف الى هذا القوانين الحيوية التي شرعتها من اجل الاسراع في التحولات الاشتراكية - كقانون الاصلاح الزراعي وتأميم النفط ورفع التمدرة الشرائية لعامة الشعب وتعديلات قوانين الاحوال الشخصية والضمان الاجتماعي والعمل وقانون الخدمة الموحد وغيرها . هذه كلها اثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة على تنمية العائلة ورفع مستواها وانعاشها .

ان النظام السياسي ادى الى تغييرات جذرية عامة بشأن العائلة من اهمها :

١ - انه ساعد على تحويل الولاء والخضوع والسلطة من القبيلة والعائلة الكبيرة الى الولاء الرمزي للدولة والعائلة الصغيرة . فضعف شأن رئيس القبيلة وسلطة الاقرباء في حياة افراد العائلة العامة والخاصة .

٢ - انه اضعف حكم التقاليد وقلل من سيطرتها على شؤون العائلة وسلوك افرادها ، وظهرت اهمية القوانين وكونها قواعد ضابطة يسير بمقتضاها افراد العائلة في حياتهم العامة والخاصة ، اي اصبح حكم القرانين اقوى من حكم التقاليد(*) ، ولاسيما على سكان المدن الكبرى .

٣ - ظهر الاتجاه نحو شيوع الحياة الديمقراطية والمشاركة في العلاقات العائلية لتركيز النظام السياسي وتطبيق المساواة في الحياة والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة (**).

٤ - اما في الوظائف العائلية فقد ساعدت الدولة العائلة وذلك بمشاركتها في القيام بهذه الوظائف وتخفيف العبء عنها في هذا المجال ، فظهرت الوكالات او المنظمات الاخرى - كدور الحضانة ورياض الاطفال والمدارس ومنظمات الطلائع والشباب ومنظمات الحزب والمنظمات الشعبية - لتساعد العائلة في وظيفتها التربوية والترفيهية والتوجيهية . كما قدمت الخدمات الاقتصادية - بتوفير الآلات والادوات والوسائل الخدمية التي تساعد على توفير الوقت لعمل المرأة المنزلي (***) . يضاف الى كل هذا ان الدولة حملت العائلة

(*) في الاحوال التي تتعارض فيها التقاليد مع القوانين .

(**) المتمثلة بتشريعاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تساوي بين المرأة والرجل وبين افراد الشعب قاطبة .

(***) ليتسنى للمرأة التوفيق بين عملها المنزلي وعملها الوظيفي خارج العائلة .

مسؤولية كبيرة ألا وهي مسؤولية المشاركة في عملية بناء الدولة والوحدة الوطنية والقومية، وفي بناء المجتمع الديمقراطي الاشتراكي وذلك بمساهمتها في عملية التنشئة السياسية وخلق المواطن المؤمن بمجتمع الوحدة والحرية والاشتراكية (٢) .

ب - التطورات الاقتصادية

ان التطورات الاقتصادية ادت الى تغيير في التنظيمات السكانية وبالتالي الى تغيير في العائلة العراقية . فظهور النفط والتطورات الصناعية اضافة الى التطورات الزراعية والتجارية كلها عوامل ادت الى تغييرات جذرية في طبيعة المجتمع عامة وطبيعة العائلة خاصة .

لقد كان المجتمع العراقي ولعصور طويلة مجتمعاً زراعياً نظراً لطبيعة مناخه وتربته وموقعه الجغرافي ووفرة مياهه . ويعتبر وادي الرافدين من أغنى البقاع طبيعياً في العالم . وقد كان الاعتماد على الزراعة المنبع الرئيسي لحياته الاقتصادية اذ كان اغلب السكان يعملون في الزراعة وتربية الحيوان والرعي . هذا الى جانب التجارة التي كانت ظاهرة في مدنه الكبرى - بغداد والموصل والبصرة - ، الا ان ظهور النفط والمعادن الطبيعية الاخرى فيه حول النظر الى تطوير الصناعة فيه من جهة كما ساعد على سرعة التطوير والتنمية الاقتصادية من جهة اخرى .

ان الصناعات النفطية وعائداتها بدأت بالنمو منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولكنها بدأت تزيد تدريجياً وبصورة بطيئة ولم تحصل على ثمارها الحقيقية الا بعد ان امم النفط في عام ١٩٧٢ ، فقد كانت اغلب عائدات النفط تذهب الى الشركات الاجنبية التي احتكرت حق استخراج النفط والاستفادة منه - اما عائدات الحكومة العراقية منه فقد كانت بنسبة قليلة جداً ولغاية ١٩٥٦ حيث ازدادت هذه النسبة قليلاً فوصلت الى ١٦٥ر٢٠٠ر٠٠٠ دولار سنوياً . ومع هذا فان هذه النسبة كانت قليلة ايضاً اذا ما قورنت بنسبة ماتلقاه الشركات الاجنبية من

عائدات النفط العراقي ، وهذا دعى حكومة السابع عشر من تموز الى السيطرة التامة على مواردها النفطية فقامت بتأميم نفطها والاستفادة من عوائده في التنمية الصناعية والزراعية على حد سواء . لقد كانت عائدات الحكومة العراقية من تصدير النفط الخام قبل التأميم - في عام ١٩٦٧ - مبلغ ٨ ر ٣٦٨ مليون دولار واصبحت في عام ١٩٧٩ - مبلغ ١٢ر١٨ مليون دولار . وبذا وجهت الدولة كل جهودها ومواردها للتنمية الصناعية والزراعية والتجارية على حد سواء (٣) . فبدأت تخطط حسب اساس مدروسة لحركة عمرانية صناعية زراعية واسعة تشمل كل مناطق القطر وتمس كل شرائح المجتمع (*). وقد ادى هذا كله الى زيادة الحركة السكانية المكانية والاجتماعية السريعة في المجتمع العراقي والى ازدياد سريع في نسبة التحضر .

التحضر Urbanization والتصنيع Industrialization والتحديث Modernization (**)

قبل الكلام عن التحضر والتصنيع والتحديث وتأثيرهم على العائلة العراقية

(*) بدأ التصنيع ينمو بسرعة منذ قرارات التأميم - للمصانع والمعامل والمصارف والتأمين في عام ١٩٦٤ وقد ازداد بسرعة متناهية بعد تأميم النفط في عام ١٩٧٢ . حيث بدأت تقوم الدولة بمد شبكات طرق واسعة تربط أقصى الشمال بالجنوب والشرق بالغرب وتقرب بين الريف والمدن وتصل داخل المدن اطرافها واهتمت بالمشاريع العمرانية والسكنية . كما يقوم القطاع الاشتراكي بالمشاريع الصناعية الكبرى - اضافة الى المشاريع الصناعية المختلطة (صناعات البناء والمعدات الثقيلة - النسيج والسجاد - الزيوت - الادوات المنزلية الزجاج - الفوسفات - الاسمدة... الخ. وتشجيع المشاريع الصغيرة الخاصة ، اضافة الى التنمية الزراعية - قانون الاصلاح الزراعي واعادة توزيع الاراضي - والجمعيات التعاونية الفلاحية ... الخ .

(**) ان التحضر ظاهرة حركية ديناميكية تتضمن عناصر التغيير الاجتماعي السريع في البناء والوظيفة . اما التصنيع فهو من الناحية التاريخية يشير الى عملية تغيير في اساليب الانتاج تؤدي الى الانتقال من نمط اجتماعي معين الى نمط اخر وذلك لتأثير تلك الاساليب في الكيان الاجتماعي ، فهو بهذا المفهوم عملية لها اهميتها الاقتصادية وتساعد على نقل الحياة في المجتمع من نمط الى اخر ولذا فله مضامين اقتصادية واجتماعية ويايه هدفها تحسين المستوى الحضاري مع مايصاحب ذلك من عمليات حضارية ونمو سكاني وعمراني (٤) .

نود أن نبين الحقيقة التي تشير الى ان التحضر والتصنيع والتحديث والعائلة تعتبر متغيرات مستقلة independent Variable الا انها متفاعلة فيما بينها ولكنها غير مقررة حتماً لبعضها . ولذا لايمكن القول ان قوى التحضر والتصنيع تحدد كل شيء في العائلة اذ ان مقاومة النظم العائلية وثباتها في بعض الاحيان لمثل هذه الضغوط تؤكد استقلالها بكونها مجموعة قوى لها دوافعها وحواجزها التي تعطيها القدرة على الثبات . كما انه ليس هناك تجانس طبيعي بينها اذ ان لكل منها حاجات ودوافع ذاتية فردية منظمة بقوى ظاهرية وباطنية ، وفي احوال عديدة قد يخفق كل منها في اشباع متطلبات الاخر . ومع هذا فلايمكن القول ان التفاعل بين هذه القوى غير موجود . لاننا نجد درجة كبيرة من التفاعل بينها ، فكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر ، فهناك تأثير متبادل بين كل من التحضر والتصنيع والتحديث والعائلة . ومع ان التحضر والتصنيع متغيران مستقلان فانهما متفاعلان وغالباً مايقترنان . فالتصنيع ظاهرة تقترن دائماً وابدأ بالتحضر ، الا ان المجتمع الحضري الذي غالباً ما يقترن بالتصنيع قد لا يكون في بعض الاحيان مجتمعاً صناعياً . ومع هذا فان من سمات العصر في المجتمعات المتقدمة اقتران الاثنين معاً . وفي كلتا الحالتين فان المجتمع الحضري والصناعي يعتبران مجتمعين متغيرين يتميزان بالانتقال من الحياة الريفية التقليدية البسيطة الى الحياة الحضرية المركبة .

التحضر :

ان ظاهرة التحضر في العراق بدأت تزداد بأجلى صورها منذ الحرب العالمية الثانية (في الاربعينات) وازدادت نسبتها بصورة سريعة بعد ذلك الحين . ففي عام ١٩٤٧ م كان مجموع سكان العراق ١٨٥ ر ٨١٦ ر ٤ نسمة وكان مجموع الحضر ٢٤٧ ر ٦٢٤ ر ١ نسمة بينما كان مجموع سكان الريف والبلد ٨٨٨ ر ١٩١ ر ٣ نسمة اي نسبة الحضر الى مجموع سكان العراق ٣٣٧ / بينما يكون الريفيون والبلد ٦٦٣ / من سكان العراق . اما في عام ١٩٧٨ فكان

مجموع السكان ١٢٠٠٠٠٠٠٠ مليون نسمة ومجموع الريفيين ٤٤٣ر٣٥٥ر٤٣٥
نسمة ومجموع الحضر ٧٦٤٦ر٥٤٦٠٥٤ نسمة اي ان الريفيين يكونون حوالي
٣٦ر٣٪ ويكون الحضر حوالي ٦٣ر٧٪ (٥) .

ويمكن تلخيص أهم الاسباب التي ساعدت على هذه الزيادة السريعة في
التحضر بما يلي :-

١- سوء احوال العيش والعمل في الريف العراقي . فقد كان الفلاح يعيش
ويعمل في ظروف قاسية ومستوى واطىء متخلف نتيجة لسوء حالة الريف عامة
وتوزيع الاراضي خاصة ، فقد كانت الارض مملوكة لافراد قلائل كما ان
الدولة كانت تملك اغلب الاراضي - الاميرية - . وكان استغلال الملاك للفلاح
كبيراً والعلاقة بينهم شبه اقطاعية . اضافة لذلك فان الخدمات الصحية والتربوية
والاقتصادية كانت شبه معدومة . فدخل الفلاح الشحيح الذي يكاد لا يفي
بابسط متطلبات الحياة - المأكل والملبس والسكن - وعدم شعوره بالضمان
والاطمئنان في علاقته بالارض التي يملكها الملاك ويسودها النظام الاقطاعي
دعاه - الفلاح - الى عدم الاستقرار والى التنقل المستمر للبحث عن فرص عمل
ملائمة ، فكان ينتقل في بعض الاحيان من مزرعة الى اخرى ولكنه في اغلب
الاحيان كان يهاجر من الريف الى المدن - ولاسيما مدينة بغداد - مما ادى الى
انخفاض مستمر متزايد في نسبة سكان الريف وارتفاع سريع في نسبة سكان
الحضر .

٢ - ازدياد فرص العمل في المدن وارتفاع الدخل نتيجة للتطورات الاقتصادية -
الصناعية منها والتجارية والمهنية - كونه عاملاً جاذباً في الهجرة من الريف الى
المدن كما ان حركة التصنيع السريعة في المدن الكبرى ادت الى جذب اليد العاملة
من الريف الى المدينة .

٣ - يضاف الى ذلك توفر وسائل الحياة الصحية والترفيهية وصور الحياة الجديدة التي تعتبر عاملاً جذاباً في هجرة الفلاح من الريف الى المدينة .

٤ - تطور وسائل الاتصال والمواصلات التي ساعدت على سهرة التنقل والاطلاع على التطورات الحديثة في المدن .

وكل هذه العوامل ساعدت على هجرة كثيفة من الريف الى المدينة (*). ان هذه الهجرة اذا كانت بحدود معقولة فانها تعتبر ظاهرة طبيعية توجد في اغلب المجتمعات ، الا ان الانتقال من الريف الى المدينة في الواقع كان كثيفاً وبنسبة عالية جداً حيث يعتبر ظاهرة خطيرة غير مرغوب فيها اذ ان لها سلباتها وتأثيرها السيء على الحياة الزراعية والحضرية على حد سواء . وهذا مادعى بالجهات المسؤولة في الوقت الحاضر الى دراسة هذه الظاهرة والعمل على الحد من الهجرة الكثيفة مع تشجيع الهجرة المعاكسة (**). ، وذلك بعد ان وصلت عملية التنمية الى اتحاء القطر كافة بما فيه الريف العراقي . فالعراق بلد ذو قابليات زراعية وصناعية كبيرة وفي ان واحد ، وهذا حدا بالدولة الى الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي الرشيد المبني على دراسات علمية عامة في الامكانيات الاقتصادية والحاجات الضرورية الاساسية في المجتمع ، فظهر قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ مراعياً العدالة في توزيع الاراضي الزراعية ومشاريع

(*) كان عدد المهاجرين قبل عام ١٩٤٧ حوالي ٢٥ الف مهاجر ارتفعت الى ٤٥ الف مهاجر قبل ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وتضاعفت عدة مرات بعد ذلك .

(**) من الآثار السلبية للهجرة الكثيفة - نقص اليد العاملة في الزراعة والتي تحتاجها عملية التنمية الزراعية في القطر اضافة الى اثارها السلبية على المدينة حيث تكون ضغطاً على الدولة وتطلب خدمات اقتصادية وترفيهية واجتماعية وتربوية على نطاق واسع لا تتلائم مع عمليات التنمية لانحاء القطر كافة، كما ان تغيير اساليب العيش قد يؤدي الى تحسن الاحوال الصحية والاقتصادية للمهاجرين الا ان تأثيرها على القيم والمعتقدات تظهر في تصارع القيم الجديدة والقديمة وعدم القدرة على التوفيق بين الاثنين وقد يؤدي هذا الى التحلل العائلي والى ارتفاع نسبة الطلاق والاجرام وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية .

الري واصلاح الاراضي وتطويرها ، وانهاش الريف صحياً واقتصادياً وتربويًا وتقديم الخدمات الزراعية والترفيهية لسكان الريف . وقد شجع هذا القانون التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية ومزارع الدولة مما ساعد على رفع مستوى دخل الفلاح وانتاجه والحد من هجرته خاصة ورعاية مصالح الريف وانهاشه عامة (٦) .

هذا وان تطور وسائل الاتصال وتحسين المواصلات ساعد على تسهيل تقديم هذه الخدمات الى سكان الريف والمدينة على حد سواء .

والأهم من هذا كله ان الدولة تقوم بحملة توعية واسعة عن طريق برامج محو الامية والاذاعة والتلفزيون - من اجل استقرار الفلاحين في مزارعهم وتقوية شعورهم بالاعتزاز بالارض والارتباط بها والانتماء للدولة والشعور بالمواطنة المسؤولة ومن اجل المشاركة في عملية التنمية بصورة عامة وبالتمنية الزراعية بصورة خاصة .

ذكرنا ان ظاهرة التحضر تمتاز بكونها ديناميكية تتضمن عناصر التغيير السريع فتحدث تغييراً اجتماعياً في البناء والوظيفة وهذا غالباً ما يؤدي الى تغيير في بناء العائلة ووظائفها . ومن الطبيعي ان هذا التغيير يختلف من حيث الدرجة وبتوافر الظروف الملائمة الاخرى . ولقد ساعد التحضر في العراق على تغيير الحياة العائلية فيه بدرجات متفاوتة، ففي النواحي العائلية المادية كان التغيير يتم بسرعة ويقبل بسهولة تامة بينما نجده يحدث ببطء وبصعوبة - وقد يرفض ويقاوم مقاومة شديدة في البداية في نواحي اخرى - خاصة في النواحي المعنوية ، حيث يحدث وكأنه تحد وتعد على قيم متغلغلة بعمق في قرارة افراد العائلة ، ولذا فانه يحتاج الى توعية تدريجية ومستمرة تقدم بأسلوب مدروس لتهيء النفوس لقبول هذا التغيير (٧) .

ان التحضر في العراق اقترن بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما

المرتبطة بالتحديث والتصنيع منها ، اذ يتميز بتأثير الحضارات الاجنبية على اساليب الحياة وطرق المعيشة ونقل صور الحياة الحديثة في العالم الخارجي الى سكان المدن الكبرى – وهي المناطق التي نجد فيها اعلى درجة من التحضر وتكون اكثر عرضة للافكار الحديثة – (٥) .

وقد ظهرت هذه الافكار في البداية على اساليب العيش من مساكن وأدوات وملابس وغذاء ووسائل مواصلات واساليب الحياة الاقتصادية كما يكونون عرضة للاتجاهات الحديثة في التربية والتعليم التي تعتبر من اهم المؤثرات على الكيان العائلي والعلاقات والوظائف العائلية .

التصنيع :

اما حركة التصنيع في المجتمع العراقي فقد جاءت متأخرة ، فهي في اول مراحلها وفي اول الطريق الا انها بدأت تساهم الى حد كبير في التغييرات الاجتماعية والعائلية . فالتصنيع هنا يعتبر ظاهرة تؤدي الى تعرض البيئة الطبيعية والبشرية الى وطأة انماط من التغيير يترتب عليها ظهور اساليب جديدة للسلوك وطرق مغايرة لتحقيق التوافق والتكيف . ان اساليب العمل الحديثة في الانتاج التكنولوجيا – تكون سبباً للتغيير الاجتماعي ، فظهور الاختراعات الحديثة تؤدي الى تغييرات اجتماعية عديدة ، وظهور وسائل الاتصال والمواصلات الحديثة وانتشارها مثلاً ساعد على النمو ونشوء المدن . فالتكنولوجيا الحديثة اذن تعتبر

(*) ان تطور وسائل الاتصال والمواصلات بين هذه المدن والعالم الخارجي جاء في البداية كما ذكرنا بعد الحرب العالمية الاولى وتأسيس الدولة العراقية وقد ساعد هذا على الاحتكاك بالعالم الخارجي والتأثر بالاساليب الجديدة والحضارات الاوربية – ولاسيما الغربية منها . وكان تأثير هذه الحضارات في البداية ملحوظاً عند فئات قليلة من سكان المدن الكبرى – وبغداد خاصة – الا ان ازدياد التحضر ساعد على تأثيرها على عدد كبير من السكان . فالتحديث في العراق اقترن في بداية الامر والى حد كبير بالتحضر .

عاملاً مسبباً لتغييرات اجتماعية حضارية عديدة . فالصنيع في اغلب الاحيان يؤدي الى تغييرات واسعة تتصل بالتركيب السكاني ، وطبيعة عمل السكان وحاجاتهم وطموحاتهم ، واساليب معيشتهم ، وعلاقاتهم الاقتصادية والاجتماعية والعائلية والسياسية ومستوياتها ، وعاداتهم واخلاقياتهم ومثلهم ومعاييرهم وغيرها .

وعلى العموم فان التحضر والتصنيع والتحديث والانتقال من الحياة الريفية الزراعية التقليدية الى الحياة الحضرية الصناعية الحديثة ، ساعد على التغيير في طبيعة ووظائف العائلة العراقية وكيانها ، ومن الطبيعي ان درجة هذا التأثير وسرعته يختلف من مجتمع لآخر (٥) ومهما تكون درجة هذه الاهمية فانه لا يمكن اغفالها ولاسيما اذا ما اقترنت بالعوامل الثقافية .

(*) يشير ابراهيم عثمان الى ان دور التصنيع والتحضر واهميتها بالنسبة للتغييرات العائلية يكون كبيراً في المجتمعات الاوربية - الغربية - ولكن اثرهما اقل بكثير في التغييرات العائلية في الاقطار العربية . فالتحضر في الاقطار العربية يعني النمو الكمي في حجم السكان وفي اتباع نماذج عمرانية جديدة ووسائل الانتاج الجديدة الا انه يعني الشيء القليل بالنسبة لتغيير القيم التي تقترن مع هذه الادوار والملاقات الاجتماعية . ففي اغلب المدن العربية تتكون المدينة من تركيب عنقودي مركب لجماعات ترتبط بقوة مع اصلهم الريفي فتحافظ على اغلب صفاتهم الاصيلية ، وكذلك الحال في التصنيع حيث ان دخول المخترعات التكنولوجية الى المجتمع وحلولها محل اساليب القديمة من غير ان تتطور او تتحدد فيه ، لم يؤثر على اساليب العيش فيها او على خلق تنظيمات رسمية - كالتي توجد في المجتمعات الصناعية الحديثة - وحيث لانجد هناك اختلاف بين العاملين في الصناعة او في غيرها - وعندما تكون العوامل الاخرى ولاسيما الثقافة واحدة - . فالثقافة هي التي تلعب الدور الكبير في التغيير (٨) تؤيد الاستاذ ابراهيم عثمان في قوله ان الثقافة تلعب دوراً كبيراً الا اننا في الوقت نفسه نؤيد الرأي الذي يشير الى اهمية تأثير التحضر والتصنيع على التغييرات العائلية ، اذ ان العائلة في المجتمع العربي كما هي في مجتمعات العالم الاخرى تشكل جزء من التنظيم الاجتماعي العام ، وان اي تغيير في هذا التنظيم العام (المجتمع) يؤدي الى تغييرات في التنظيمات الاجتماعية (٥) الفرعية ، ولا يخفي ما للتصنيع والتحضر من تأثير مباشر قوي على البناء الاجتماعي ككل وعلى الوظائف والملاقات الاجتماعية فيه عامة منظماته الفرعية - كيانها ووظائفها خاصة . ان عدم ظهور هذه الاهمية الكبيرة للتصنيع على العائلة - بصورة واضحة - في دراسة الاستاذ عثمان انما ترجع الى ان ظاهرة التصنيع في الاردن كما هي في بقية الاقطار العربية الاخرى ظاهرة حديثة العهد وفي اول مراحلها .

ان كل الدراسات حول الموضوع تشير الى ان التصنيع والتحضر يؤديان الى ضعف العائلة التقليدية المركبة - الممتدة - واتجاهها نحو الزوال ، والى ظهور العائلة البسيطة النواة وما يرافق ذلك من تغييرات جذرية في خصائصها . فالعائلة في المجتمعات الريفية الزراعية تعتبر وحدة اجتماعية اقتصادية طبيعية ، وهي وحدة منتجة مستهلكة ومكتفية ذاتياً ، اذ تقوم بمختلف الوظائف الحيوية والتي تساعد على بقائها واستمرارها ، فهي تنتج لتستهلك ، وهي تنجب لتستمر وتقوم بتنشئة افرادها وتعليمهم ، وهي مركز للترفيه والتسلية وقضاء اوقات الفراغ ، هذا وان اعتماد افرادها على الزراعة يؤدي الى عدم فصل العمل الزراعي عن الحياة في البيت اذ ان افراد العائلة ذكوراً واناثاً كباراً وصغاراً يشاركون في العمل وهذا يعطي لحياتهم العائلية نمطاً متميزاً وترابطاً مستمراً فهم يعملون معاً ويتناولون طعامهم معاً ويقضون اوقات فراغهم معاً ويعتمد كل منهم على الاخر . وهذا كله يساعد على تماسك العائلة ووحدتها وقوة ارتباطها . وكذلك نحتاج الحياة الزراعية الى كثرة الايدي العاملة وقوتها وهذا ما يدفع الى الرغبة في كثرة الانجاب والى كبر حجم العائلة الريفية في المجتمع العراقي . اما في المجتمعات الحضرية لاسيما الصناعية منها فان العائلة فيها تتحول من كونها وحدة منتجة مستهلكة مكتفية ذاتياً ومستقلة اقتصادياً الى وحدة مستهلكة معتمدة على غيرها اقتصادياً ، فهي تعتمد على غيرها في المأوى والغذاء والعمل والحماية . وكل فرد من افرادها يتحدد عمله بقابلياته الفردية لاتباعه للعائلة ، كما انه غالباً ما يعمل للاخرين خارج حدود العائلة والبيت وقد يضطره عمله الى الانتقال مسافات بعيدة حيث يضطر الى قضاء اغلب اوقاته اليومية بعيداً عن عائلته . ان اعتماد الفرد على نفسه في هذه المجتمعات ادى الى الشعور بالاستقلال وبالتالي الى ضعف العلاقات العائلية . اضافة لهذا فان عمل المرأة واستقلالها ساعد على ضعف قابلية العائلة على القيام بوظائفها العديدة لوحدها (*).

(*) ظهرت الحاجة الى وجود وكالات اجتماعية اخرى لتشارك العائلة في القيام بوظائفها ، اذ اصبح التعليم والتدريب على العمل خارج العائلة ، فظهرت اهمية دور الحضانه ورياض الاطفال . كما اصبحت الخدمات الترفيهية تتم في النوادي والجمعيات والمراكز الترفيهية ونحوها .

هذا وان التصنيع اثر كذلك على حجم العائلة اذ انتفت الحاجة الى كثرة اليد العاملة التي تحتاج اليها الحياة الزراعية ، اضافة الى هذا فان ارتفاع تكاليف الحياة في المجتمع الصناعي ساعد على التفكير في تنظيم النسل . ان ضعف اهمية العائلة الممتدة وانخفاض نسبتها وازدياد اهمية العائلة الحديثة البسيطة – شبه النواة – وازدياد نسبتها اصبح ظاهرة واضحة في المجتمع العربي المعاصر . عامة وفي التطر العراقي خاصة (٩) (*).

ج - التطورات الثقافية

ان نظام التعليم الحالي في العراق يعتبر نظاماً حديث العهد فقد تأسست المدارس الحديثة بتأسيس الحكومة العراقية في عام ١٩٢١ . لقد كانت ,, الملة ,, هي المدارس الوحيدة التي كانت تقوم بتعليم القراءة والكتابة – ولاسيما قراءة القرآن وحفظه – . وكان انتشار التعليم الحديث بطيئاً في بدايته كما كانت غالبية الشعب محرومة من الفرص التعليمية ما عدا بعض الشرائح في المدن الكبرى . وكانت الحركات التحررية كافة والزعماء القوميون ، ينادون بنشر التعليم وتهيئة الفرص امام الجميع للتعليم ، اذ ان الثقافة كانت عندهم من الاهداف النهائية التي يرغبون في ابصال الشعب اليها ، فعن طريقها يبعث الشعب ويتطور ويقوى الوطن . لقد كان التعليم ديمقراطياً وشاملاً في العالم العربي والاسلامي ابان صدر الاسلام ولاسيما ابان الحكم الاموي والعباسي . فكان طريق التعليم مفتوحاً للغني والفقير وللجنسين على حد سواء . (١٠)

لقد بدأت التطورات الثقافية في العراق بصورة تدريجية وبطيئة في بداية الامر الا ان سرعتها بدأت في الزيادة بصورة مستمرة الى ان وصلت الى اقصى

(*) تقدر نسبة العائلة البسيطة الصغيرة الحديثة بحوالي ٦٦ / من العوائل العراقية الحضرية .

سرعتها في الوقت الحاضر حيث نجد التعليم المجاني ينتشر افقياً وعمودياً ،
وشمل كل فئات الشعب من الجنسين وعلى اختلاف اعمارهم كما فصح المجال
لكل شرائح الشعب في ، المدن والريف على حد سواء ، لاقتطاف ثمار العلم بكل
مراحل من رياض الاطفال الى الدراسات العليا (*). وان تركيز الدولة وتصميمها
لتطبيق قوانين التعليم الالزامي والمجاني ومحو الامية يعد اكبر دليل على الوعي
بأهمية الثقافة في تطوير المجتمع . وقد بدأت الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية
منذ عام ١٩٧٩ ويتوقع انه سيتمكن القضاء على الامية للاشخاص الذين فاتتهم
فرصة التعليم للاعمار بين ١٥ - ٤٥ سنة خلال مدة لا تزيد على ٣ سنوات ، (١١)

ان من الحقائق المسلم بها والتي اثبتتها الدراسات العلمية - في كافة اقطار
العالم - ان الثقافة تلعب الدور الاكبر في التغييرات الاجتماعية عامة والتغييرات
العائلية خاصة . ونعني بالثقافة الناجمة عن وسائل التعليم الرسمية - المدارس
النظامية بكل مستوياتها وانواعها وبرامج مكافحة الامية وغيرها - وكذلك الناجمة
عن وسائل الاتصال الجماهيرية - الراديو والتلفزيون والسينما والجرائد والمجلات
والندوات وغيرها ، اضافة الى المنظمات الشعبية والحزبية . ويعد من وسائل
التعليم والثقافة ايضاً السفر والاطلاع اذ ان هذه الوسائل غير الرسمية كلها تعد
وسائل لاغناء معلومات الشخص وتوعيته وتنويره فهي اذن تلعب دوراً فعالاً في
التغيير الاجتماعي والعائلي .

ان التطور الثقافي اعطى ويعطي للفرد طموحات واسعة نحو حياة جديدة
افضل ، فيسعى بمقتضى فإلياته لتحقيق هذه الحياة ، ورفع مستوياته الاقتصادية

(*) استحدثت وزارة التعليم العالي في عام ١٩٧٠ بموجب القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٧٠
وكانت هناك اربع جامعات . اما الان فهناك سبع جامعات في القطر في بغداد ، بصرة ،
موصل ، كوفة والسليمانية كعم ٥٢٠٧ من التدريسيين و ٩١٧١٦ من الكلية اضافة الى
١٦ معهد فني تابع للوزارة

والاجتماعية مبتعداً بذلك عن مسؤولياته العديدة باتجاه جماعته القروية وتحديدها باتجاه عائلته المباشرة - عائلته الانجابية او عائلة التنشئة - فهي تهيبء الطريق وتخلق الوعي لتفهم وتقبل التغييرات الضرورية الملائمة للحياة الحديثة السليمة التي تتطلبها ضرورات العصر وتنمية المجتمع فهي تفتح الباب لتقبل التشريعات التي تضعها الدولة لاحداث التغييرات المنشودة في القيم والاعراف السائدة وغير الملائمة واحلال القيم والاعراف الجديدة الملائمة . اللاحقة (١٢) حيث ينسخ العرف الجديد العرف القديم ، وهذا ما اكدت عليه سياسة الدولة ، اذ ركزت على اهمية الثقافة والتوعية واثراها في خلق القيم الجديدة للمجتمع عامة والعائلة والمرأة خاصة .

من كل ما سبق ذكره اعلاه عن اهمية التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية واثراها في التغييرات العائلية في العراق ، يمكن القول ان الاثر الاكبر في تغييرها يرجع الى التغييرات الثقافية ، حيث نجد ان الاختلاف يكون واضحا وبدرجة كبيرة بين العوائل المثقفة وغير المثقفة - ولاسيما في مجال القيم والمفاهيم العائلية . ولكن يجب ان لا ننسى اهمية التغييرات السياسية واثراها الكبير على التطورات الثقافية . (x) كما يجب ان لا ننسى ان كل هذه التطورات مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن الاقلال من اهميتها في عملية التنمية الاجتماعية والعائلية .

ان هذه التطورات ادت الى احداث تغييرات واسعة وعميقة في العراق ، الا ان درجة هذه التغييرات تختلف باختلاف النواحي - المتعددة لهذه الحياة ، حيث نجد ان بعض التغييرات كانت سطحية في بعض النواحي - وبعضها كان جذريا في نواحي اخرى . ويمكن الوصول

(x) ان تأسس الدولة العراقية والتطورات السياسية هي العامل الاكبر الذي ادى الى التطورات الثقافية فلولا الدولة وقوتها وتركيزها على تأسيس المؤسسات الثقافية وتوسيعها وتطبيقها لا لزامية التعليم ومجانيته لما تسنى للتطورات الثقافية ان تصل الى ماوصلت اليه في الوقت الحاضر من نمو وتقدم وشمول سريع .

الى خلاصة عن اهم التغييرات التي طرأت على العائلة العراقية بصورة عامة وكما يلي :

لقد بينا ان العائلة التقليدية - المركبة الممتدة - اصبحت غير ملائمة للتطورات السريعة في نواحي المجتمع المتعددة ونتيجة لرغبة افراد المجتمع في اتباع اساليب الحياة الحديثة ، كما ذكرنا ان هذا التغيير ظهر اولاً ضمن الشرائح العليا والوسطى ولاسيما الفئة المثقفة من المجتمع وانتقلت تدريجياً وبالتقليد الى الشرائح الاخرى ، كما ان التغيير في البداية جاء بتقليد النواحي المادية المتعددة في الحضارات الاجنبية الحديثة - كالملبس والمسكن والادوات وبعض العادات الاجتماعية ، وحصل التماثل بين هذه الاساليب وبين الاساليب السائدة في المجتمع بصورة بطيئة الا انه وبالتدريج - بدأ يأخذ السرعة المطلوبة والقبول التام . كما ان هذه التغييرات بدأت بين الفئات المثقفة الحضرية ثم بدأت في الانتقال التدريجي الى فئات الشعب الاخرى . ان الافكار الحديثة - ولاسيما الغربية - والتطورات الثقافية والسياسية والاقتصادية جلبت معها تغييرات متعددة في المجتمع العراقي وقد انعكس جزء كبير منها على التنظيمات العائلية . كما ان تطور وسائل الاتصال والمواصلات الحديثة واحتلال الجمهورية العراقية لمكانتها المرموقة على مسرح الحياة الدولية - العربية والاجنبية - كلها ساعدت على تعرض الشعب لمدى واسع من الافكار الحديثة خاصة سكان المدن - حيث يكونون في مدار التبادل الواسع للحضارات المتعددة والافكار الحديثة - وهذا ادى الى ظهور التغييرات في بداية الامر في المدن الكبرى ثم انتقل منها لكافة انحاء القطر .

ولعل انعكاس الحضارة الحديثة - الاجنبية - على اساليب الحياة يعد احد المؤثرات الرئيسية على المجتمع العراقي وعلى الحياة العائلية التقليدية في العراق . المؤثرات الرئيسية على المجتمع العراقي وعلى الحياة العائلية التقليدية في العراق . ومع هذا يجب ان لا يغرب عن البال ان هذه الحضارات والنظم فيها غالباً ما يعد تعبيراً عن فلسفة خاصة نشأت بمتضى عادات وافكار وطنية جاءت استجابة

لحاجات المجتمع ، ومن هذا المنطلق فاننا يجب ان لانسى انه لايمكن للمجتمع العراقي ان يقبل هذه الحضارات والافكار الحديثة التي تتضمنها على علاقتها وبسهولة اذ في الحقيقة لكي يكون قبول هذه الافكار ناجحاً يجب ان يستجيب لحاجات حقيقية في اوقات محددة ، كما ان قبولها يحتاج الى تهيئة فكر واتجاهات وفلسفة المجتمع . ولجل الوصول الى هذه الهدف على نظام التعليم ان يتجانس مع الافكار الحديثة لخلق فلسفة ونظرة جديدة الى الحياة على ان يأخذ بنظر الاعتبار ايضاً خلق التجانس بين هذه الافكار الحديثة وبين القيم الغزيرة – الخلقية والدينية – التي يتضمنها التراث العربي الاسلامي . هــنـذا وان قبول هذه التغييرات المرغوب فيها فجأة او بقوة القوانين فقط بل جاء بصورة تدريجية وبسلسلة تغيرات قليلة بسيطة متراكمة من العادات والاتجاهات . فندذ البداية – وكما ذكرنا سابقاً – ادى تأسيس الدولة العراقية الى حد ما الى اضعاف الصفة الجماعية للجماعات القرابية والعائلية الكبيرة ، فالتطورات السياسية وتركيز السلطة بيد الحكومة كل هذا ادت الى اضعاف قوة الجماعات القرابية ا محلية كالقبيلة و اضعفت من سلطة رئيسها على افرادها وبذا حول الخضوع والولاء الرمزي والحقيقي من هذه الجماعات الى الدولة والعائلة الصغيرة المباشرة .

ان العلاقات العائلية مرت بتغيرات من نواح متعددة فظهر مثلا تحول ضمن بعض شرائح اجتماع – العليا والوسطى ولاسيما اثقفة منها – من العائلة السلطوية (التوتالية Totalitarian) الى العائلة شبه الديمقراطية (Semi Democratic) ومن العائلة الجماعية (Collective) الى العائلة شبه الفردية (Semi Individualistic) كما اصاب العائلة الكبيرة الممتدة (Extended) ضعف تدريجي وظهرت العائلة الحديثة البسيطة (شبه النواة) (Semi nuclear) (١٣) .

المبحث الثاني

صور العائلة العراقية

ذكرنا ان العائلة العراقية عامة كانت - وما زالت عند بعض الفئات - (*) عائلة تقليدية ممتدة Traditional Extended Family حيث تتكون من عدة عوائل نواة nuclear تتحد عن طريق القرابة - الدم - فتكون وحدة واحدة كبيرة ممتدة يعيش فيها الزوج مع زوجته او زوجاته وبناته غير المتزوجات واولاده غير المتزوجين منهم والمتزوجين وزوجاتهم واولادهم المتزوجين وغير المتزوجين وغيرهم ، وكلهم يسكنون في بيت واحد او في غرف متصلة او بيوت او اكواخ متلاصقة ويخضعون لرئيس واحد هو الاب او الجد ويكونون وحدة متضامنة تربطهم قرابة الدم والنسب الابوي والمصلحة المشتركة . كما ذكرنا ان هناك اتجاهات حديثة - ظهرت نتيجة للتطورات السياسية - والاقتصادية والثقافية - ادت الى تغييرات عديدة في الكيان العائلي وادت الى ظهور صورة حديثة للعائلة العراقية التي تتميز بكونها وحدة بسيطة صغيرة مستقلة عن بقية الاقرباء وتستند الى روابط المصاهرة والدم معاً وتتضمن الزوجين وأطفالهم ويحيط بهم اقرباء غير مهمين وسنطلق على هذه الصورة العائلة البسيطة الحديثة - (***) ومن هذا يتبين ان هناك في الوقت الحاضر صورتين رئيسيتين للعائلة العراقية وهما : العائلة التقليدية والعائلة الحديثة وستكلم عن كيان كل منهما ووظائفهما بشيء من التفصيل (١٤) .

(*) العائلة الريفية وكذلك العائلة ضمن بعض الشرائع السكانية التي تسكن المدن المحلية وبعض المدن الكبرى .

(**) العائلة البسيطة الحديثة قد تتضمن صورتين وهي العائلة الحديثة البسيطة الانتقالية حيث تكون شبه نواة Semi Nuclear والعائلة المثقفة الحديثة حيث تكون عائلة نووية - نواة - Nuclear

اولا - العائلة التقليدية - Traditional Family :

ان العائلة العراقية التقليدية تعتبر انها عائلة كبيرة ممتدة Extended Family وتكون وحدة واحدة مسيرة من قبل التقاليد حيث يعيش فيها الزوج وزوجته او زوجاته وابناؤه وبناته غير المتزوجين وعوائلهم وغيرهم ، مع بعض في بيت واحد او في اماكن متلاصقة او قريبة ويرتبط افرادها برابطة الدم والنسب الابوي والسكنى الموحدة . وتنحدر السلالة عن طريق الرجال فقط ، اي ان اقرباء الاب هم المهمون في الوحدة العائلية اما اقرباء الام فاهميتهم ضعيفة جداً في الرحدة العائلية خاصة فيما يتعلق بالقرارات التي تتصل مصالح الفرد العامة او الخاصة . كما ان الزوجات لا يعتبرون عضوات حقيقيات في العائلة بل يعتبرن غريبات عن عائلة الازواج ويرتبطن بعوائل تنشئتهم - بوالديهما - ويتجهن اليهم لاشباع حاجاتهن الماديين والمعنوية . (*) فالعائلة هنا تستند على روابط الابوة اولاً ومن ثم على روابط المصاهرة . فالعامل العاطفي الذي يربط بين اقرباء الدم يجعل هذه الوحدة خارقة في ترابطها وتماسكها وثباتها، ويظهر هذا التماسك في اقصى حدوده عند العوائل الريفية والقبلية - العربية منها والكرديّة على حد سواء - . فالعصبية العائلية فيها والالتزامات المتبادلة بين افرادها تعد من اهم واجبات الفرد وتؤدي بالعائلة او تدفع بها الى المحافظة على تقاليدنا وقيمها والدفء بصور جماعية عن مصالحها . فهي تربط العوائل النووية - بروابط الدم والنسب الابوي - ببعضها البعض فتتكون وحدة كبيرة واحسدة ممتدة ذات مسؤولية جماعية ومصالح مشتركة . وتتميز هذه العائلة بكبر حجمها نسبياً بحيث يتضامن افرادها بصورة جماعية ويخضعون لرئيس واحد يتمتع بسلطة عامة مطلقة . فيخضع لهذه السلطة كل افراد العائلة الكبار منهم والاطفسال ، والنساء والرجال وفي كل امورهم

(*) اهل الزوجة مسؤولون ادبياً عنها وفي حالة غسل العار - ولاسيما في الريف - يكون الاب او الاخ او ابن العم هو المسؤول عن ذلك .

المادية والمعنوية ، الشخصية والعامة . وتنتقل هذه السلطة من الاب الى الابن والى ابن الابن ... الخ فالعائلة التقليدية الممتدة تمثل وحدة مستمرة مع الزمن تسير من الماضي الى الحاضر وتستمر للمستقبل من غير ان تضمحل او تنتهي بموت رئيسها – الجد او الاب او غيرهما – لان الابن الاكبر – في بعض الاحيان او الاخ الاكبر – يتراأس العائلة عند موت رئيسها فيتحول الولاء له فيخضع جميع افرادها لسلطة الرئيس الجديد .

ان العائلة العراقية التقليدية اذن هي عائلة ابوية كبيرة ممتدة تتميز بالنسب الابوي والسكنى الابوية ، والاشباع الجنسي والانتاج التناسلي والتعاون الاقتصادي وتنسئة الاطفال ورعايتهم ، وهي بكونها وحدة كبيرة تعمل على اشباع حاجات افرادها وترابطهم ، وعلى المحافظة على النفس واستمرار الجنس كما ان كل فعاليات افرادها تتجه نحو تحقيق اهداف مشتركة واحدة ، وتتجه هذه الاهداف نحو الداخل – المركز المشترك العام – اي تكون العائلة Centripotal ولكونها عائلة كبيرة ممتدة – الريفية خاصة – . فانها تقوم بكل وظائف المجتمع الحيوية ان نسبة هذه الصورة من العوائل في تناقص مستمر . (١٥) ويمكن تلخيص اهم صفات العائلة العراقية التقليدية كما يلي :

١ – انها وحدة مسيرة من قبل التقاليد حيث تحدد التقاليد والاعراف تركيبها وادوار ومراكز افرادها ووظائفها .

٢ – انها عائلة مركبة ممتدة حيث تتكون من عدة عوائل نواة اتحدت عن طريق قرابة الدم والنسب الابوي والسكنى الموحدة والمصلحة المشتركة لتكون وحدة واحدة تخضع لرئيس واحد هو الاب اي ان الارتباط يكون عن طريق الرجال .

٣ – انها وحدة كبيرة نسبياً وذلك لانها مكونة من مجموعة نواة اضافة الى كثرة الانجاب وتشجيع النسل الذي ينبغ عن القيمة الاقتصادية والاجتماعية

والدينية العالية الموضوعة على الاطفال . فالخصوبة العالية تخضع لدوافع عديدة منها الاقتصادية ومنها الاجتماعية والدينية . اي ان كبر حجم العائلة التقليدية يرجع الى عوامل حضارية بنا فيها التقاليد والعادات والمفاهيم (١٦) . فالعائلة التقليدية لاسيما الريفية – تعتبر وحدة اقتصادية منتجة مستهلكة وشبه مكتفية ذاتياً ولذا فان الحاجة الى اليد العاملة لتساهم في عملية الانتاج هي التي تدفع الى كثرة الانجاب . اضافة لهذا فان الابناء يعتبرون ضماناً مادياً ومعنوياً للعائلة عند الكبر – يتوقع ان يعيلوا والديهم عند الشيخوخة (١٧) . اضافة الى الدوافع الاقتصادية هناك دوافع اخرى تشجع كثرة الانجاب وكبر العائلة اذ ان كثرة الانجاب – خاصة البنون – يؤدي الى قوتها وعلو مكانتها واهميتها في المجتمع . ثم ان تعدد الزوجات يساعد على كثرة الانجاب وكذلك الاعتقاد بان كثرة الاطفال يعتبر رباط يحمي العلاقة الزوجية ويثبت من مكانة الزوجة (١٨) . اضافة لهذا فان الامية بين هذه العوائل تعتبر عاملاً فعالاً في كبر حجم العائلة واعاقه تنظيم نسلها . حيث ان الفئات غير المتعلمة تكون اقل طموحاً نحو تحسين مستواها الاجتماعي والاقتصادي واكثر قناعة بما فرض عليها من حال ، كما انها تجهل طرق ووسائل تنظيم النسل وكيفية ممارستها بصورة صحيحة (١٩) .

وقد يكون الاعتقاد بان الدين يحفز ويشجع كثرة الانجاب عاملاً مساعداً على كبر حجم العائلة فالاعتقاد بأن كثرة الانجاب يدل على شناعة للوالدين وخلصاً للروح وضماناً للنفس في الدنيا والاخرة وهو ثواباً وعملاً خيراً ومن قوة الايمان ولذا يتراءى لهم ان الدين لا يشجع تنظيم النسل والاسرة . والحقيقة ان واقع الدين لا يدع من تنظيم النسل اذا كان في ذلك ضرورة تدعو اليها وتحتّمها ظروف اجتماعية صحية واقتصادية تقتضيها مصلحة الفرد والمجتمع وعلى ان يكون بوسائل مشروعة (٢٠) .

ومهما يكن من امر فان كبر حجم هذه العوائل يرجع الى ضعف ايمانهم باهمية تنظيم النسل في خلق حياة سليمة مستقرة والى جهلهم بوسائل منع الحمل العلمية .

٤ - ان العلاقات العائلية ضمن العائلة التقليدية ومراكز وادوار افرادها تكون محددة مسبقاً من قبل التقاليد والاعراف ولذا فهي تتميز بالاستقرار والثبات الى حد كبير . وتكون واضحة ومحددة حيث تغرس في قرارة نفس الافراد من الجنسين . وعلى العموم فان العلاقة بين الجنسين - سواء بين الزوجين او بين الوالدين والابناء او الاخوة والاخوات - تكون غير متوازنة ، فهي علاقة بين قوى وضعيف حيث يسيطر فيها الذكور على الاناث . فهي علاقات سلطوية تظهر فيها عدم المساواة . ان لرب العائلة سلطة مطلقة على افراد اسرته البالغين والقاصرين ذكوراً واناثاً وبالنسبة لامور هم الخاصة والعامة . فسلطة الزوج على زوجته والاب على ابنائه وبناته وابنائهم وبناتهم مطلقة ، فهو الذي يوجه سلوكهم ويحدد اختياراتهم وعلى الرغم من هذه الحقيقة فان العلاقة الزوجية تتميز بالقناعة والاستقرار وهدفها الاشباع الجنسي والانجاب وتنشئة الاطفال (٢١) . كما اننا نلاحظ الفصل التام في حياة الزوجين العامة اذ تعيش الزوجة في شبه عزلة في دارها بينما يكون الزوج حراً في حياته الخاصة والعامة . وعلى العموم فان عدم المساواة بين الزوجين يؤدي الى عدم المساواة بين اهل الزوج والزوجة ، فلاقرباء الرجل الافضلية بالنسبة للقرارات العائلية وبالنسبة للمعونات المادية والمعنوية . كما ان الزوجة في هذه العوائل تعتبر غريبة عن عائلة زوجها وتبقى مرتبطة باهلها وتلجأ اليهم لاشباع حاجاتها المادية والمعنوية . فعلاقة المصاهرة اضعف بكثير من علاقات الدم (٢٢) .

ان العلاقات الوالدية كالعلاقات الزوجية تتميز بعدم التوازن وتنصف بالسلطوية حيث تكون للوالدين - خاصة الاب - السلطة المطلقة على حياة

ابنائها العامة والخاصة ذكوراً واثناً . الا ان قوتها تخف عند بلوغ الاولاد وتستدر في قوتها واطلاقها حتى بعد بلوغ البنات سن الرشد . وعلى العموم فاننا نجد ان العلاقات الابوية تتضمن حقوقاً وواجبات متبادلة بين الطرفين ومحددة تقليدياً وقانونياً ، اذ على الوالدين توفير الرعاية المادية والمعنوية الكاملة والمحبة والثقة والضمان والاطمئنان لاطفالهم وعلى الابناء تقديم الطاعة والانصياع والاحترام والمساعدة - عند الحاجة في الكبر - الى الوالدين (٢٣) . ان عدم المساواة بين الجنسين تظهر بصورة واضحة ايضاً في المعاملة بين البنات والاولاد حيث تختلف عملية تنشئتهم الاجتماعية فتشأ النتاة على الخضوع والانصياع للرجل والاعتماد عليه بينما ينشأ الابن على الثقة بالنفس والاستقلال وممارسة السلطة ، ويكون مركز الذكور أعلى بكثير من مركز الاناث (٢٤) .

هـ - ان العانة التقليدية - خاصة الريفية تقوم باشباع حاجات الفرد الحيوية - الطبيعية والاقتصادية والتربوية والدينية والترفيهية وغير ذلك ، فعليها تقع المسؤولية الكبرى في القيسام بهذه الرظائف الحيوية وتعتبر الوظائف الانجابية والتربوية والاقتصادية وظائف العائلة الاساسية . فهي تحتكر القيام بهذه الوظائف ونادراً ما يشاركها فيها وكالات او منظمات خارجية ان مسؤولية تنشئة الاطفال وتربيتهم ملقاة على عاتقها اذ يشترك كل افرادها - من والدين واخوة واخوات واجداد واعمام وغيرهم من الاقارب بالقيام بهذه العملية ، اذ ان نجاح الفرد او فشله ليكون كائناً اجتماعياً ومواطناً صالحاً يعتمد على قيامها بوظيفتها التربوية بصورة فعالة (٢٥) .

ان العائلة التقليدية تعتبر وحدة اقتصادية اساسية في المجتمع فهي تجمع لاجل الحصول على العيش ، اذ يعمل الكل ويتعاونون لتمويل العائلة والمحافظة على ماتملك فالتعاون في العدل بين افرادها يعد من العوامل المساعدة على قوتها وتماسكها وهذا التعاون يعتمد على تقسيم العمل بين افراد العائلة من الجنسين وعلى نوع من

التخصص حيث تقوم المرأة برعاية شؤون الدار والزوج والاطفال - وفي بعض الاحيان مشاركة الرجل في بعض الاعمال اليدوية والزراعية - اما الرجل فيقوم باعالة العائلة وتمويلها (٢٦).

وتعتبر وظيفة الانجاب من اهم وظائف العائلة التقليدية اذ ان من الاهداف الرئيسية السامية للزوج والعائلة هو الانجاب . ان فشلها في الوصول الى هذا الهدف يعني اخفاقها في المحافظة على النفس واستمراريتها . وكذلك تقوم العائلة التقليدية برطينتها الجنسية حيث يتم الاشباع الجنسي بطريقة منظمة - بين الزوجين - ضمن العائلة وذلك لمنع الفوضى والصراع في العلاقات البشرية .

اضافة لكل هذا ، فهناك الوظيفة العاطفية التي تشبع الحاجة الى التعاطف والحب والشعور بالانتماء والاطمئنان وذلك بالنسبة للكبار والصغار على حد سواء . وتعتبر العائلة الممتدة المركز الرئيس لقضاء اوقات الفراغ ، كما انها تساعد على اعطاء الفرد مركزه الاجتماعي فهي تقف بجانبه وتسنده وتساعدته عند الحاجة (٢٧) .

٦ - ان الواج عند هذه العوائل يعتبر اتفاق بين جماعتين او عائلتين ، فهو شيء عائلي يتضمن اعباء والتزامات عائلية متعددة . وهو يقوم على التلاثم في المكانة الاجتماعية والاقتصادية والعائلية والتشابه الديني والعرقى ويركز على السمعة والشرف . اما العوامل الشخصية - كالتفاهم والتعاطف بين الزوجين فلا اهمية لها بالنسبة لاختيار الزوجين . ويأتي بعد الزواج ان اختيار الشريك اذن يعتبر شيئاً عائلياً وليس شخصياً . ويفضل الزواج المبكر ضمن هذه العوائل ، وكذلك الزواج الداخلي - خاصة بالاقارب . وتظهر ظاهرة تعدد الزوجات ضمن هذه العوائل . ونلاحظ ان العلاقات الزوجية هنا تتميز بالاستقرار الظاهري وذلك لتحديد التقاليد لمراكز وادوار الزوجين ، ولذا فان نسبة الطلاق تكون منخفضة (٢٨) . الا ان هذا لا يمنع من وجود الصراع الخفي بين الطرفين .

٧ - تكون نسبة المشاكل العائلية منخفضة نسبياً وذلك لقناعة افرادها بادوارهم ومراكزهم وقبولهم للحياة على انها (قسمة ونصيب) وعليهم قبولها على علاتها. فنجد انخفاض في نسبة الطلاق والاجرام وجنوح الاحداث وغير ذلك (٢٩).

ثانياً - العائلة العراقية الحديثة :

تكون العائلة الحديثة وحدة بسيطة صغيرة نسبياً تتكون من الزوج والزوجة واطفالهم - بنين وبنات من الصغار والكبار غير المتزوجين - وقد تكون هناك حالات يسكن فيها معهم شخص اخر كأم الزوج او اخته أو أم الزوجة او غيرهم وتكون هذه الوحدة مستقلة عن بقية الجماعات القرابية وتظهر فيها اهمية صلوات القرابة الزوجية اضافة الى قرابة الدم ، الا ان علاقات المصاهرة بين الزوجين فيها قد تكون اهم من صلوات الدم التي تربط الزوجين بوالديهم واقرباءهم الاخرين . وهذه الاهمية تعطي للعائلة الصغيرة الحديثة كيانها الخاص واستقلالها عن بقية الاقرباء . ان هذا الاستقلال يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببعض نواحي المساواة في صلوات القرابة والعلاقات الزوجية ويجعل الولاء الاكبر للوحدة العائلية الصغيرة واعتبارها اهم من الوحدة العائلية الكبيرة . كما انه يؤدي الى المساواة في المكانة بين اهل الزوجين . يضاف الى هذا ان العائلة الصغيرة الحديثة تتميز بكونها مؤقتة تتضمن جيلين فقط ، وهما جيل الاباء وجيل الابناء ولذا فهي تضمحل بزواج الابناء والبنات وتكونهم لعوائلهم الجديدة المستقلة ولذا فهي تختلف عن العائلة الممتدة بكون الاخيرة تستمر مع الزمن ولا تضمحل بزواج الابناء او بموت رئيسها . كما انها غالباً ما يكون الزواج فيها احادي ونادراً ما يظهر فيها تعدد الزوجات ، اذ نجد ان في عام ١٩٤٧ كانت نسبة التعدد في كل صور العائلة العراقية حوالي ٧٨٪ بينما اصبحت في عام ١٩٧٥ حوالي ٢٪ وكلها ضمن العوائل التقليدية . ويرجع ذلك - الى حد كبير - الى ازدياد نسبة الثقافة عند هذه الفئات والذي يحد من التعدد ويقضي عليه . (٣٠)

ويمكن سرد اهم صفات العائلة الحديثة كما يلي :-

١ - ضعف حكم التقاليد والعادات على سلوك الافراد ، اذ اصبحت مراكز وادوار افراد العائلة الحديثة وعلاقاتهم محددة بالقوانين والانظمة . ولكن مع هذا فانه مازال للتقاليد حكم في بعض نواحي الحياة العائلية .

٢ - انها اصبحت وحدة بسيطة نسبياً ، غالباً ماتستقل في سكنها عن بنية الاقرباء فهي صغيرة نسبياً لكونها تتكون من الزوجين واطفالهم - قد يعيش معهم أحد الوالدين - من جهة ولازدياد الاتجاه فيها نحو تنظيم النسل من جهة اخرى . ان ثقافة الزوجين وتحرر المرأة واستقلالها وعمالها خارج الدار ضمن هذه العوائل يساعد على تفضيل العائلة الصغيرة والاهتمام بتنظيم النسل كي يتسنى لها التوفيق بين عدلها ووظيفتها العائلية . اضافة الى هذا فان صغر حجم العائلة الحديثة يرجع الى رغبة العائلة في المحافظة على مستوى معاشي معين يتلائم مع طموحات العائلة الحديثة المثقفة ومع دور هذه العائلة في عملية التنمية (٣١) .

ان تعقد الحياة الحديثة وازدياد مطالبها ادى الى ان الاطفال اصبخوا يمثلون مسؤوليات اقتصادية (Liability) بدلا من كونهم معونة اقتصادية (asset) ، وتظهر هذه المسؤولية منذ فترة الحمل والى الكبر ، اذ تبدأ تكاليف الحمل ومراجعة الاطباء والمستشفيات منذ الاشهر الاولى اضافة الى تكاليف التنشئة التي ارتفعت بدرجة كبيرة - نتيجة لتنوع مطالب وحاجات الاطفال . بجانب كل هذا فان مشاكل السكن ساعد على الحد من الانجاب وتنظيم النسل والاتجاه نحو العائلة الصغيرة الحجم . ان رغبة العائلة الحديثة خاصة المثقفة - في المحافظة على مستوى معاشي معين او في الوصول الى المستوى المعاشي والاجتماعي والثتافي المرغوب ساعد على الحد من الانجاب وصغر حجم العائلة . فالعائلة المثقفة ترغب في انجاب عدد محدد كي يتسنى

لها تقديم افضل اساليب الرعاية والتنشئة - المادية والمعنوية - لهم ومن دون ارهاق مادي او معنوي . (*)

ان مما ساعد على صغر العائلة الحديثة في العراق هو شيوع وسائل منع الحمل وسهولة استعمالها ، اضافة الى الرغبة الموجودة لدى العائلة في تنظيم نسلها . ان الاتجاه نحو تنظيم النسل ضمن العائلة الحديثة - خاصة المثقفة - في تزايد مستمر اذا أصبحت هذه العوائل تؤمن بان تنظيم النسل شيء لا بد منه ، اذ انه يؤكد على الاهمية الكبرى للانسان فهو تعبير عن احترام شخصيته بتمكينه من التخطيط لانجاب العدد الملائم من الاطفال وبفترات محددة ملائمة لصحة الام والطفل وتهيء المحيط العائلي الملائم مادياً ومعنوياً . فتنظيم النسل أصبح حقيقة واقعية تم قبولها نظرياً وعملياً وقد نجح الى حد كبير ضمن هذه العوائل (٣٣) .

٣ - اما بالنسبة للعلاقات العائلية فتد ظهرت أهمية العلاقات الزوجية - المصاهرة - الى جانب علاقة الدم الا ان العلاقة بين الزوجين أصبحت اهم من العلاقة بينهم وبيى الوالدين واقربائهم الاخرين . وهذا اعطى الاهمية للعائلة الحديثة البسيطة واعطاها كيانها واستقلالها عن بقية الاقرباء . ان هذا الاستقلال جعل الولاء الاكبر للوحدة العائلية الصغيرة واعتبارها اهم من الوحدة العائلية الكبيرة الممتدة . ان ضعف اهمية العائلة المبنية على قرابة الدم - اقرباء الوج - كوحدة وظيفية وكقوة موجهة للفرد ومسيطره على سلوكه جاء نتيجة لانتشار التعليم - لاسيما تعليم المرأة وما يتبع ذلك من تحرر

(*) لقد وجدت بعض الدراسات ان هناك علاقة وثيقة بين العوامل الثقافية والاقتصادية وبين حجم العائلة . ٣٢ اذ وجدت انه حجم العائلة المنخفضة الدخل اكبر من المرتفعة الدخل . وقد ارجع ذلك الى طموحات الفئة المثقفة في تحسون احوالها اضافة الى معرفتها لوسائل منع وممارستها بصورة صحيحة . اما بالنسبة لاختلاف الحجم بالنسبة للمستوى المعاشي فان الى ان ذوي الدخل الواطنة غالباً ما يكونون غير مثقفين .

واستقلال – وللتطورات الاقتصادية التي ادت الى احساس الشخص بان في وسعه الوصول الى غاياته وطموحاته عن طريق جهوده الشخصية وقابلياته الفردية ، وقد اثر هذا على طبيعة العلاقات العائلية الـ وجية فيها والوالدية . لقد اصبحت العلاقة الـ وجية مبنية على المساواة النسبية بين الطرفين وهذا ادى بدوره الى المساواة بين اهل الطرفين وازعاف سلطتهم على العائلة الصغيرة كما اصبح ليس لاهل الزوج ان يطالبوا بالاهمية الخاصة وباحتكار المساعدات الزوجية . واصبح من الصعب جداً سيطرة الوالدين – الجيل القديم – المطلقة على الابناء وعوائلهم – الجيل الجديد – وبذا ضعفت قواعد التربية القديمة وحلت محلها نماذج حديثة للسلوك مبنية على اشباع الحاجات النفسية وتحقيق الاستقلال والثقة بالنفس والاحترام المتبادل والحرية البناءة . لقد ظهر مبدأ المساواة بين الجنسين بين الزوجين وبين الابناء والبنات – وكذلك بين الوالدين والابناء . ولكن يجب ان لايفوتنا القول ان المساواة شيء نسبي ؛ اذ ليس هناك مساواة مطلقة ، وليس هناك مطابفة كلية للحقوق والواجبات ، اذ ان هناك اختلاف في القابليات والامكانيات البشرية ، اذ ليس هناك فردان متشابهان كل الشبه – هناك اختلاف حتى بالنسبة للتوأمان – . وقد تكون هناك مساواة مطلقة من الناحية النظرية الا انه من الناحية الواقعية او العملية لايمكن تحقيق هذه المساواة وذلك لاختلاف القابليات الشخصية .

ان تأكيد بعض المجتمعات على المساواة بين افراد العائلة من حيث القابليات والحقوق والواجبات لايعني ان مركز الزوج مساو لمركز الزوجة بصورة مطلقة فلماركز العائلية تختلف وتخضع لقيم مختلفة ، والتنظيم العائلي في كل المجتمعات يتضمن تقسيم العمل واختلافاً ولو جزئياً في السلطة بين اعضاء العائلة وذلك من اجل ثبات الوحدة العائلية واستمرارها . كما ان الحقوق والواجبات في العائلة موزعة بصورة مختلفة وذلك لاختلاف المراكز العائلية وتعددتها ، وكذلك بين

النشائج الاجتماعية المختلفة ، فمثلا نجد ان سلطة الزوج الرسمية في العائلة الحديثة المثقفة اقل من سلطته في العائلة الحديثة غير المثقفة ، كما نجد ان للزوجة المثقفة سلطة وحقوقاً اكثر من سلطتها وحقوقها في العائلة غير المتعلمة (٣٤) .

وعلى العموم ففي العائلة الحديثة نجد أن الزوجين هما اللذان يعتبران حاقمة الوصل الرئيسية في صلات القرابة وان أدوارهم تصبح مستقلة ومنفصلة عن حقوق بقية الاقرباء وواجباتهم ، هذا الاستقلال والقرابة والعزلة النسبية كثيراً ما تدعو الى التركيز على الرابطة الزوجية لاجل اشباع حاجاتهم النفسية والضمان والمحبة وهذا يساعد على المساواة النسبية بين الزوجين .

هذا وان كل مجموعة من الأفراد لكي تكون وحدة متعاكسة يجب ان تكون وحدة حقيقية يشاورك يشارك افرادها في الفعاليات المشتركة والقيم المتشابهة والتوازن في السلطة والمشاركة في السراء والضراء .

ان العائلة العراقية الحديثة تعد عائلة ديمقراطية – او على الاقل شبه ديمقراطية حيث نجد فيها المساواة النسبية والحب والصحة والاخلاص والتعاون والمحبة . وان علاقة الزوجين فيها تستند على المتعة والصحة المتبادلة والحب والاختلافات البسيطة التي تتضمن المجادلات والمطارحات والمناقشات شبه الحرة وهناك اتفاق بين الزوجين المثقفين على ان الزواج اساسه المشاركة والتعاون بين الزوجين وتقبل المشاركة في المسؤوليات والمساواة والاحترام المتبادل . ولكن على الرغم من ان هذا المفهوم متبولاً من الناحية النظرية الا انه من الناحية العملية قد يظهر في بعض الاحيان – ولاسيما في العائلة الحديثة غير المتعلمة – ان الزوج يجد من الصعوبة التخلي عن حقوقه التقليدية ومنزلته الخاصة وفي الوقت نفسه تحاول الزوجة بتموة ان تقضي على هذه الحقوق او على الاقل تتمتع هي بحقوق مماثلة لحقوق زوجها ، وهذه الرغبة الخفية الجديدة في رفع مركزها وتوسيع دورها في العائلة والمجتمع يؤدي في بعض الاحيان الى عدم سعادتها وقد يؤدي

الى الصراع المستمر وعدم ثبات العلاقات الزوجية وبالتالي الى تفككها وفي بعض الاحيان تؤدي الى الانفصال والطلاق . الا ان هذا الصراع في العائلة المثقفة قد يكون خفياً وفي اغلب الاحيان يؤدي الى التوفيق والتنسيق والانسجام والتفاهم والاعتراف بادوار كل من الطرفين في الوحدة العائلية . ومن الطبيعي انه كلما زادت الثقافة حصل الزوجان على درجة عالية من التفهم والمعرفة والتجارب التي تساعد على نضوج شخصيتهما وعملهما للوصول الى وحدة عائلية مبنية على علاقات ديمقراطية متوازنة مستقرة . فضمن هذه العوائل نجد ان مركز الزوجة لا يقل اهمية عن مركز الزوج فالقرارات مشتركة حيث يسودها المبدأ الديمقراطي والمساواة في السلطة . كما نجد حرية المرأة في اختيار شريك حياتها واختيار عملها . ومع هذا فما زالت هناك تفرقة - ولو جزئية - تظهر حول دور المرأة الرئيسي في العائلة ، اذ ان ادارة المنزل ورعاية الاطفال مازال هو دورها الاساسي . وهناك نوع من الضغوط حول حفظ دورها الرئيسي (كأم وزوجة) وهذا الدور ليس بالمتعل ولا هو نتيجة للتحيز التقليدي ، فما دامت المرأة هي التي تحمل وتلد اطفالها وهي التي ترضعهم وتعتني بهم في السنين الاولى فيجب اذن ان يكون هناك نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يساعدها على ضمان قيامها باعمالها العائلية والعامه والتنسيق بينهما . واذا ماتعاونت المرأة العراقية الحديثة في العمل مع الرجل على اساس المساواة فانه من الضروري حدوث تغييرات في العائلة والنظم الاجتماعية الاخرى حيث تصبح ملائمة جزئياً للمرأة المتزوجة الام .

ومن آثار المساواة النسبية بين الزوجين ظهور المساواة النسبية في المعاملة بين الجنسين - الاخوة والاخوات - اذ ليس هناك تفضيل في المعاملة بين البنات والابن ، ولكن من الطبيعي ان تكون هناك بعض الاستثناءات . (٣٥)

ان العلاقات الابرية في العائلة الحديثة اصبحت اقل صلابه واكثر مرونة من

تلك التي نجدها ضمن العوائل التقليدية ، اذ اصبحت مبنية على اسس ديمقراطية لاسيما في العائلة المثقفة – وتتميز بالفاهم والمشاركة والتعاطف والاخذ والعطاء الا اننا يجب ان لانسى ان التأكيد على الديمقراطية في العلاقات الابوية لانعني ان مركز الطفل مساو لمركز الوالدين او ان سلطة الاثنين وحقهم في اتخاذ القرارات العائلية متساو ، فمن المعروف ان للوالدين سلطة على ابنائهم وعلى الابناء تقبلها والانصياع لها وان هذه السلطة تنبع عن ضرورات التربية والتأديب والتنشئة الاجتماعية ، فالتنظيم في كل المجتمعات يتضمن تقسيم العمل والتفاوت في السلطة بين اعضاء العائلة الواحدة وذلك من اجل قيام العائلة بوظائفها على الوجه المطلوب ولتحقيق الاهداف المتوخاة منها والوصول الى الحفاظ على الجنس ونقل التراث والثبات والاستقرار والدوام . ان الاختلاف في المراكز والادوار العائلية اضافة الى اختلاف الظروف والمكان قد تستلزم الاختلاف في توزيع السلطة ومداها فنجد مثلا ان سلطة الرجل كأب غير سلطته كزوج أو كأخ أو كأبن فيها كما ان سلطة الاب الرسمية في العائلة الحديثة تكون اقل بكثير من سلطته في العائلة التقليدية ، وكذلك بالنسبة لسلطة الام في العائلة الحديثة تختلف عن العائلة التقليدية اذ نجدها اكثر في العائلة الاولى منها في العائلة الاخيرة. وكذلك الحال بالنسبة لمشاركة الابناء لوالديهم في السلطة العائلية . وعلى العموم فقد اصبح الابناء في العائلة الحديثة يشاركون الوالدين في السلطة – لاسيما في القرارات المتعلقة بهم كاختيار التعليم والمهنة والشريك وغير ذلك ، واصبحت مصالحهم هي الهدف الاعلى للعائلة ، واصبح من الممكن الحصول على طاعة الابناء واحترامهم عن طريق التفاهم والاقناع – خاصة ضمن العوائل المثقفة . الا ان من الملاحظ وجود بعض الصراع – الخفي والمكشوف من الاباء والابناء ضمن العوائل الحديثة خاصة غير المثقفة وذلك نتيجة لاختلاف القيم بين الوالدين حول الطاعة والاحترام واصرار الوالدين في الحصول عليها عن القوة المتمثلة بالقسوة التي تتنافى مع اصول تربوية الحديثة (٣٦) .

٤ - على الرغم من التغيرات العديدة في الكيان والوظيفة - والتي حدثت في العائلة العراقية الحديثة تلا انها ما زالت تقوم بالوظائف الحيوية في المجتمع . فهي ما زالت مسؤولة عن الوظائف الطبيعية - العاطفة العاطفية والمالية . كما ان التعاون الاقتصادي مازال عاملاً مهماً في ثبات واستقرار العلاقة الزوجية .

ان الفرق بين العائلة التقليدية والعائلة الحديثة هو ان الاولى غالباً ما تقوم بكل هذه الوظائف وبصورة كاملة بينما هناك وكالات اخرى تساعد او تشارك العائلة الحديثة في القيام بهذه الوظائف .

فالوظيفة الطبيعية وهي الاشباع الجنسي وانجاب الاطفال ما زالت تعتبر من الوظائف الحيوية الاساسية في العائلة العراقية الحديثة ولا تقل اهمية عما هي عليه في العائلة التقليدية . الا ان التركيز على كثرة الانجاب في العائلة الحديثة يكون اقل من ذلك الذي نجده في العائلة التقليدية .

اما بالنسبة للوظيفة الاقتصادية فقد فقدت بعض صفاتها في العائلة الحديثة ، اذ ان الاخيرة لم تعد وحدة منتجة مستهلكة ومكتفية ذاتياً ، بل اصبحت مستهلكة حيث يعمل الوالدان وينتجان بينما يستهلك الاطفال . ان منع اشتغال الاطفال وطول مدة دراستهم تحول دون مشاركتهم في الانتاج في عائلة تنشئتهم وعندما يصبحوا في سن منتجة فانهم يكونون قد انشأوا عوائلهم الانجابية وابتعدوا عن والديهم . وكذلك لم تعد العائلة وحدة اقتصادية مكتفية ذاتياً اذ ان تعقد الحياة ومطالبها جعل من المستحيل امكان قيام العائلة باشباع حاجاتها الاقتصادية بصورة منفردة فظهرت وكالات انتاجية متخصصة - مصانع ، معامل ، مطاعم ومؤسسات خدمية وغير ذلك - تساهم في اشباع حاجات العائلة الاقتصادية بتقديم المواد الغذائية والادوات والملابس والخدمات . ومع هذا فما زالت اهمية تقسيم العمل والتعاون الاقتصادي بين الزوجين واضحة ضمن هذه العوائل .

اما الوظيفة التربوية فانها ما زالت من اهم الوظائف الاساسية للعائلة الحديثة

ولها الأهمية التي نجدها في العائلة التقليدية نفسها . فالعائلة تمثل مجتمع الطفل الكلي - خاصة في السنين الأولى من حياته - فنعطيه ثقافته غير الرسمية وعن طريقها يتعلم اللغة وتتطور صفاته الشخصية وتغرس في قرارة نفسه مقاييس السلوك الاجتماعي ، فهي تحوله من كائناً طبيعياً الى كائناً اجتماعياً يحس بذاته ويدركها . فالنشئة الاجتماعية تعتبر الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها العائلة والتي لا يمكن ان تترك كلياً الى مؤسسات خارجية اخرى . صحيح انه ظهرت وكالات او مؤسسات اخرى تساهم في عملية التنشئة الا انها لا يمكن ان تأخذ هذه الوظيفة من العائلة كلياً وتأخذ على عاتقها القيام بها بصورة منفردة . وقد تقوم العائلة بوظيفة ما في وقت ما ثم قد تترك هذه الوظيفة لمنظمات اجتماعية اخرى في فترة ما إلا أن هناك وظائف تقوم بها العائلة لا يمكن لاي جهة اخرى ان تأخذها وتقوم بها بصورة منفردة . ومن هذه الوظائف هي التنشئة الاجتماعية . فنشئة الطفل الأولى وخلال السنوات المبكرة الأولى هي مسؤولية العائلة الرئيسية اذ ان هناك نوعاً من التدريب الذي لا يمكن تركه لمنظمات تربوية غير العائلة وهذا النوع هو الذي ينتقل في العائلة عن طريق الرفقة والارتباط والعواطف . وقد يحدث هذا بصورة قسرية تكون شعورية او غير شعورية . فارتباط الطفل - في سنوات التكوين الأولى - ارتباطاً عاطفياً قوياً بالديه وتأثره بسلوكهم واتجاهاتهم - سواء أكان سلباً ام ايجاباً - يؤدي الى صياغة شخصيته وتحديد سلوكه واتجاهاته طبقاً لذلك . ان العائلة التقليدية تأخذ على عاتقها المسؤولية التربوية كلها فتقوم بها على حدة فهي تقدم للطفل التربية الرسمية وغير الرسمية ومن الطفولة والى الشيخوخة . اما في العائلة العراقية الحديثة فقد ظهرت مؤسسات اخرى لمساعدة العائلة في القيام بعملية التربية خاصة الرسمية منها . فظهرت دور الحضانه والمدارس والمؤسسات الاجتماعية الاخرى - منظمات الطلائع والشباب والاتحادات والنقابات - ووسائل الاعلام وكلها تساهم في عملية التنشئة وتساعد العائلة في وظيفتها هذه .

وهناك وظيفة حيوية اخرى للعائلة الحديثة لا يمكن لغير العائلة ان تقدمها

لاعضائها وهي الوظيفة العاطفية ، فحاجة الفرد – خاصة الاطفال الى الحب والضمآن والاشباع العاطفي والشعور بالانتماء والامان كلها لايمكن تحقيقها الا عن طريق العلاقات العائلية وعن طريق البذل والاخذ والعطاء والتفاعل العميق بين افراد العائلة الواحدة .

اما الوظيفة الترفيهية فقد جاءت منظمات اجتماعية اخرى لتساهم في تقديم هذه الخدمات – كدور السينما والمتنزهات والمطاعم والنوادي وغير ذلك – الى افراد العائلة الحديثة . الا انه يمكن ملاحظة اهمية ظهور التلفزيون في جمع افراد العائلة ومشاركتهم معاً لقضاء اوقات الفراغ والترفيه ضمن حدود الدار (٣٧) .

٥ – لقد مر مفهوم الزواج وتقاليدہ وعاداته بتغيرات معينة فاصبح ينظر اليه على انه اتفاق شخصي يخص الزوجين وليس ارتباطاً بين عائلتين – وعلى انه شركة وصحبة بين شخصين – الزوج والزوجة – الغرض منها تحقيق مصالحتها ومصالح اطفالهما أكثر من تركيزه على مصالح العائلة الكبيرة والجماعات القرابية ، فمصالحه الزوجين اهم من مصالح الاقرباء الاخرين . وبناء على ذلك فأن اختيار الشريك اصبح شخصياً يعتمد على اختيار الشريكين ، لقد اصبحت النظرة الى الزواج على انه علاقة مبنية على التفاهم والانسجام والتوازن والصحبة والتعاون والمشاركة في الاراء والاشباع الشخصي والعاطفي وعلى الأخذ والعطاء (*). وعلى موافقتهما في الاقل . كما ظهرت اهمية العواطف في هذا الاختيار . هذا وقد انخفضت نسبة الزواج بالاقارب – ولاسيما ببناء العمومة – كما اصبح الزواج الاحادي Monogamy هو الزواج المفضل والسائد بين الفئات المثقفة فيما بينهم وانخفضت نسبة تعدد الزوجات في المدن الكبرى وذلك لاسباب اقتصادية وثقافية . اما الزواج بين الفئات المختلفة عرقياً وقومياً ودينياً واقتصادياً – فقد ازدادت نسبته نوعاً ما بعد ان كان مكرهاً في المجتمع العراقي . ان طموح الشباب الثقافية والوظيفية

(*) خاصة بالنسبة للفئات المثقفة

وتعقد الحياة ساعد على ارتفاع سن الزواج ضمن هذه العوائل . اما عن شكليات الزواج وتقاليد فانها ما زالت متبعة عند عدد كبير من السكان على الرغم من انها بدأت بالضعف في السنين الاخيرة . فالصداق او المهر – الحك – ما زال يشكل عبئاً على الشباب ضمن غالبية الشعب (٣٨) .

واخيراً فانه مما لاشك فيه ان العائلة العراقية تمر بمرحلة انتقال كبيرة وسريعة . ونظراً لان من مظاهر الانتقال السريع ظهور متناقضات وسلبيات وصراعات حول المقاييس والافكار والمفاهيم فأن هذا يخلق مشاكل متعددة لافرمها ، الا ان من الضروري دراستها والحد منها . لقد بدأت في العراق بوادر هذا الصراع منذ الاربعينات حيث ظهر الصراع بين نوعين من القيم : وهي القيم التقليدية والقيم والاساليب الحديثة – التي تظهر بين الجيل التقليدي القديم والجيل الحديث – التي أدت الى خلق الصراع بين الوالدين والابناء . كما تجسد ايضاً في اختلاف القيم القديمة والحديثة حول مفهوم الزواج واختيار الشريك والعلاقات العائلية ، العامة وكل هذا ادى الى ارتفاع نسبي في نسبة المشاكل العائلية والاجتماعية كارتفاع نسبة الطلاق ، وجنوح الاحداث والخ ... وعلى الرغم من هذه الحقيقة فان نسبة هذه الظواهر واطئة في المجتمع العراقي اذا ما قورنت بالمجتمعات النامية الاخرى (٣٩) .

المبحث الثالث

التخطيط الاجتماعي والتحويلات الاشتراكية

واثره في تنمية العائلة العراقية

يمر المجتمع العراقي (*) في مرحلة تحولات جذرية بدأت بالظهور بوعي وبقوة على كل صور الحياة المادية والمعنوية فيه . وقد ركزت حكومة الثورة

(*) خاصة خلال العشر سنوات الاخيرة .

بعد ١٧ تموز ١٩٦٨ على التخطيط كوسيلة اساسية في اجراء وتوجيه التحولات
الأشترابية خاصة .

ان الاشتراكية التي نعنيها هنا هي الاشتراكية العربية - اشتراكية حزب
البعث العربي الاشتراكي - التي تمثل مفهوماً واسعاً يتضمن كل وجوه الحياة
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والعائلية والخ ... فهي اشتراكية
شاملة وليست ضيقة خاصة بوجه واحد او بناحية واحدة من نواحي الحياة .
فهي اسلوب للحياة البشرية تتضمن اسلوب للعيش والادراك التام ، فهي تسعى
لخلق الانسان المسؤول الذي يعيش ويكافح باخلاص وتصميم من اجل الحياة
السليمة والمجتمع الامن المطمئن الرخي المرفه المستقر (*) . ان الاشتراكية في
العراق تنظر الى الحياة باطار شامل ، فالمجتمع نظام رئيسي يتضمن نظم فرعية ،
فهو شيء عام يتضمن اشياء خاصة متعددة وهو يضم النظم السياسية والاقتصادية
والتربوية والعائلية الخ . وكلها مترابطة تكمل كل منهما الاخرى ، وهناك
تجانس وتناسق وتأثير متقابل بينهما ، فاشتراكية المجتمع اذن تعني اشتراكية كل
هذه النظم اي الحياصة بعموميتها ، وان تنمية المجتمع واستقراره يتطلب وجود
التناسق والانسجام في كل هذه النواحي ، فلا يمكن ان توجد اشتراكية اقتصادية
بينما تبقى بقية النظم الاخرى سائرة بمقتضى اساليب اخرى للعيش . فحالة كل
نظام ترتبط بالنظم الاخرى « وموقف السياسة مثلاً يرتبط بموقف الاقتصاد
والتربية والعائلة ... الخ » . وان سلوك الانسان في حياته العامة تتأثر بكل هذه
النواحي المترابطة والمتناسقة اي بالاطار العام للحياة في المجتمع .

ذكرنا ان هدف الثورة والحزب هو خلق الانسان العربي الملتزم واعطائه قيمته
واحترامه ومساعدته على الخلق والابداع او لكي يتاح له اطلاق مواهبه وقواه .

(*) ان اشتراكية حزب البعث العربي الاشتراكي تعني المساواة في الرفاه والعزة والتحرر وليست
مساواة في الجوع والظلم والفوضى (٤٠) .

وانه - اي الانسان - الغاية والوسيلة ، فالاشتراكية هنا اذن جاءت لخلاصة من الاستغلال والتخلف ، والشعب المسؤول - بكل منظماته - هو الذي يعمل ويكافح لخلق مجتمعاً منتجاً مرفهاً امناً وهذا هو الشعب الاشتراكي المنشود (٤١) وبما ان حياة الانسان في المجتمع لها - كما ذكرنا - وجوه عامة متعددة ، اي لها مراكز وادوار متعددة ، (*) لهذا فان الاشتراكية تركز على كل نواحي حياة الانسان في المجتمع ومنها الناحية العائلية . فموقفه في السياسة والاقتصاد والتربية والاخلاق والدين تتصل اتصالاً وثيقاً بموقفه في العائلة ، كما ان حياته في الاخيرة تتأثر بالاولى . ان العائلة تشمل ناحية اساسية حيوية من حياة الانسان ، فالطفل يولد ويزشأ ويتدبرع في عائلته التي تعتبر الوسيط بينه وبين المجتمع ، ولذا فان لها اهمية خاصة بالنسبة لتطوير وتنمية المجتمع . (**)

وانطلاقاً من هذه الاهمية فقد ركزت حكومة الثورة على اهمية العائلة في التحولات في المجتمع العراقي فاكدت تطبيق برامج التحويل الاشتراكي على العائلة بجانب تأكيدها على هذا التطبيق في المجالات الاخرى لكي يتحقق التجانس والتوافق في العمل الاشتراكي بين هذه المنظمات جميعاً .

وتسعى الدولة لتنمية العائلة لتكون اداة فعالة في عملية التحولات الاشتراكية بصورة خاصة وفي عمليات التنمية بصورة عامة . واول خطواتها في هذا المجال هو في تحرير العائلة من الجهل والفقر والمرض والفوضى ، وذلك بالتأكيد على التغييرات المادية عن طريق التشريعات القانونية وانشاء مراكز الخدمات والرعاية

(*) قد يكون موظفاً او عضواً في مؤسسة سياسية تربية او ترفيهية او قد يكون صديقاً الا انه في كل الاحوال ايضاً يكون عضواً في عائلة صغيرة - على الاقل - كأن يكون اباً او اخاً او ابناً او زوجاً ... والخ فلا بد اذن لكل انسان ان يكون عضواً في عائلة - ومن هذا المنطلق تظهر اهمية العائلة بالنسبة لخلق الانسان الاشتراكي .

(**) تظهر اهمية العائلة خاصة بالنسبة لعملية تنشئة وخلق اناسان العربي الملتزم بافضل الصفات الاخلاقية فمن المنطقي اذن اهتمام الدولة والحزب وتركيزها على تنمية العائلة وتحولها نحو الاشتراكية .

العائلية والتأكيد على التوعية الفكرية عن طريق المنظمات السياسية والتربوية والاجتماعية والتوجيهية والترفيهية وعن طريق وسائل الاعلام والثقافة وغير ذلك - والتي تتم بمقتضى مبادئ الحزب والثورة - . ومن الطبيعي ان يكون هناك تركيز على ايجاد التماسق والتجانس بين سياسة الدولة والحزب والتنظيمات الاجتماعية الأخرى ، وذلك للوصول الى الانسان العربي الاشتراكي الملتزم الذي يعمل على تطوير وتنمية مجتمعه .

التقرير السياسي ومنشورات الحزب والثورة والعائلة والمرأة :

لقد ركز الحزب والدولة منذ البداية على اهمية العائلة في المجتمع العراقي المعاصر وقد جاء هذا الاهتمام بصورة مباشرة وغير مباشرة فنص صراحة ، في المادة العاشرة (٤٢) - الباب الثاني - من الدستور المؤقت على ان « الاسرة نواة المجتمع وتكفل الدولة حمايتها ودعمها وترعى الامومة والطفولة » ، ومن هذا المنطلق يظهر اهتمام الحزب والثورة وتأكيدهما الصريح والضمني على رعايتها بشتى الوسائل . وقد ظهرت هذه الاهمية فيما بعد في التبرير السياسي ومنشورات الحزب والثورة وفي التشريعات القانونية للدولة .

ان تنمية العائلة جاء وفقاً لمنظورية مخططة ذات ابعاد انسانية حضارية ، اذ انه يتطلب التخطيط لها والعمل على تطويرها لتلائم مع التغيرات الحاصلة في المجتمع وذلك بمحاولة استشفاف مدى التغيير وقدرة الشعب وتوقعاته وجدوى الكيانات الاجتماعية للعائلة والمؤسسات الاخرى واستمرارية حيويتها . فتتمية العائلة والوصول بها الى حالة الأمن والاطمئنان والرفاه والاستقرار انما يؤدي الى الوصول الى المجتمع الامن المطمئن الرخي المستقر .

ومن البداية نجد تأكيد كتابات الحزب ومنشوراته على ان « الاسرة خلية الامة الاساسية وعلى الدولة حمايتها وتنميتها واسعادها » وكذلك جاء تأكيدها

على اهمية الزواج واعتباره « واجب قومي وعلى الدولة تشجيعه وتسهيله ومراقبته » وكذلك اكدت على اهمية الانجاب ورعاية وتنشئة الاطفال في العائلة اذ ان النسل امانة في عنق الاسرة اولا والدولة ثانياً ، وعليها العمل على تكثيره والعناية بصحته وتربيته . كما يؤكد الحزب على ان المرأة العربية تتمتع بحقوق المواطن كله ويواصل الحزب في سبيل رفع مستوى المرأة حتى تصبح جديرة بتمتعها بهذه الحقوق (٤٣) .

لقد اكد التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر التطري الثامن للحزب في خططه التنموية الى الاهتمام بالانسان بكل وجوهه العائلية والسياسية والاقتصادية والتربوية . فاهتم برعاية العائلة والمرأة والشباب والطفولة وبتقديم الخدمات الصحية والتربوية والاقتصادية لهم وذلك عن طريق التشريعات القانونية . (سنتكلم عن هذه التشريعات في الجزء التالي من هذا المبحث) وعن طريق المنظمات الرسمية والجماهيرية . صحيح ان التشريعات هي الوسيلة المباشرة لاحداث التغييرات في العائلة والمجتمع الا ان دورها الكامل الفعال لا يتم الا بالتوعية والتهيئة لها عن طريق مساهمة المنظمات الجماهيرية ووسائل الاعلام .

ان من الاهداف الرئيسية للثورة هي تحرير المرأة من التخلف ومن كافة القيود غير الملائمة التي تحد من الاستفادة من طاقاتها البناءة وذلك بتوفير الظروف لاسهامها الكامل والفعال في المجتمع . ان مشكلة تخلف المرأة العربية بصورة عامة والعراقية بصورة خاصة – عائلياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً – يعتبر من اهم معوقات التطور والتنمية في الاقطار العربية ، اذ لهذا ارتباط مباشر وثيق بالقضايا الرئيسية الحيوية في هذه الاقطار كتنمية المجتمع الجديد وتربية الجيل الجديد واطلاق طاقات الانسان العربي الخلاقة . فاذا ما كانت المرأة في حالة تخلف عام – عائلي واجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي – واذا انعدمت المساواة بينها وبين الرجل نظرياً وعملياً – في فرص الحياة – واذا كان مركزها ودورها في

المجتمع واغلىء فان كل ذلك يقف حجر عثرة في سبيل احداث تغييرات جذرية حقيقية في المجتمع ونظراً لهذه الاهمية للمرأة في المجتمع وكونها تمثل نصف المجتمع فان خطة السلطة السياسية هي اعطاء المرأة المركز والدور الذي يتماشى مع تقدم وتنمية المجتمع وذلك بتحسين احوالها ومستواها - نظرياً وعملياً - وتحريرها من كل صور التخلف والقضاء على كل المعوقات التي تقف في طريق مساهمتها في عملية التنمية بصورة عامة (٤٤) .

ويقول الرئيس صدام حسين : ان تحرر المرأة يأتي عن طريق تحرير المجتمع ككل ، اذ انها جزء من كل فمشكلتها هي مشكلة الانسان العربي - الامة العربية - وكل ما يظهر من تخلف في مجالات الحياة المتعددة للمرأة انما يمثل تخلف في المجتمع العربي ، ولكن في نفس الوقت يجب ان لاننسى ان جميع المشكلات القائمة بالنسبة للكل تنعكس بتركيز على الجزء - أي المرأة . هذا وان المرأة العراقية كالمرأة تعكس الحالة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية في مجتمعنا ، فعندما يزدهر المجتمع وينتعش فان دور المرأة فيه يتقدم وينتعش . وعندما يتدهور المجتمع ويتخلف ويضعف فان مركز ودور المرأة يتدهور ويضعف نتيجة كذلك . وبناء على كل هذا فقد ترتب على عاتق السلطة السياسية مهمة تحرير المرأة وتوفير المساواة لها نظرياً وعملياً وذلك عن طريق التعاون بين الدولة والحزب والمنظمات الجماهيرية - خاصة النسوية - ، ومن خلال تحرير المجتمع ككل والابتعاد به عن الافكار الرجعية الخاطئة التي تحط من قيمة المرأة ومركزها ودورها وتتناقى مع القيم والتقاليد الحقيقية للعروبة والاسلام من جهة وتتناقض مع متطلبات الحياة العصرية السليمة من جهة اخرى . فالثورة تقيم الانسان استناداً الى عمله وانجازاته وقابلياته وكفاءته وعطائه للمجتمع وللقيم البناء الحديثة ، ومن هذا فانها لا ترى فرقاً بين الرجل والمرأة الا على اساس انجازاتهم (٤٥)

اما بالنسبة للطفولة فان الساطة السياسية تؤكد على رعاية الطفولة في كل

جوانبها وفي العائلة والمدرسة والمنظمات الشعبية ... الخ والى ابعد حد اذ ان الطفل يجب ان ينشأ ليكون مصدر اشعاع داخل العائلة وبالنسبة لكل افرادها البالغين وغيرهم - والدين والاخوة - فهو الوسيلة لاحداث التغييرات الايجابية البناءة التي تتلاءم مع قيم المجتمع الجديد فهو ينشأ وتغرس فيه مفاهيم الثورة والنهج الحياتي الجديد وبدوره يقوم بادخال هذه القيم الى البالغين من افراد العائلة (٤٦) .

فالطفل هو المستقبل وهو المادة الخام التي يصنع منها هذا المستقبل ولذا يجب ان يوضع بيد امينة كمي يصاغ بالصيغة الطيبة ، ويتم ذلك بالاعتماد على المنظمات العائلية اضافة الى المنظمات التربوية والشعبية ونظراً لاهمية الطفولة وتنشئتها بالنسبة لعملية التنمية فان الدولة ترى انه لايمكن ان تركز هذه المهمة بالعائلة فقط - اذ قد تكون العائلة غير واعية بالتغييرات الثورية او ان تكون متخلفة غير اهلا وغير قادرة للقيام بدورها في مجال التحولات الجذرية في المجتمع - ففي هذه الحالة تظهر ضرورة تدخل السلطة عن طريق المنظمات التربوية - المدارس والمنظمات والطلائع والقوة والشباب وغير ذلك - لتساهم بدور فعال في هذه العملية وبهذا سيتمكن الطفل من خلق نمطاً جديداً من الحياة له علاقة بمبادئ الثورة وبمنهج الحزب في التغيير الثوري وبدا يساعد على خلق عرف وتقاليد ثورية جديدة في المجتمع ومؤسساته . ويتضح من هذا ان الدولة تسعى لتوعية ولتنمية العائلة بطرق متعددة منها ما تقوم بها التشريعات ومنها ماتقوم بها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومنها مايتوم بها الشباب - من افراد العائلة انفسهم . فالابناء كما يتأثرون بالعائلة فانهم يؤثرون فيها ، ولذا فان اهمية تطويق البالغين في العائلة عن طريق ابنائهم مؤكد عليه في مبادئ الحزب والثورة . ان المدرسة عندما تقوم بالمساهمة في تنشئة الطفل والشباب وبالتعامل معهم باستمرار و بانتظام وحسب اسس مدروسة ، وتوجههم الى الولاء للوطن والاخلاص في العمل وقيمة الوقت

وتحمل المسؤولية وتفهم وتطبيق مبادئ الثورة وبرامجها بصورة فعالة فانها بذلك تساعد على خلق اخلاقية بين افراد العائلة وفي المدرسة والمنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء . فهي - اي الدولة - عندما اتجهت نحو تطبيق برامج التحويل والتطوير في كافة المنظمات في المجتمع العراقي فانها انما توجد نوعاً من التناسق الذي يتطلبه هذا التحويل ، والتنمية بصورة عامة . ومن هذا المنطلق فقد كثر الاهتمام بانشاء دور الحضانة ورياض الاطفال والمدارس وتنظيمات الطلائع والفتوة ... الخ . لتعاون كاهها مع العائلة لتنشئة الطفل طبقاً لقيم ومبادئ المجتمع المتحرر المتقدم .

اما بالنسبة لرعاية الشباب فان تركيز الحزب والدولة جاء مكثفاً ، وذلك لان الشباب هم الطاقة التي لانتضب وعماد الحياة - حاضراً ومستقبلاً - ولهم اكبر الاثر في عمليات التنمية والتحويلات الاجتماعية - العائلية - منها بصورة خاصة - ان دور الشباب في العائلة المتخلفة يكون دوراً مشعباً ومضيقاً في طرد الظلام والتخلف والجهل - اذ قد تكون العائلة جاهلة غير واعية بالقيم والمفاهيم الحديثة غير متجاوبة معها - ففي هذه الاحوال يكون الشباب هم المشعل الذي ينير الطريق امامها للوصول بها بامان الى الحياة الدليمة المتماشية مع الحياة الحديثة في المجتمع . وتشجع الدولة الشباب على توجيه ابائهم الى السير مع اتجاهات وتقاليد الثورة في بناء المجتمع الجديد على ان يتم ذلك ضمن احترام الوالدين وضمن وحدة العائلة واستقرارها والانسجام بين افرادها وباسلوب مبني على الثقة بين الطرفين .

ان تنمية الشباب ورعايتهم جاء عن طريق تركيز الدولة على تنظيمه بصورة فعالة بواسطة المنظمات الجماهيرية خاصة : منظمة الاتحاد العام لشباب وطلبة العراق الذي اخذت على عاتقها غرس المثل القومية والمبادئ الاشتراكية والممارسات الثورية في قرارة نفوس الشباب وعن طريق تأسيس مراكز ترفيحية تربوية رياضية

اجتماعية سياسية ... الخ . وكل هذه تتعاون على خلق الشباب المسؤول المنسجم مع القيم السائدة في المجتمع المعاصر فيقود هذا المجتمع ويعزز تنميته ومسرته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ... الخ . فالمرغوب فيه هو الوصول الى الانسان الذي ينسجم مع الثورة وفي نفس الوقت يقودها (*).

والخلاصة ان الحزب والثورة والسلطة السياسية احاطت العائلة بجمل اهتمامها وذلك بالاهتمام بكل عضو من اعضائها - الاطفال والشباب والبالغين والشيوخ والرجال والنساء على حد سواء. وذلك بالتأكيد على رعايتهم وحمايتهم وتوجيههم نحو الحياة الافضل .

ان مسألة رعاية الشباب قضية حساسة جداً لتعلقها بعملية التنشئة والتربية والتربية الفكرية التي يجب ان تتم لتتماشى مع المفهوم التحرري في المجتمع العربي والعراقي حيث يجب ان تتم بمقتضى اسس واساليب مدروسة دراسة كاملة تساعد بصورة فعالة على تطوير شخصياتهم فتحيط بالعناية والرعاية كل جوانب حياة الشباب في المجتمع - العائلية والخلقية والسياسية والنفسية والتربوية والاقتصادية والدينية - . وينظر الحزب الى مسألة رعاية الشباب وتنظيمه على قضية كبرى من قضايا الثورة القومية والاشتراكية وتنصل اتصالاً جوهرياً وعلى نطاق واسع باعداد المجتمع اعداداً قومياً وتقليدياً لاجراء التحولات الثورية فيه ، وان اي تقصير في مجال عملية التنشئة - سواء في العائلة ام المنظمات الثورية الاخرى - سيؤدي الى اعاقه سير التحولات الثورية في المجتمع وبالتالي الى عرقلة بناء الوطن وتقدم الامة . (٤٧)

★ في عام ١٩٧٨ كان هناك ٨١ مركزاً للشباب و١١ بيتاً و٧٨ نادي رياضي و٥ مراكز للرعاية العملية للشباب .

التشريعات القانونية -

تعتبر التشريعات القانونية من اهم التواعد الضابطة التي يسير الفرد والمجتمع بمقتضاها ولهذا يجب ان يكون هناك تجانس وتلائم بينها وبين القيم والمفاهيم السائدة في المجتمع فهي انعكاس للمجتمع بأفكاره وقيمة وتقاليده ومصالحه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وان اي تغيير في هذه النواحي يتطلب تغييرات في هذه التشريعات والقوانين . ولذا فان ثورة السابع عشر من تموز اهتمت باعادة النظر في بعض القوانين العراقية التي كانت سائدة في العهود السابقة والتي اصبحت لا تتلائم مع العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع الاشتراكي الحديث . وقد قامت بالفعل بتغيير بعض هذه القوانين كلياً وبعضها جزئياً ، كما اجرت بعض الاصلاحات في قوانين اخرى وابقت على ما هو ملائم منها وذلك كي تتلائم مع التغييرات الاساسية في المجتمع ومع متطلبات التغييرات الثورية « ومع تصورات القومية والاشتراكية والديمقراطية في بناء المجتمع الجديد » (٤٨) .

ان التشريعات الثورية تكمن في الابعاد والدلات السياسية والاجتماعية اذ انه تؤكد موقف الثورة من حياة الانسان في المجتمع العراقي ، فهو - اي الانسان هدف الثورة الاساسي . فكل الخطط والبرامج - بما فيها التشريعات - انما تأتي لضمان حياة مستقرة كريمة امنة رضية لكل فرد من افراد العائلة وازاء الظروف الاجتماعية المختلفة . (٤٩)

لقد اهتم مجلس قيادة الثورة - وهو الممثل للسلطة التشريعية - بسن تشريعات عديدة - قوانين وانظمة وقرارات - للوصول الى هذا الهدف ، منها ما يؤثر في العائلة مباشرة ومنها ما يمسه بصورة غير مباشرة . وسنأتي هنا على ذكر البعض المهم منها على المثال لا الحصر . فقوانين الاحوال الشخصية وتعديلاته

والعمل ، والتقاعد والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ، والخدمة المدنية وزيادة الثروة الشرائية للمواطنين كلها جاءت لتنمية العائلة ورعاية مصالحها العامة والخاصة (*).

ان قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته « في عام ١٩٦٣ وتعديل رقم ٢١ و ١٩٧٨ ورقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ ورقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٢ »
انما جاءت لتنظيم امور العائلة بكل بواحيها وجوانبها المتعددة ، كما بينت ورعت حقوق وواجبات كل عضو من اعضائها مراعيًا التوازن في العلاقات العائلية ورعاية مصلحة الكل فيها (**).

اما قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ - الذي جاء مكملًا ومعدلاً لقانون العمل رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ وتعديلاته « رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٣ ورقم ١ و ٨٢ لسنة ١٩٥٨ ورقم ٧١ و ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ وقانون ١٠١ لسنة ١٩٦٤ » فقد اهتم بدرجة كبيرة بمصالح العمال بصورة عامة والمرأة العاملة وعمل الاحداث بصورة خاصة ، اذ جاء مركزاً على اهمية قيام الدولة بالتنظيم الاجتماعي للعمل وذلك لاهمية الاشراف والتوجيه الرسمي الحكومي في تحقيق العدالة والضمان الاجتماعي للفرد العامل - ذكوراً واناثاً بالغين واحداثاً . وقد ركزت هذه القوانين على ضمان الحد الادنى لمعيشة الفرد واعطائه الضمان ضد مخاطر الحياة - رعايتهم في العمل والبطالة والشيخوخة والعجز والمرض وغير ذلك - . فاهتم بالتشغيل والتدريب والتأهيل - كما اهتم بتنظيم اوقات العمل والراحة والاجازات والاعیاد ، والأجور والمكافأة والاعلانات والتعويضات وغير ذلك . ولقد كان اهتمام قانون العمل بتنظيم عمل النساء والاحداث بالصورة التي تتلائم وظروفهم

(*) اضافة الى اهمية قانون التأمين في عام ١٩٦٤ وتأمين النفط في عام ١٩٧٢ الذي ساعد على رفع الدخل الوطني والعائلي والفردى .

(**) لتفصيل راجع الفصل - العاشر من هذا الكتاب .

الشخصية والعائلية باذلا شتى الجهود للمحافظة على الروابط العائلية ومصالحها . وقد نظم عمل المرأة بصورة عامة ومنع تشغيلها في بعض الاعمال كالاشتغال بالصناعة ليلا وبقية المهن الاخرى في الليل الا اذا كان العمل ادارياً او فنياً او اجتماعياً مجازاً من الجهات الادارية المختصة وتحت ظروف صحية مريحة . كما لا يجوز تشغيلها في الاعمال المرهقة او الضارة . كما نظم اوقات راحة المرأة العاملة واكد على ضرورة تهيئة وسائل راحتهم اثناء العمل ومدة تمتعها بفترات راحة ليلية - بين التاسعة مساءً والخامسة صباحاً . وقد اهتم بالمرأة العاملة الحامل ورعايتها . واكد على عمل جواز تشغيلها في عمل اضافي او ليلي او شاق وعلى ان لا تزيد ساعات عملها اليومي أكثر من سبع ساعات ، اضافة الى التأكيد على منع اشتغالها خلال فترة الثلاث اسابيع التي تلي ولادتها . واكد على ضرورة انشاء وتوفير دور حضانة ورياض اطفال للعناية باطفال العاملات اثناء العمل ونظم فترات الرضاعة لاطفالهن كما حدد اجازة الحمل والوضع وباجور تامة اضافة الى تطبيق احكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٩ عليها . واكد على حق المرأة العاملة في احالتها على التقاعد عند بلوغها سن ٥٥ سنة . وللحفاظ على الروابط العائلية وحمايتها من التفكك والضياع فقد اجاز للمرأة العاملة اجازة الالتحاق بالزوج - الذي يعمل او يدرس او يوفد خارج العراق وكذلك المريض الذي يعالج في الخارج . ولقد استثنى القانون من الخضوع لاحكام تنظيم عمل النساء العاملات اللواتي يشتغلن في وسط عائلي لا يعمل فيه سوى افراد العائلة الواحدة وبشروط صحية واخلاقية سليمة (٥٠)

اما بالنسبة لعمل الاحداث (*) فقد راعى المشرع العراقي لقانون العمل مصالح الاحداث وحماية الطفولة وابعادها عن مخاطر العمل المبكر ومتاعبه ،

(*) عرضت المادة ٨٦ فقرة أ من قانون العمل العراقي رقم ١٥١ الحدث (من لم يكمل الثامنة عشر من العمر) .

ومراعياً ضعف الحدث وعدم قدرته على بعض الاعمال (*). ولذا فقد منع اشتغال الاحداث دون سن الخامسة عشر من العمر. وهناك اعمال لايجوز فيها تشغيل الاحداث دون السادسة عشر من العمر وذلك لظروفها المرهقة او الضارة وكذلك لايجوز عمله ليلاً او في الاعمال الاضافية ، كما حدد ساعات العمل بمدة اقصاها سبع ساعات ، على ان تتخللها فترات للراحة . ورغبة من المشرع في حماية الحدث فانه الزم فحص الحدث سنوياً للتأكد من كفاءته وصحته وقدرته على العمل . وقد الزم القانون الجهة التي تستخدم احداثاً اعلان نظام تشغيلهم في مكان ظاهر من مقر العمل ليكون عرضة لاطلاع العمال وكافة المعنيين . كما اوجبت تنظيم سجل خاص بالاحداث العاملين في المشروع يتضمن اسماءهم واعمارهم والاعمال المسندة اليهم كما يتضمن التقارير الطبية الممنوحة لهم، ويكون هذا السجل دائماً خاضعاً للتدقيق ومراقبة مفتشي العمل والمنظمات النقابية المختصة .

وقد استثنى القانون من الاحكام السابقة الاحداث الذين يشتغلون في وسط عائلي بالشروط التي تطرقنا اليها في تنظيم عمل النساء فقد نصت المادة الحادية والتسعون من قانون العمل على ان (يستثنى من تطبيق هذا الفصل العمال النساء والاحداث الذين يشتغلون في وسط عائلي لايعمل فيه سوى افراد الاسرة الواحدة تحت اشراف الام او الاب او الزوج او الاخ او الاخت او العم او الخمال او الجد على ان يتم العمل في هذه الحالات ضمن شروط صحية واخلاقية ملائمة) (٥١) .

اما قانون الخدمة المدنية وتعديلاته رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٥ و ٧٢ لسنة ١٩٧٧ و ٩٤ لسنة ١٩٧٧ فانه جاء مراعيّاً المساواة بين المرأة والرجل في جمال التعيين والرواتب والمخصصات والاعفآت القانونية وحق الموظفة في اجازات الحمل

(*) اضافة لهذا فهناك من يربط بين سن العمل الادنى وبين التعليم الابتدائي حيث يتعارض العمل مع التعليم

والولادة والامومة . والالتحاق بالزوج الموفد للعمل والدراسة ومصاحبة الزوج للزوجه . كلها جاءت دعماً لتمامك العائلة واستقرارها ورفع مستواها المعاشي وتطويرها .

اما قوانين التقاعد والضمان الاجتماعي لموظفي الدولة – المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية – وللمدنيين والعسكريين ، وللعمال والكسبة فانها كلها جاءت هادفة لرعاية مصالح الفرد والعائلة وحمايتها من مغبات العوز والفقير والحاجة الناجمة عن البطالة بسبب الحوادث والمرض والشيخوخة والعجز . ولذا فانها جاءت لتوفير الحد الادنى للملائم من المورد الكافي للعيش للملائم للحياة الامنة المطمئنة (٥٢) .

اما قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ فقد جاء ليعالج سلبيات الحياة الزراعية في الريف العراقي ولرفع المستوى الحيائي للعائلة الريفية بكل وجوها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بما فيها من تحول حاسم في حياة العائلة الريفية – كوحدة اجتماعية – وحياة افرادها رجالا ونساء ، صغاراً وكباراً ، ورفع مستواها الى الحد الذي يهيء لها الحياة السليمة الكريمة الآمنة المستقرة وليتسنى لها المساهمة بصورة ايجابية في العمل الجماعي والتعاوني خاصة وفي عملية التنمية الشاملة عامة (٥٣) .

ان من اهم التشريعات التي جاءت مؤخرأ هادفة – بصورة مباشرة – لرعاية العائلة وحمايتها هو قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ ، اذ جاء ساعياً لتقوية التضامن الاجتماعي ولتأمين الرعاية الاجتماعية وانصاف عوائل وشرائح اجتماعية متعددة ضمن المجتمع العراقي ، خاصة تلك التي تعاني من الضيق والفقير والعوز ومن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية غير الملائمة . كما يسعى لتقديم الرعاية الاجتماعية الضرورية للمواطنين خلال حياتهم ولعوائلم بعد وفاتهم وبذا فهو يهدف لحمايتهم من مغبات الزمان ويحفظ لهم كرامتهم

في الحاضر والمستقبل ويهيىء لهم العيش السليم ليتمنى لهم القيام بدورهم بصورة فعالة في بناء المجتمع وتقدمه . لقد جاء قانون الرعاية الاجتماعية واقعياً وشاملاً لكل نواحي الرعاية الاجتماعية في المجتمع العراقي ومؤكداً على رعاية العائلة واف ادها كما يلي :

١ - اكد على بناء العائلة ورعايتها لانها نواة المجتمع ، ولذا فهو يعمل على اعانتها ورفع مستواها الى الحد الذي يكفل لها الحياة المستقرة ويحميها من مصاعب الحياة حتى تتمكن من القيام بدورها بصورة سليمة - في عملية التنشئة الاجتماعية خاصة والتنمية الاجتماعية عامة . فقد جاء فيه منح العائلة المعذمة والعائلة ذات الدخل الواطيء رواتب محددة تتلائم مع الحياة الكريمة للمواطنين. (*)

٢ - اهتم برعاية كل فرد من افراد الاسرة لانهم ذخيرة المجتمع فاعتنى بالمرأة والطفل والشيخ والمعوق والعاجز . فرعى المرأة الارملة والمطلقة وقد خصص لها راتباً شهرياً ، كما اهتم باليتيم العاجز والشيخ المسن والعاجز عن العمل بسبب المرض او الشيخوخة او العوق . وقد اهتم اهتماماً كبيراً برعاية المعوقين بدنياً وعقلياً كلياً او جزئياً ، وذلك عن طريق اعاناتهم مادياً وتهيئة دور لرعايتهم وتأهيلهم ومساعدتهم على ممارسة العمل الملائم الذي لا يحول عوقهم الجزئي دون ممارسته . اما بالنسبة للمعوقين كلياً فقد خصص لهم رواتب لا تقل عن الراتب الشهري للعامل غير الماهر .

اما الطفولة فقد اعتبرها الثروة القومية البشرية في المجتمع ، وهي المستقبل

(*) العائلة ذات الدخل الواطيء هي التي يقل دخلها الشهري عن الحد الادنى لاجر العامل غير الماهر اذا كانت مكونة من خمسة افراد او يقل عن ٧٥ / من الاجر اذا كانت مكونة من اربعة اشخاص او عن ٧٠ / اذا كانت مكونة من ثلاثة افراد او عن ٦٦ / اذا كانت مكونة من فردين ٦٦ / اذا كانت مكونة من فردين او عن ٣٣ / اذا كانت مكونة من فرد واحد .

المشرق له ، ولذا فقد اكد على التوسع الكمي والنوعي لدور الحضانة ورياض الاطفال ودور رعاية الاطفال والاحداث واليتامي والمعوقين والمشردين والجانحين وتأهيلهم ليكونوا اعضاء فعالين ونافعين في المجتمع .

وعلى العموم فان هذا القانون يعتبر تجربة فريدة من نوعها سواء اكان ذلك في المجتمع العربي او في المجتمعات النامية الاخرى .

اما قوانين مجانية التعليم لسنة ١٩٧٥ والتعليم الالزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ فانها جاءت لتفتح الابواب امام نشر العلم والثقافة ضمن العائلة العراقية بصورها التقليدية ، والحديثة وكذلك قانون محو الامية رقم ٩٢ لعام ١٩٧٨ فقد جاء للقضاء على امية وجهل الفئات الواسعة من افراد العائلة العراقية - خاصة البالغين الذين يشكلون عائقاً في عملية التنمية والتقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي في القطر ، اذ ان بناء مجتمع متقدم حديث يتطلب وعي وتفهم اعضائه لمجريات الامور وعتطلبات الحياة الاشتراكية الحديثة .

اضافة الى كل ذلك فان قرارات مجلس قيادة الثورة في تموز ١٩٧٩ وتموز ١٩٨٠ (٥) ، التي جاءت لرفع المستوى المعاشي لمجموع الشعب من اجل تحقيق عدالة حقيقية للحد من الوضع المعاشي غير الملائم للعوائل في بعض الشرائح - الناجم عن ارتفاع الاسعار المعاشية - وذلك بتعديل رواتب واجور ومخصصات منتسبي الدولة من مدنيين وعسكريين ومتقاعدين وعمال وكسبة في القطاعات الاشتراكية والمختلطة والخاصة .

الخدمات العامة :-

ان العائلة هي ينبوع الحياة ، والوسيلة المنظمة للحفاظ على الجنس البشري ،

(*) قرارات رقم ١١٠٤ - ١١٢٠ لسنة ١٩٨٠ ، في جريدة الوقائع العراقية تموز ١٩٨٠ .

والاداة الرئيسية التي ياتمنها المجتمع على حياة الاطفال وتنشئتهم ورعايتهم . ومن هنا تنبع اهمية اشراف الدولة ورقابتها على هذه المنظمة الحيوية ورعايتها وضمانها . ومن هنا ايضاً جاء حق الدولة في تنظيم الحياة العائلية والزوجية تنظيمياً يتفق ومصالح الفرد والمجتمع . ان عظم مسؤولية الدولة هذه تدفعها الى تقديم المساعدات للعائلة بطرق شتى منها المباشرة وغير المباشرة وذلك للاحاطة برعايتها من كل الجوانب المادية منها والمعنوية ، الصحية – البدنية والنفسية – والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية وغيرها ، وذلك بتوفير الغذاء والخدمات الصحية لبناء جسد صحيح قادر على الانتاج ، وتقديم الغذاء الروحي الذي يعتبر من مستلزمات الحياة – كالهواء والماء والغذاء – والذي يميز الانسان عن الحيوان ويساعد على الخلق والابداع وانشاء الحضارات والحفاظ عليها . كما تقوم بتوفير وسائل العيش الحديثة كالمساكن الملائم والماء والكهرباء ووسائل المواصلات . وكل هذه الامور تساعد على شعور الفرد بانسانيته واهميته في المجتمع . اضافة لهذه الخدمات فان الدولة تقف لتعاون العائلة التي قد تتعرض الى كوارث الحياة ومصاعبها كالبطالة والعجز والشيخوخة والكوارث الطبيعية وغيرها ، فتقدم لها الخدمات والرعاية الاجتماعية المطلوبة . هذا وان الدولة المتقدمة الناهضة تسعى للقضاء على الاحوال الاجتماعية غير الطبيعية التي تنخر في بناء الكيان الاجتماعي وتهدهد بالانحلال ومن هذا المنطلق نجد ان حكومة الثورة في العراق تسعى دائماً وابدأ لخدمة الفرد والعائلة والمجتمع وتسعى حثيثاً نحو تقديم اوسع الخدمات العامة لهم وافضلها كي يتسنى لهم القيام بدورهم في عملية البناء والتنمية والانتاج الاجتماعي للوصول الى افضل المستويات الحياتية – المعاشية والثقافية والتربوية . الخ . وقد اهتمت السلطة السياسية منذ ثورة السابع عشر من تموز بالتركيز على تقديم الخدمات العامة كماً ونوعاً وذلك لان الرغبة نحو الوصول الى التطورات والتغيرات السريعة في مجتمع يبغى النمو يتطلب تطوراً سريعاً في كل نواحيه . ولا يمكن الوصول الى هذا التطور الا عن طريق تحمل الدولة للمسؤولية التامة والعبء الأكبر

في توفير الخدمات العامة للشعب وفي المجالات الاجتماعية والصحية والثقافية والمواصلات والمنافع – الكهرباء والماء وغير ذلك . والسلطة في العراق اذ تقدم هذه الخدمات فانما تقوم بذلك متوخية التحويل الاشتراكي في المجتمع وتوفير الحياة الرضية المستقرة المطمئنة للانسان تحت ظل هذا النظام . ولم يغرب عن بال اللولة ان تقديم هذه الخدمات يجب ان يهتم بالتوفيق بين التوسع الافقي فيها مع التوسع العمودي بحيث يمنع سوء نوعية هذه الخدمات . (٥٥)

الخدمات التربوية :-

لقد اولت السلطة السياسية اهتماماً كبيراً للخدمات التربوية في العراق وذلك لما لهذه الخدمات من اهمية في نشر الافكار والمفاهيم والقيم التي تلعب دوراً هاماً فعلا في تحديد ملامح المجتمع الثوري التقدمي بصورة خاصة وتنمية المجتمع بصورة عامة . وقد بدأت الثورة في اجراء تغييرات جذرية في نظام التربية والتعليم الرسمي منها (المدارس) وغير الرسمي (وسائل الثقافة والاعلام) فركزت على الاهتمام بالتوسع « الافقي » « والعمودي » للتربية والتعليم « والكمي » « والنوعي » ، فبدأت بهذا التركيز من دور الحضانة ورياض الاطفال والتعليم الابتدائي والثانوي والى الجامعي ، كما اهتمت بالمناهج والكتب لتتفق مع مبادئ الحزب والثورة ولاشباع حاجات التطور والتسريع في خطة التنمية .

ففي المجال الرسمي للتربية والتعليم فتدتم التركيز على التوسع الافقي الكمي – حيث انتشرت المدارس الرسمية – بكل مستوياتها في كافة انحاء القطر – كما شمل الريف والمدن على حد سواء .

ففي عام ١٩٦٨ كان عدد الطلاب في المدارس الابتدائية ١٠١٠ مليون طالب وفي عام ١٩٧٨ اصبح عددهم ٢٠٥ مليون طالب . اي بمعدل نمو سنوي ١١٣٪ وعلى المستوى المتوسط والثانوي في عام ١٩٦٨ كان عدد الطلاب ٢٨٥٧٠٠

اوعام ١٩٧٨ اصبح عددهم ٦٥٣٩٠٠ طالب اي بمعدل نمو ١٤ر٣ ٪ اما التعليم المهني فمني عام ١٩٦٨ كان عدد الطلاب ١٠٥٠٠ طالب وفي عام ١٩٧٨ صبح ٣٥ر١٠٠ طالب . اما التعليم العالي فقد كان في عام ١٩٦٨ حوالي ٢٤ الف طالب واصبح في عام ١٩٧٨ حوالي ٨٥ر٣٠٠ طالباً. (٥٦)

اما من حيث النوعية فقد شرعت الدولة في تعديل البرامج والكتب الدراسية وعلى كل المستويات - لتتماشى مع مفهوم الثورة للملامح العامة للمجتمع القومي الاشتراكي ولتقوم بتنشئة الاجيال المشبعة بروح القومية والتي تعمل على اجراء التغييرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع .. وركزت على ضرورة تمشي عملية التعليم مع ايدولوجية المجتمع العراقي ولقيمه ومفاهيمه في التطور الديمقراطي . كما اهتمت الدولة ببرامج اعداد المعلمين وتدريبهم وتوفير الوسائل التعليمية .

وقد خصصت الدولة مبالغ طائلة لتطوير التعليم المجاني والالزامي ومحو الامية في العراق فقد اصبحت تخصيصات عام ١٩٧٨ من خطة التنمية تساوي ٢٤ مرة لما كانت عليه في عام ١٩٧٠ وخمسة اضعاف المبالغ التي كانت مخصصة في خطة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ . كما ركزت على توفير مستلزمات التعليم المجاني والالزامي ٤٠٠ ٪ اكثر مما صدر لها عام ١٩٧٥ (٥٧) .

اما برامج محو الامية فقد جاءت مكملة لالزامية ومجانية التعليم وبذا فقد تم تطوير الامية في المجتمع من كل جوانبها وذلك للقضاء عليها باسرع واقصر وقت ممكن . وقد جاءت الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية (*) - التي ساهمت بها المؤسسات التربوية والمنظمات الشعبية في المدن والريف على حد سواء - للاسراع في القضاء على السلبات في التركيب الاجتماعي وبالتالي الى الاسراع في عمائة

(*) بدأ تطبيقها في عام ١٩٧٩ على ان لا تتجاوز مدتها ٣ سنوات وذلك لاختصار الزمن ثم محو الامية وبذا سيقضي على الامية للاشخاص بين عمر ١٥ - ٤٥ سنة والذين فانهم فرص التعليم .

التنمية والتغيير في جوانب المجتمع كافة وذلك بتجنيد كل الامكانيات المادية والبشرية والعلمية لهذا الغرض ، اذ ان العلاقة بين محو الامية والتنمية علاقة جدلية متبادلة ومردودات كل منها متبادلة ، فالتنمية هي الوسيلة لتغيير واقع وحجم مشكلة الامية ، كما ان محو الامية يسرع في عملية التنمية ، فالانسان المتعلم الرشيد الواعي يدرك اهمية التمتع بحقوقه والقيام بواجباته وتحمل مسؤولياته كما يدرك اهمية دوره في تنمية العائلة خاصة والمجتمع عامة (٥٨) .

اضافة الى كل هذا فقد اعتمدت السلطة السياسية في نشر الثقافة والتعليم على وسائل الاعلام المختلفة - الراديو والتلفزيون والسينما لذا جندت كل هذه الوسائل لاحداث التغييرات المطلوبة في مجتمعنا الجديد وذلك عن طريق خلق وعي قومي وطني ديموقراطي . وتظهر اهمية وسائل الاعلام في تقديم الخدمات الثقافية والتربوية وذلك لصلتها المباشرة بالمواطنين وتأثيرها الفعال على كل نواحي حياتهم الاجتماعية والعائلية والسياسية والاقتصادية ، فتأثيرها ملموس على كل الشرائح البشرية في المجتمع وبغض النظر عن ميولهم وثقافتهم ومصالحهم .. الخ فعن طريق هذه الوسائل بدأت تصل الافكار والمفاهيم التحريرية الى كل فئات الشعب - في الريف والمدينة . - فتوسع من مداركهم وتفهمهم لمجتمعهم ومساهماتهم في تنميته .

وعلى العموم فان كل هذه الخدمات التربوية ، حينما تقدم الى الفرد فانها انما تقدم لافراد في عوائل - ذكوراً واناثاً صغاراً وكباراً فهي تقدم للفرد والعائلة على حد سواء فتؤثر فيهما وتوجهها الى الطريق المنشود .

الخدمات الصحية -

ان اهتمام الدولة بالخدمات الطبية - الرقائية منها والعلاجية كان وما زال يعتبر من اهم المسائل التي تشغل بال السلطة السياسية فتسعى حثيثاً الى الاسراع في

توسيعها وتقديمها الى اكبر عدد ممكن من ابناء الشعب ، فلقد ركز الاهتمام لتوفير افضل الخدمات الصحية لاكبر عدد ممكن من الناس - خاصة الفئات الاجتماعية الفقيرة - في الريف والمدينة على حد سواء . لقد تطورت هذه الخدمات اقلياً وعمودياً ، وقد زاد الانفاق بنسبة ٤٠٪ مما كان عليها في عام ١٩٦٨ ولغاية ١٩٧٣ فازداد عدد المستشفيات زيادة ملحوظة ففي عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ كان هناك ١٥٣ مستشفى وفي عام ١٩٧٨ اصبح ١٦٥ مستشفى زائداً ١٦٧٨ مؤسسة صحية . اما بالنسبة للاطباء ففي عام ١٩٦٨ كان ٢٤٢٤ طبيباً . وفي عام ١٩٧٨ اصبح عدد الاطباء ٣٤٦٦ طبيب منهم ١٠٥٨ امرأة اما بالنسبة للايادي الصحية المساعدة فقد بلغت الزيادة بين ١٩٦٨ الى ١٩٧٢ حوالي ٥٧٨٪ هذا من حيث الكمية اما من حيث النوعية فقد ركز على الشخصيات الحديثة بالنسبة للاطباء وبالنسبة للمستشفيات اضافة الى ادخال احدث الوسائل الوقائية والتشخيصية والعلاجية وتقديم افضل الخدمات في هذه المجالات . وقد جاء قانون التأمين الصحي الذي شمل سكان الريف والمدينة على حد سواء مقدماً ومؤمناً الخدمات الصحية والعلاجية لما يقارب من ٧٠٪ من سكان العراق . كما انشأت العيادات الشعبية شبه المجانية وذلك اضافة للمراكز والمستشفيات الطبية المجانية لخدمة كل قطاعات الشعب . وكل هذا جعل من الممكن تقديم الخدمات الصحية الحديثة للفئات المحرومة وعلى نفس المستوى للفئات الاخرى وكل هذه الخدمات ساعدت على رفع المستوى الصحي للعائلة الحضرية والريفية فانخفضت نسبة الوفيات بصورة عامة - ووفيات الاطفال بصورة خاصة - ، كما تحسنت الحالة الصحية لافراد العائلة وقلت نسبة الامراض الوبائية والمعدية بينهم مما ساعد على قوة القوى العاملة البشرية وعلى زيادة نسبة انتزجها ومساهمتها في عمليات الوصول الى المجتمع المتطور الحديث (٥٩) .

المنافع العامة الأخرى -

أما بالنسبة للمنافع العامة كالماء والكهرباء والطرق فلم تعطها الدولة اهتماماً أقل من اهتمامها بالخدمات الأخرى إذ أنها وضعت الخطط وخصصت لها الميزانيات وباشرت بالعمل لتوفير المياه الصالحة للشرب الذي سيغطي احتياجات البلد إلا أن خطط المدى المتوسط سيغطي حوالي ٩٠٪ من احتياجات المدن والتصبات وحوالي ٥٪ فقط من حاجات الريف ولذا فقد ركزت الدولة على التخطيط للمشاريع طويلة المدى التي يستغرق تنفيذها سنوات عديدة - وذلك لإيصال الماء إلى كافة أنحاء القطر خاصة المناطق الريفية منها - .

أما بالنسبة للكهرباء فقد تم التخطيط وبؤشر العمل منذ بداية خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ لتوسيع شبكات الكهرباء لتصل ما بين أقصى نقطة في الشمال إلى أقصى نقطة في الجنوب - بما فيها الريف والقرى الصغيرة - (٦٠) .

السكن والمواصلات -

إضافة إلى كل هذا ولأجل ربط الريف بالمدينة ، والعراق بالعالم الخارجي ربطاً متصلًا فقد ركز على توسيع شبكة الطرق الرئيسية والفرعية وتعبيدها وذلك ليتسنى للمدينة أن تصل إلى أبعد المناطق وأكثرها بدائية ولتيسنى للدولة تقديم أوسع وأفضل الخدمات لمواطنيها .

إن ارتفاع المستوى الصحي والخدمات الأخرى أدى إلى ارتفاع وتنمية العائلة وإلى زيادة واضحة كبيرة في السكان مما أدى إلى ظهور بعض المشاكل التي تربط بالحياة العائلية ومصالحها ، ومن أهم هذه المشاكل هي مشكلة السكن . وقد رأت الدولة أن مسألة تأمين السكن الصحي اللائق والكافي لكافة العوائل هو أمر جوهري بالنسبة للاستقرار العائلي والاجتماعي ولسير عملية التنمية ولذا

فقد بدأت بتنفيذ برامج اسكانية – في الريف والمدينة – تضمنتها خطط التنمية القومية – وتتضمن هذه الخطط مشاريع الاسكان واعداد الشمال والاسكان الصناعي واسكان البلو والقرى الحدودية ، وقد تم انجاز قسم منها فعلا وما زالت مشاريع اخرى قيد التنفيذ . اضافة الى مشاريع البناء الخاصة – والتي ساهمت بها الدولة عن طريق قروض المصرف العقاري – فان الجهات ا المختصة في عام ١٩٧٨ انجزت ٢٠٠٠٠ وحدة سكنية بدأ بتنفيذها في السنوات السابقة وقامت ببناء ٤٦٠٠٠ وحدة سكنية في المناطق الحضرية و ٢٥٠٠٠ وحدة سكنية في منطقة الحكم الذاتي . (٦١) وقد بدأ التوسع عمودياً اضافة الى التوسع الافقي مراعيًا ان تكون هذه المشاريع وسيلة لتغيير العلاقات في المجتمع – الاقتصادية والاجتماعية (العائلية والعشائرية) كما شجعت مشاريع الاسكان التعاونية في الريف وهيأت لها الوسائل الصحية والتعليمية والترفيهية وذلك لتشجيع الهجرة المعاكسة الى الريف وللتخفيف من الفروق الموجودة بين الريف والمدينة .

الخدمات والرعاية الاجتماعية –

ان الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية كانت تقدم في بادىء الامر ولغاية ١٩٤٨ – عن طريق الجمعيات الخيرية الاهلية . وان الخدمات التي كانت تقدمها هذه المؤسسات كانت بسيطة منها الصحية والثقافية – محو الامية – ومهنية – صناعات يدوية بسيطة وخياطة وتدريب منزلي – وتربوية واقتصادية – تقديم الاعانات المادية البسيطة . . الا ان هذه الخدمات كانت غير كافية لاشباع الحاجات التي بدأت بالزيادة خلال الجيلين الاخيرين مما دعى الدولة الى التزول الى هذا المضمار – وهي تسعى نحو التحولات الاشتراكية في المجتمع – فاخذت على عاتقها القيام بكل هذه الخدمات – تشاركها المنظمات الجماهيرية شبه الرسمية – وذلك عن طريق مراكز الخدمات الاجتماعية لرعاية العائلة وتنظيم

نسلها والطفولة والامومة والاحداث والمسنين واليتامى والمعوقين والمعوزين ،
وعن طريق تقديم الاعانات والمساعدات المادية والمعنوية (٦٢) .

لقد رأت الدولة ان من اجل التخطيط للخدمات الاجتماعية بكل انواعها
بما فيها التخطيط لمراكز الخدمات الاجتماعية - انه لا بد من اجراء دراسات
ميدانية موسعة لتحديد المناطق التي هي في حاجة الى مثل هذه الخدمات وذلك
ليتسنى لهذه المراكز ان تقوم بدورها المرسوم وتحقيق اهدافها بصورة فعالة مراعية
الايضاح الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تجابهها هذه المناطق والعلائق
الاجتماعية السائدة فيها . فنجاح عمل مراكز الخدمات الاجتماعية يعتمد الى درجة
كبيرة على هذه الامور وعلى تقبل الفئات المخدومة لخدمات هذه المراكز (٦٣) .
ان امتداد الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة الى كافة انحاء القطر جاء نتيجة
للنظرة الايجابية الى اهمية خدمات المؤسسات الاجتماعية التي اعتبرتها الثورة
عملية وقائية علاجية بناءة . ولقد ازداد الاهتمام بهذه الخدمات بعد صدور قانون
المجلس الاعلى للشؤون الاجتماعية وقوانين الضمان الاجتماعي ، والتقاعد ، والتأمين
الصحي ، والعمل وقانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١٩٥ لعام
١٩٧٨ . وقد بلغت اهمية هذه الخدمات ذروتها بعد صدور قانون الرعاية
الاجتماعية في عام ١٩٨٠ وتأسيس المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية في وزارة
العمل والشؤون الاجتماعية . وقد انشأ في عام ١٩٧٢ مركزاً للتدريب على
الخدمة الاجتماعية والاعتماد لها ، اضافة الى وجود قسم الاجتماع والخدمة
الاجتماعية في كلية الاداب بجامعة بغداد وذلك مساهمة في تأهيل واعداد
العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية علمياً ، وتطوير العمل في هذا الميدان .

لقد ظهر الاهتمام ، في بداية الامر - بانشاء المراكز الاجتماعية التي كانت
تقدم مختلف الخدمات الاجتماعية العامة للعائلة . ومنذ عام ١٩٤٩ ، الا ان
اعمالها تعثرت حتى تأسيس مديرية الخدمات الاجتماعية العامة ثم صدور نظام

المراكز الاجتماعية وتم ٣٦ لعام ١٩٦٤ الذي حدد وظيفة المراكز الاجتماعية وربطها بالمناطق المتخلفة في المدينة ، حيث تهتم بتقديم الخدمات الاجتماعية لعوائل المناطق الشعبية . وقد بدأت اهميتها بالتبلور مند نهاية الخمسينات ، الا ان توسعها وانتشارها ازداد بنسبة عالية في السبعينات . وقد كانت في البداية مقتصرة على مدينة بغداد . الا انها بدأت منذ عام ١٩٧٠ في الانتشار في كافة انحاء القطر ، (*) (٦٤) وسميت فيما بعد مراكز التنمية الاجتماعية الا انها بعد صدور قانون الرعاية الاجتماعية حرلت اعمالها ووزعت على دور الدولة ومراكزها لرعاية الاحداث والمعوقين والمعوزين والمسنين ، ومراكز مكافحة الامية ورعاية الطفولة والامومة ومراكز المنظمات الجماهيرية وسميت مراكز التنمية الاجتماعية .

مراكز تنظيم الاسرة :

ان مراكز تنظيم الاسرة في العراق تعتبر ظاهرة حديثة العهد اذ بدأت منذ عام ١٩٧٠ وبالتعاون من وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية وجمعية تنظيم الاسرة العراقية . ان هدفها الرئيسي العناية بالامومة وخاصة مسألة تنظيم النسل والعائلة وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية وبالشكل الذي يتلائم مع عملية التنمية في القطر ، ومع الزيادة السكانية المرغوبة الملائمة للبلد . وهي تعمل على تقديم الاستشارات الصحية حول تنظيم النسل واستعمال وسائل منع الحمل الحديثة ومعالجة حالات العقم ، وفحص الحوامل الدوري ورعايتهم . وتقوم بكل ذلك لقاء تكاليف اسمية زهيدة - شبه مجانية - . كما تقوم باعطاء الدواء للمواطنات بصورة مجانية .

(*) في عام ١٩٦٠ كان هناك ٥ مراكز اجتماعية في بغداد . في عام ١٩٦٨ اصبحت ٣٦ مركزاً ١٨ منها في بغداد والبقية موزعة على كافة انحاء القطر . اغلقت ووزعت اعمالها في عام ١٩٨٠ على المؤسسات الاخرى .

هناك الان ستة مراكز رسمية لتنظيم الاسرة في بغداد ، ومركز واحد لتنظيم الاسرة في الموصل (٦٥) . وهناك مراكز أخرى لتنظيم الاسرة في محافظتي كربلاء والنجف تدار من قبل الاتحاد العام لشاء العراق (*). وكذلك هناك مراكز اخرى من هذا النوع مايرتبط بوزارة الداخلية ومنها بوزارة التربية وعلى الرغم من انتشارها في السنوات الاخيرة الا ان الحاجة مازالت كبيرة الى زيادة عددها في كل المحافظات ، اذ ان الاقبال على الاستفادة من خدماتها في زيادة مستمرة (**).

مراكز رعاية الامومة والطفولة :—

اما مراكز رعاية الامومة والطفولة فان هدفها الرئيسي رعاية الام والطفل فترعى الام منذ الفترة الاولى للحمل وترشدها للعناية بصحتها والعناية بالطفل ، فتقوم بالفحوص الدورية لها وللطفل بعد ولادته وتشرف على نموه وتغذيته وتقدم لهم اللواء وبصورة شبه مجانية . وتظهر هذه المراكز اما بصورة مستقلة بحد ذاتها او كمستوصفات او ضمن مستشفيات او ضمن المراكز الاجتماعية وهي تظهر في اغاب محافظات التطر حيث نجد الاقبال عليها كبيراً (٦٦) .

دور الحضانة :

وقد ظهرت اهمية دور الحضانة في المجتمع العراقي حديثاً وذلك نتيجة لتحرر المرأة وخروجها للعمل خارج نطاق العائلة ، اضافة الى استقلال الوحدة العائلية الصغيرة عن بقية الاقرباء ، اذ اصبح من الضروري وجود منظمات خارج الاسرة لتشارك العائلة وتساعد في العناية بالطفل اثناء عمل المرأة .

(*) اغلب هذه المراكز تقع في المستشفيات الرسمية .

(**) هذه المعلومات مستقاة من جمعية تنظيم الاسرة العراقية ، بغداد .

وقد ظهرت هذه الدور في البداية من قبل بعض الجمعيات والمؤسسات الاهلية والشعبية الا ان الدولة اخذت على عاتقها اخيراً مسؤولية انشاء وادارة هذه الدور وشاركتها في هذا المجال المنظمات الجماهيرية - خاصة الاتحاد العام لنساء العراق (٦٧) .

مراكز ودور رعاية الاطفال والاحداث -

لقد بدأت رعاية الاطفال والاحداث مجهولي النسب والايتام في العراق من قبل جهات خيرية دينية (*) الا انها بدأت بصورة تدريجية تجلب انتباه الدولة منذ صدور نظام رعاية الاحداث رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ وقد بلغ اهتمام الدولة برعاية الاحداث اشده منذ ثورة السابع عشر من تموز حيث تقوم الدولة برعاية الاحداث والايتام ومجهولي النسب عن طريق دور الدولة وتحت اشراف المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية . من هذه الدور دار حضانة الايوائية للاطفال اليتامى ومجهولي النسب دون سن الست سنوات وكذلك دور ايواء الاحداث بين سن ٦ - ١٨ سنة . وهناك في الوقت الحاضر في العراق ٢٤ دار للاحداث الذكور ٦ دور للاحداث الاناث . وتقوم هذه الدور بايواء الاحداث وتقديم الخدمات الصحية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية والترفيهية وباساليب تربوية صحيحة لتخلق منهم مواطنين صالحين منتجين في المستقبل (٦٨) .

دور رعاية المسنين والمقعدين -

ان المساعدات الاجتماعية والاقتصادية والضمان الاجتماعي والتقاعد

(*) كان هناك دار واحدة للايتم المسلمين تابعة للاوقاف ، ودار واحدة للايتم المسيحيين التابعة لمدرسة الراهبات .

والمكافآت التي تمنحها الدولة ومؤسساتها الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية الى المسنين والعجزة تساعد الى درجة كبيرة في علاج مشكلة المسنين . ولكن هناك بعض الاحوال التي نجد فيها انه ليس للمسمن من يرعاه ويعيله فيصبح في سن اليأس التي يشعر فيها بالضيق وعدم الاطمئنان والوحدة وعدم القدرة على مساعدة انفسهم ، ففي هذه الاحوال وجدت الدولة نفسها مضطرة الى ايجاد المأوى وتوفير الغذاء والملبس والعناية الطبية – الجسمية والنفسية – وتوفير الظروف الترويحية لهم ليعيشوا ماتبقى من حياتهم بصورة كريمة . ولذا اهتمت الدولة بانشاء مركز لرعاية العجزة والمسنين وذلك لتوفير هذه الخدمات لهم ، وكل ذلك بصورة مجانية . وقد صدر اول نظام لرعاية المسنين برقم ٤٧ لعام ١٩٤٧ وكان هناك ثلاث دور لرعاية المسنين في بغداد وكربلاء والبصرة . وقد ازداد عددها بعد عام ١٩٦٨ واصبحت ثمانية دور موزعة على بعض محافظات القطر اضافة الى واحدة في مدينة بغداد حيث تقدم الخدمات الصحية والمعاشية والترفيهية للمسنين والمتعدين . وبعد صدور قانون الرعاية الاجتماعية لعام ١٩٨٠ ارتبطت هذه المعاهد بمركز رعاية المعوقين كلياً (٦٩) .

مركز رعاية الاحداث الجانحين – الاصلاحيات –

ان الاهتمام برعاية الاحداث الجانحين الذين تتراوح اعمارهم بين ٧-١٨ سنة ازداد بدرجة كبيرة خلال السنوات الاخيرة . وتعمل هذه الدور بمفهوم تربوي اصلاحى حديث يسعى لتأهيل الحدث الجانح اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً واصلاحه ليصبح عضواً فعالاً صالحاً في خدمة المجتمع . وتعتبر تجربة الاصلاح للمجرمين البالغين عامة وللأحداث المنحرفين خاصة من التجارب الاصلاحية البناءة الرائدة في المجتمعات النامية سواء أكان من حيث الاساليب التربوية النفسية الاصلاحية أم من حيث المباني التي يقيم فيها المجرمين والجانحين .

ان الاحداث الجانحين الذين تتراوح اعمارهم بين ٧ - ٨ يوضعون في المدرسة الاصلاحية للاحداث المنحرفين اما الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ - ١٨ سنة فانهم يودعون في مدرسة تدريب الاحداث الجانحين وهناك دار الملاحظة التي يوقف فيها الحدث الجانح اثناء فترة المحاكمة . وتمثل في كل من المدرسة الاصلاحية ومدرسة التدريب الجو الاصلاحى الملائم لتأهيل الجانح حسب الاسس التربوية الصحيحة وفي جو شبه مفتوح يبيح للحدث الاستفادة من الالتحاق بمدرسته القريبة من الاصلاحية واكمال دراسته فيها . كما تقدم له كل الخدمات الصحية والاجتماعية والترفيهية . اضافة الى هذه المدارس هناك دار لتأهيل الاحداث المرشدين وتقديم كافة الخدمات لهم . (٧٠)

دور رعاية المعوقين : -

تعني هذه المراكز برعاية ذوي العاهات - الجسمية والعقلية ، الموروثة والمكتسبة والتي تمنعهم عن العناية الكاملة بانفسهم او عن مزاوله العمل الذي كانوا يمارسونه فتقوم بتأهيلهم ومساعدتهم على استغلال قدراتهم ومواهبهم في العمل الملائم لهم . فتقوم بتعليمهم حرفاً يمكنهم تأديتها فيشعرون بقدرتهم على القيام بواجباتهم نحو انفسهم واسرهم ومجتمعهم وبذا يشعرون باهميتهم في الحياة وقدرتهم على اعالة انفسهم وعدم كونهم عالة على غيرهم . وتعنى هذه الدور بالمعوقين العاجزين كلياً او العاجزين جزئياً . وقد بدأت رعاية المعوقين في العراق في بداية الامر من قبل الجمعيات الخيرية الاهلية فكان هناك دار واحدة للمكفوفين وآخر للصم والبكم والمتخلفون عقلياً في بغداد ، الا ان اهتمام الدولة في الوقت الحاضر بهذه الدور ، - خاصة بعد صدور قانون الرعاية الاجتماعية وبعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية - بدأ بالازدياد سواء أكان من الناحية النوعية أم الكمية . فهناك الآن مراكز لرعاية المعوقين عتلياً ونفسياً ودور العناية بالتخلفين عقلياً وتأهيلهم المهني اضافة الى رعاية المكفوفين التي

تضم عدداً من المعاهد في بغداد وبعض محافظات القطر. وهناك مركزاً لتشخيص العروق وله فروع في بعض محافظات القطر أيضاً. كما انشئ معهد الورش المحمية والجمعيات التعاونية الانتاجية للمعوقين والذي يهدف الى دمج المعوقين بالمجتمع والاستفادة منهم كاعضاء فعالين في المجتمع. كما ارتبطت دور رعاية لسنين والمقعدين بمركز رعاية المعوقين العاجزين كلياً (٧١).

لجان رعاية الاسرة

لقد تأسست هذه اللجان للاشراف على تطبيق قانون الرعاية الاجتماعية لسنة ١٩٨٠ وتقديم الرعاية والخدمات المنصوص عليها فيه. وتخضع لقسم رعاية الاسرة في دائرة الخدمات الاجتماعية في المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية. وتقوم هذه اللجان باستلام استمارات طلب الاسرة المستحقة للرعاية في المكان الذي تقيم فيه الاسرة وتتضمن هذه الاستمارات المعلومات الضرورية للاستفادة من القانون ومن ثم تقوم اللجنة باصدار القرار المسبب لاعطاء الراتب او عدمه خلال شهر واحد من تقديم الطلب. وهناك الان حوالي ١٠٣ لجنة لرعاية العائلة موزعة في المراكز الادارية لكل محافظة وقضاء وتتكون كل لجنة من رئيس الوحدة الادارية - المحافظ او نائبه في المحافظة او القائم مقام بالنسبة للقضاء ومن عضو ممثل لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وممثل وزارة المالية وممثل حزب البعث العربي الاشتراكي (٧٢).

ان من اهم الاهداف التي تسعى اليها كل هذه المؤسسات الاجتماعية هي تقديم الخدمات الممكنة واللازمة للعائلة - خاصة في المناطق المتخلفة - والتي تساعد على تحسين مستراها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ووقايتها من الوقوع في المشاكل المرافقة للتحديث والتصنيع ومساعدة افرادها على التكيف للحياة الجديدة. (٧٣)

الاعانات

وهي الاعانات او المساعدات المادية - النقدية التي تقدمها الدولة بمقتضى تشريعات تقتضيها المصلحة العامة والخاصة الى العائلة - بما فيها من اعضاء فتساعدهم على مجابهة الحاجات الاساسية والضرورية التي تتطلبها ضرورات الحياة . وقد تكون هذه الاعانات مستمرة طويلة الاجل او قد تكون طارئة قصيرة الاجل الا انها كلها تسعى الى رفع ميزانية العائلة ورفع مستواها المعاشي ومعاونتها على تلبية حاجاتها الدائمة والطارئة وفي الظروف الاعتيادية او الاضطرارية . وتقوم الدولة بتنظيم هذه الاعانات وتحديدتها عن طريق التشريعات الرسمية واللوائح الادارية وتتضمن هذه الاعانات :

- ١ - العلاوات العائلية المستمرة وهي التي تظهر بصورة اعانات نقدية مستمرة دورية اضافة الى الدخل الثابت للفرد ويطلق عليها المخصصات العائلية ومخصصات الزوجية وعلاوة الاولاد وغير ذلك . فيخصص للزوج علاوة شهرية محددة تضاف الى راتب الزوج الشهري وكذلك الاطفال لغاية اربعة اطفال - . وكذلك كانت بالنسبة لمخصصات غلاء المعيشة (٥) .
- ٢ - العلاوات ذات الاجل القصير او الطارئة -

وهي العلاوات التي تمنحها الدولة لافراد العائلة ولظروف طارئة وهي تعطى لشتى الاحتياجات او الاغراض العائلية - وهي قد تكون بصورة منح الزواج او سلف الزواج للموظفين والعمال فتعطى على دفعة واحدة لتساعد الزوجين على مواجهة تكاليف الزواج وبدء حياة عائلية جديدة وقد تكون على صورة سلف للبناء يمنحه المصرف العقاري من دون فائدة وتسدد باقساط متناسب ودخل الاسرة وامكانياتها (٧٤) .

(*) دمجت هذه المخصصات الى الراتب الاسمي فاصبح الراتب الكامل مجموع هذه المخصصات مع الراتب الاسمي .

مصادر اللغة العربية :

٣ - التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي القطر العراقي ، ثورة ١٧ تموز التجربة والافاق بغداد ١٩٧٤ ، ص ص ٩٣ - ، ١٠٥

٥ - الحكومة العراقية ، وزارة الشؤون الاجتماعية بغداد احصاءات نفوس ١٩٤٧ ، و ١٩٥٤ وكذلك الجمهورية العراقية ، التعداد السكاني لعام ١٩٧٨

٦ - التقرير السياسي ، نفس المرجع ص ٩١ و ص ص ١١٩ - و ١٢٢ . وكذلك - حزب البعث العربي الاشتراكي ، القيادة القومية ، المكتب الثقافي ، الثورة العربية مجلد ٧ عدد ٤ ، ١٩٧٥ ص ص ٥٨ -

٧ - المؤتمر الحادي عشر للشؤون الاجتماعية والعمل ، العمالة والتصنيع ودورهما في التنمية الاجتماعية ١٩٦٧ القاهرة ص ص ٣٩ - ٤٥ .

١١ - الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، المجموعة الاحصائية ١٩٥٢ ص ٢٧٢ وكذلك الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، دائرة الاحصاء المركزي المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٨ . وكذلك :شكارة ، عادل ، محو الامية الالزامي والتنمية مجلة كلية الاداب جامعة بغداد عدد ٢٧ عام ١٩٧٩ ص ص ١٧٨ - وكذلك وزارة التربية ، التربية في ظل الثورة ، تقرير بمناسبة مرور عشر سنوات على الثورة ١٩٧٨ . وكذلك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، تطور التعليم العالي في القطر العراقي بعد ثورة ١٧ تموز ، تقرير خاص مطبوع بالرونيو .

١٢ - حسين ، صدام ، عن الثورة والمرأة ، دار الحرية للطباعة ، بغداد تموز ١٩٧٧ ص ص ٥٧ -

- ١٦ - القصير ، مليحة ، العوامل الحضارية المؤثرة في حجم العائلة العراقية ، بحث قدم الى مؤتمر الاسرة العربية ، جامعة الكويت ومنظمة العلوم الاجتماعية في الشرق الاوسط الكويت ١٩٧٥ ص ص ٩ -
- ١٧ - القصير ، مليحة ، العوامل الحضارية نفس المرجع ص ص ٩ - ١٢
- ١٨ - الوردي ، علي ، طبيعة المجتمع العراقي بغداد ١٩ ص ص ٧٢ - وكذلك القصير ، مليحة العوامل الحضارية ١٩٧٥ ص ص ١٧ -
- ١٩ - القصير ، مليحة ، العوامل الحضارية ، ص ص ١٢ - ١٥ وكذلك الراوي ، منصور ، علاقة الدخل بمشاكل السكان في العائلة العراقية ، جامعة بغداد ، دار الحرية للطباعة ١٩٧١ ص ص ٨ - ١٣ و ص ١٤ -
- ٢٠ - السيد البرنشاوي ، تنظيم الاسرة اقتصادياً واجتماعياً ، القاهرة ص ص ١٤٢ - وكذلك : مذكور محمد سلام ، نظرة الاسلام الى تنظيم النسل ، القاهرة ص ص ٤٥ - وكذلك : القرضاوي ، يوسف ، الحلال والحرام في الاسلام ، القاهرة ١٩٦٢ وكذلك : القصير ، مليحة ، العوامل الحضارية ، ١٩٧٥ ، نفس المرجع ص ص ٩ -
- ٢٢ - القصير ، والعمر ، المدخل الى علم الاجتماع مطبعة الجامعة ، ١٩٨١ ص ص ٢٩٢ وكذلك : الوردي ، نفس المرجع ، ص ص ٢٧٦
- ٢٣ - العزاوي ، عباس ، عادات العرب ، ١٩٣٩ ، بغداد ص ص ٣٣٠ - ٣٣٢ وكذلك وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٨ .
- ٢٨ - الوردي نفس المرجع ص ص ٢٩٣ .
- ٢٩ - العزاوي نفس المرجع ص ص ٣٣١ - ٣٣٣ .
- ٣٠ - القصير ، مليحة ، العائلة والرعاية الاجتماعية في العراق ، بحث الى الحلقة الدراسية عن الاسرة العربية الاتحاد النسائي العربي العام ، الكويت ١٩٧٢ ص ص ٦ -

- ٣١ - القصير ، م . العوامل الحضارية نفس المرجع ص ص ١٢ -
- ٣٢ - الراوي ، منصور ، ١٩٧١ نفس المرجع
- ٣٣ - القصير ، مليحة ، العوامل الحضارية ص ص ١٣ -
- ٣٤ - القصير ، م ، العائلة والرعاية الاجتماعية في العراق ، ص ص ٩ -
- ٤٠ - حسين ، صدام ، الديمقراطية مصدر قوة للفرد والمجتمع ، حديث الى
العامين في وزارة التربية ، تموز ١٨٧٧ ، دار الثورة بغداد ص ص ١١ -
- ٤١ - عفلق ، ميشيل واخرين ، دراسات في الاشتراكية ، دار الطليعة ١٩٦٠
ص ص ٢٥١ - ٥٤ و ص ص ١١٨ -
- وكذلك التقرير السياسي الثامن ، ص ص - ٢٢٢
- ٤٢ - الجمهورية العراقية ، وزارة العدل ، الدستور المؤقت تموز ١٩٧٠ ،
مطبعة الحرية ، م ١٠ .
- ٤٣ - دستور حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٧ ، م ١٢ ، ٣٨
وكذلك :
- ٤٤ - ثورة ١٧ تموز التجولية والافاق ، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر
التطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ، القطر العراقي ١٩٧٤
ص ص ١٥٣ -
- ٤٥ - حسين ، صدام ، عن الثورة والمرأة ، نفس المرجع ص ص ١٤ و ٢٤
وكذلك الياس فرح ، المرأة في فكر ونضال حزب البعث
- ٤٦ - حسين ، صدام ، الديمقراطية مصدر قوة للفرد والمجتمع ، ١٩٧٧ ، دار
الثورة ، ص ص ٥ وكذلك ١٢ -
- ٤٧ - حسين ، صدام ، نفس المرجع السابق ونفس الصفحات
وكذلك حسين ، صدام ، نكسب الشمس باب لنضمن المستقبل ، حديث

- للاتحاد العام لشباب العراق ، شباط ١٩٧٦ ص ٨ و ص ١٥ -
وكذلك - التقرير السياسي الثامن ، ص ١٥٢
٤٨ - التقرير السياسي نفس المرجع ص ص ١٤٢ .
٤٩ - التقرير السياسي نفس المرجع ص ص ١٥٢ وكذلك ص ص ٢٣٢ و ٢٣٣
٥٠ - الجمهورية العراقية ، وزارة العدل ، قانون العمل رقم ١٥١ ، بغداد
١٩٧٠ ، م ٧٩ - ٨٥ .
وكذلك تعديله رقم ٨١ لسنة ١٩٧٥
وكذلك تعديلات قانون العمل رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٣
وكذلك : تعديله رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤
وكذلك : مجلس قيادة الثورة ، قانون نظام تشغيل وتنظيم عمل النساء
رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ .
٥١ - الجمهورية العراقية - قانون العمل رقم ١٥١ ، نفس المرجع ، م ٨٦ ،
و ٨٧ - ٩١ .
وكذلك : نظام تشغيل وتنظيم عمل الاحداث رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .
٥٢ - قانون التقاعد العسكري رقم (١) لسنة ١٩٧٥ وقانون الخدمة العسكرية
رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته وكذلك : الضمان الاجتماعي للعامل
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٩
وتعديلاته رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ ، ورقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ .
وكذلك مجلس قيادة الثورة قرارات تموز ١٩٧٩ و ١٩٨٠ وكذلك :
قانون التقاعد المدني رقم ٣٣ سنة ١٩٦٦
٥٣ - الحكومة العراقية ، وزارة العدل ، قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧
لسنة ١٩٧٠ وكذلك : الثورة العربية ، المجلد ٧ العدد ٤ ، ١٩٧٥ ؛
نفس المرجع ص ص ٥٧ -

- ٥٤ - نشأت اكرم ، المعالم والاتجاهات الرئيسية في خطط وبرامج العمل الاجتماعي ، مجلة العمل عدد ١٧ ب ١٩٨٠ ، بغداد ص ٢٥ - وكذلك : وزارة العدل قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ مجلة العمل آب ١٩٨٠ ص ص ٦٨ -
- ٥٥ - تقرير سياسي الثامن نفس المرجع ص ص ١٢٣ -
- ٥٦ - شكاره ، عادل ، نفس المرجع ص ص ١٧٨ - وكذلك : وزارة التربية ، التربية في ظل الثورة ١٩٧٨ وكذلك : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، تطور التعليم في القطر العراقي ، نفس المرجع
- ٥٧ - شكاره ، عادل نفس المصدر والصفحات وكذلك : الاحصاء السنوي ، نفس المرجع ١٩٧٨ وكذلك : تقرير سياسي ثامن ، نفس المرجع ص ٢٣ و ص ١٢٨ . وكذلك وزارة التربية ، التربية في ظل الثورة ،
- ٥٨ - تقرير سياسي ثامن ، ص ص ١٢٣ و ١٢٦ .
- ٥٩ - تقرير سياسي ص ص ١ - وكذلك ، وزارة التخطيط ، احصائيات ١٩٦٨ و سنة ١٩٧٨
- ١٠ - تقرير سياسي ض ص ١٣٠ - وكذلك : وزارة التخطيط ، احصائية ١٩٧٨ .
- ٦١ - نشأت اكرم نفس المرجع ص ص ٢٣ - ، ص ٢٥ وكذلك : التصير العائلة والرعاية الاجتماعية في العراق ، نفس المصدر ، ص ص ١٥
- ٦٢ - جامعة بغداد ، مجلة كليه الاداب العدد ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ص ص ٦٣٣
- ٦٣ - مقابلة مع مديرة الخدمات الاجتماعية ووزارة الشؤون ١٩٨٠
- ٦٤ - نظام المراكز الاجتماعية رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٠ ،

- ٦٥ - المعلومات عن مقابلة مع ادارة جمعية تنظيم الاسرة في المنصور .
وكذلك الجمهورية العراقية ، وزارة الصحة ، مديرية رعاية الامومة
والطفولة .
- ٦٦ - مديرية رعاية الامومة والطفولة ، مقابلة
- ٦٧ - نشأت ، اكرم ، نفس المرجع ص ٢٥
- ٦٨ - الجمهورية العراقية ، وزارة العدل ، قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦
لسنة ١٩٨٠ مجلة العمل ، نفس المرجع ص ص ٦٨ .
- ٦٩ - نشأت ، اكرم ، نفس المرجع ، مجلة العمل ، نفس المرجع ص ٢٦ -
- ٧٠ - قانون الرعاية الاجتماعية ، نفس المصدر ص ٧٨ ص ٧٤
- ٧١ - قانون الرعاية الاجتماعية ، نفس المصدر ال ص ٧١ -
- ٧٢ - المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية ، دائرة الخدمات ، قسم رعاية الأسرة
مقابلة وكذلك : قانون الرعاية الاجتماعية ، مجلة العمل ١٩٨٠ ص ص ٤٦ -
- ٧٣ - نظام المراكز الاجتماعية رقم ٣٦ لعام ١٩٦٤
وكذلك : مقابلة مع دائرة الخدمات الاجتماعية ، وزارة العمل والشؤون
الاجتماعية
- ٧٤ - قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠
وكذلك تعليمات سلف الزواج رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته

المصادر الانكليزية

1. Al-Kassir, Maliha, A., '1. Iraqi Family, trends Toward Stability and Changes, Unpublished Thesis, Berkeley, Uniu. of Calif. 1956, pp. 1-5.

2. Iraqi Committee of officials, Kingdom of Iraq Baltimore 1946, pp. 13-14-12- and; Longrigg S. H., Four Centuries of Modern Iraq Oxford Clarendon Press, 1925 pp. 310-79.
3. Quarterly Economic Review of Iraq, Annual Supplement 1980, p. 12.
4. Encyclopedia of Social Science, Vol. I, 7th, the Macmillan Free press N. Y. P. 252. and Kerr, C. V et. al. Industries and Industrial Man, Harvard univ. U. S. A. 1960 pp. 65-
6. Hamada, S., The Economic System of Iraq, Beirut, American Univ. of Beirut Press, 1938, pp. 177- and; Al-Kassir, M., Unpub. Theses, op. cit, pp. 139-
7. Al. Kassir, M. Theses op. cit. pp. 141 and Hamada. op. cit. pp. 177-
8. Utman, I., "Changing Family in Urban Uman" Workshop on Family and Kinship Kuwait 1976, pp. 12-
9. Goode, W. J. World Revolution and Family Patterns the Free Press, Glenco 1963, pp. 129. and, Baer, C. Population and Society in the Arab East, London 1964. and, Levi J., Contemporary Iraq, Afro Asian Institute For Strategic Studies, Budapest 1975. and: Daghestini, K. op. cit. pp. 683-684.
10. Totah, K. Contribution. of the Arab, Ed. N. Y. 1926. pp, 288. and: Akrawi, M., the. Modern Iraq, Baghdad, 1936.
13. Nahas, K. The Family in the Arab World, Marriage and Family Living, 1954, pp. 293- and: Al- Kassir, M., Theses, op. cit., pp. 128. and 142. and: Protnero, E. and Diab, L., Changing Family Pattern. in the Arab East, Herdeberg press 1974.

- and: Goode, op. cit. pp. 112-pp. 123-
and Harris, G. Education, Iraq, New Haven Human
Relat. Area Files Press 1958, pp. 272-
14. Al-Kassir, M. Thesis, op. cit. pp. 146-155.
and, Daghstini, op. cit, pp. 683-
 15. Al-Kassir, Thesis, op. cit. pp. 25-26.
and Harris op. cit. pp. 272-
 17. Goode op. cit. pp. 111-
 18. Demomlynes, Moslem Institution Trans. by Macgregor
J., London 1950 pp. 120-
and , Gibb. Modern Trends in Islam, London
and, Longriggs H., Four Centuries of Modern Iraq,
1925.
 20. Nahas, op. cit., p. 294.
 21. Salem, S. M. Marsh Dwellers among the Arabs, Cairo
1959.
and, Al-Kassir, M., Thesis pp.24-
and: Aref A. Justice among the Arab, Cairo 1959 p. 79.
and: gardfroy-Demonys, op. cit. p. 127-33.
and: Nahas, op. cit. pp. 295.
and: Goode, op. cit., p. 140.
 24. Graugvist. H., Child Problem among Arabs, Helsuyfors
Soderstone Co., 1947, Cheft. 6, pp. 186-7.
and: Nahas, op. cit. p. 289.
and: Aref, op. cit. pp. 79-
and: Goode, op. cit. p. 135.
 25. Davis, K. Human Society, N. Y. Mac. Co. 1949, pp. 394-
and: Fisher W. B., The Middle East, Aphysical and Reg-
ion l Geogrophy, London 1950 p. 113.
and: Lammens, H. Islam Beliefs and Institutions Trans
by Demson Ross, London 1924, p. 105.
 26. Al-Kassir Maliha, Thes., 1956. op. cit. p. 26.

- and Goode, op. cit. p. 142.
27. Fisher, op. cit. p. 113.
 and: Lammens, op. cit. p. 105.
 and: Goode. op. cit., p. 123 and 142.
 and. Al-Kassir, M., Thesis pp. 26-
28. Goode, op. cit, pp. 88-93.
 and Gield, H. Anthropology of Iraq, Anthro. Series.
 Field Museums of Nat. Hist. Bo. 30, Part I, No. 2, 1949
 P. 397. and. Nahas, of cit p.396, and. Al-Kassir, Thesis,
 pp. 28-
29. Fisher, op. cit, pp. 113-114.
 and: Aref, op. cit. pp. 58-61.
 and: Salem: op. cit. pp. 57-79.
 and: Bear, op. dit. pp. 61-58.
 and: Goode, op. cit. pp. 123-140.
30. Goode Locit
 and: Woods well, R, Moslem women Enter New world
 N. Y. Round Table Press, 1936, pp. 116-
 and: Al- Kassir, M., thesis, op. cit. pp. 118,116,127.
31. Granquist, op. cit, pp. 32-
 and: Gardefroy-Demomnes, op. cit. pp. 127-
 and: Goode op. cit. p.11
 and: Daghestini, op. cit. p. 683
 and: Beck, D., The Changing Moslem Family in the
 Mid. East. Marriage and Family Living, Vol. 19, 1957.
 p. 340.
 and: Bonne, A. The Economic Development in the Mid-
 East. Koganpaul, London 1954.
33. Anderson W., "The spacing of Birth in Family of Univer-
 sity, Graduate" Amer. Jour. of Soci. 53: 23-33 July
 1947 and Daghestini, op. cit. p. 683.
35. Al-Kassir, M, Thesis., op. cit., pp. 128-

- and Goode, op. cit. p. 123.
36. Spaulding C., Twenty four views of Marriage, N. Y.,
1930 pp. 286 -
and: Al-Kassir, M. Theses, of cit. pp. 120-
and: Nahas. op. cit. pp. 294-
37. Davis, op. cit. pp. 394-
and: Fisher op. cit pp. 133.
and: Al-Kassir, Theses, op. cit. pp. 152.
38. Woods well, op. cit. pp. 116-
and: Gibb, Modern Trends, op. cit. pp. 100-
and: Al-Kassir, M., Thesis op. cit. pp. 154-
and: Dqghestini op. cit. pp. 683-
and: Nahas op. cit. pp. 293 -
and: Beck, D., op. cit. pp. 340-347.
and: Harris, op. cit. pp. 272-
Al-Kassir, M. Thesis, op. cit. pp. 155-

الباب الرابع

اختيار الشريك والزواج

الفصل السابع

اختيار الشريك

- المبحث الاول - العوامل المؤثرة في الاختيار
- المبحث الثاني - الاختيار في المجتمعات المختلفة

الفصل الثامن

الزواج

- المبحث الاول - مفهوم وطبيعة الزواج
- المبحث الثاني - صور الزواج
- المبحث الثالث - الزواج الناجح

الفصل السابع

اختيار الشريك

Mate Selection

من الحقائق المسلم بها ان اختيار الشريك عند الكائنات الحيوانية يعتبر ظاهرة طبيعية عامة مردها غريزة الاختيار الطبيعي « Preferential Mating » حيث يفضل الحيوان انثى على غيرها من الاناث نتيجة لهذه الغريزة . ولكن الحال عند الانسان يختلف عن الحيوان ، اذ ان هناك قيود متعددة تظهر نتيجة لوجود عوامل وقوى حضارية مختلفة – ظاهرة كانت ام خفية – تحد من حرية الفرد في اختيار شريك الحياة طبقاً لمبدأ الاختيار او التفضيل الطبيعي . واختيار الشريك عند الانسان يعتبر من اهم الامور التي يجابهها المرء في حياته والتي تتطلب درجة عالية من العقلانية والرشد والعمل الواعي الحكيم البعيد عن الاحلام والالوهام والخيال ، اذ ان الاختيار الصحيح هو الطريق لحياة عائلية مستقرة ناجحة وهو يختلف عن الاختيارات المتعددة الاخرى في الحياة كاختيار الصديق او الجار او شريك العمل (*) والخ .. اذ ان الشريك في الزواج سيكون شريك العمر كله ، ولذا فالصفات التي ينظر اليها في هذا الشريك يجب ان تكون من القوة حيث تقف تجابه الزمن والصعاب وتساعد على التكيف لما يطرأ على الحياة من ظروف جديدة وواضحة متغيرة وبذا تؤدي الى الاستقرار والسعادة في الحياة الزوجية . فآثار اختيار الشريك تمتد الى العمر كله فاذا لم يكن هذا الاختيار عقلياً فانه حتماً يؤدي الى المتاعب والالام وعدم الاستقرار . ان العقلانية في

(*) من السهولة تغيير الصديق او الجار او شريك العمل وتبديله الا انه ليس من السهولة تغيير الزوج او الزوجة .

حالة اختيار الشريك هي عبارة عن مركب من احكام وتقديرات عديدة تبدأ اولاً بتحليل مفهوم الشريك المرغوب فيه ثم ترجع الى التقييم الجدي لذات الفرد وقدرته على التلائم العاطفي والاجتماعي من الشريك المختار اضافة الى تقويم النواحي الايجابية والسلبية لعلاقاته الذاتية مع الشريك . وهو يتضمن الايمان بقدرة المرء ذاته وقدرة الشريك المختار على السير معاً في الحياة بتضامن وتفاهم يؤدي الى تكييفهم لبعضهم بصورة خاصة ، ولما يطرأ من ظروف وتغييرات بصورة عامة (١) .

وعلى العموم فان اختيار الشريك عملية تخضع لعوامل عديدة يتعلق بعضها بسيطرة الفرد الواعية ويتعلق بعضها الاخر بعوامل الشعور الخفي او الظاهر ، الا انها تعمل على تحديد مدى الاختيار وحصره بفئات محددة ومن ثم بافراد معينين . ويمكن تصنيف هذه العوامل الى عوامل اجتماعية - حضارية ,, Soaio - Cultural Factors ، وعوامل شخصية ,, Personal Factors“ . وان اهمية هذه الظروف تختلف باختلاف المجتمعات وحضاراتها . ولكي نفهم عملية الاختيار الحساسة نرى من المهم عرض هذه العوامل اولاً ثم الكلام بعد ذلك عن الاختيار في المجتمعات المختلفة . (*)

(*) غالباً ما تكون هذه العوامل خارجة عن سيطرة الفرد الواعية ، فهو اعتيادياً - لا يختار جماعته العرقية او الدينية او الطبقية كما لا دخل له بحمل اقامة والديه .

المبحث الأول

العوامل المؤثرة في اختيار الشريك

من الواضح ان هناك - في كل الحضارات البدائية منها والمتحضرة - عدداً كبيراً من افراد الجنس الاخر من الممكن اختيار الشريك منهم ، ومع هذا فليس هناك حضارة او مجتمع نجد فيه هذا الاختيار حرراً ومطلقاً ، فهناك دائماً وابدأ قيود - عوامل - تعمل للحد من مدى او مجال هذا الاختيار ضمن فئة معينة . وهذه العوامل كما ذكرنا قد تكون اجتماعية حضارية او شخصية . ولقد تعددت الدراسات حول اهمية هذه العوامل في اختيار الشريك وسنعرض اهمية هذه العوامل بشيء من التفصيل وهي : -

١ - التماثل - وهو الهموكومي Homogomy

ونعني بالتماثل التشابه (*) الذي يعتبر عاملاً او توماتيكياً تلقائياً قوياً يحدد او يضيق من مجال عملية الاختيار ، اذ على الرغم من ان الشخص يبدأ حياته من الناحية النظرية - بمجال واسع مفتوح لاختيار شريك حياته في المستقبل الا ان تنشئته الاجتماعية وقيمه الحضارية تحد من هذا المجال لانها تحذف الاختيار ضمن بعض الفئات المختلفة عن الشخص وجماعته ، بينما يوجهه اتجاه الفرد - الشعوري او اللاشعوري - لاختيار الشريك الذي يتصف بصفات مماثلة له فالتناس على الاغلب يختارون شركاءهم في الحياة من فئات تكون متشابهة لهم عرقياً ودينياً وعمرياً وثقافياً ومن حيث المركز الاجتماعي والاقتصادي والخ كما انهم ينجذبون الى الاشخاص الذين يشابهونهم في الصفات الفسيولوجية والنفسية

(*) يسميه البعض الاختيار التصيفي .

وفي الرغبات والطباع . فالتماثل يحدد الفئة التي يختار منها الشخص ويبعد اولئك الذين يختلفون عنه من النواحي التي اشرنا اليها اعلاه . (٢)

واستناداً الى هذا الرأي فان هناك اتجاهاً عاماً في الطبيعة – بالنسبة لمعظم الكائنات الحيوانية – نحو الاختيار من نفس الصنف او النوع ، وهذا واضح ايضاً عند الانسان حيث نجد ان الزواج يحدث غالباً بين المتماثلين اما في الاحوال المخالفة حيث يختار الشخص من فئة مختلفة عنه فان ذلك يكون في حالات شاذة حيث يجد الفرد في شريكه صفات تعوض عن التماثل او التشابه (ويحدث هذا بين المتطرفين البوهيمين) .

ان عامل التماثل يتضمن التشابه في الخلفية الاجتماعية حيث نجد هناك اساساً مشتركاً لتجارب المتماثلين ، وهذه التجارب تساعد على المشاركة في المشاعر والقيم والاتجاهات والخ ... كما انه يتضمن تحديد المعارف – الذين يتم الاختيار من ضمنهم – فالفرد يختار معارفه من بين المشابهين له . والمعروف ان الشخص الاعتيادي له معارف محدودين لا يتجاوزون بضع مئات ولذا فان اختياره للشريك يكون على الأرجح من ضمن هؤلاء المعارف . كما نجد على الاكثر ان معارف واصدقاء الشخص يكونون مماثلين له ثقافياً واجتماعياً وعرقياً .

لقد كتب عدد كبير من العلماء حول اهمية عامل التماثل واهميته في تحديد الاختيار وعلى رأسهم « برجس Burgess » و « وايلي Wiley » و « هولنكشيد Holingshed » و « ستراوس Strouss » و « سلفورس Selvorce » و « لوك Loek » وغيرهم وقد بحثوا في التماثل العرقي والديني والعمري والثقافي والطبقي واهميته في التحديد .

ان التماثل العرقي يعتبر الى حد كبير عاملاً مهماً للحد في عملية الاختيار فهو

غالباً ما يلعب دوراً فعالاً - بطريقة شعورية أم لاشعورية في عملية الاختيار . فالمتشابهون عرقياً غالباً ما ينجذبون لبعضهم ، إضافة إلى التشجيع الاجتماعي للزواج بين أفراد الفئة العرقية الواحدة ومعارضته لفكرة الزواج من الفئات العرقية الأخرى المختلفة (*) وقد وجدت دراسة « سمبسون وبونكر » حول التماثل العرقي ، أن التأكيد يكون على التشابه في الصفات الحضارية - القيم والمفاهيم وأساليب الحياة - إضافة للتشابه في الصفات الفسيولوجية - كالبنية أو التركيب الجسمي أو اللون - أو الصفات النفسية كالحيوية والذكاء والصفات الشخصية وغيرها . وقد وجد أن التماثل العرقي يمثل أقوى عوامل الاختيار إذ يتضمن كما بينا عوامل التشابه في الخلفية الحضارية والاتجاهات والرغبات والهوايات والمفاهيم والتفكير وغير ذلك . وفي الأحوال التي يتم فيها الزواج خلافاً لهذه القاعدة نجد أن له نتائج متعددة ويخلق مشاكل عديدة سواء أكانت للزوجين أم للاطفال ، إذ أن الضغط الاجتماعي على العائلة في هذه الأحوال يكون قاسياً - وهذا الضغط قد يأتي من عائلتي الطرفين وأقربائهم واصدقائهم وزملائهم في العمل أو من المجتمع ككل . ونجد في هذه الأحوال ارتفاع في نسبة الطلاق وانخفاض في نسبة الأنجاب إضافة إلى مشاكل الاطفال الذين يجابهون الرفض من المجتمع سواء أكان من قبل البيض أو السود ، الأغلبية أم الأقلية .

(*) كما هو الحال في معارضة زواج البيض للملونين - خاصة في أمريكا وأوروبا - . لقد كان الزواج بالملونين قبل عام ١٩٦٧ ممنوعاً قانونياً في ثلاثين ولاية أمريكية إلا أنه ألغيت هذه القوانين في عام ١٩٦٧ ، إلا أن الرأي العام الأمريكي يقف بقوة ضد التزاوج بين البيض والملونين على الرغم من عدم وجود نصوص قانونية تمنع هذا الزواج في الوقت الحاضر . ونجد أعلى نسبة لزواج البيض بالسود في لوس أنجلوس فنجد مثلاً في عام ١٩٥٩ أن ١٦٪ من كل الزيجات فيها كانت بين بيض وسود وفي كل أمريكا في نفس السنة كانت النسبة ١٪ في كل ٥٠٠ أو لكل ١٠٠٠ . وعلى الأغلب يكون هذا الزواج بين الرجل الأسود والمرأة البيضاء . إلا أن نسبة الطلاق بينهم تكون أوطأ من نسبتها بين الرجل الأبيض المتزوج بأمرأة سوداء . (٣)

اما التماثل الديني فانه يعتبر من العوامل المهمة في تحديد هذا الاختيار حتى في المجتمعات المتحررة المتقدمة اذ وجد هولكنشد في دراسته حول اهمية التشابه الديني في الاختيار (*) ان ٩٤٪ من اليهود يتزوجون ضمن دينهم وان ٩٣ر٨٪ من الكاثوليك يتزوجون فيما بينهم و ٧٤٪ من البروتستانت المدروسين كان زواجهم من نفس مذهبهم الديني . وهذا ملاحظ على الرغم من انه ليس هناك قانوناً وضعياً يحرم الزواج بين افراد الفئات الدينية المختلفة (**).

ان التماثل الديني يتضمن التشابه في كثير من معتقدات الحياة ونماذجها ولذا فهو يؤثر في عملية الاختيار ، وهناك اتفاق عام على ان التماثل الديني يساعد على التفاهم والانسجام واختلافه يعتبر عائقاً لنجاح الزواج والتكيف له . وقد وجد في دراسات تقديرية في الولايات المتحدة الامريكية ان ٢٤٪ من الكاثوليك و ٩٪ من البروتستانت و ٧٪ من اليهود فقط يتزوجون من خارج مذاهبهم ودينهم وذلك على الرغم من عدم وجود قانون يقف ضده او يمنعه الا ان العرف هو الذي يقف ضده . ان الضغط الاجتماعي ضده اضعف من ذلك الضغط الذي نجده ضد الاختلاف العرقي . وقد ازدادت نسبته في السنوات الاخيرة بعد ان رافقه ارتفاع في نسبة الطلاق بين المختلفين دينياً .

ان الزواج بين الفئات الدينية المختلفة يؤدي الى نتائج سلبية متعددة تهدد العلاقة الزوجية بصورة خاصة والاستقرار العائلي بصورة عامة فهو يساعد على عدم استقرار العلاقة الزوجية وذلك لعدم قدرة الطرفين على التكيف فيما بينهم بسبب الاختلافات في وجهات النظر وفي القيم والمفاهيم والمعتقدات والنخ ... التي

(*) في امريكا .

(**) هناك بعض الشرائع تقيد الزواج بين الفئات الدينية المختلفة . فالاسلام يمنع زواج المسلم من غير الكتابية - غير المسلمة والمسيحية واليهودية - ويمنع زواج المسلمة من غير المسلم .

غالباً ما ترتبط بالاختلافات الدينية ، ففي البداية تكون العلاقة خيالية بين الشخصين اللذين تجمع بينهما علاقات حب لانهما ينظران الى الحياة من خلال تلك العلاقة ويعتبران الاختلافات غير جوهرية ، الا انهما بعد هدوء العواطف واستقرارها ورجوعهما للواقع وللحقيقة تظهر اهمية هذه الخلافات التي تؤدي الى ابتعادهما عن بعض وبالتالي الى الصراع والمشاكل . وتؤدي الاختلافات الدينية كذلك الى عدم قدرة الزوجين على التكيف للوالدين والاصدقاء وغيرهم ويثير المشاكل فيما بينهم واخيراً فهو يؤدي الى مشاكل تتعلق بعلاقتهم باطفالهما وموقف الاطفال غير المستقر من اختلاف اديان ومعتقدات والديهما . (٤)

ر يعتبر التماثل العمري ايضاً عاملاً مساعداً على الاختيار اذ ان الفرد يختار - اعتيادياً - شريك حياته من فئات سن مقاربة لسنه فيرفض الاكبر والاصغر بكثير منه . وقد وجد ،، برجينال لي ،، ان ارتفاع الاختلاف العمري - بالنسبة للفئات التي تتزوج في سن اعلى - له نتائج بالنسبة للرجل والمرأة ، فالرجل الاكبر سناً عند الزواج له مجال واسع للاختيار اذ ان هناك عدداً كبير من الفتيات الاصغر منه وغير متزوجات ، بينما يكون مجال الاختيار عند المرأة الاكبر سناً عند الزواج أكثر تحديداً وضيقاً وذلك لقلة عدد الرجال غير المتزوجين والاكبر سناً . ونجد في المجتمعات التي تؤمن بالمساواة بين الجنسين ان التماثل العمري يعتبر مهماً في عملية الاختيار والزواج . فقد وجد في الولايات المتحدة الامريكية مثلاً ان اغلب الزيجات تتم بين رجال اكبر من النساء فيكون الفرق غالباً لا يزيد على ٣ سنوات الا انه كلما ارتفع سن زواج الرجل كلما زاد الفرق بينه وبين الزوجة المختارة . الا انه وجد ايضاً ان هناك حوالي ٧١ ٪ من الزيجات تكون فيها النساء اكبر من الرجال .

اما في اليابان وفي دراسة حول الموضوع في طوكيو فقد وجد ان المتزوجات برجال اكبر منهن باكثر من ثلاث سنوات كن سعيدات ومستقرات في

زواجهن ، اما اللواتي كن متزوجات بمستوى عمرهن او اقل ٣ سنوات فكن اقل اقتناعاً ، اما الرجال الذين تزوجوا بنساء اكبر منهم فعددهم قليل جداً .

اما في المجتمعات التقليدية الاخرى فقد وجد ان اختلاف العمر لايشكل اهمية كبيرة لاعتماد المرأة - صغيرة السن - على الزوج الكبير .

ان التفاوت العمري الطبيعي - بالسنين - لا يكون مهماً للتكيف في بعض الاحيان ، لان المهم التفاوت في درجة النضوج العقلي والعاطفي (العمر العقلي والعاطفي) والذي يحد من قدرة الزوجين على التكيف للحياة الزوجية وتجاوز الصعاب التي تعترض حياتهم العائلية . (٥)

اما التماثل الثقافي فقد يعتبر عاملاً مرجحاً للاختيار فنجد المثقفين يختارون ازواجهم من نفس مستواهم الثقافي خاصة على الصعيد الثقافي العالي . وقد وجد في بعض الاحيان ان التشابه الثقافي يلعب دوراً اقل اهمية من التشابه الديني بالنسبة لاختيار الشريك ، الا اننا نجد احياناً ان التشابه الثقافي قد يلعب دوراً لا يقل اهمية عن التشابه الديني ان لم يكن اهم منه . ويظهر هذا خاصة ضمن الفئات المثقفة ثقافة عالية . ان التماثل الثقافي يعطي الشخصين مدى واحد او متشابه للمعلومات والفعاليات والهوايات والرغبات وكذلك للاصدقاء المشتركين ، فهو يعطيهم نظرة واسعة مرنة للحياة فيكونون اكثر تفهماً وتسامحاً للحياة والعلاقات العائلية والاجتماعية التي تعتبر عاملاً مهماً للتكيف في الزواج بصورة خاصة والحياة بصورة عامة . هذا وان التفاوت الثقافي يخلق فراغاً واسعاً بين الاثنين ويؤدي الى عزلة كل منهما عن الاخر اي يحول دون انسجامهما وتجانسهما الذي يعتبر ضرورياً للاختيار والزواج .

ان مجال الزواج ضمن الفئة المثقفة ثقافة عالية اضيق من غيرها من الفئات خاصة بالنسبة للفتاة ، اذ نجد ان مجال المرأة في الاختيار يكون اضيق من مجال

الرجل . كما نجد ان مجال المرأة المثقفة ثقافة واطنة يكون واسع بالنسبة للزواج من نفس المستوى او اعلى كما يكون مجال الرجال واسع للزواج من نفس المستوى الثقافي واطناً .

هذا وان التماثل الثقافي قد يساعد على اضعاف عامل التماثل في المكانة الاجتماعية وهذا واضح في المجتمعات الحديثة حيث نجد ان الثقافة تؤدي الى الحركة الى الاعلى في السلم الاجتماعي – فترفع الشخص من مكانة اوطأ الى مكانة اعلى – وغالباً ما نجد ان الرجل المثقف يتزوج فتاة من مكانة اعلى اجتماعياً . (٦)

اضافة الى كل هذه العوامل فان التماثل الطبقي قد يلعب دوراً فعالاً في الاختيار خاصة في المجتمعات الطبقية – كالهند وبعض المجتمعات التقليدية الاخرى ونجد هنا ان الفرد يختار الشريك من طبقته او من فئة طبقية مماثلة له . ان اهمية هذا العامل بدأت بالضعف في المجتمعات الحركية الحديثة التي تكون فيها المرونة الاجتماعية عالية . كما وجدت الدراسات حول الموضوع ان الرجال اكثر عرضة للزواج من طبقة اقل مستوى من مستواهم ، بينما تكون النساء اقل عرضة للزواج من فئة اقل منهم . كما ان المثقفين يكونون اقل عرضة للتأثر بالمركز الاجتماعي عند الزواج فنجد الاتجاه لديهم نحو الزواج من اشخاص ينتمون الى فئات اجتماعية اقل منهم مكانة . وقد ذكرنا سابقاً (*) كيف ان التماثل الثقافي في المجتمعات الحركية يضعف من اهمية عامل التماثل الطبقي في عملية الاختيار .

ان اهمية التماثل في الطبقية الاجتماعية ترجع الى ان هذا التماثل يتضمن التشابه في مجالات جديدة في طريقة الحياة واساليبها ونماذجها وفي المفاهيم والقيم

(*) في موضوع التماثل الثقافي .

والاتجاهات - وفلسفة الحياة وغالباً ما يكون الشباب الثقافي والاقتصادي والشباب في اللغة هو الأساس في تحديد التماثل لذا فان الشخص يرتاح في علاقاته مع الاشخاص الذين ينتمون الى نفس فئته الاجتماعية .

كما نجد ان الطبقة في المجتمعات الحديثة تتردد بالقرب الوظيفي والدخل والسكن والثقافة بالنسبة للطرفين ولعوائدهم . (٧)

٢ - القرب و « Propinquity »

يشير عدد كبير من العلماء وعلى رأسهم « بوسارد Bossard » و « ابرامس Abrams » الى ان من الطبيعي ان يتعرف الفرد ويتفاهم مع اشخاص يعيشون بالقرب منه او يعملون معه او يتعلمون معه . وهذا يحد الى درجة كبيرة من مجال اختيار شركائهم . فالناس لاجل ان يتمكنوا من اختيار شركائهم في الحياة يجب ان يلتفتوا ليتعرفوا ببعضهم وينسجموا او يتحابوا . فالاشخاص الذين يسكنون في منظمة واحدة او حي ويلعبون معاً ويذهبون لنفس المدرسة او يعملون معاً يكون لديهم اتجاه لاختيار الشريك من بينهم ، ولذا فان اختيار الجيرة او محل الإقامة او محل العمل او محل الدراسة مهم جداً لمستقبل الشخص واختيار الشريك . ويظهر هذا باجلى صورته في الارياف وفي المدن المحلية كما يظهر الى حد ما في المدن الكبرى (٨) .

والقرب هنا قد يكون مكانياً او قرباً رظينياً او قرباً تعليمياً . وقد وجد بوسارد في دراسته حول اهمية عامل القرب في عملية اختيار الشريك ، ان ١/٤ الحالات المدرسية تزوجوا من مقيمين في نفس المجموعة السكنية ، و ١/٤ الحالات المدرسية تزوجوا من مقيمين ضمن مجموعتين سكنيتين متقاربتين ، و ١/٤ تزوجوا من نفس المحاة والسبب هنا هو ان الترتب في المدينة غالباً يقترن بالتجانس والتماثل الحضاري - العنصري والديني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي - .

وعلى الرغم من الحركة المكانية والاجتماعية في المجتمعات الحديثة إلا ان الجيرة تعتبر فيها عاملاً مهماً في الاختيار . (٩)

اما القرب الوظيفي فانه يشير الى ان الذين يعملون في حقل واحد فان الاتجاه يميل الى اختيار الشريك من بينهم وذلك لسهولة مجال التعارف من جهة ولان العمل معاً يساعد على تكوين تفكير واتجاه متشابه . فوجود التشابه في الفكر والاتجاهات والعمل كلها عوامل تساعد على تحديد الاختيار .

وقد درس ,, سنتر ,, اهمية القرب الوظيفي في عملية الاختيار فقسم الوظائف الى اصناف او فئات معينة من اجل امكانية وسهولة بيان وتوضيح هذه الاهمية ، اذ قسمها الى الدرجات التالية :-

أ - الوظائف الادارية العليا .

ب- الوظائف المهنية .

ج - الاعمال الادارية الصغرى .

د - المكتبيية .

هـ - العمال الماهرين .

و - العمال شبه الماهرين .

ز - العمال غير الماهرين .

وقد وجد في دراسته ان عددا كبيرا من الرجال في الفئات المشار اليها اعلاه يتزوجون من نفس مستواهم الوظيفي وهذا صحيح بالنسبة لكل الفئات ماعدا الفئة الاولى اذ وجد ان ٨٥٪ من رجال هذه الفئة يتزوجون من نساء من فئة اوطأ منهم ، بينما ١٥٪ منهم يتزوجون من نساء نفس الفئة . (×) (١٠)

(×) يرجع السبب على الأرجح الى قلة النساء ضمن الفئة العليا من الاعمال الادارية العليا .

ان القرب الوظيفي يعتبر عاملاً مهماً في الاختيار الا ان هذا يتأثر ايضاً بمتغيرات اجتماعية مهمة اخرى خاصة العامل الثقافي وارتفاع المركز الاجتماعي ، فكلما ارتفع المركز الثقافي والاجتماعي كلما ازدادت درجة القرب الوظيفي .

ان القرب الثقافي فيعتبر ايضاً عاملاً مساعداً على تحقيق فسحة الاختيار وتحديداتها فالذين يدرسون معاً في قسم او كلية او جامعة او مدرسة واحدة قد يتجهون الى اختيار شريك حياتهم من بين زملائهم في الدراسة ، فان قربهم يفسح لهم مجال التعارف والتفاهم والاختيار .

ان عامل القرب بكل صورته يساعد ايضاً على تحديد معارف الشخص اذ نجد ان معارف واصدقاء الشخص - على الارجح - يكونون من نفس الوسط او الهيئة المحلية او البيئة التي يعيش الشخص او يعمل فيها ، كما انه قد يتضمن التشابه في التيم والاتجاهات والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعرقية والدينية .

وتظهر اهمية عامل التشابه والقرب في حالة وجود قاعدة الزواج الداخلي «endogomy» حيث نجد ان بعض المجتمعات تشجع الزواج من داخل الجماعة فتحدد مجال الاختيار ضمن الجماعة - العائلة ، القبيلة ، القرية او المحلة او المدينة . وتقف ضد الزواج من خارج الجماعة « Exogomy » . فالاشخاص الذين ينتمون الى جماعة واحدة يكونون متماثلين في خلفياتهم الحضارية اضافة الى ارتباطهم ومعيشتهم في منطقة واحدة . (*)

(*) كان الاختيار في العراق - والى ما قبل فترة قصيرة - يقع ضمن مجال ضيق جداً ويقتصر على الزواج بين افراد من نفس العائلة او الاقرباء او ابناء نفس المنطقة او العشيرة او القرية . الا ان الحال بدأ بالتغير اذ نجد الزواج من خارج الجماعة اصبح ظاهرة عامة في المجتمع العراقي المعاصر .

ان عامل القرب يعتبر عاملاً مهماً في تحديد الاختيار الا انه لا يمكن اعتباره العامل الرئيسي الوحيد المقرر للاختيار الا في حالة واحدة حيث نجد شخصين - امرأة ورجل - في عزلة تامة عن بقية العالم حيث لا يكون لهم هناك خيار في الاختيار .

٣ - اشباع الحاجات الشخصية « Complementary needs »

اضافة الى العوامل الخارجية السابقة - التماثل والقرب - فان هناك عوامل شخصية داخلية تلعب دورها في عملية الاختيار منها اشباع الحاجات الشخصية . فالعوامل الحضارية الخارجية تعمل على تضيق مجال اختيار الشريك وتعيده بفتة بشرية صغيرة الا ان حصر الشريك بشخص معين واحد يحدد - حسب اصحاب هذا الرأي - بالحاجات الشخصية واشباعها . فالاختيار للشريك هنا يحفز الحاجات الشخصية التي قد تظهر بصورة شعورية ام لا شعورية ، لان الفرد يختار الشخص الذي تكون نماذج حاجاته الشخصية موافقة او مختلفة عن حاجاته الشخصية اي يتم الاختيار بين الاشخاص الذين تكون حاجاتهم مكملة لبعضها Complementary (١١) . وفي اغلب الاحيان تكون هذه الحاجات غير ظاهرية ، ولا شعورية .

وقد درس عدد كبير من العلماء منهم « ونج » و « كزانز توماس » و « بليزر » اهمية اشباع الحاجات الشخصية بالنسبة لاختيار الشريك ، و اشاروا الى ان هناك بعض الحالات والتجارب في حياة الفرد تبدأ منذ الطفولة وقد تؤدي الى نمو وتطور بعض الحاجات التي تتطلبها شخصيته والتي يجب اشباعها على الوجه المرغوب وذلك لتحقيق الذات وبلورة الشخصية وعلى وجهها الاكمل . وبعض هذه الحاجات تتركز حول الرغبة في الوصول الى الضمان العاطفي والتفاهم والتقدير والثقة فتظهر حاجة الشخص لاختيار الشريك الذي يتمكن من تحقيق اشباع هذه الحاجات . ويعلل « ونج » التفاهم والوقوع في الحب

بسبب اعتماد كل من الطرفين على الآخر في اشباع عواطفه ومشاعره وحاجاته الاخرى . (١٢) وقد بين ان هذه الحاجات متعددة منها الخاص ومنها العام ونذكر منها على سبيل المثال :

- ١ - الحاجة الى التعاطف .
- ٢ - الرغبة في تقبل اللوم والانتقاد والتأنيب والعقاب .
- ٣ - الرغبة في التفاعل والتجاوب مع الاخرين .
- ٤ - الرغبة او الحاجة الى التهرب من السيطرة .
- ٥ - حب الاستقلال والاعتماد على النفس .
- ٦ - حب الامتداح والاعجاب .
- ٧ - الرغبة في الخلق والابداع والانجاز .
- ٨ - الرغبة في التجاوب ورعاية ومساعدة الاخرين .
- ٩ - حب السيطرة على الاخرين .
- ١٠ - الروح العدائية والرغبة في ايذاء الغير .
- ١١ - الرغبة في العمل الجاد لتحقيق مكانة مرموقة .
- ١٢ - الرغبة في الحب والحماية واستجلاب عطف الاخرين .

اضافة الى هذه الحاجات الخاصة فهناك عدد من الصفات العامة التي تميز بها شخصية بعض الافراد وهم بحاجة الى الاعتراف بها وقبولها ومراعاتها منها :-

- ١ - الخوف .
- ٢ - القلق .
- ٣ - التردد وعدم الاستقرار والتقلب .
- ٤ - العاطفية في السلوك .

وغير ذلك من الصفات (١٣) .

ومن كل هذا نرى استناداً الى هذا الرأي ان هناك اتجاهاً شعورياً أو لاشعورياً نحو اختيار الشخص لشريك حياته الذي يغذي ويشبع حاجاته الشخصية او ينجذب الطرفان لبعضهم البعض ويتعاطفان ويقعان بالحب ومن ثم الزواج عندما يشبع كل منهما حاجات الشخص الاخر فالشخص المحب للسيطرة والتوجيه مثلاً ينجذب للمرأة المطيعه المستسلمة المحبة للخضوع والسيطرة وهكذا .

٤ - فكرة الشريك المثالي « Ideal Mate »

ان هذه الفكرة تشير ان لكل شاب وشابة فكرة او صورة مثالية عن الشريك الذي يرغب في الزواج منه فتكون لديهم صورة متكاملة مسبقة « Preconceived Combination » عن الصفات الشكلية والعقائمية والخلقية والعاطفية والاجتماعية المرغوب توافرها في الشريك او كما يقول (لانتر)

« يكون لديه مسبقاً مزيج Preconceived

من صفات عاطفية وطبيعية - فيزيولوجية -

واجتماعية وترتبط بهذه الصورة الفكرة الشخصية

لنوعية الشخص الذي يرغب في الزواج منه » (١٤)

وهذه الفكرة المسبقة تبعد عدداً كبيراً من الاشخاص عن مجال الاختيار - ، اذ يبعد الزواج غالباً من الذين يختلفون عن المرء عرقياً او اجتماعياً او ثقافياً او قومياً او دينياً او خلتياً ان فكرة فتى او فتاة الاحلام او الشريك المثالي غالباً ماتبلور في سن المراهقة وتظهر لدى الشباب في اجلى صورها واهميتها فيتحدث الشباب عن فارس الاحلام او فتاة الاحلام بصفاتهم المحببة ومزاياهم العديدة المفضلة ويحلمون بلقائهم ويحاولون التفتيش عنهم ليحققوا امالهم .

وقد قام عدد من علماء الاجتماع العائلي بدراسات حول الشريك المثالي من ابرزها دراسات « برجس والين » و « انسلم » و « اودري » وكلها تركز على اهمية فكرة الشريك المثالي في عملية الاختيار . وقد وجدت ان الشاب من الذكور يركزون على الشكل والمظهر والجمال في فتاة الاحلام اكثر من تركيزهم على الصفات الاخرى بينما وجد ان تركيز الفتاة يكون على شخصية فتى الأحلام وثقافته ومركزه الاجتماعي وعلى التماثل الديني والعرقى اكثر من تركيزها على الصفات الشكلية . وعلى العموم فقد وجد ان اختيار الشخص اولا قد يقع على الاشخاص المتصفين بالصفات الشكلية المرغوبة ومن ثم يختار من بينهم الشريك الذي يتصف ايضاً بالصفات الشخصية الخلتية المغربية . (١٥)

اما « انسلم » فقد وجد ان عدداً كبيراً من عيناته المدروسة وجدوا ان الصفات الفسيولوجية والشخصية – التي لدى ازواجهم جاءت مطابقة او قريبة جداً من الصفات التي كانوا يحملونها عن فتى او فتاة الاحلام كما وجد ان التشابه كان بدرجة اكبر بالنسبة للصفات الشخصية (١٦) . وكذلك توصل الى ان هناك عدداً من الازواج لم يجدوا في الشريك الصفات التي كانوا يحملونها عن الشريك المثالي ، ومع هذا فانهم نجحوا في زواجهم نجاحاً كبيراً وذلك لانهم وجدوا لدى الشريك صفات قريبة منها عوضت عنها . وحتى في بعض الاحيان لم تكن الصفات المرغوبة في فتى او فتاة الاحلام موجودة كلياً الا انهم وجدوا فيه صفات اخرى افضل حيث غطت على المرغوب وغير الموجود وادت الى السعادة والنجاح في الزواج . وكذلك وجد ان هناك زيجات غير ناجحة على الرغم من ان الشخص وجسد فتى او فتاة الاحلام تتفق مع الصفات المرغوبة الا ان وجود بعض الصفات الاخرى فيهم ادت الى عدم الانسجام والتكيف . وقد تبين ان تحقق وجود الصفات الشكلية في الشريك المثالي اسهل بكثير من تحقيق الصفات الخلقية او الثقافية او الشخصية (١٧) .

ان فكرة الشريك المثالي لاتكون وليدة وقتها بل تكون وليدة تفاعلات عديدة تبدأ عملها منذ الطفولة متأثرة ببيئته ومحيطه الاجتماعي – العائلة او الاقرباء والاقربان والمدرسة ووسائل الاعلام ثم تتبلور وتظهر في مرحلة المراهقة وما بعددا . فعن طريق التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الجماعات المشار اليها اعلاه تتكون هذه الفكرة المثالية عن الشريك وبالتالي يكون اختيار الشريك. ان تأثير هذه الثبات على الاختيار واضح وقد يكون بصورة شعورية او لاشعورية.

ان فكرة الشريك المثالي عند الشباب – خاصة الخيالي الطبع – قد تؤدي الى تأخير سن الزواج وحتى في بعض الاحيان الى الاحجام عنه عندما لا يوجد المرء فتى او فتاة الاحلام المرغوبة .

٥ – الصورة الابوية ” Parental Image ‘

ينادي البعض بان الشخص يتجه بصورة لاشعورية الى الوقوع بحب شخص له صفات مشابهة لصفات احد الوالدين من الجنس الاخر ويختاره شريكاً لحياته . فمنذ السنين الاولى في حياة المرء يتكون لديه شعور عاطفي قوي وعلاقة متينة مع الوالدين او مع احدهما ويتأثر بهما لدرجة كبيرة . ان هذا الترابط غالباً مايكون قوياً بين الابن وامه والبنت وابيها .

وقد وجد ” انسلم “ (١٨) ان الشخص يتأثر في اختياره بنوعية العلاقة بينه وبين والديه ، فاذا كانت هذه العلاقة ايجابية قوية مبنية على الحب والاعجاب والاحترام فانه يختار من يشبه الرالد او الوالدة ، اما اذا كانت العلاقة سلبية يشوبها الخوف وعدم الانسجام وعدم الاحترام او اذا كانت صورة العلاقة بين الوالدين غير مفضلة وغير مريحة بالنسبة للشخص فانه يختار الشريك الذي يختلف عن الوالدين . فالنتاة المعاطفة مع والدها وتربطها به علاقة متينة مبنية على التفاهم والمحبة مثلاً فانها قد تختار شريك حياتها الذي يتميز بقوة الشخصية

وحب السيطرة وذلك لانها كانت تعاطف مع والدها الذي يتميز بضعف الشخصية تجاه والدتها المسيطرة والتي تكون علاقتها بها سلبية - اي يكون لديها رد فعل وامتعاض من العلاقة غير المتوازنة بين والديها اي تختار الشريك المخالفة صفاته لصفات الوالدين . الا ان هذه الحالة الاخيرة تكون موجهة وليست مقررّة ,,Suggestive not vclusive“ ان التركيز على التشابه المرغوب يكون على الاغلب في الصفات الشخصية اكثر من الصفات الشكلية . وهذا الرأي يتضمن ايضاً الصورة الاخوية اي تأثير الاخوة والاخوات في اختيار الشريك .

ويفسر هذا الرأي لم يكن الوقوع في الحب عملاً غير ارادياً ولا شعورياً ولاسيطرة للمرء عليه . ان الصورة الابوية قد تؤدي الى التحيز والتعصب في الاختيار في كثير من الاحيان ويؤدي الى صعوبة الاختيار عند عدم وجود المشابه للوالدين . (١٩)

ومن الطبيعي ان تأثير العائلة والعلاقات العائلية واضح في تكوين هذه الصورة وبالتالي تأثيرها على عملية الاختيار وقد يكون تأثيرها في بعض الاحيان مباشر الا انه غالباً ما يكون بصورة لا شعورية مباشرة .

٦ - الاختلاف (Hetrogamy)

على الرغم من ان التشابه يعتبر من اقوى العوامل المحددة في مجال الاختيار الا ان هناك من ينادي باهمية عامل الاختلاف ايضاً في تحديد مجال الاختيار ، اذ ان المتضادين في بعض الاحيان قد ينجذبون لبعضهم اكثر من المتشابهين ، فالاختلاف يجلب الانتباه ويربط الطرفين بقوة حيث تكمل الصفات المختلفة لدى كل منهما وعندها ينجم عن ذلك الاشباع والمتعة والتنوع والسعادة في الحياة

فالاختلاف يقضي على الملل الناجم عن التشابه التام بين الزوجين ، مثلاً قد ينجذب القوي للضعيف ، العصبي المزاج للمترن الهادئ الطباع ، الاعتدائي للمسالمة ، الجميل لغير الجميل ، الذكي لقليل الذكاء وهكذا . (٢٠)

ان هذا القول لا يؤيده الواقع في اغلب الاحيان كما لا تسنده دراسات علمية ثابتة . صحيح ان التنوع والاختلافات الفردية الجزئية قد تجذب الطرفين الى حد ما - وقد تضمني متعة على حياة الزوجين وتقضي على الملل الناجم عن التشابه المطلق ، الا ان الرغبات والهوايات المشتركة المتشابهة او المتقاربة تعطي للحياة الزوجية والعائلية قوة وترابطاً و متعة لا يمكن لاي شيء اخر في الحياة اعطائها ، فعامل التشابه اقوى بكثير في جذب الطرفين لبعضهم البعض من عامل الاختلاف الذي قد يعتبر عاملاً مساعداً على الاختيار في حالات استثنائية فردية معتمدة على شخصية الطرفين وتكيفهم المشترك . فاذا اعتبرنا الاختلاف قاعدة عامة في الاختيار لوجدنا ان الذكي يتزوج بغبية والضخم بالضئيل والطويل بالقصير والمثقف بالجاهل والاسود بالابيض والخ

ان الاختلاف الواضح في الرغبات والقيم والطباع والخلفية الحضارية يؤدي على الأرجح وغالباً الى التصادم لا الى الانسجام . صحيح ان من المفيد والمرغوب ان تكون لدى الزوجين صفات تكمل كل منهما الاخرى وهذا ربما يؤدي الى تنشيط وتنوع الحياة الزوجية الا انه يجب ان لا تكون مختلفة بحيث تؤدي الى التصادم والصراع وعدم الانسجام .

وقد وجدت اغلب الدراسات حول دور التشابه والاختلاف في تحديد اختيار الشريك ان التشابه يلعب الدور الاكبر في هذه العملية فوجدت ان هناك تشابهاً كبيراً في الصفات الاجتماعية - الحضارية - للخطيبين خاصة ضمن الطبقة المتوسطة - وكذلك بالنسبة للصفات الشخصية والاتجاهات والرغبات (٢١) .

٧ - الاختيار المفضل " Preferential Mating "

ويقصد بهذا الاختيار الشعوري - الارادي - او اللاشعوري للشريك بسبب وجود صفات مفضلة عند ذلك الشريك - وبغض النظر عن كون مثل هذه الصفات موجودة او غير موجودة لدى المرء (*).

وهذا الرأي يعني ان الاختيار قد يكون في احوال عديدة ارادياً الا انه في اغلب الاحيان قد يكون جزء من عملية الاختيار لاشعورياً وخاضعاً للمؤثرات الحضارية - خاصة الثقافية - فالافراد يتشبعون بالافكار والقيم الاجتماعية عن طريق مصادر متعددة غير ملاحظة ظاهرياً وهذا يؤثر في اختيارهم للشريك فيصبح جزء من عملية الاختيار لاشعورياً . ان فكرة الاختيار المفضل تؤكد ضمناً اهمية عامل التشابه الاقتصادي والاجتماعي في الاختيار ، اذ يكون هناك مجال مفتوح للتعارف بين افراد الفئة او الجماعة الواحدة . اما الصفات الشخصية الاخرى كالشكل والشخصية والحيوية والذكاء والصحة والاستقرار فانها تأتي بعد ذلك في الاهمية . كما ان اهمية هذه الصفات قد تختلف باختلاف الطبقات او المجتمعات ، وقد وجد ان الشكل والجمال مرغوب في البداية في كل الاحوال ولكن للضرورة والواقع نجد التأكيد يكون ضعيفاً عليه فيما بعد ، اضافة الى ان الجمال شيء نسبي فقد يعتبر الشخص في منتهى الجمال بالنسبة لشخص ما وغير جميل بالنسبة للآخرين. (٢٢)

ان عامل الاختيار المفضل قد يكون عاملاً فعالاً الا انه ليس بالاهمية التي تجعل منه عاملاً اساسياً في هذه العملية . ويلاحظ انه لا يمكن وضع قائمة محددة بالصفات المفضلة في الشريك والتي تؤدي الى حسن الاختيار ، ولكن الشخص الذكي هو الذي يعي ان الصفات المفضلة في الشريك ليست هي المؤدية حتماً الى نجاح الزواج وانما يعتمد بدرجة كبيرة على الاختيار الملائم للشريك المتماثل والتي له القدرة على التكيف للحياة الزوجية وانجاحها .

(*) يشبه هذا الرأي - الى حد ما - فكرة الشريك المثالي .

المبحث الثاني

اختيار الشريك في المجتمعات المختلفة

لقد وجد من دراسات تاريخ المجتمعات البشرية - قديمها وحديثها ، البدائي منها والمتحضر - ان هناك قوى ظاهرة وخفية تلعب دوراً كبيراً في الاختيار وتمييده وفي طبيعة نماذجه ومن يقوم بعملية الاختيار . فالاختيار في المجتمعات البشرية يخضع لقيم ومفاهيم اجتماعية وعائلية وشخصية متعددة . فهناك مجتمعات تعتبر الاختيار والزواج ذا قيمة عائلية كبيرة وينظر اليه على انه شيء عائلي فالمجتمعات التقليدية - البدائية منها والمتحضرة - الريفية ام الحضرية - تنظر الى الزواج على انه صفقة بين عائلتين تراعي فيها مصالحهما التي تعتبر اهم من مصالح الزوجين وهي لهذا تنظر الى الاختيار على انه شيء عائلي يتم بين عائلتين ولا رأي للافراد المعنيين - الزوجين - في عملية الاختيار . فالعائلة هي التي تحدد الاختيار وذلك لعوامل متعددة اهمها : -

١ - ان السلطة في العائلة التقليدية تتركز في يد رئيس العائلة الذي غالباً ما يكون هو الاب (*) فهو المقرر لشؤون افرادها الشخصية منها والعائلية والعامه .

٢ - شعور العائلة بالمسؤولية التامة عن حياة الفرد ، واعتقادهم بان مصلحة الفرد تقتضي قيام العائلة بهذا الاختيار - اذ انها تعتقد انها الاعلم والارشاد بالاختيار الحكيم - هر الذي يدفعها للاشراف الكلي المباشر على الاختيار اذ ان الاولاد عند كبر الوالدين هم الذين يتسلمون هذه المسؤولية .

٣ - اختيار الشريك يرتبط بعوامل اقتصادية مرتبطة بالعائلة اهمها ثمن العروس والصداق ومسؤولية اعالة افراد العائلة والملكية العائلية والميراث - التملك للاراضي والثروة والمركز الاقتصادي ينتقل ضمن العائلة - ولهذا فان

(*) في مجتمعات الام تكون الرئاسة للام او للخال .

الزواج يعتبر صفقة تعتمد الى حد ما على الارتباط الاقتصادي بين العوائل .
٤ - ان سكن الزوجين مع الامل يتطلب الاختيار العائلي الملائم والتمائل في
المستويات او الخلفيات العائلية .

٥ - اهمية تماثل المركز الاجتماعي للعائلة يدعو الى الاختيار العائلي للشريك
الملائم .

فالعائلة اذن عندما تختار شريكاً لابنها او لابنتها فانها تؤكّد على :

- أ - التماثل في المركز الاقتصادي .
- ب - التماثل في المكانة الاجتماعية .
- ج - التماثل في المكانة الثقافية .
- د - التماثل الطبقي والعرقى والديني .
- هـ - اضافة الى السمعة والشرف والاخلاق والمحافظة التي تعتبر مهمة جداً
في المجتمعات التقليدية .

اما الصفات الشكلية والنواحي العاطفية والنفسية فلا اهمية لها بالنسبة لهذه
المجتمعات ، اذ ان العواطف المرتبطة بالانسجام والمودة والتعاطف والتفاهم
لا تعتبر اساسية او متطلبات الاختيار اذ ان هذه العواطف تنشأ بين الطرفين بالمعايشة
المستمرة بعد الزواج (٢٣) .

ففي المجتمعات البدائية مثلاً يكون الاختيار شيء مديرو او منسق من قبل العائلة
arranged Marriage ولا ارادة للافراد فيه كلياً ، اذ ان هذا الاختيار يتضمن
حقوقاً وواجبات متعددة متبادلة بين عائلتي الزوجين ، ومنذ اللحظة الاولى التي
ترتبط او تخطب فيها الخطيبة يدخل اهل الخطيب بارتباطات معينة مع اقرب
الاقرباء لزوج المستقبل ، وعليهم التزامات معينة يتقيدون بها . وعند اختيار العائلة
للزوجة فانها تقوم بالاتفاق مع عائلتها اجراء مراسيم الخطبة والزواج ومستلزماتها من
دون تدخل العريس او العروس . وفي هذه المجتمعات نجد ظاهرة خطبة - شبك -

الاطفال ، وحتى في بعض الاحيان قد تتم الخطبة قبل ولادة الفتى او الفتاة . وهذه الوسائل لاختيار الشريك ظاهرة عند القبائل الاسترالية البدائية حيث يتعارف عليها ضمناً وصراحة . ونجد ان الاختيار عند قبائل فكتوريا الجنوبية يتم بان يوعد بالفتاة منذ الطفولة ويتم الاتفاق بين الطرفين على الخطبة ومن ثم الزواج في سن معينة . ويربط الوالدان اطفالهم برباط الخطبة - بمجرد تعلم الطفل والطفلة المشي حيث يقدم والد الطفل الى الطفلة مفرشاً او سجادة ليلفت نظرها ثم يطعمها الاطعمة اللذيذة والمحبة اليها ثم يقوم بعد ذلك والدها برد الزيارة لاهل الخطيب . وهناك تقليد عام وهو انه لا يسمح بالخطبة والزواج الا بموافقة شيوخ الجماعة من الطرفين . كما انه منذ اللحظة الاولى للاختيار تطراً ظاهرة التحريم بين الخطيب وبين والده وخالة الخطيبة حيث يحرم النظر اليهما او الاتصال والاحتكاك بهما . كما قد يقترن الاختيار بقاعدة الزواج المتبادل - تبادل البنات او الاخوات - حيث يتفق الوالدين على تزويج بنت كل منهم الى ابن الاخر وينظم هذا الاتفاق في اجتماعات الجماعة - القبيلة - العامة ويترتب عليه التزامات وحقوق معينة بالنسبة للعائلتين (*).

وفي كل هذه الاحوال نجد ان الاختيار هنا يخضع لقواعد يفرضها المجتمع بوسيلة او اخرى ويخضع لمفاهيم وقيم معينة معبرة عن قوى اجتماعية وخلقية خفية وظاهرة يلتزم بها اهل الطرفين بصورة مطلقة على حد سواء (٢٤) .

وفي العراق نجد من الناحية النظرية ان الشريعة الاسلامية التي - تعتبر المنظم الرئسي للشؤون العائلية - اباحت للطرفين المشاركة في الاختيار وحتى حرية الاختيار الشخصي الا انه من الناحية الواقعية نجد ضمن العوائل التقليدية ان هذه الحرية مقيدة الى حد كبير وان الاختيار عائلي بحث (**).

(*) يظهر هذا الاختيار ايضاً عند قبائل بانكرانك وتجولانك في استراليا .

(**) نتيجة للجهل بالحقوق والالتزامات الشرعية الحقيقية لكل من الرجل والمرأة اي لجهل الطرفين لا دورهم في هذا المجال .

لتمد اباحت الشريعة الاسلامية كما ذكرنا للرجل اختيار شريكة حياته اي انه من حقه ان يطلبها بنفسه من نفسها او من اهلها . كما ان للفتاة البالغة الرشيدة الحرة ان تتبل او ترفض الزواج ولا يحق لوليها ان يجبرها على ما لا تريد . فاذا زوجت بالثورة فان لها الحق في ابقاء العقد او الغاءه وقد جاءت عدة احاديث نبوية شريفة تؤكد حرية المرأة في الاختيار اذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

لا تزوج الایم (*) حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن

فاذا زوجت الشيب الایم دون اذنها فالعقد

باطل واذا زوجت البكر دون اذنها فلها

الخيار اما ان تصادق على العقد او تبطله (٢٥) .

كما وضع تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم ٢١ لعام ١٩٨٧ عقوبة على الزواج بالاكراه ، حيث يعاقب بالسجن او العرامة او الأثنين معاً كل من يكره الفتى او الفتاة على الزواج .

وقد سمح الشرع للمخاطب ان يرى الفتاة التي يرغب في الزواج منها وان يتعرف عليها ، كما لها ان تتعرف عليه : اذ ان الشرع لا يرى بأساً من اجتماع الفتى والفتاة للتعارف على بعضهما شريطة ان يكون معهما ثالث كأبيها واخيها او عمها او والدتها او غيرهم من الاقارب . ولهما ان يريا بعضهما في تعاملهما اليومي ضمن عائلتي الطرفين . وعليه فان التحريم ومنع التعارف ضمن العوائل التقليدية هنا جاء ليس مستنداً الى اسس شرعية او قانونية وانما جاء نتيجة للتقاليد والعادات المستندة الى الافكار الخاطئة المبنية على الجهل والتعصب غير المنطقي

(*) الایم : من النساء التي لا زوج لها بكرة كانت او ثيباً مطلقه كانت ام متوفى عنها ومن الرجال الذين لا امرأة له ويقال امرأة أيم وقد تأيمت اذا كانت بغير زوج وقيل ذلك اذا كان لها زوج فمات عنها وهي تصلح للازواج لان فيها سورة من الشباب .

حول الموضوع . وكل هذا قد يؤدي في بعض الاحيان الى ظهور مشاكل متعددة بعد الزواج .

ذكرنا سابقاً ان اختيار الشريك والزواج في المجتمعات المتحررة الحديثة يعتبر شيئاً شخصياً حيث يكون اختيار الشخص لشريك حياته حراً بعيداً عن تدخل العائلة المباشر ، اذ ليس على الفردين ان يخضعوا في اختيارهم لرغبة الوحدة العائلية او لاختيار الوالدين وهذا الاختيار الحر يستند الى عزلة العائلة الحديثة النواة واستقلالها وضعف الروابط القرابية ، كما يعتمد بصورة خاصة على الحركة المكانية والاجتماعية الراسعة في المجتمع . وفي مثل هذه المجتمعات الحركية يكون الرأي الكلي في الاختيار للاشخاص المعنيين – الفتى والفتاة-، وقد يؤخذ رأي العائلة او موافقتها الشكلية بعد الاختيار والاتفاق بين الخطيبين .

ان الانتقال من الاختيار العائلي الى الاختيار الشخصي غير من سوق الزواج المحتمل للفرد ، ففي المجتمعات المتحررة في الوقت الحاضر – ومن الناحية النظرية والواقعية – نجد ان كل فرد قد يحتك ويتعرف على شريك الحياة ويختاره بمجال واسع مقبول بغض النظر عن المركز الاجتماعي والاقتصادي والعنصري والديني ... الخ . (٢٦) فتمتد يتعرف الطرفان على بعضهما في الكلية او المدرسة او المكتبة او السينما او النادي او في مجال العمل وضمن حلقة الاصدقاء والمعارف وغير ذلك من المجالات المتعددة للاختلاط . وهنا يكون الاهتمام في الاختيار مركز على الصفات الشخصية والشكلية وعلى الحب والتعاطف والتفاهم والأنسجام اي ان الحوافز الشخصية – كالحب الرومانتيكي والرغبات الجنسية والجنسية والجنسية المتبادلة، والوحدة في التفكير والرغبة في الاطفال واحتلال مركز البالغ الكامل كلها عوامل تلعب دوراً اكبر في الاختيار من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعرقية والخ ... وفي اغلب الاحيان نجد في هذه المجتمعات الغاء الدور المباشر للعائلة في عملية الاختيار وانما قد تبلغ به بعد اتفاق الشخصين عليه وذلك لاعلانه

لها والحصول على تبريكاتها . وقد تشارك العائلة في بعض المراسيم البسيطة للخطبة واحتفالات الزواج ان وجدت ، الا ان هذا يعتمد على الاحوال الفردية وقوة العلاقات الشخصية بين الابناء والديهم . فدور العائلة المتحررة الحديثة غالباً ما يكون ديمقراطياً ايجابياً حيث تساعد وتشجع الفرد - الابناء - على تطوير علاقاته بمن اختارهم حيث تجد انه لاجلدى للرفض في هذه الاحوال .

وفي العراق وبالنسبة للفئات الحديثة - خاصة المثقفة - اصبح الاختيار شيء شخصي - الى حد ما - يعتمد على رغبة الطرفين . وان هذا التغيير جاء نتيجة للحركة المكانية والاجتماعية والتغيير الاقتصادي والثقافي وتطور روح الاستقلال والفردية وتحرر المرأة وعملها واستقلالها بصورة خاصة . وكل هذا ادى الى تغيير النماذج والمفاهيم الحضارية للمجتمع العراقي بصورة عامة واختيار الشريك والزواج بصورة خاصة ، فحد من سلطة العائلة حول الموضوع واعطى اهمية الرأي الطرفين في الاختيار . ومع هذا فان هذا الاختيار ليس مطلقاً او حراً كما هو الحال في المجتمعات المتحررة الحديثة وانما اصبح ظاهرة يشارك فيها الافراد وعوائلهم . فقد يختار الطرفان بعضهما الا ان موافقة العائلة غالباً ما تعتبر ضرورة لهذا الاختيار وغالباً ما يوافق الوالدان بدلا من الرفض وحتى في الاحوال التي تختار فيها العائلة شريك الحياة لولدها او ابنتها فان موافقة الشخصين المعنيين تكون ضرورية للاختيار ، كما يسمح بتعارفهما واختلاطهما بعد الاختيار والخطبة . هذا ونجد ان هناك حالات حيث يكون الاختيار للشخصين حراً مطلقاً الا انهما يبلغان عائلتيهما من اجل اجراء بعض المراسيم المتعارف عليها لاعلان الخطبة وابرام عقد الزواج ... الخ .

وفي دراسة في بغداد في عام ١٩٥٠ لمجموعة من المثقفين المتزوجين تتكون من ٣٠٠ زوج وزوجة تبين ان ٢٧٪ من الرجال المبحوثين تزوجوا على اساس شخصي مبني على التناهم والحب و ٣٨٪ تزوجوا بعد رؤيتهم للفتاة وتعريفهم

عليها والبقية تزوجوا بناء على الاختيار المطلق من قبل عوائلهم . اما النساء -
الزوجات - فقد تبين ان ٣٧ ٪ كان زواجهم شخصي مبني على الحب والتفاهم
و ٢٤ ٪ بعد الرؤية والتعرف والباقيات على اساس الاختيار العائلي والقرابي .
وعلى الرغم من انه ليس هناك دراسة منظمة حول الموضوع في الوقت الحاضر (*)
وبعد مضي مايقارب ٣٠ عاماً الا انه يمكن الملاحظة ان النسبة للاختيار الشخصي
بالنسبة للطبقة المثقفة في ازدياد مستمر . ونلاحظ هذا الاتجاه نحو الاختيار
الشخصي واضح ايضاً في بقية الاقطار العربية .

ومن الملاحظ بروز ظاهرة صعوبة الاختيار عند بعض الفئات المثقفة الحديثة
وهذه الظاهرة واضحة بالنسبة لكل المجتمعات النامية التي تمر بدور الانتقال
من الحياة التمليدية الى الحياة الحديثة ومرجع هذه الصعوبة هو عدم قبول الطرفين
- الفتى والفتاة - باختيار العائلة للشريك ، اذ انهم لا يثقون بحكمة هذا الاختيار
من جهة ، وكذلك الى صعوبة التعارف وضيق مجاله من جهة اخرى . ان التعارف
والاختلاط بين الشخصين غالباً ما يكون محدداً وضيقاً وقد يؤدي هذا الى تأخير
سن الزواج من جهة والى الاحجام الكلي عن الزواج وانخفاض نسبته من جهة
اخرى . ثم ان عبء تكاليف الزواج التي غالباً ماتقع على عاتق الرجل - في حالة
اختياره الشخصي ورفضه لتدخل عائلته في الاختيار - قد يدفع ايضاً الى تأخير
سن الزواج او الاحجام عنه . (*) (٢٧)

و على الرغم من هذه الحقيقة فان الاختيار بالنسبة للشباب قد يتم بالتعارف
ولو بصراحة شكلية او سطحية في الكليات او مجالات العمل او في محيط الاقرباء

(*) كان بالود تقديم احصائيات احدث من هذه الدراسة - حول اختيار الشريك - الا اننا
جوبهنا بعدم وجود مثل هذه الدراسة .

(**) الا انه مازالت هناك فئة من الشباب المثقف قد يلجأ بقبول اختيار الاهل وذلك لصعوبة ،
امكانية اختياره هو شخصياً .

والاصدقاء او في النوادي المشتركة او عن طريق وكالات مهنية مختصة (*).
وفي بعض الاحيان قد يؤدي التعارف الشكلي الى الاختيار غير السليم .

من كل ماسبق ذكره نتبين ان تأثير العائلة على الاختيار يكون مباشراً او غير مباشر . ففي المجتمعات التقليدية يكون هذا الدور علنياً وواضحاً ومباشراً ، اما في المجتمعات المتحررة حيث يكون شخصياً فأن تأثير العائلة على الاختيار لا يقل اهمية عن دورها في العوائل التقليدية الا ان هذا التأثير يكون غير مباشر وبصورة لاشعورية . اذ عن طريق التنشئة الاجتماعية للطفل تقوم العائلة بغرس القيم والمفاهيم المتعلقة بكل وجوه الحياة بما فيها اختيار الشريك . صحيح ان هناك نوعين من القيم - قيم الوالدين وقيم الابناء - تلعب دورها في الاختيار الا انه غالباً ما يكون نوع من التجانس بين هذه القيم فالوالدان عن طريق التربية والثمافة العائلية يغرسون قيمهم ومفاهيمهم بقرارة نفس الطفل الذي يحملها دون ان يشعر بذلك . والشباب عند بلوغ سن الزواج تكون لديهم قيم ومثل - مكونة مسبقاً منذ الطفولة - محددة للاختيار . فيختارون المتماثلين لهم عائلياً واجتماعياً وعرقياً (٢٩) . ونجد هذا التأثير غير المباشر موجوداً في حالة اختيار النمرد لشريك الحياة بناء على الصورة الابوية والشريك المثالي وفي حالة الاختيار لاشباع الحاجات الشخصية . وهذه المفاهيم والقيم ليست وليدة يومها بل انها تكونت نتيجة لمصادر وتأثيرات عديدة وبعمليات تدريجية مستمرة ضمن النظام الاجتماعي والعائلي الذي يعيشون فيه . وعليه فمن الخطأ القول ان

(*) في بعض المجتمعات قد يقوم الاصدقاء بدور الوسيط فيدبر اللقاء والخطبة والزواج ، وهناك مجتمعات - خاصة المتحررة - نجد فيها وكالات مهنية مختصة تعمل على تعارف الطرفين لقاء اشترك واجور معينة وتقوم بتسهيل الزواج ، ففي امريكا مثلاً هناك نوادي القلوب الوحيدة Lonely Hearts clubs وغيرها من النوادي التي تلعب دور الوسيط في الاختيار وفي اليابان تقوم امرأة ذات مكنة اجتماعية بالتوسط بين العائلتين وتعريف الطرفين ببعضهم البعض وفي الشرق العربي وبالنسبة لبعض الفئات هناك الخطابة . وهي امرأة قد تسمى الدلالة تقوم بالتوسط والتعريف . (٢٨)

الشباب عند بلوغهم لسن الزواج يبدأون فجأة بدراسة الصفات المرغوب توافرها في الشريك ، اذ ان القيم حول الصفات تكون قد بدأت منذ الصغر وتأثرت بدرجة كبيرة بالمحيط العائلي ومن ثم بالاقران والمدرسة ونوادي الشباب والمنظمات الاجتماعية ووسائل الاعلام . وهناك من يشبه الاسس التي يستند اليها اختيار الشريك بتلك التي تستند اليها الصداقة . فمنذ الطفولة يتأثر الاطفال بصورة لاشعورية برفاقهم المسموح لهم - من قبل العائلة - بالاختلاط واللعب معهم وبالاصدقاء البالغين لوالديهم . وهذا جزء من عملية اختيار المرغوب بهم من المعارف والاصدقاء وتجذب غير المرغوب منهم . فالفرد يختار اصدقاؤه من الاشخاص الذين ينسجم معهم ويشعر بانجذاب نحوهم لانهم يمثلون قيماً ومفاهيم تتلائم وتشابه مع قيمنا ومفاهيمنا ويحضون برضاء الوالدين . هكذا يتم اختيار شريك الحياة لان الفرد يفضل او يحبه وينسجم معه لا لانه شريك يتميز بقائمة من الصفات التي تخوله ان يكون زوج او زوجة ناجحة فهم يتزوجون اشخاصاً وليس افكاراً او صفات محددة (٣٠) .

وعلى العموم ان القرار بشأن اختيار الشريك يعتبر من اهم القرارات التي يتخذها المرء في حياته اذ على هذا الاختيار تتوقف الحياة الامنة المطمئنة المستقرة السعيدة ، وان الاختيار الرشيد المبني على اسس صحيحة نادراً ما يؤدي بعد ذلك - في غمرة اليأس والتعاسة - بالزوجين الى التفتيش عن منفذ او طريق للخروج من الزواج وبأي ثمن كان .

والخلاصة ان على الشباب ان يكونوا واقعيين ويؤمنون بأن مسألة تحديد الخصائص المثالية التي يمكن ان تتوفر في الشريك المثالي هي مسألة ليست سهلة وانه من الممكن اختيار الشريك الذي تتوفر فيه بعض الخصائص المرغوبة وان الحياة بكل ابعادها ستكون كفيلاً بتكليف الحياة الزوجية لما يمكن ان يتحقق في ظل الجهاد المستمر والعمل الدائب والوفاء الاصيل للقيم التي يمكن ان يعيش في ظلها الزوجان والابناء بسعادة واستقرار .

المصادر الانكليزية

1. Winch, R., **Mate Selection**, Harper and Co., N. Y. 1958, pp. 89-
and: Schmiedeler, E. An Introduction, study of the family
The Century Co. N. Y. 1930 pp. 228-
2. Bell, R. Marriage and Family actiod, 3ed. Ed., Darsey
Press, Home wcc d, ILL. 1971, pp. 129-
and; Snyder, E. C. Attitude, Astudy of Homegony and
Marital Seletivity", Journal of Marriage and Fzamily,
26,3 Aug. 149, pp. 332.
and, Saxon, L. **The Individual, Marriage and the
Family**, Woodsworth Pub. Co Inc., Belmont, Calif
1968, pp. 206-
and, Lands, P. **Making most of Marriage**, 3ed. Ed.,
N. Y., Appltons Century Crcfts.
and, Kepnart, W. "Legal and proccdural Aspects of
Marriage and Divarce", in H. T. Christenson, Ed.,
Handbook of Marriage and the Family, Rond Mc
Nally and Co., 1964, Pp 947 -
and, Hear, D. "Negro White Inter marriage in the Un-
ted States, Jour. Of Marriage and Family, 28, pp.262
3. Simpson, C., and Younger, M., **Racial and Cultural
Minorities**, N. Y. Harper and Brothers, 1958, pp. 550
and: U. S. Dept. of Health, Education welfare, vital
Statistic of the U. S. 1961, Vol. 111, Sect. 3, 4, and 7,
Divorce, p. 7.
and: Bell, cp. cit pp. 135.
4. Hollingshead, A. "Cultural Factorsin the Selection of
Marriage Mates", American Sociological Review' Vol.

- 51, Oct. 1950, pp. 627-
 and, Bell op. cit, pp. 136-
 and, Thomas, J., "The Factor of Religion in Selection of
 Marriage Mates", Amer. Socis. Rev., Aug. 1952, p. 16.
 and, Hiring, J. L., Marriage Adjustment, N. Y. American
 Book Co. 1956. pp. 145-
5. Hiring, op. cit, pp. 148.
 and, Bell, op. cit, pp. 139-140.
 and Blood, R., **The Family**, Collier Macmillan Ltd.,
 London, 1972, p. 139.
 and, National Office of vital Statistic, 1957, U. S. A.
6. Bell, op. cit, pp. 134-
 and Hiring, op. cit, p. 147.
7. Selfors, S., and Luk, R. K. and Kings, E., Education
 versus Religion , "Jour. of Marr. and Family 24, 4 Nov.
 1962, pp. 299-
 and Bell, op. cit, pp. 140-
 and Saxon, op. cit, pp. 203-
8. Bossard, J. H. "Residential Propinquity as Factor in
 Marriage Selection" Amer. Jour. of Sociology, 38, sept.
 1932, pp. 219-24.
 and, Abranams , R. H., Residential propinquity as a
 Factor in Marriage Selection, Fifty Year Trends in Phil".
 Amer. Sociological Rev., 8, pp. 288-
 and Davie, M. R. and Reeves, R. "Propinquity of Resi-
 dent Before Marriage," Amer. Jour. of Socio., 44, Jan
 1939, PP. 510 -
9. Katz, A., and et. al., "Residential Propinquity and Marital
 Selection, "Marriage and Family Living. 20, pp. 27-
 and Bell, op. cit, pp. 134-
10. Bossard, op. cit. pp. 219-
11. Lentz, H. J. and Snyder E., Marriage, 2end Ed. John
 wiley and Son, Inc. N. Y. 1969, pp. 218-219.

12. Winch, R. Mate Selection, op. cit. pp. 89-
and Klsances Thomas, "The theory of Complenetary
Neaded and Mate Selection" in winch R., Marriage
and the Family, Henry Hott N Y. 1957, pp. 435-
and, Blazer, J. "Complementary Needs and Marrital
Happiness," Jour, of Marriage and Family 25, 1, Feb
1963 pp 89-
13. Winch, op. cit, pp. 90-
14. Lentz, op.cit, pp. 210-
15. Burgess F., and Wallen P., Engagemnt and Marriage,
Lippencott, Phil. 1953, pp. 175-
and,
Anselem, Strauses, "the Ideal and the Chosen Mate",
Amer. Journ. of Sociology. 52, Oct. 1946, pp. 204.
16. Anselem, op.cit, pp. 210-
17. Lo cit,
18. Burgess and Wallen, op. cit, pp.177-
and: Anselm, S. " The Influence of Parent Images upon
Mate Choice" Amer. Sociol. Review. 11, Oct. 1946, pp. 554
19. Lantz, op.cit, pp. 212.
20. Gumar, B. Family and Marriage, David Mckay, N. Y.
1965, pp. 26-28.
and
Lantz, op. cit, pp. 214-
21. Burgess and et. al., Engagemnt and Marriage, op.cit,
pp. 205-207.
22. Burgess op. cit, pp. 109-124.
23. Bell, R. op. cit, pp. 130-
and
Blood, J., op. cit, pp. 282-
and
Goode, op. cit, pp. 89-

24. Murdock , G., Social Structure, Mcmilan Co. N. Y. 1949
26. Bell, op. cit, pp. 131-
27. Nahas, M. K., Married Lif in Iraq, Nels Anderson, cd., 1956, pp. 185-
and
Daghestini, K., Contemperary Moslem Family in Syria, Paris, 1932, pp. 127-
28. Blood, op. cit, pp. 219
29. Blood, op. cit. pp. 29-
30. Bell, op. cit, pp. 132-

مصادر اللغة العربية

- ٢٧ - الوردي ، علي : طبيعة المجتمع العراقي ، بغداد ١٩٦٥ ، ص ص ٢١٣ .
وكذلك : الشيباني ، ضياء عبد الجليل ، العائلة في حي جميلة ، اطروحة
ماجستير كلية الاداب جامعة بغداد ١٩٧٤ ص ص ٩٨ -

الفصل الثامن

الزواج (×)

يعتبر الزواج ظاهرة عامة شاملة في كل المجتمعات البدائية منها والمتحضرة القديمة والمعاصرة ، ويشير العلامة ، ادورد وسترمارك ، الى ان الزواج ظاهرة ازلية ظهرت للوجود بوجود الجنس البشري ، بل ويذهب الى ابعد من هذا فيقول انها ظاهرة وجدت حتى عند بعض فصائل الحيوانات الراقية . (* *) ويظهر

(★) الزواج لغة اقتران الشيء وارتباطه به ،

(★★) وقد حاول اثبات اراءه بدراسته لعالم العيون وبعض المجتمعات البدائية البدائية عند بعض الفصائل الحيوانية . فعند الطيور مثلا نجد ان الزواج ظاهرة واضحة حيث تكون العلاقة ثابتة نسبيا فيبقى امذكر والانثى معا لفترة ثابتة - الى حد ما - ويستمر لبعدهم التزاوج وما بعد مرحلة الولادة ورعاية الصغار واستقلالهم ، ويتعاون الزوجين على بناء العش والعناية بالبيض ورعاية الصغار ، وقد وجد ان الزواج يظهر باجمل واقرب صورة عند طيور الحب "Love Birds" حيث تستمر العلاقة الزوجية القوية الى موت احد الطرفين . وكذلك وجد ان الزواج يظهر عند اللبائن المتقدمة الفوريل والقرود - حيث يلاحظ ان هناك علاقة زوجية ثابتة نسبيا وواضحة المعالم ، فنجد علاقة مميزة بين ذكر واحد وانثى واحدة او اكثر تتميز بالاشباع الجنسي والتعاون في رعاية الاطفال . ويقوم الذكر بصورة خاصة بحماية زوجته أو زوجاته وصغارهم . ويعزز وسترمارك الثبات النسبي لهذه العلاقة - الى ما بعد انجاب الاطفال واستقلالهم الى عملية الاختيار والتفضيل الطبيعي للميل نحو حفظ النوع . فاذا كان هذا هو الحال عند الحيوان وهو اوطأ من الانسان ضمن البديهي اذن ومن باب اولي ان تظهر هذه الظاهرة عند الانسان البدائي الاول - وهو الذي يمثل ارقى مرحلة من مراحل التطور عند الحيوان المستنادا الى نظرية دارون) - اي تظهر ظاهرة الزواج (١)

الزواج عند الانسان البدائي الاول بصورة بسيطة وبدائية الا انها مهما يكن الحال فهي متطورة اكثر مما نجدها عند الحيوان . فالزواج عند الحيوان يكون ظاهرة طبيعية بحتة تنتج عن الغرائز الجنسية والحاجة الى التكاثر والحفاظ على الجنس وبناء على غريزة الاختيار الطبيعي . اما عند الانسان البدائي – في العصور البدائية الاولى – فقد كان الزواج عبارة عن عادة بدائية سائدة كان يعيش بموجبها رجل واحد او اكثر وامرأة واحدة او اكثر معاً وبصورة ثابتة نسبياً ؛ ويرتبطون بعلاقات جنسية وهناك نوع بسيط من تقسيم العمل ورعاية الاطفال وتنشئتهم . وكانت جنود هذه العادة تمتد ايضاً للدوافع الجنسية والتكاثر والمحافظة على النفس والاختيار الطبيعي ، الا ان هذه العادة بدأت تتطور وتتحدد وتنظم بصورة تدريجية فبدأت بالخضوع لبعض المراسيم والاعراف والتقاليد والادبان واخيراً بدأ تنظيمها بالانظمة والقوانين وبدا تحولت في الوقت الحاضر الى نظام اجتماعي محدد . فالزواج عند الحيوان اذن هو رفقة „mating“ اما عند الانسان فهو „الاقتران Marrying“ ، ولذا فهو عند الحيوان مجرد ظاهرة بايولوجية بحتة ، وعند الانسان فهو ظاهرة بايولوجية اجتماعية حيث تسيطر فيه العوامل الحضارية وتنظمه تنظيمياً كلياً فيتضمن مراسيم يخضع لها الطرفين وتكون ملزمة اجتماعياً وحضارياً “Socially Sanction” وتتضمن الاعتراف بالالتزامات والحقوق المرتبطة بهذا الارتباط فهو دائماً وابدأ يوجد في الاعراف والعادات السائدة والقوانين ، وهو يمثل رابطة جنسية شرعية تتضمن الثبات النسبي وتبدأ بالاعلان عن عقد الزواج المتضمن حقوق وواجبات معينة (٢)

ان الزواج في الوقت الحاضر نظام يستند على اسس قوية ثابتة ويخضع لقواعد يفرضها المجتمع البدائي والمتحضر على حد سواء وذلك عن طريق التقاليد او الشرائع الدينية او القوانين الوضعية او كل هذه الاشياء مجتمعة . وهذه الصفة النظامية هي التي تؤدي الى التماسك العائلي والاجتماعي ، وهي ضرورة من ضرورات الحياة الطبيعية والاجتماعية تقتضيها الحاجة للمحافظة على النفس –

النوع - والضمان النفسي والتماسك الاجتماعي فنظام الزواج اذن ضرورة النوع والضمان النفسي والتماسك الاجتماعي. فنظام الزواج اذن ضرورة بالنسبة لكل المجتمعات البدائية والمتحضرة القديمة والمعاصرة التقليدية والحديثة. والزواج كنظام اجتماعي يختلف عن العائلة وكونها منظمة اجتماعية. فهو كنظام (*) يكون عبارة عن قواعد واساليب محددة يسير بمقتضاها الافراد ويخضعون لها ويلتزمون بالسلوك بمقتضاها على نحو معين وذلك في حالة ارتباطهم ودخولهم للحياة الزوجية او في حالة انتهاء هذه العلاقة اما العائلة فهي منظمة (***) او وحدة مكونة من افراد محددة مراكزهم حضارياً للوصول الى اهداف مشتركة ويخضعون لنظم عائلية - قواعد واساليب للسلوك العائلي - من اهمها الزواج والقرابة والطلاق والميراث والوصايا... الخ. فالمنظمة تعني العضوية والانتماء الى وحدة مكونة من افراد عديدين يرتبطون فيما بينهم بروابط متعددة ويخضعون لقواعد سلوك معينة ملزمة. فالفرد ينتمي الى المنظمة العائلية الا انه يخضع لنظام الزواج. اضافة الى هذا فان هناك اختلافاً اخر بين الزواج والعائلة، فالاول عبارة عن علاقة بين رجل واحد او اكثر او امرأة واحدة او اكثر توجد بوجود عقد الزواج الذي يضم الزوجين فقط بينما لا تكون هناك عائلة بالمفهوم الاجتماعي الا بوجود الزوجين واطفالهم اي العائلة هي وحدة مكونة من الزوجين - الذين يكون بينهم اشباع جنسي وتعاون اقتصادي وانجاب ورعاية الاطفال - ، فوجود الاطفال ركن اساسي لوجود العائلة بينما الزواج يوجد بوجود الزوجين فقط.

هناك تعاريف متعددة للزواج وذلك لتعدد وجهات النظر اليه ولتعدد جوانبه فمن الناحية الدينية فهو يعرف على انه سنة الله ورسله ولذا فهو عتد مقدس يهدف لهداية البشر واستمرارهم.

(*) نعي بالنظام -Institution- القواعد والاساليب الملزمة للسلوك البشري.

(***) المنظمة - وحدة اجتماعية تتضمن عدد من الافراد يرتبطون مع بعضهم البعض ويسعون للوصول الى اهداف مشتركة.

اما علماء الاقتصاد فيعرفونه على انه وحدة منتجة مستهلكة وتستند على تقسيم العمل بين الجنسين . اما القانونين فيعرفوه على انه عقد بين شخصين - ذكر واثى - ويتضمن حقوقاً وواجبات يتمتع بها الطرفين عند دخولهم العقد وعند خروجهم منه .

وينظر اليه علماء النفس على انه وحدة تستند على التفاعل بين شخصين - من جنسين مختلفين - من اجل الوصول الى السعادة المشتركة المبنية على الصحة والشعور بالانتماء والتبعية والمشاركة وتكييف كل من الطرفين الاخر . ومن الناحية البيولوجية فهو علاقة طبيعية جنسية بين رجل وامرأة هدفها التكاثر والمحافظة على النوع .

ويعرف فردريك الزواج على انه مجموعة مركبة من الاحكام والتقاليد المنظمة للعلاقة الاجتماعية والجنسية بين شخصين بالغين ومن جنسين وعائلتين مختلفتين تتضمن السكنى الموحدة وانجاب الاطفال (٣) .

اما وستر مارك فان تعريفه للزواج يعتبر من ادق التعاريف واشملها ، اذ من الممكن ان ينطوي تحت هذا التعريف صوراً متعددة للزواج - بادائياً كان ام متحضراً ، فهو يعرف الزواج على انه :

« علاقة ثابتة نسبياً بين رجل واحد أو أكثر وامرأة واحدة او اكثر تتضمن الاشباع الجنسي والتعاون الاقتصادي وغالباً السكنى الموحدة، وتخضع هذه العلاقة الى العادات او التقاليد او القوانين وتتضمن حقوق وواجبات معينة تظهر في حالة دخول الطرفين الى الزواج وفي حالة انجاب الاطفال » (٤)

ان التأكيد على كون هذه العلاقة ثابتة نسبياً هو تمييز له عن العلاقات الجنسية

المؤقتة والتي لا يمكن اعتبارها زواجاً . كما ان التأكيد على انها علاقة بين رجل واحد او اكثر وامرأة واحدة او اكثر تعني التأكيد على الاعتراف بانواع الزواج المختلفة ، كالزواج الفردي وتعدد الزوجات والزواج الجماعي وهو يؤكد على ان الزواج يتميز بحق الاشباع الجنسي الذي تسمح به وتشجعه كل المجتمعات البشرية وذلك بالنسبة للزوجين ، فالزواج يعطي الشرعية للتعبير عن الحاجات الجنسية واشباعها ضمن اطار اجتماعي محدد ، الا ان هذا الحق لايعتبر احتكار للزوجين - من الناحية القانونية والاجتماعية - الا في المجتمعات التي تعتبر الزنا - الاتصال الجنسي بين احد الزوجين او كلاهما وبشخص اخر خارج نطاق الزواج - جريمة معاقب عليها قانوناً ، اذ هناك مجتمعات تسمح للزوجين بالاتصال الجنسي خارج نطاق الزواج او بغض النظر عنه . وقد يتراوح عقاب الزاني بين السخط الاجتماعي والنبد والموت . وقد يتساهل المجتمع مع الرجل الزاني ولا يعتبره مرتكباً لجريمة الزنا وفي نفس الوقت فانه يعاقب الزوجة الزانية ، او قد يعاقب الزوج الزاني ايضاً . الا ان اغلب المجتمعات تتسامح مع الزوج ولا تنتهون في العترة مع الزوجة . وقد وجد مردوك من دراسته الى ١٤٨ مجتمع ان ١٢٠ منها يعتبر الزنا جريمة معاقب عليها وفي حالة السماح في المجتمعات الاخرى يحرص في المناسبات (٤) ونجد ان المجتمع هو الذي ينظم العلاقة الجنسية ويشجعها وذلك بوضعها ضمن اطار منظم محدد - الزواج - مع النظم العائلية الاخرى .

وعلى الرغم من اهمية امتياز التمتع الجنسي في الزواج الا ان القول ان الجنس هو العامل الوحيد الذي يدفع الى الزواج هو قول مردود بالنسبة لعدد كبير من المجتمعات اذ كما بينا هناك مجتمعات تبيح هذا الاشباع خارج حدود الزواج وتتسامح فيه ، وهنا يمكن القول انه ليس بالحافز الوحيد الرئيسي للزواج فهناك اذن عوامل مهمة للزواج بجانب العامل الجنسي منها العامل الاقتصادي او التعاون الاقتصادي الذي يعتمد على تقسيم العمل بين الجنسين وضمن اطار محدد

ويجعل التعاون بين المرأة والرجل نافعاً وفعالاً ويؤدي الى قوة الترابط ضمن الوحدة العائلية التعاونية . وقد توصلت اغلب المجتمعات الى نوع من التخصص بالنسبة للزوجين ، اذ من التجارب والخبرة المستمرة في الحياة حصل كل منهم على نوع من التخصص في الوظائف والاعمال . وهذا التخصص يخضع لعوامل متعددة منها الطبيعي ومنها الحضاري . صحيح ان العامل الطبيعي – البيولوجي – بالنسبة للجنسين يلعب دوراً رئيسياً بالنسبة للدور المرأة في الانجاب ، الا انه ليس بالعامل الرئيسي لتحديد ادوار المرأة والرجل بالنسبة للاعمال العائلية الاخرى بصورة خاصة ودورها في المجتمع بصورة عامة ، اذ ان العامل الحضاري يلعب الدور الاكبر بالنسبة لتقسيم العمل بين الجنسين ، (*) فهو يعتمد على اسس حضارية – اجتماعية – واقتصادية – اكثر من اعتماده على الاسس البيولوجية .

ان تقسيم العمل والتعاون بين الزوجين ، والشعور بالضمان نتيجة لذلك ، اذا ما تكرر يومياً فانه يؤدي الى قوة الارتباط الزوجي والمنظمة العائلية . هذا وان وجود الاشباع الجنسي والتعاون الاقتصادي معاً يعتبر من اهم الخصائص الرئيسية للزواج . ان وجود الاشباع الجنسي لوحده بين رجل وامرأة من دون التعاون الاقتصادي يوجد حتى خارج حدود الزواج ، كما انه قد يوجد تعاون اقتصادي بين رجل وامرأة خارج هذه الحدود ايضاً ، وفي كلتا الحالتين لا يوجد هناك علاقة زوجية ، فالزواج يوجد بوجوه الاثنين معاً وبمقتضى قواعد سلوكية واساليب تحددها الحضارة ضمن اطار الزواج .

(*) يلاحظ في بعض المجتمعات كالاسكيمو ان الرجل هو الذي يرعى الصغار ويقوم بالناية بشؤون الدار ، من طهي وصنع الملابس والغسيل .. الخ . بينما تقوم المرأة بالصيد والبحث عن الطعام – حتى وهي حامل بأشهرها الاخيرة – التي قد يضطرها الى السباحة في المياه الباردة ولايمال عديدة . وقد يختلف تقسيم العمل من مجتمع لاخر تبعاً لنظمهم الاجتماعية والعائلية – فهذا التقسيم يختلف في مجتمعات منظمة الام عن التقسيم في مجتمعات الاب .

اضافة الى الاشباع الجنسي والتعاون الاقتصادي فان الزواج غالباً (*) يتضمن السكنى الموحدة للزوجين .

واخيراً لنفاذ وفعالية الزواج يجب ان يكون بمقتضى العادات او الاعراف او التقاليد او القوانين او الكل معاً فنجد في المجتمعات البدائية مثلاً ان الزواج منظم باعراف وتقاليد غير مكتوبة ، كما نجد في المجتمعات الحديثة انه منظم بقوانين مكتوبة اضافة الى التقاليد غير المكتوبة . فقد تقضي التقاليد مثلاً دفع ثمن العروس وموافقة الاهل او ان يتم العمد بين اشخاص معينين - من داخل الجماعة او من خارجها - او قد يتم بمتضى مراسيم معينة كالخطف او احتفالات معينة (***) او قد يتطلب القانون بعض الشروط لانعقاده وصحته كبلوغ الطرفين رشدهم او حضور شهود وغير ذلك من الشروط .

(*) هناك احوال حيث يسكن كل من الزوج والزوجة مع والديهم حيث يقوم الرجل بزيارة زوجته لفترات متفق عليها ويظهر هذا الحال في بعض منظمات الام حيث تترأس المرأة العائلة ويرجع النسب فيها للام وجماعتها من النساء .

(**) عند الاسكيمو في الساحل الغربي لنهر الهدسن في امريكا الشمالية نجد في حالة وجود غريمين يرغبان في الزواج من فتاة واحدة عليهما ان يلتقيان في مصارعة حرة على مشهد من الجماعة والمنتصر يخطف الفتاة ويتزوجها . كما نجد عند بعض الجماعات الأخرى في نفس المنطقة ان الفتى يتظاهر بخطف عروسه من عاثاتها حيث تتظاهر هي بالمقاومة وبالطبع ينجح العريس في عملية الخطف والزواج منها ، اذ في الحقيقة هناك اتفاق مبدئي بين جماعة العريس والعروس . (٥)

المبحث الأول

مفهوم الزواج وطبيعته

الزواج عبارة عن علاقات متعددة الوجوه . فهو علاقة مركبة تتضمن النواحي البيولوجية والدينية والاقتصادية والتأنوية والانثروبولوجية والنفسية والاجتماعية الخ . فمفهوم الزواج يختلف باختلاف هذه الوجوه . فمن الناحية البيولوجية ينظر الى الزواج على انه عبارة عن نظام رئيسي يتضمن الانجاب والتكاثر والحفاظ على الجنس البشري واستمراره ، ومن الناحية الدينية فان الزواج سنة الله للحفاظ على الاستقرار الروحي والاخلاقي ، اما الجانب الاقتصادي فانه ينظر الى الزواج على انه نظام او وسيلة لتقسيم العمل والانتاج ويتضمن التعاون الاقتصادي فهو يؤدي الى تكوين وحدة انتاجية استهلاكية . والانثروبولوجي ينظر اليه على انه ظاهرة حضارية تطورت منذ البداية بمراحل متعددة المراسيم والصور . وينظر القانون الى الزواج على انه قواعد واساليب محددة للسلوك هدفها الحفاظ على النظام العائلي بصورة خاصة والنظام العام بصورة عامة فهو يركز على حقوق الزوجين في حالة دخولهم لعقد الزواج وفي حالة الخروج منه . اما الاتجاه النفسي فيهتم بالزواج ويركز على كونه تفاعل بين شخصين من جنسين مختلفين ويقوم باشباع الحاجات الشخصية النفسية الاساسية لهما وهدفه الوصول للسعادة الشخصية . اما الاتجاه الاجتماعي فيركز على كون الزواج نظام اجتماعي محدد وهو الاساس للتكوين العائلي ، فيعتبر الزواج علاقة اجتماعية وتفاعل ديناميكي مستمر مع القوى الحضارية والاجتماعية الاخرى وهو ارتباط ثابت نسبياً ومحدد حضارياً وجد لاستقرار الفرد والعائلة والمجتمع (٦) .

هذا وان مفهوم الزواج يختلف باختلاف المجتمعات اي اختلاف نظراتها الى الزواج والهدف الذي يسعى لتحقيقه هذا الزواج . فالمجتمعات التقليدية مثلاً

تنظر الى الزواج على انه نظام محدد وعلاقة اجتماعية توجد لذاتها وتسمى لتحقيق المصالح الاجتماعية لعائلتين، فهو لا يهتم بالمصالح الشخصية للطرفين - الزوجين - بل جل اهتمامه يتركز على العلاقات الاجتماعية العائلية - عائلي الزوجين - ويكون التكيف لهذه العلاقة محدد بالعادات والاعراف المحددة للساكن العام . بينما نجد ان المجتمعات الحديثة المتقدمة تنظر بمنظار فردي الى الزواج فهو علاقة شخصية او اتحاد بين رجل وامرأة - الزوجين - لتحقيق ذاتيتهم والتعبير عن انفسهم وتكيفهم الشخصي الفعال للوصول الى حاجات شخصية كالصحة والمساواة والمودة والسعادة ، فهو هنا علاقة شخصية تتضمن اندماج الزوجين في وحدة نجد فيها تفاعل شخصية الطرفين لتكمل كل منهما الاخرى للاشباع المشترك والوصول الى الاهداف الواحدة المشتركة والتأكيد على المشاركة Participation والارتباط والاتصال المتبادل Intercommunication والتشابك . والتكيف هنا يحدد بمفهوم شخصيات الزوجين ودرجة تماثلها وتوافقها (V)accommodation

اما عن طبيعة الزواج فان هناك اتفاق عام على ان فهم هذه الطبيعة مهم جداً للتوصل الى الاسس الصحيحة التي نتمكن بموجبها الوصول الى تفهم نجاح الزواج .

وهناك آراء عديدة حول طبيعة الزواج منها المتفائل ومنها المتشائم وسنحاول عرض بعضها بشيء من الإيجاز : -

١ - ان الزواج ماهو الا علاقة تعاونية ذات صفة هجومية عدائية ، اذ ان الطرفين جاءوا الى الزواج وكل منهم يحمل مصالحة الخاصة التي يحاول منذ البداية وبشتى الوسائل تحقيقها والمحافظة عليها والدفاع عنها ومن دون ان يأخذ بنظر الاعتبار مصالح الطرف الاخر ، فهو يضع مصالحه الخاصة ورغباته فوق كل الاعتبارات . ولكن بمرور الزمن يتضح للزوجين الواعين عدم امكانية الاستمرار على هذا الحال ، وأنهم اذا أرادوا النجاح لزوجهم ، فان عليهم ان يعملوا للوصول

الى الترابط والتماسك في علاقاتهم الزوجية وعن طريق ترابط واندهاج مصالحتهم للوصول الى مصلحة مشتركة اكبر واعظم واهم من مصالح كل منهم الفردي . ان الوصول الى هذه المصلحة المشتركة يكون بصورة تدريجية وتأخذ وقتاً ما وبعد تفهم كل من الطرفين التام لطبيعة الزواج ومفهومه وتكيفهم له . ان اتفاق الطرفين للعمل والكفاح معاً في سبيل البقاء يؤدي الى ايجاد وحدة قوية متماسكة تعمل لاشباع الحاجات المشتركة . ان غض النظر عن الاختلافات والعمل معاً والتعاون والتضحية المستمرة للوصول للمصلحة العامة يعتبر من نتائج الاعمال العقلية الواعية المهمة لبناء الكيان العائلي . فتعاون المتضادات يعتبر امتزاج وتوافق مهم جداً بالنسبة للحضارات المختلفة بصورة عامة والعائلة بصورة خاصة . (٨)

٢ - اما الرأي الثاني فهو يؤكد على ان الزواج علاقة تتضمن الوحدة الاندماج جاءت نتيجة للاختلاف ، فالزوجين منذ البداية يختلفون عن بعضهم بصفتهم من جنسين مختلفين ، هذا اضافة الى احتمال وجود بعض الاختلافات الاخرى - الجذرية منها والسطحية - كالاختلاف في الخلفية الحضارية والاقتصادية والثقافية والاختلاف في الطباع والاتجاهات الاجتماعية وفي فلسفة الحياة والقيم الخلقية وغير ذلك من الاختلافات الاخرى . ان بعض هذه الاختلافات قد تؤدي الى الهدم والتخريب وعدم الاستقرار في العلاقات الزوجية والبعض الاخر قد يكون حيادياً ، كما نجد هناك بعض الاختلافات التي قد تساعد على الوحدة والاندماج وقوة العلاقات الزوجية وذلك حين تكمل بعضها البعض وحين يكون الزوجين ناضجين وواعين ومتفهمين للعلاقات البشرية بصورة عامة وللعلاقات الزوجية بصورة خاصة فيستفيدوا من اختلافاتهم لايجاد وحدة مترابطة متماسكة ومتكاملة بجانب محاولتهم للحد من الاختلافات الاخرى التي تضعف علاقاتهم الزوجية . فالزواج يتضمن شخصيتين قد تكونان مختلفتين وكل منهما لها صفاتها الفريدة فتبدأ بالانجذاب الفسيولوجي ولكن الزواج ونجاحه فهو يتطلب تكيف وملائمة الشخصيتين لبعضهما البعض . فالتعاون والتفهم والتضحيات والتفاهم يتم التوافق

والاندماج والتكيف . ويشبه اصحاب هذا الرأي الزواج بالكهرباء (السالب والموجب) اي يتضمن قوى جاذبة واخرى دافعة ، وعند تعادل هذه القوى يحصل الثبات والاستقرار . فالزواج الناجح هو الذي نجد فيه ان الاختلافات منظمة بحيث تؤدي الى التعادل والانسجام في العلاقات الزوجية . وكذلك يشبه البعض العلاقة الزوجية بالفرقة الموسيقية التي تتضمن الآت مختلفة ولكنها اذا ما عزفت بتناسق وانتظام وحسب نغمة معينة منسقة فانها تؤدي الى انغام جميلة والحان عذبة ، او كما يقول كونفوشوس ، ان الانسجام والتلائم في العلاقات الزوجية تلعب دوراً فعالاً في استمرار الحياة في المجتمع وفي جمالها ، فهي كالربابة والعود اذا ما لعبت بتناسق وانسجام فانها تؤدي الى انغام عذبة تطرب السامعين وتسعدهم (٩) .

٣ - اما الرأي الثالث فهو يظن الى الزواج نظرة تشايمية مظلمة اذ يعتبر الزواج حالة توتر واجهاد والم . ان الحياة بمجموعها ماهي الا حالة توتر واجهاد وتعب ومشقة والآم ، وبما ان الزواج هو وجه من وجوه الحياة وصوره من صورها فانه اذن يتضمن كل انواع المتاعب والالام التي نجدها في الحياة ، ولكنهم يردون ويقولون ان الحياة ليست كلها محزنة او متعبة او متوترة اذ نجد فيها بعض النواحي الجميلة المفرحة ولذا فيحاول الفرد بشتى الوسائل ويجهد نفسه كي تطفى عوامل السعادة والجمال في الحياة والزواج على عوامل التعب والاجهاد وبذا تخفف من حدة التوتر والالام . فالشخص الناضج الراعي يتمكن من بذل الجهود والسعي باستمرار للوصول الى هذه الغاية في الحياة وفي الزواج وبذا يصل الى النجاح والاستقرار . وعليه وبغض النظر عن مزايا الزواج فانه يتطلب اذن - دائماً وابدأ وفي كل يوم - تضحيات متبادلة وتعاون مستمر وتحمل للمسؤوليات حتى تظهر الرعدة والاندماج بين الزوجين ، وقد يكون ذلك عن طريق الاختلاف والصراع والتعب والالم والذي غالباً يؤدي الى التوافق والانسجام (١٠) . فالزواج الحديث ماهو الا تكافؤ بين نوعين من الترى ، الاولى تعمل على الاندماج والرعدة والثبات

والثانية تلتمس اليه بوعيم الابدعاج والى التفكك وعدم الاستمرار . والزواج الناجح هو العلب وسيطرة قوي الاندماع على قوى عدم الاندماع بحيث تؤدي الى وجود وحدة متكيفة ثابتة مستقرة ناجحة .

ومن كل ماسبق يظهر ان هناك اتفاق عام ان الزواج علاقة تتطلب الجهد المستمر والعمل الدائم والتعب والتضحيات المتبادلة من قبل الزوجين الناضجين الواعيين ، وذلك للوصول الى التكيف ، والى الوحدة والاندماع والانسجام والاستقرار والثبات .

واخيراً ولاجل اعطاء فكرة شاملة عن الزواج نجد من الضروري الكلام ولو بشيء من الايجاز عن حوافز او دوافع الزواج .

من الحقائق المسلم بها ان كل دافع يكون موجهاً نحو هدف معين وعندما نتكلم عن دوافع الزواج فاننا نشير ايضاً بطريقة غير مباشرة الى هدف الزواج فالدوافع العديدة للزواج تشير الى اهداف عديدة له ، فهناك دوافع اجتماعية واخرى شخصية ، وهناك دوافع عامة ودوافع خاصة والدوافع الشعورية والدوافع غير الشعورية . ويمكن ذكر اهم هذه الدوافع على الوجه التالي :

١ - يعتبر الزواج مآثرة وانجاز achievement فالدافع اليه هو الوصول لمكانة اجتماعية مرغوبة - مكانة البالغ الطبيعي - وهو يتضمن الاعتراف بالانضوج والبلوغ وما يرافق ذلك من شعور بالثقة وتقييم الذات واعتراف الاخرين بمركزهم الطبيعي كاشخاص بالغين كاملين . كما يهدف المرء منه - خاصة المرأة الى تحسين المركز الاجتماعي .

٢ - ينظر الى الزواج على انه الشيء الطبيعي اي هو النموذج الطبيعي للحياة .

٣ - يلجأ المرء للزواج ويعتبره مخرجاً للتخلص من احوال العيش غير المريحة

والهروب من المحيط العائلي غير المريح - الفقر ، الصراعات العائلية ،
السيطرة الوالدية ، والضغط والتعصب ... الخ .

٤ - تحقيق الرفاه الاقتصادي والحصول على المال لاشباع الرغبات والطموحات
المادية ومايلحق بذلك من تحسين في المركز الاقتصادي والوظيفي والاجتماعي .

٥ - الفضول اي التعرف على خفايا الحياة الزوجية .

٦ - الاشباع الجنسي الذي يعتبر من الحوافز الرئيسية للزواج عند الرجال -
خاصة في المجتمعات التقليدية - وذلك لحفظ النفس والنوع .

٧ - الحاجة الى الشعور بالضمان المادي والعاطفي ، فالزواج مصدر من مصادر
الضمان يهيء للفرد شريكاً يشاطره الحياة - بحلوها ومرها - ويعمل معه
للتغلب على الصعاب ، وتحمل المسؤوليات والخسارة ، يؤمن به وبقابليته ،
ويشبع حاجاته ويقوي من همته ويعطيه الثقة بالنفس ، ويصل معه الى النصر
والسعادة والنجاح . والزواج كنظام ثابت دائم في عالم متغير يعطي للوحدة
الزوجية قوة واستمرار واحترام ، اذ يحترم الرأي العام الزوجين الملتزمين
بواجباتهم الزوجية وينظر اليهم نظرة خاصة ويرفض او حتى قد يعاقب
من لايقوم بهذه الواجبات .

٨ - انجاب الاطفال وتكوين عائلة يشعر فيها المرء بالانتماء Sense of belonging
اي يصبح جزء من اخرين يعتمد عليهم ويعتمدون عليه يحتاجونه ويحتاجهم
يفكرون به ويفكر بهم ، يضحون له ويضحون من اجلهم ، وكل هذا
يعطيه اشباع واطمئنان نفسي يبعده عن الشعور بالعزلة والتجاهل والرفض .
ويرتبط بهذا ايضاً الرغبة في المشاركة في المشاعر والافكار والرغبات ،
اي رغبة الفرد في ان يشاركه الاخرين فيما يملك ويملكون ، والرغبة
في المساهمة اي العمل معاً وما ينتج عن ذلك من مودة واشباع عند الوصول
الى الاهداف المشتركة . ويعتبر هذا الدافع من اهم الدوافع للزواج .

٩ - حب التملك الذي يدفع بالفرد - خاصة - الرجل الى الزواج ويعتبر هذا الحافز موروث داخلي يدفع للزواج وتملك الشريك . وهو غالباً ما يكون لاشعورياً الا انه قد يكرن شعورياً في بعض الاحيان . وهو بالطبع دافع يتضمن الانانية ولذا فان بعض القوانين والتقاليد تنظم هذا الحق كي لا يؤدي الى التعسف اتجاه الطرف الاخر .

١٠ - الحب يعتبر دافع مهم للزواج ، اذ هناك اشخاص لم يفكروا في الزواج الا ان وقوعهم في الحب يدفعهم لدخول عس الزوجية والاستمرار فيه . ويدخل مع هذا الدافع عامل العطف الذي ينشأ نتيجة للعلاقة الشخصية بين الفتى والفتاة الناجمة عن قضاء الاوقات معاً والاعتماد على بعضهم البعض والاعتماد المتبادل ، وهذا يدفعهم للزواج تبادلياً لجرح المشاعر والخيبة والالام والاحراج وخسران السمعة والشعور بالواجب وغير ذلك . (١١)

ان بعض هذه الدوافع تكون اساسية ومهمة وعامة للزواج ونجاحه الا ان هناك بعض الحوافز الاخرى التي قد تعتبر مهمة لشخص ما ولا تكون كذلك بالنسبة للآخرين . وعلى العموم فان الحافز العام للزواج في اغلب الاحيان هو الوصول الى الاستقرار والاطمئنان والضمان والسعادة في الحياة .

هذا وان مفهوم الزواج وطبيعته والدوافع له كلها تمثل حضارات فرعية Sub - Cultures اذ انها تختلف باختلاف المجتمعات والحضارات ، كما انها تعتبر قيمة حيث تختلف ضمن الحضارة الواحدة باختلاف العوائل والاشخاص .

المبحث الثاني

صور الزواج

ذكرنا ان الزواج عبارة عن علاقة ثابتة نسبية بين رجل واحد او اكثر وامرأة واحدة او اكثر وهذه العلاقة تتضمن الاشباع الجنسي والتعاون الاقتصادي وتكون محددة من قبل الاعراف او التقاليد او القوانين . اي ان هذه الاعراف والتقاليد والقوانين هي التي تقرر احوال وصرر الزواج وانعقاده وتنظيماته . وان اختلاف وتعدد الحضارات يؤدي الى اختلاف صور وتنظيمات الزواج ، فقد تنظم القواعد السلوكية - القوانين المكتوبة - وغير المكتوبة - (*) الزواج وصوره من حيث اطراف العلاقة الزوجية وعددهم الى زواج فردي او تعدد زيجات ، او قد تتطلب ان يكون الزواج بعوض او من دون عوض ، او ان يعقد امام جهة دينية او مدنية او امام الاثنين معاً او من دون تسجيله امام اي جهة رسمية كانت ام دينية ، وقد يشجع الزواج من خارج الجماعة ويحرم من داخلها او العكس صحيح حيث يلزم الزواج من داخل الجماعة ويحرم من خارجها وقد تعترف القوانين والتقاليد بالزواج المؤقت او ترفضه . وعلى هذا الاساس فان اهم صور الزواج هي :

١ - الزواج الفردي او الاحادي Monogamous

وهو زواج رجل واحد بأمرأة واحدة ولا يحق لاي من الزوجين الزواج بأكثر

(*) التقاليد تكون قواعد او قوانين للسلوك غير مكتوبة اضافة الى الانظمة والقوانين المكتوبة . وقد تكون هذه القواعد السلوكية رسمية او غير رسمية .

من واحد او واحدة اي لايجوز الجمع بين زوجين او زوجتين في آن واحد .
وعندما تحرم قوانين المجتمع الزواج باكبر من واحدة فان ممارسيه يرتكبون
جريمة التعدد Pigamy ويعاقبوا عليها بعقوبات تتفاوت درجة شدتها حسب
المجتمعات المختلفة من الاحتقار والنبد الاجتماعي الى الموت . ومن الطبيعي ان
تعدد الزوجات لايشمل احوال زواج المرأة الارمل او المطلقة بزواج ثاني ولا زواج
المطلق او الارمل بزوجة ثانية .

ان الزواج الفردي يعتبر الزواج السائد والمفضل في ٤٣ مجتمعاً منها البدائية
والمتحضرة . (١٢) الا ان الاتجاه في العالم يسير نحو تفضيل هذا النوع من
الزواج (*) وذلك لاسباب متعددة منها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية . ويظهر
الزواج الفردي خاصة في المجتمعات الحديثة المتطورة حيث نجد النص على ان
تعدد الزوجات او تعدد الأزواج يعتبر جريمة تستحق العقاب .

٢ - تعدد الزوجات : Polygamy

اي زواج رجل واحد بعدة نساء ووجودهن في عصمته في آن واحد .
وتختلف المجتمعات حول عدد الزوجات المسموح به للزوج الواحد فقد لا يكون
هناك حد اعلى لهن أو قد يحدد القانون او الدين العدد - كما في الشريعة الاسلامية
حيث حددت العدد الاعلى باربعة (* *) . ويعتمد البعض على المقياس العددي
لتحديد صفة التعدد في المجتمع . اي يمكن اعتبار وجود تعدد الزوجات في المجتمع
اذا كانت الاكثرية تمارسه . ولكن في الحقيقة ان هذا المقياس غير مقنع اذ نجد
في اغلب المجتمعات التي تبيحه ان الزوجات الفردية اكثر بكثير من زوجات التعدد

(*) ان كل المجتمعات المسيحية تتبع هذا النوع من الزواج . الا ان طائفة المورمن mormon
خاصة في الولايات المتحدة الامريكية كانوا يمارسون تعدد الزوجات الا هذه الصورة من
الزواج الغيت بتشريع من قبل الحكومة الامريكية منذ بداية القرن الحالي
(* *) سنتكلم عن ذلك في بحث مشاكل العائلة .

وهذا مؤكد عليه من النسبة الطبيعية للجنسين فنجد عدد النساء في اغلب المجتمعات لايزيد كثيراً عن عدد الرجال لذا فمن الممكن القول انه سيكون لكل رجل متزوج بأكثر من واحدة هناك رجل لا زوجة له ولذا نجد على الأغلب ان الأكثرية متزوجين بواحدة وهناك اقلية متزوجة بأكثر من واحدة بينما قد يكون هناك عدد من الرجال غير متزوجين . وعلى هذا الاساس لايمكن الاعتماد على المقياس العددي لتحديد التعدد . ويمكن اذن تحديد صفة الزواج في المجتمع بتعدد الزوجات فيما اذا سمحت التقاليد والشرائع والقوانين هذا النوع من الزواج وفيما اذا شجع الرأي العام عليه سواء اكان نادر الحدوث أم عاماً (١٣).

ان ظاهرة تعدد الزوجات عامة ومعروفة منذ القدم وفي عدد كبير من المجتمعات المتحضرة والبدائية منها ، وكان يمارس لاسباب ودوافع متعددة . كما ان التعدد قد يكون مطلقاً او مقيداً ، عاماً شاملاً او نادراً . وعلى الرغم من هذه الحقيقة فهناك من يدعى اقتران ظاهرة تعدد الزوجات بالاسلام . والواقع ان الاسلام جاء فوجد هذا التعدد شائعاً في الجاهلية ويتم من دون قيود او شروط فلم يرى من الحكمة الوقوف ضده او تحريمه صراحة بل ارتأى تنظيمه وتقييده وعدم تشجيعه ضمناً لاصراحة . فقد جاء في القرآن الكريم بضمون الآية (٣) من سورة النساء نوع من التحريم اذ تشير الى السماح بالزواج باربعة على ان يتحقق عدل الزوج بينهم والا فواحدة . ونظراً لعدم امكانية العدل المعنوي والعاطفي - واستحالته - فان المتصود اذن عدم السماح به او الوقوف ضده . وهذا مادعى بالمتنورين والمحايدين من علماء الاجتماع والدين الى القول ان الاسلام حرم التعدد ضمناً ولم يبجه الا للضرورة القصوى ولاسباب اضطرارية (١٤).

وعلى الرغم من هذه الحقيقة نجد في الواقع ان التعدد كان شائعاً في كافة الاقطار العربية ولسبب ومن دون سبب فيستغل الرجل هذا الحق لاشباع نزواته وانايته خاصة في الارياض وضمن الفئات غير المتعلمة . اذ انه يعتبر مدعاة للثوة

والمتعة والعزة والرجولة وللرغبة في كثرة الانجاب ، ولاسباب اقتصادية - استغلال الزوجات في العمل في الحقل - .

ولقد اباحت الشريعة الاسلامية التعدد للضرورات التالية :

١ - عقم الزوجة .

٢ - مرض الزوجة التي يعيقها عن القيام بواجباتها الزوجية .

٣ - سوء اخلاقها واهمالها لزوجها .

كما يشترط لوقوعه مايلي :-

١ - الكفاءة او القدرة المالية .

٢ - ضرورة العدل .

٣ - مشروعيته وضرورة حلوثه .

٤ - ان لا يزيد عدد الزوجات عن الاربعة .

وعلى الرغم من هذه المتطلبات فان التعدد غالباً ما كان يحدث بناء على هوى الزوج كما ذكرنا فيستغل هذا الحق من دون وجود ضرورة له .

ان ظاهرة التعدد تظهر في الوقت الحاضر بنسبة ضئيلة في الاقطار العربية . ففي مصر مثلاً نجد في عام ١٩٣٥ كانت نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة الى عقود الزواج حوالي ١٢١٪. وفي عام ١٩٥٩ كانت النسبة ٧٨٪. وفي عام ١٩٦٧ اصبحت ٣٧٪ . وفي سوريا وقبل حوالي القرن كان عدد المتزوجين بأكثر من واحدة يقدر بحوالي واحد من كل ٢٠ متزوج الا ان العدد في الوقت الحاضر انخفض عن هذا بكثير . اما في لبنان فانه يعتبر بحكم المعلوم في الوقت الحاضر وفي تونس حرم تحريماً باتاً واصبح جريمة يعاقب عليها قانوناً . كانت نسبته في العراق في عام ١٩٤٧ حوالي ٧٨٪. وفي عام ١٩٧٥ اصبحت ٢٪ (١٥) .

ان الآثار المرتبة على حالة تعدد الزوجات وخيمة سواء ان كانت بالنسبة

للأفراد أو العائلة أو المجتمع . فبالنسبة للزوجة - الأطفال وحتى الزوج - فإنه يخلق مشكلات نفسية عاطفية وعصبية تؤدي إلى تصدع الشخصية وتقيدها . فهو يخلق روح البغضاء والكراهية والغيرة والحسد وكل المساوئ الخلقية والاجتماعية بين الزوجات وهذا بدوره ينعكس على الأطفال - فيخلق الكراهية والعداء والصراع بين الأخوة والأخوات كما يخلق الصراع بين الزوجات والزوج وبين الأبناء والآباء . وكل هذا يؤدي إلى الشعور بعدم الضمان والأطمئنان وإلى القلق المستمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار العائلي وبالتالي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي ، وما يرافق ذلك من ضعف في الانجاز العملي والوظيفي لأفراد العائلة وأثره على الانتاجية في العمل وبالتالي إعاقة عملية التنمية . كما أنه يعتبر من العوامل الرئيسية المؤدية إلى الطلاق والهجر . إضافة إلى كل هذا فإن تغلغل روح الحقد والبغضاء وعدم الأطمئنان والاستقرار عند الأطفال قد يدفعهم إلى التشرد والتسول والانحراف والجنوح .

ونظراً لهذه الآثار السلبية للتعدد وضرورة الحد منها فقد اهتم المشرع العربي بوضع تقييدات عليه . ففي تونس كما ذكرنا حرم المشرع - في قانون الأحوال الشرعية لعام ١٩٥٦ - التعدد بصورة مطلقة . أما القانون السوري فقد نص على ضرورة موافقة القاضي على التعدد وبناء على الضرورة التصوي ذلك في قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٣ . أما القانون المصري الجديد فقد نص أيضاً على ضرورة اجرائه في المحاكم وللضرورة المشروعة وبعد موافقة الزوجة . أما في العراق فقد حدد قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ وتعديلاته (رقم ٢١ لعام ١٩٧٨) التعدد وأكد على موافقة التماضي ولأسباب مشروعة وضرورية وبموافقة الزوجة (والأفلها الحق في الطلاق) . وإذا حدث الزواج الثاني خارج المحكمة أو من دون موافقة التماضي فإن ذلك يعتبر جريمة يعاقب عليها قانوناً بالحبس لمدة تتراوح بين ٣ - ٥ سنوات أو الفرامة ٣٠٠ - ١٠٠٠ دينار أو بالاثنتين معاً (١٦) .

ذكرنا ان نسبة التعدد بدأت بالهبوط السريع خاصة خلال العشرين سنة الاخيرة . وقد يكون مرجع ذلك الى الاسباب التالية :

- ١ - ازدياد الثقافة والوعي لفئات متعددة في المجتمع العربي .
- ٢ - تحرر المرأة واستقلالها اضافة الى ثقافتها ووعيتها وتفهمها لاسباب الحياة الزوجية والعائلية ، وهذا ساعد على تغيير النظرة اليها واحترامها .
- ٣ - اسباب اقتصادية - اصبح التعدد يمثل عبئاً مادياً ثقيلاً - كما انه لم يعد له اهمية اقتصادية تذكر .
- ٤ - الضغوط القانونية والتشريعات الحديثة المقيدة له .
- ٥ - والا هم من كل هذا فان الضغوط غير الرسمية والرأي العام العربي - لايشجع هذا النوع من الزواج ويقف ضده .

٣ - تعدد الأزواج (*) « Polyandry »

وهو زواج امرأة واحدة بعدة رجال وفي آن واحد . وقد كان هذا النوع من الزواج شائعاً عند الشعوب البدائية الا ان وجوده نادراً في الوقت الحاضر ونجده في مجتمعين بدائيين فقط وهما قبيلة « الماركيسان Marquissian » التي تقطن في جزر جنوب شرقي آسيا ، و « التوداس Todas » التي تقطن في الهند . فعند هاتين التيبلتين نجد ان تعدد الأزواج هو الشكل الطبيعي والمفضل ، حيث تشجعه التقاليد والاعراف . ويعتقد ان وجود هذا النوع من الزواج - خاصة في العصور البدائية الاولى - اقترن بقله النساء وشحتهم نتيجة لعادة وئد البنات في تلك المجتمعات . هذا وان العلاقة بين المرأة والرجال ضمن هذا النوع من الزواج

(*) كان تعدد الأزواج معروفاً لدى بعض قبائل العرب في الجاهلية ويسمى زواج المشاركة - على ان يكون الأزواج دون العشرة - وسببه قلة النساء نتيجة لعادة وئد البنات ويعتقد انه دخيل على العرب اذ جاءهم من بلاد الفرس وافريقيا .

يجب ان تكون علاقة تتضمن الاشباع الجنسي والتعاون الاقتصادي وغيرها من الحقوق الزوجية ومحددة ومنظمة من قبل اعراف وتقاليد وقوانين المجتمع ، اما اذا كان للمرأة زوج واحد ولكن التقاليد تسمح لها بالاتصال الجنسي برجال اخرين – اخوة ام غرباء من دون ان تتضمن هذه العلاقات حقوق وواجبات زوجية محددة فان هذه الاحوال لايمكن اعتبارها تعدد ازواج .

وتعدد الازواج يظهر بصورتين :

أ – تعدد الازواج الغرباء . ويظهر عند قبيلة الماركيسان حيث يسمح لנסاء الطبقة الراقية بالزواج من عدة رجال لاقربة بينهم الا انهم يشتركون في المسؤولية الاقتصادية وتقديم الخدمات المتعددة للزوجة ورعاية شؤونها وتنفيذ اوامرها .

ب- تعدد الازواج الاقرباء – ويظهر عند « التوداس » في الهند حيث يترن عدة اخوة بأمرأة واحدة ، فيكونوا ازواجاً لها وتظهر بينهم حقوق وواجبات زوجية يحددها المجتمع بصورة منظمة . اما ابوة الاطفال فتثبت عن طريق مراسيم معينة ، اذ ان الابوة ضمن هذا المجتمع ليست ظاهرة طبيعية تعتمد على عوامل بايولوجية طبيعية وانما هي شيء اجتماعي مصطنع وتكون نتيجة مراسيم معينة خلال فترة الحمل وبعدها ينسب الطفل الى احد الاخوة . (١٧)

٤ – الزواج الجماعي « Group Marriage »

وهو زواج عدد من الرجال بعدد من النساء في آن واحد فيصبح كل من هؤلاء الرجال زوجا لكل امرأة من تلك النساء . وقد كان هذا النوع من الزواج موجودا في العصور البدائية ويعتقد انه كان اقدم صور الزواج وقد وجد بوجود الجنس البشري ، الا انه حتى في تلك الازمان لم يكن حدوده كقاعدة عامة في تلك

المجتمعات بل كان يظهر كقاعدة استثنائية توجد الى جانب صور الزواج الاخرى . وتظهر هذه الصورة في الوقت الحاضر في مجتمع واحد من مجتمعات العالم البدائية وذلك عند قبائل « الكينك كانك Kaing Kang » في البرازيل ، ومن دراسة لهذه القبيلة لنترة ١٠٠ عام لوحظ ان ٦٢ ٪ من مجموع الزيجات كانت بصورة زواج جماعي و ١٤ ٪ منها كانت تعدد ازواج و ١٨ ٪ من الزيجات كانت تعدد زوجات و ٦ ٪ منها زواج فردي . كما لوحظ ان العلاقات الجنسية خارج حدود الزواج – عند هذه الجماعات – غير مشددة ومسموح بها ، ولكن العلاقة بينهم في اغلب الاحيان لاتشمل المسؤوليات الاقتصادية كما لاتتضمن حقوقا وواجبات معينة وهذا ما ادى بالبعض الى القول بأن هذا النوع من الاتصال لايمكن اعتباره زواجا جماعيا (١٨) .

وقد يتسم الزواج حسب الجهة التي يتم العتد امامها الى :

١ – الزواج الشرعي (Religious Marriage)

وهو الزواج الذي يجب ان يعقد من قبل جهة شرعية ذات صفة دينية ، كالقاضي الشرعي او رجل الدين – الشيخ او (المرمن) – او في الكنيسة او من قبل الكهنة والخب وهذه الصورة موجودة في عدد كبير من المجتمعات البدائية منها والمتحضرة . ففي كل المجتمعات البدائية يكون رجل الدين هو المسؤول عن القيام بابرام عقد الزواج والقيام بمراسيمه ، وكذلك الحال في بعض المجتمعات المتحضرة ، الا انه في بعض هذه المجتمعات قد تتطلب الدولة تسجيل العقد في الدوائر الرسمية اضافة الى عتده امام السلطات الدينية .

٢ – الزواج المدني « Civil Marriage »

وهو الزواج الذي يتم بمتضى عقد يوقعه الطرفان امام جهة رسمية حكومية مسؤولة بعد دفع رسوم معينة واستيفائه لشروط معينة وقد تكون هذه الجهة دوائر

حكومية خاصة كمكاتب كتاب العدل او مكاتب خاصة بابرام عقود الزواج او وكالات متخصصة مخولة من قبل الدولة بابرامه او محاكم مدنية .. الخ . ويظهر هذا النوع من الزواج غالبا في المجتمعات الحديثة المتحررة ويزداد انتشارا يوما بعد يوم .

٣ - الزواج العرفي « Common law Marriage »

وهو الزواج الذي يتم بناء على اتفاق الطرفين ومعيشتهم معا كزوجين دون اتباع صيغة معينة او اتباع مراسيم متعارف عليها وتحددها التقاليد والقوانين ولا يوثق من قبل جهة رسمية او دينية ، ولاحت للمرأة فيه بالصداق او الارث . كما ان الاولاد فيه قد لا يرثون الوالد - الا في المجتمعات التي تظهر فيها القاعده - « الطفل للفراش » اي في حالة اثبات بنوة الطفل حتى ولو لم يكن شرعيا (*).

كان هذا النوع من الزواج معروف ومقبول في اغلب المجتمعات القديمة منها والحديثة . ففي اوربا وحتى القرون الوسطى كان هذا النوع من الزواج ممارس بالنسبة لكل الفئات والطبقات وفي كل المجتمعات ولكن الكنيسة الرومانية الغته فيما بعد واكدت على ان من متطلبات او شروط الزواج ان يعقد امام جنة دينية - قس - كما اشترطت وجود الشهود للاعتراف بهذا النوع من الزواج . اما بالنسبة للمذاهب البروتستانية فقد بنى الزواج العرفي متبولا ولكنهم ينظرون اليه على انه يختلف باحكامه عن الزواج المدني او الشرعي فلا يحق للمرأة الصداق ولا ترث زوجها كما لا يرث الاطفال ابائهم على الرغم من اعتبارهم اولاد اشريعين .

وهناك اختلاف في وجهات النظر - في المجتمعات المختلفة - حول الزواج العرفي فهناك من يعتبره نافذ يلتزم به وتترتب عليه اثار معينة كالزواج الاعتيادي

(*) كما هو الحال في العراق .

وهناك من يفرق بينه وبين الزواج الاعتيادى ، كما ان هناك جماعات تعتبره نافذ. ولو انه لم يستكمل شروط الزواج الاعتيادى ومن جهة ثانية هناك مجتمعات تعتبره باطلا اذ انه لم يستكمل شروط الزواج الصحيح (الاعتيادى) . وقد يتبادر السؤال التالي لم اذا يسمح بالزواج العرفى ويعتبر نافذ وهو الذي لا تتمثل به الصفة النظامية اى انه يرخص ولا يسجل ولا يترتب عليه آثار الزواج الاعتيادى ؟

الجواب هو ان السماح بهذا النوع من الزواج في بعض الاحيان هو لحماية الاطفال من صفة اللاشرعية والحفاظ على حقوق المرأة . ولكن يجب ان نلاحظ انه قد يترتب على هذا النوع من الزواج آثار ومشاكل متعددة — خاصة بعد وفاة أحد الطرفين (وفي احيان أخرى حتى في حياة الزوجين) . وقد لا تظهر هذه المشكلة الا بعد وفاة احد الطرفين — خاصة بعد وفاة الزوج وذلك عندما تطالب الزوجة بحقوقها وحقوق اولادها بالميراث وغيرها من الحقوق فتحاول اثبات ذلك بشتى الوسائل وقد تنجح او لا تنجح في هذا الاثبات . أو قد يحدث بعد وفاة الرجل ان تظهر له خلية وتثبت بشهادة الشهود (ولو مزورة) انها كانت زوجة عرفية فتنافس الزوجة الحقيقية بكل الحقوق المترتبة على الزواج . أو قد يحدث في حياة الزوج المتزوج باخرى ان تثبت الخلية بشهادة الشهود مثلا انها زوجة عرفية للزوج فيحدث في هذه الحالة جريمة تعدد الزوجات المعاقب عليها في المجتمعات التي تؤمن بالزواج الفردى (١٩) .

ولكن على الرغم من مساوئ الزواج العرفى فإن اغلب المجتمعات لم تنص صراحة على اعتبار هذا النوع من الزواج محرم او باطل ولو ان بعضها لا يعتبره ملزما او غير ملزما الا بقرار المحاكم . كما ان هناك مجتمعات تشير قوانينها الى ان الزواج العرفى يعتبر كالزواج الشرعى او القانوني وبكل آثاره اذا مضت عليه مدة معينة (لا تقل عن سبع سنوات مثلا) .

٤ - زواج المتعة - (*)

ان من المفروض والمتفق عليه في كل القوانين الوضعية والسماوية ان العلاقة الزوجية هي رابطة وثيقة دائمية محكمة تتضمن الثبات والاستقرار وهدها ايجاد النسل واستمرار الحياة البشرية وتنمية روح التفاهم والتعاون وذلك لتكوين وحدة اجتماعية (العائلة) مستقرة ثابتة تعمل مع غيرها في سبيل ثبات وتقدم المجتمع . اى ان غرض الزواج تأسيس علاقة زوجية ثابتة دائمة وانجاب الذرية لاقامة كيان عائلي راسخ وليس غرض الزواج اشباع الغرائز الجنسية فحسب . ولكننا نجد ان هناك بعض المجتمعات تمارس نوعا من الزواج يعرف - بزواج المتعة او الزواج المؤقت - حيث يتم بموجب عقد يتفق فيه الطرفين على الزواج لفترة معينة قد تدوم اياما أم اسابيعاً أم شهراً لقاء اجر معين فاذا انتهت المدة انفسخ او انحل العقد من دون حاجة الى الطلاق ، على ان للطرفين ان يمدوا العقد لثمرة اخرى لقاء اجر معين آخر وقد يحدث بانشاء العقد بمادة التمتع ومن دون شهود كأن يقول الرجل للمرأة اتزوجك متعة فتقول قبلت .

كان هذا النوع من الزواج ممارسا في بعض المجتمعات القديمة والحديثة . فكان ممارسا في بلاد فارس واسيا وافريقيا ويظهر هذا النوع من الزواج في القديم ايام الحروب والهجرات والسفريات الطويلة الامد ... والخ . اما في الوقت الحاضر فيظهر في بعض المناطق التي تكثر فيها الزيارات الدينية او عندما يترك الرجل اهله وزوجته ويكرن في سفر طويل او اثناء الحروب الطويلة وهو ممارس بدرجة كبيرة في ايران . وقد انتشر هذا الزواج في بعض المناطق لظروف اجتماعية واقتصادية ولحاجات آتية تدفع الرجل الى عقد مثل هذا الزواج وقد اخذت هذه الظاهرة بالاختفاء تدريجياً نتيجة للتطور الثقافي والاجتماعي . فهي لا تتلاءم

(*) لقد اختلفت الاراء والمذاهب في الاسلام حول زواج المتعة فمنهم من حرمه - المذاهب السنى - ومنهم من حله لظروف معينة .

والظروف المعاصرة لما ~~كان~~ آثار هملية وانها اصبحت مرفوضة من قبل الفئات المثقمة والمحافظة السنية منها والشيعية على حد سواء .

وقد يقسم الزواج من حيث الالتزامات المالية المرتبطة به الى :

١ - الزواج بموض - حيث يشترط في اتمام الزواج اتفاق الطرفين على دفع تعويض الى اهل الزوجة . وقد يكون هذا التعويض بصورة « ثمن العروس Bride Price » أى يكون الزواج بالشراء (Marriage by purchase) وهذا النوع من الزواج شائعا عند بعض التباثل البدائية ، فينظر الى الزواج - عند عدد كبر من هذه المجتمعات - على انه عقد شراء للمرأة - فتصبح بموجبه ملك للزوج وينظر اليها كشي مملوك كالمتاع او الماشية التي يمكن تداولها ووراثتها . كما ظهر هذا النوع من الزواج في المجتمعات القديمة كالرومانية والاشورية ، فكان يتم الزواج عند الاشوريين في بعض الاحيان - عن طريق الشراء حيث يؤتى بالفتيات اللواتي يكونون في سن الزواج مرة كل عام الى مكان يجتمع به الرجال فيقوم الدلال ببيعهن باسعار مختلفة - بناء على جمالهن او مكانتهن او صفاتهن الاخرى - شريطة ان يقوم الشارى بالزواج منهن (٢٢) . وهناك مجتمعات اخرى يظهر فيها الزواج بشكل شراء صوري ، حيث ان الثمن المقدم للعروس من قبل اهل العريس قد يكون مساويا للهدايا التي يقدمها اهل العروس الى اهل الزوج او اقل منه .

فعند قبائل الكركز Kargis - قبائل تركية في الجنوب الغربي لسبيريا - نجد ان الزواج يتم عن طريق شراء الاب - عند بلوغ ابنه سن العاشرة - للعروس وذلك بابرام عقد زواجها على ابنه - بعد دفع مقدمة او قسط من الثمن المتفق عليه الذي قد يكون على صورة عدد كبير من الماشية - غنم او ابل - او غير ذلك ٠٠٠ الخ ومن ثم يقسط هذا الثمن على دفعات منتظمة . وبعد ان يدفع اغلب الاقساط الى عائلة العروس يسمح عندئذ للخطيب بزيارة خطيبته ولا يمكن الزواج منها الا بعد دفع كل الثمن وعندئذ تعتبر الزوجة ملكا للزوج وتقطع كل اتصالها باهلها وجماعتها اما عند الهداستا Hadasta وهي من قبائل الهنود الحمر تقطن في شمال ولاية داكوتا الشمالية فان الزواج بالشراء يمثل

ارقى واشرف انواع الزواج بالنسبة للمرأة ، ولا تشتري الا اذا كان زواجها الاول . وعلى الرغم من شراء الزوج لزوجته الا ان السلطة عليها ضعيفة جدا الى درجة انه في فترة الزواج الاولى يعتبر الزوج خادما لها ولعائلتها ، ولذا فنجد الشراء هنا يأخذ صورة تبادل الهدايا الثمينة .

وفي كل هذه الاحوال تظهر حقيقتين رئيسيتين وهما :

- أ - ان للمرأة قيمة معينة واهمية يعبر عنها بالثمن المتعارف عليه ، فالزوجة شيء ثمين ومهم اقتصاديا لا يتركها اهلها من دون عوض مناسب .
- ب - وجود فكرة حق الملكية الذي يحصل عليه الزوج - بتملك زوجته - عن طريق الشراء .

وهذه النقطتين مهمة جدا للتأكيد على ان الزواج في هذه المجتمعات يعتبر نظاما اساسيا معروفا ومعترف به ، ومؤكدا عليه ويتضمن حقوقا وواجبات ثابتة للزوجين (×) . (٢٣)

وقد يكون الزواج بالتبادل ، حيث يمارس في مجتمعات عديدة ، البدائية منها والمتحضرة (التقليدية) ، حيث نجد التبادل يتم بصورة تبادل الاخوات او البنات او القربيات حيث يزوج اخته الى شخص اخر على ان يتزوج هو اخت ذلك الشخص وكذلك الحال بالنسبة للابن . وهذه القاعدة تعتبر كضمان للفتاة ضد الاساءة او معاملتها بالقسوة من قبل الزوج او عائلته . ففي حالة الزواج بالمبادلة يلتزم الزوج بالتزامات معينة كما يجد نفسه مرتبطا برباط قوي عليه المحافظة عليه ، الا انه في حالة كسره للاتفاق فانه يخسر اكثر من شريكته . ويظهر هذا النوع من الزواج عند قبائل ((كورندج مارا 'Gournditen Mara' في استراليا حيث يتم تبادل الاخوات وذلك بخطبتهم منذ الطفولة وكذلك نجده عند قبائل بارجرانك "Bargerang" الاسترالية حيث يتم تبادل الفتيات بين القبائل المختلفة كما يكثر عند قبائل ((واتجوبلك Watjobaluk في جنوب فيكتوريا . (٢٤)

(×) كان هذا الزواج معروفا عند العرب بالجاهلية يسمى زواج السيادة .

ويظهر زواج المبادلة في المجتمع العربي بصورة تبادل الاخوات ضمن العوائل التقليدية خاصة في الريف العراقي ، ويسمى ((زواج الكصة بكصة)) . حيث تتفق العائلتين على تبادل البنات على ان تدفع مهورا رمزية للفتاتين . وقد كان هذا الزواج معروفا عند العرب القدماء ويسمى زواج الشغار . ونجد ايضا ان هناك نوعا من الزواج بعوض في الريف العراقي والبادية ويسمى - الزواج بدل الدية- حيث نجد ان الزواج يتم للترضية في حالة قتل شخص ما من جماعة ما لشخص اخر من جماعة اخرى ، ففي هذه الحالة لحسم النزاع والترضية فان اهل القاتل يقدمون فتاة او فتيات الى جماعة المقتول ليصبحن زوجات لرجالهم . والغرض من هذا زرع المحبة والتسامح بعد العداء والكراهية ، اي ربط العائلتين برباط المصاهرة وامتزاج الدماء عن طريق الابناء ومن الطبيعي ان عدد الفتيات - اي مقدار الدية - يعتمد على مركز ومكانة القتيل ، فالفتاة الاولى تسمى ((جدمية)) ((والثانية لحقية)) وما يتبع ذلك تسمى ((التلوية)) (٢٥)

وقد يكون الزواج عن طريق تقديم خدمات او بضائع . . . الخ حيث يتم الاتفاق بين اهل الزوجين على ان يقدم الزوج خدماته الى اهل الزوجة كأن يساعدها في الزراعة والحصاد والصيد او غير ذلك من الخدمات .

٢ - الزواج من دون عوض - حيث يتم بتبادل هدايا متساوية القيمة او من دون تقديم اي شيء مادي كان او معنوي . وقد يتم بهروب الطرفين او بالخطف . فنجد مثلا ان هروب الطرفين **Elopment** طريقة معروفة في اغلب المجتمعات بدائية كانت ام متحضرة الا ان النظرة الى هذا الزواج تختلف من مجتمع لآخر الا ان هذه الصورة من الزواج في كل المجتمعات تتضمن رضا الزوجين واتفاقهم ، كما تتضمن غالبا معارضة الاهل للزواج . ففي المجتمعات البدائية يعتبر زواج الهروب تعدي على حقوق العائلتين فتقوم بتتبع الزوجين ومعاقبتهم عند اللحاق بهما - وتختلف هذه العقوبات من حيث الشدة وحسب التقاليد الجماعية - فهناك جماعات تعاقب الزوجين عند هروبهم بالتفريق بينهم ولكن اذا اعدوا الكرة وهربوا للزواج ثانية فعندئذ يسامحون ويغفر لهم ، اما اذا لم يجدوهم وولدت الزوجة بطفل فعند ذلك تتسامح العائلة معهم ويقبل الزواج ، ويظهر زواج الهروب كقاعدة عامة وكصورة طبيعية عند القبائل البدائية ومنها قبيلة كورين

Kurin

والزواج بالهروب موجود في المجتمعات الحديثة حيث يتفق الطرفين على الزواج والهروب . من دون رضا اهل الطرفين خاصة اذا كان الزوجين دون السن القانونية ، وفي حالة اهلية الزوجين لا يكون عليه عقوبات قانونية ويكون ملزماً . اما في حالة كون الطرفين قاصرين فيترتب عليه حق الوالدين بابطاله او الموافقة عليه .

ونجد هذا النوع من الزواج في العراق الا انه نادر الحدوث وذلك للآثار الصارمة والعقوبات الشديدة المترتبة عليه بالنسبة للزوجين ، خاصة في العوائل الريفية – قد يهرب الفتى والفتاة عند رفض اهلها تزويجهما ، فيلجأون الى قبيلة أو جماعة أخرى ويطلبون حمايتهم – وقد لا ينجون من غضب الاهل وخطر الانتقام الذي قد يبلغ درجة القتل – وقد يرضى أهل الفتاة بالزواج ويقبلو الصلح مقابل عوض – الدية – حيث يقدم المال أو الابل أو بتقديم فتاة بدل العروس . وقد يرفض الاهل الدية وينتظرون الفرص – ولو طال الزمن – للانتقام لشرفهم وذلك بقتل الفتاة أو قتل الاثنين معا . ان الزواج بالهروب يعتبر وصمة في جبين الاهل وعار ومدلة بالنسبة لهم .

اما الزواج بالخطف فيتضمن الحصول على المرأة بالقوة ويتضمن عدم موافقتها وموافقة عائلتها . فهو تعدي على حقوق العائلة والجماعة ويظهر خاصة في المجتمعات البدائية القبلية التقليدية ، الا انه يظهر كحالة استثنائية للحصول على الزوجات ويترتب عليه اثاراً قانونية واجتماعية . فهو معاقب عليه اجتماعياً وقانونياً ولكن شدة العقوبة ونوعيتها تختلف من مجتمع لآخر فعند قبائل كورين وقبائل ((جنوب ولز الجديدة)) مثلاً يعتبر هذا النوع من الزواج الوسيلة المتعارف عليها في الزواج ولذا فان العقاب يكون ضعيفا وشكليا ويصبح زواج الخاطف بالمخطوفة شرعياً وقانونياً تحسب ظروف خاصة منها :

١ – ان ينتمي الفتى والفتاة الى نفس الطبقة .

٢ – حمل المرأة وولادة طفلها الاول .

٣ - انتصار جماعة الزوج في القتال .

٤ - التعويض بتبادل الاخوات او القريبات .

ان الزواج بالخطف قد يحدث للانتقام من الجماعة وفي هذه الحالة تعطي المخطوفة لاحد الرجال الذين يقومون بخطفها حيث يكون له الحق في زواجها طبقاً لمراسيم معينة .

وفي العراق فان الزواج بالخطف معروف الا انه كالزواج بالهروب نادر الحدوث . وقد يحدث حين يرغب الفتى بالزواج من فتاة يرفضه اهلها - غالباً لا رأي او رغبة للفتاة في الزواج - فيخطفها ويأخذها الى قبيلته او ويخرج بها الى قبيلة اخرى فيطلب حمايتهم الى ان يسوي الامر مع اهل الفتاة بتقديم الدية (٢٦) .

وقد ينتج عن التحريم الجنسي بين افراد معينين صورتين للزواج هما :

١ - الزواج الخارجي

وهو الزواج الذي يتم بين شخصين ينتمون لجماعتين غريبتين عن بعضهما اي يمنع الزواج بين الاشخاص اللذين تكون بينهما قرابة حقيقية او مصطنعة . وقد يحدث التحريم بصور متعددة كأن يحرم الزواج بين الافراد المنتمين الى بطن واحدة ضمن قبيلة واحدة - يظهر هذا النوع عند القبائل البدائية خاصة تلك التي تظهر فيها منظمة الام - ، او قد يظهر التحريم بين ابناء العمومة او بين اشخاص يحملون التاب عائلية متشابهة بحجة ان هذا التشابه هو نتيجة وجود علاقات قرابة بينهم ، أو قد يكون التحريم بين جماعات تسكن في منطقة واحدة حتى وان لم تكن بينهم صلوات قرابة كما هو الحال عند قبيلة « اونا » البدائية في امريكا الجنوبية وعلى العموم فان الزواج الخارجي يظهر في مجتمعات عديدة في مختلف انحاء العالم بدائية كانت أم متحضرة .

٢ - الزواج الداخلي

في هذه الصورة يحرم الزواج من خارج الجماعة ويلزم افراد الجماعة بالتزواج فيما بينهم اي قد يكون التحديد ضمن العائلة الواحدة او القبيلة او العشيرة او الجيرة - المحلة او الطرف - او القرية او المدينة ... والخ . وهذا الالتزام غالباً ما يكون محدداً من قبل التقاليد والاعراف المرعية او بالانظمة المائدة (٢٧)

المبحث الثالث

الزواج الناجح

نظراً لاهمية الزواج في استمرار الوحدة العائلية بصورة خاصة والمجتمع بصورة عامة فقد اهتم عدد كبير من علماء الاجتماع العائلي بدراسة اهمية الزواج الناجح ومقوماته وكيفية الوصول اليه . (*) ولكن قبل البدء بالكلام عن الزواج الناجح وأسس ومقوماته علينا ان نوضح بعض النقاط المهمة حول الموضوع . فالزواج الناجح لايعني انه زواجاً مثالياً او كاملاً ، اذ ليس هناك زواج كامل او مثالي ، فالكمال بالحياة نادراً وكذلك المثالية ، اذ ان الطبيعة البشرية تحد من الكمال . فالزواج الناجح اذن يكون قريباً من الكمال حيث يقتنع الزوجين بالحقيقة التي تشير الى ان الكمال لله وحده وان في الزواج ايجابيات وسلبيات على حد سواء .

هذا ويجب ان نضع نصب اعيننا ايضاً انه من الصعب محاولة درج او سرد

(*) اشهر من كتب في هذا المجال «تيرمان» و «برجس» و «كورتيل» و «لانك» و «هرنك» والخ ...

او وضع صفات معينة محددة كاملة لوصف الزواج والزوج والزوجة الناجحين اذ لو حاولنا ذلك لوصلنا الى جرد لكل الفضائل والتي لا يمكن وجودها في آن واحد في شيء او شخص واحد .

في الحقيقة لا يمكن وضع صفات محددة معينة للزوج او الزوجة الناجحة والتي تؤدي الى انجاح الزواج الا بعد تحديد كونه ناجح لمن اذ لكل رجل زوجة ناجحة قد لا تكون كذلك بالنسبة لغيره وكذلك لكل امرأة زوج ناجح قد لا يكون ناجحاً بالنسبة لغيرها . ثم انه ليس هناك رجل أو امرأة يملك أو تملك كل الصفات الجيدة الفاضلة ويكونون بعيدين عن الصفات السيئة ، ولذا فان نجاح الزواج يعتمد بدرجة تافؤل وواقعية الزوجين واعترافهم بان الزواج الناجح يمكن الوصول اليه بوجود شخصين بشرين غير معصومين من الخطأ يصيبوا احياناً ويخطئوا احياناً اخرى فهم غير كاملين الا انهم يمتلكون صفات طيبة تطغى على الصفات الرديئة ويكون بينهم تفاهم واستعداد تام للاخذ والعطاء والتكيف والعمل برغبة صميمية على انجاح الزواج .

ان الزواج - نجاحه او فشله - كأى ظاهرة اجتماعية مهمة - يعتمد على عوامل متعددة ، فالسلوك البشري يتأثر ويتحدد بعوامل خارجة عن ارادة الفرد وعوامل داخلية تقترن به كالصفات الشخصية والاحوال النفسية والخ ... وعليه فان نجاح او فشل الشخص في الحياة بصورة عامة وفي الزواج بصورة خاصة يعتمد على مثل هذه العوامل :

١ - العوامل الاجتماعية التي تعتبر من اهم العوامل الخارجية المرتبطة بنجاح الزواج او فشله . ان الزوجين محاطين بها ويتأثرون بها لدرجة كبيرة ويحتاجون للتكيف لها من جهة وتكييفها لتلائم حياتهم من جهة اخرى . فنجاح الزواج يظهر كنتيجة لرد فعل الزوجين لهذه الاحوال . فالتقييم الخلقي والمفاهيم والاتجاهات والتقاليد كلها تكون في تغيير وتطور دائم

ومستمر وعلى الزوجين ان يكتفوا انفسهم ليتماشرا مع هذا التطور والا فسيحصل فراغ بين هذه المفاهيم وبين ادوارهم الزوجية - سلوكهم - وهذا يؤدي الى تصدع العلاقات الزوجية والى فشل الزواج . هذا وان ملائمة القوانين الوضعية للتطور الاجتماعي بصورة عامة والتطور العائلي بصورة خاصة يعتبر ايضاً من العوامل المساعدة لانجاح الزواج ، اذ لو لم تكن هذه القوانين ملائمة للتطور - في المفاهيم الحديثة للعائلة والزواج - ومتماشية معه فإن ذلك يؤدي الى حصول فراغ كبير وبالتالي الى مجابهة الزوجين لصعوبات عديدة في التكيف للحياة الجديدة .

ان الحالة الاقتصادية واستقرارها في المجتمع بصورة عامة والعائلة بصورة خاصة تلعب دوراً كبيراً في ثبات واستقرار العلاقات الزوجية ، فالضغط الاقتصادي يؤثر تأثيراً مباشراً على الحد من فرص نجاح الزواج . (٢٨)

كما ان الثقافة العائلية Family and Marriage Education تعتبر من العوامل المهمة المساعدة على انجاح الزواج ، فمعرفة الزوجين مقدماً عن طبيعة الزواج ومقوماته ومسؤولياته ومفهوم العلاقات الزوجية كلها تساعدهم على معرفة ادوارهم الصحيحة والقيام بها على الدرجة المطلوب . فالتعريف بالزواج واعطاء المعلومات الصحيحة عنه والتخطيط له وبذل الجهود الواعية لانجاحه هي امور يجب على المجتمع والعائلة تهيئتها للزوجين لاعانتهم على ايجساد زواج ناجح مستتر .

واخيراً فقد وجد ان هناك ظروفاً ملائمة تحيط بالفرد في محيطه العائلي قد تساعد الى درجة كبيرة على توقع النجاح للزواج منها : (*) (٢٩)

(*) ان توافر هذه الظروف تساعد على انجاح الزواج ولكنها لا تدفع حتماً الى ذلك اذ ليس من الممكن وضع قواعد عامة تطبق على الكل وتكون نافذة وصحيحة بالنسبة لكل اذ ان تأثيرها يختلف باختلاف الاشخاص واختلاف الظروف الاخرى المحيطة بهم .

أ - الطفولة السعيدة .

ب - سعادة الوالدين ، وقوة ترابطهم وتفاهمهم حول الامور الاساسية في الحياة .

ج - فقدان الصراع بين الوالدين وانعدام التصادم المكشوف امام الاولاد .

د - التربية والتنشئة الاجتماعية الصحيحة وفرض الطاعة بالاقتناع والحرار

وغرس الثقة بين الطرفين والابتعاد عن القسوة والتسلط .

هـ - صراحة الوالدين حول الامور الجنسية .

٢ - ان للعوامل الداخلية الشخصية دوراً كبيراً في انجاح الزواج او فشله ومن

اهم هذه العوامل هي فلسفة الشخص في الحياة وسماته الشخصية .

ان فلسفة او نظرة الزوجين للحياة بصورة عامة وللزواج والعائلة بصورة

خاصة لها الاثر الكبير في نجاح الزواج او فشله . فالنظرة التفاوتية للحياة تساعد

على مواجهة الحياة بصورة عامة والحياة الزوجية بصورة خاصة بطريقة مرنة

تؤدي الى التكيف لها بصورة فعالة . اذ ان هذه الفلسفة تعطيه القدرة لقبول

الحالة التي لا يمكن تغييرها وقبول الواقع والاستفادة منه بصورة مرضية . ان

الشخص عندما ينظر الى حالة ما او واقعة ما فانه يراها بالمنظار الذي يريده -

تفاوئلياً كان ام تشائميّاً - كما انه قد يرى جزء واقعي وجزء اخر يكون من

خلطه - غير واقعي - متأثراً بعواطفه واحاسيسه وقيمه ومفاهيمه . اي ان رؤيته

للأشياء تعتمد على الظروف والعوامل الشخصية الخاصة به .

هذا وان قدرة الفرد على النظر الى الحالة الزوجية ككل ، آخذاً بنظر الاعتبار

العلاقة الطبيعية بين كل جزء من اجزائها ، واهمية هذه العلاقة لبعضها البعض ،

أضافة الى قدرته على التفريق بين الأشياء الاساسية وغير الاساسية وبين الأشياء التي

لها علاقة بالنسبة للزواج التاجح ، كلها صفات مهمة تعطي للزوجين نظرة حكيمة

ثابتة وبعد نظر وتفهم حقيقي للحياة الزوجية الذي يؤدي الى خلق الزواج الناجح .

ان نظرة الزوجين الى الزواج واعتباره هدفاً مهماً يستوجب الكفاح ويتطلب

بذل الجهود الكثيرة والعمل المستمر للتكيف له مهمة جداً لنجاحه . وهذا التكيف لا يأتي تلقائياً عن طريق الصداف او بصورة تلقائية او توماتيكية وانما يأتي عن طريق رغبة كل من الزوجين في السير الى اكثر من منتصف الطريق - وحتى الى اغلب الطريق ان اقتضى الامر - تاركين رغباتهم ومشاعرهم الفردية جانباً ومستعدين للقيام بكل مايمكن قيامه ضمن حدود العقل والمنطق والممكن والمصلحة المشتركة . فاذا فشلوا في الوصول الى النجاح في البداية فعليهم ان يحاولوا مرة اخرى ، اي يحاولوا باستمرار مع التحوير والتطوير في سلوكهم واسلوب معاملاتهم لتلائم الظروف المحيطة بهم ، فيحاولوا تغيير انفسهم بالنسبة للآخرين او تغيير الظروف بالنسبة لانفسهم او بالتقيام بالاثنين معاً .

ان قابلية الفرد على التفكير الانعكاسي - اي قدرته على النظر الى ذاته وتحليلها ضمن الاطار الكلي لعلاقاته مع الاخرين خاصة علاقاته الزوجية - . تمكنه من النظر الى الزواج ككل ، وهذا الكل اهم من الجزء اي اهم من رغباته الشخصية وطلباته الفردية . وهذا مهم جداً لانجاح الزواج . ويختلف الناس بالنسبة لقدرتهم على دراسة انفسهم بصورة موضوعية مبنية على الملاحظة الدقيقة ، وتحليل الحتمات بصورة بعيدة عن العواطف والتحيز ، وتحديد تأثير سلوكهم على الاخرين بصورة عامة وعلى الشريك - الزوج والزوجة - بصورة خاصة ، اذ هناك عدد من الاشخاص اللذين لاقدرة لهم على التحليل الموضوعي سواء اكان لذاتهم ام للآخرين وهذا قد يساعد على فشلهم في علاقاتهم الاجتماعية والزوجية .

وعلى العموم فان لشخصية الزوجين ونضوجها الاثر الكبير في استقرار الحياة الزوجية ونجاحها . فالشخصية الناضجة تتميز بـ « Self Objectification » حيث يكون نموها وتطورها محدد ومستمر حسب تخطيط مدرّوس في اتجاه معين ، كما تكون هذه الشخصية ذات تطلع تفاؤلي انشراحي تعرف نقاط قوتها

وضعفها ونظرتها لذاتها تتلاءم مع نظرة الآخرين لها . ويشارك الآخرين - الذين يحبهم ويحترمهم - في تفهمهم للطبيعة البشرية وماتعطيه هذه الطبيعة لهم ، اضافة الى مرونتها وقدرتها على الاخذ والعطاء وهي الصفة الاساسية للتكيف لظروف الحياة بصورة عامة ولظروف الزواج بصورة خاصة .

على الرغم من انه لايمكن حصر الصفات الشخصية التي تساعد على انجاح الزواج الا ان هناك بعض الدراسات التي حاولت تحديد بعض هذه الصفات ومن أشهرها دراسة تيرمان على ٧٩٢ عائلة - زوجين - وقد وجد ان من اهم الصفات الشخصية للزوجة الناجحة هي : (٣٠)

- ١ - اللطف والحنان نحو الآخرين وتوقع اللطف في المعاملة منهم .
- ٢ - طبيعية غير متصنعة في سلوكها .
- ٣ - متعاونة الى درجة كبيرة مع الآخرين وفي الادوار الرئيسية كما لااعتراض لها على الادوار الثانوية احياناً .
- ٤ - تسمح وتقبل بنصح الآخرين .
- ٥ - تقوم بالاعمال والفعاليات التي تجلب المتعة والثمافة للآخرين .
- ٦ - تحب مساعدة الغير .
- ٧ - منظمة في اعمالها .
- ٨ - متفائلة في فلسفتها في الحياة معتدلة في نظرتها الى امور الدين والاخلاق والسياسة والاقتصاد .
- ٩ - حريصة بدرجة معتدلة في الامور المالية .

اما بالنسبة للصفات الشخصية للزوج الناجح فقد وجد :

- ١ - انه يتميز بشخصية مستقرة متوازنة عاطفياً .
- ٢ - متعاون مع الآخرين خاصة مع الرؤساء والسيدات .
- ٣ - يؤمن بالمساواة بين الجنسين .

- ٤ - يساعد الضعفاء والمحتاجين .
- ٥ - واثق من نفسه بين الجماعات .
- ٦ - نشط في اعماله وفعالياته .
- ٧ - يتحمل المسؤوليات بدرجة كبيرة ويتوم بالتزاماته بصورة جيدة .
- ٨ - منظم بحياته ويحب التنظيم في اعماله .
- ٩ - متنازل في فلسفته للحياة ومعتدل ومتوازن في اتجاهاته الاجتماعية والسياسية والاخلاقية والاقتصادية .
- ١٠ - متمسك بالقيم الخلقية والجنسية .

ان كل هذه العوامل - الخارجية كانت ام الشخصية - قد تساعد بصورة عامة على انجاح الزواج الا انها لا تؤدي حتماً وفي كل الاحوال الى انجاحه اذ قد تكون هناك بجانبها متغيرات وظروف اخرى قد تحد من هذا النجاح . الا ان من المهم ان نعرف ان المرونة الشخصية والقدرة على الاخذ والعطاء وبالتالي على التكيف هي من الصفات الاساسية التي تساعد على انجاح الزواج .

مقومات الزواج الناجح

ان نجاح الزواج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الزواج والاهداف المتوخاة منه . وقد ذكرنا سابقاً ان مفهوم الزواج هو شيء قيمى وكذلك طبيعته ، اذ انهما يختلفان باختلاف المجتمعات وحضاراتها . فمن البديهي اذن ان مقومات الزواج الناجح ايضاً تعتبر قيمة تمثل حضارات فرعية فهي تختلف ايضاً باختلاف المجتمعات وحضاراتها فحسب بل باختلاف النشآت او الشرائح البشرية في المجتمع الواحد وحتى بالنسبة للافراد المختلفين . فالزواج الناجح في المجتمع التقليدي مثلاً قد لا يعتبر ناجحاً في المجتمعات المتحررة وفي المجتمع البدائي قد يختلف عن المجتمع المتحضر وفي المجتمع الزراعي عن المجتمع الصناعي ... الخ .

وقد قام عدد من العلماء بدراسة الزواج ليتعرفوا على مقوماته فتوصلوا
إلى آراء متعددة حول الموضوع سنسرد أهمها على النحو التالي :-

١ - الدوام - Continvety

أي أن الزواج الناجح هو الذي يدوم ويستمر ولا ينحل بالهجر أو الانفصال
أو الطلاق وعليه فاستعمال مقياس الدوام قد يعتبر مقياساً مهماً لنجاح الزواج ،
إلا أن دوام العلاقة الزوجية في الواقع قد لا يعتبر دليلاً على نجاحه فكم من
زيجات نجد فيها عدم الاستقرار والمتاعب والشقاء والصراعات والخلافات
المستمرة التي لا يمكن حلها بأي صورة من الصور إلا أنها لا تنتهي بالانفصال
أو الطلاق لسبب أو آخر كوجود الأطفال مثلاً أو احتراماً للتقاليد أو خضوعاً
لرغبة العائلة والنخ ... وكم من زيجات نجدها منحلة حقيقية حيث نجد أن
الارتباط العاطفي والجسدي بين الزوجين مفقوداً إلا أن الارتباط الشكلي الظاهري
موجوداً بحيث يخيل للمرء أن الزواج دائم ومتسمر . ومن الطبيعي أنه لا يمكن
اعتبار كل زواج مستمر ودائم زواج ناشج فقد يستمر الزواج على الرغم من
فشله وذلك لأسباب متعددة أهمها : - (٣١) .

١ - قد يأمل الزوجين صلاح الحال بمرور الزمن وخوفاً من إيلاف الوالدين .

٢ - شعور الزوجين بواجبهم للبقاء - مراعاة لعرائلهم - وأن ذلك أهم من

مشاعرهم الشخصية

٣ - وجود الأطفال ومصالحتهم .

٤ - رفض الرأي العام للطلاق والمطلقين .

٥ - تحريم الدين للطلاق .

٦ - تقييد القانون له .

٢ - تطور الشخصية :

ونعني بهذا أن الزواج الناجح هو الذي يعمل على نمو وتطور وتبلور شخصية

الزوجين حيث نجد فيه انه باءمكان كل فرد منهما الوصول الى اهدافه وغاياته ،
 وحيث ينمي قابلياته ومواهبه ضمن حدود امكانياته . ان الوصول الى السعادة
 في العلاقة الزوجية او الانسجام او الاقتناع او التكيف لبعضهم البعض ليس هو
 الأساس في الزواج الناجح بل المهم هو وصول الطرفين الى تطوير شخصياتهم
 وتحقيق اهدافهم في الحياة . ويأتي اصحاب هذا الرأي بأثلة متعددة على ذلك
 ويذكرون ان الموسيقار بيتهوفن حقق طموحاته وبلور شخصيته الفنية وظهرت
 عبقريته مع عدم وجود الانسجام والسعادة في زواجه وكذلك الحال بالنسبة
 للسياسي الكبير ابراهام لنكولن (*). الا انه يمكن الرد على هذا بأن نبوغ هؤلاء
 وتطور شخصياتهم لاعلاقة له بنجاح زواجهم او فشله واذا جاء نجاحهم في
 الحياة - مع وجود زواجهم الغير ناجح - فان ذلك يعتبر حالة استثنائية لاقاعدة
 عامة ، اذ من الواضح ان العائلة المستقرة المبنية على الزواج الناجح والتي يكرن
 الانسجام والسعادة سائد بين افرادها والتكيف واضحاً فيها هي التي تؤدي الى
 استقرار المرء وبالتالي الى نمو وتبلور شخصيات اعضائها وتحقيق ذاتيتهم ، اما
 الزواج الغير الناجح فهو غالباً ما نجد فيه عدم الاستقرار والمشاكل المتعددة
 التي تساعد على تصدع في شخصيات اطرافه وبالتالي تحسد من تطويرها
 ونموها (٣٢) .

٣ - - الاقتناع او الاشباع -

ان الواج الناجح هو الذي نجد فيه اقتناع الطرفين بحياتهم الزوجية
 المترونة بالانسجام والتوافق والسعادة . ان الاقتناع يشير الى مقارنة العلاقة الواقعية
 او الحثية بين الزوجين بالعلاقة المتوقعة من قبل الزوجين او ما كان يتوقعها
 احدهما من الحياة الزوجية . فالأقتناع يوجد فيما اذا كانت العلاقة بين الاثنین

(*) من مشاهير رؤساء جمهورية الولايات المتحدة الامريكية .

متطابقة او متتاربة . وقد نجد في الواقع وفي بعض الاحيان ان هناك زيجات نجد فيها الاقتناع الا ان الانسجام والتوافق قد لا يكون واضحاً في العلاقات الزوجية وهذا ما نلاحظه في المجتمعات والعوائل التقليدية - ثم قد يكون هناك عدم اقتناع في نواحي معينة من الزواج ولكن في نفس الوقت لا يوجد هناك بين الزوجين تصادم او عدم توافق . وفي هذا المجال يمكن القول ان وجود الاختلاف في الحياة الزوجية في بعض الاحيان لا يدعو حتماً الى الاعتقاد بضرورة وجود عدم الاقتناع من قبل احد الزوجين او من كلاهما . فالاختلاف والتصادم الى حد ما ظاهرة طبيعية في الحياة العائلية بصورة عامة والزوجية بصورة خاصة فالزوجين يختلفون اساساً ومنذ البداية بكونهم من جنسين ولكل منهما اهداف وحاجات ومشاعر خاصة الا ان كل منهم في نفس الوقت يأخذ بنظر الاعتبار وجود الاخر وحاجاته ومشاعره ومصالحه . اضافة لهذا فان هناك عوامل جاذبة واخرى دافعة بينها وغالباً ما تسود العوامل الاولى على الثانية . وان وجود الاختلافات في البداية والعمل على تنظيمها وتسيقيها لتكامل بعضها البعض غالباً ما يؤدي الى وجود وحدة مترابطة متكيفة قوية مبنية على الاشباع والاقتناع . وقد بينت الدراسات حول اهمية الاقتناع في نجاح الزواج ان الرجال متمتعون بزواجهم اكثر من النساء كما قسمت درجات ونواحي الاقتناع على الصورة التالية :

- أ - زواج ناجح جداً حيث لا يوجد فيه عدم اقتناع من الزوجين .
- ب - زواج ناجح نسبياً حيث يوجد عدم اقتناع في نواحي معينة الا ان نواحي الاقتناع تطفئ عليها .
- ج - زواج مشكوك في نجاحه حيث يوجد عدم اقتناع الا ان الطرفين يحاولون التغلب عليه وذلك لوجود روابط قوية تساعد على ذلك .
- د - زواج غير موفق حيث يجد الطرفين عدم الاقتناع الا انهم لا يتخون اي اجراء لحلّه .

هـ - زواج فاشل لعدم وجود اي نوع من الاقتناع فينهيه الطرفين بالانفصال او الطلاق .

يتضح مما سبق انه في كل زواج غالباً ما يكون هناك نواحي نجد فيها الاقتناع واخرى عدم الاقتناع الا ان الزواج الناجح هو الذي تسود فيه نواحي الاقتناع ولكن مع هذا لا يمكن الاعتماد على هذه الصفة على حدة لتتميز نجاح الزواج او عدمه (٣٣) .

٤ - الوحدة :

ونعني بالوحدة اندماج وامتزاج وتمائل شخصية الزوجين لتكمل كل منهما الاخرى للوصول الى الاشباع والانسجام ولتحقيق المصلحة المشتركة العامة للزوجين . ويمكن الوصول الى هذه الوحدة في الحياة الزوجية عندما تصبح شخصية الزوجين متماسكة مترابطة بحيث تمثل شخصية واحدة ذات اتجاهات ومشاعر ومصالح واهداف وهوايات واحدة لها مزايا مشتركة . وقد دلت الدراسات حول الموضوع على ان هناك عوامل تدفع الى الاندماج واخرى تبعده وذلك تبعاً للشخصيات والظروف المختلفة ، فهي قد تربط الزوجين او قد تبعدهم عن بعضهم . ومن اهم هذه العوامل المساعدة على الاندماج او عدمه ما يلي :

١ - درجة تبادل العواطف بين الزوجين وقوة العلاقة الزوجية .

٢ - الخلفية الحضارية ودرجة تماثلها قد تكون عاملاً للاندماج او عدمه او قد تكون عاملاً حيادياً ذو اثر ضعيف جداً .

٣ - التكيف الجنسي .

٤ - التشابه في فلسفة الحياة واهدافها ووجود التقييم والمفاهيم المشتركة قد تكون عاملاً مهماً في قوة العلاقة الزوجية وسهولة الوحدة والاندماج .

٥ - الهوايات والرغبات المشتركة من العوامل الفعالة بالنسبة للاندماج وقد يكون اختلافها عاملاً مهماً في ضعف العلاقات الزوجية فتحد من الاندماج .

٦ - التماثل في الطباع قد يعتبر مساعداً على الاندماج . (*)

٧ - الدين - تماثله او اختلافه قد يكون عاملاً مقوياً او مضعفاً للاندماج .

٨ - ان وجود الاطفال بناء على رغبة الزوجين والاتفاق على عددهم واساليب تربيتهم يعتبر عاملاً مهماً جداً للوحدة والاندماج ، اما اذا لم يكن هناك اتفاق على ذلك او اذا جاءوا نتيجة لرغبة احد الطرفين فان وجودهم قد يكون عاملاً مضعفاً للاندماج وبالتالي الى عدم نجاح الزواج .

٩ - اهل الزوجين قد يكترونوا عاملاً في عدم اندماج الزوجين - في حالة تدخلهم في حياة الزوجين وخلق المشاكل لهم - او قد يكونوا عاملاً حياً في الاندماج . وهناك حالات قليلة قد يكون الامل فيها عنصراً مساعداً على تقوية العلاقات الزوجية والاندماج .

١٠ - الاصدقاء - قد يساعد وجود الاصدقاء المشتركين او على الاندماج او قد يكون عاملاً مضعفاً له - في حالة عدم الاتفاق حول بعض الاصدقاء ونوعيتهم . وهناك احوال قد يكون وجودهم عاملاً حياً .

١١ - الامور المالية - ان وجود الدخل المعتدل والتوفير والتأمين الصحي والاتفاق في الامور المالية ووجود ميزانية معقولة والتخطيط للوارد والصادر والتعاون في العمل للوصول للغايات المشتركة كلها امور تساعد على الاندماج بين الزوجين . اما الاختلاف حول الامور المالية فانه يعتبر اهم العوامل المعوقة لترابط الزوجين وبالتالي تؤدي الى فشل الزواج .

١٢ - تعتبر الغيرة من العوامل المعوقة للاندماج . فقد لا تكون للغيرة مبررات وانما سببها يرجع لمرض نفسي والشعور بعدم الضمان والثقة والشك

(*) ولو في بعض الاحيان قد يكون الاختلاف عاملاً مساعداً على الاندماج .

والاوهام . ففي هذه الحالة تؤدي حتماً الى ضعف الترابط والى عدم الاندماج . وقد يكون للغيرة مبررات وتنتج عن ملاحظة السلوك المشكوك به الطرف الثاني الا انها قد تزول بزوال اسبابها وفي هذه الحالة قد لاتدعو الى عدم الاندماج . وعلى العموم فان الغيرة غالباً ماتكون نتيجة الخوف من فقدان حب واخلاص الطرف المقابل والرغبة في التمسك والحفاظ عليه او قد تكون نتيجة لحب التملك . الا انه في كل الاحوال فان الغيرة الشديدة المستمرة تعتبر اهـدار للكرامة والنفس لان الحب الحقيقي والاخلاص لايمكن الحصول عليه بالشكوك او بالتؤمة ، بل يجب ان يقدم طوعاً واختياراً ، كما ان الطرف الثاني قد يرفض قبول فقدان الثقة ويعتبر الشك فيه جرحاً لكرامته ويصبح العيش حينئذ مع الشخص الغيور مذلة ومهانة وعذاباً . والغيرة الشديدة تعتبر دليلاً على عدم النضوج الشخصي بصرة عامة وهذا يساعد بدرجة كبيرة على الابتعاد عن الحدة والاندماج بين الزوجين . هذا وان الغيرة بحد ذاتها قد لاتؤثر على الزواج وانما تعبيراتها وما ينتج عنها من نقد وشك وتساؤل والحاح وفي طلب الايضاحات وتقييد على الحريات واظهار الغضب والتعصب وفقدان الاحترام واظهار السيطرة كلها أمور قد تساعد على اضعاف الانسجام وبالتالي الى فشل الزواج .

١٣ - التسلط وحب السيطرة غالباً ما يؤدي لعدم الانسجام ، حيث تصبح العلاقة الزوجية عبارة عن معركة للكرامة وتخطيط للانتصار اذ يحاول كل من الطرفين ان تكون له السيطرة التامة على الاخر . وقد يتخذ حب السيطرة اشكالا متعددة - . مباشرة او غير مباشرة - فقد يلجأ الشخص للتمارض مثلاً كي يفرض سيطرته على الطرف الاخر ويحصل على ما يريد ويلزم الطرف الاخر بالاذعان له وكذلك الحال في حالة التذكير المستمر بالتضحيات التي يبذلها الشخص بالنسبة للطرف الثاني وطلب الشكر والامتنان والاعتراف بالجميل . الخ .

اضافة الى كل ما سبق هناك اشياء صغيرة اخرى قد تساعد على عدم الاندماج كالادمان على المسكرات والقمار وكثرة الجدال والنقاش والتأنيب والخ ... وكلها امور قد تبدو بسيطة وصغيرة للملاحظ الا انها اذا ماتكررت واستمرت فان اهميتها تصبح كبيرة لعدم الاندماج .

واخيراً هناك من يرى ان الاندماج في الزواج ومن ثم نجاحه قد يحدث في بعض الاحيان بأقوى صورة نتيجة للاختلاف ، اذ ان مواجهة الصعاب والضيق والشدة والخلاف والتصادم يؤدي احياناً الى الترابط والتقارب والتماسك والوحدة والاندماج بين الزوجين (٣٤) .

٥ - الصحبة -

اي الرابطة الشخصية المتبادلة المبنية على التفاهم المقرون بالعطف والمحبة والثقة والاحترام المتبادل بين الطرفين ، وعلى الفعاليات والهوايات والرغبات المشتركة ، وكل هذه اشياء تؤدي الى وجود صحبة ممتعة بين الزوجين وبالتالي الى وجود حياة زوجية ناجحة . ان الفعاليات والهوايات المشتركة كالرياضة والموسيقى والرسم والتمثيل وجمع التحف والمطالعة ... الخ . كلها نواحي تضيف قوة الى الحياة الزوجية الجميلة الناجحة . اضافة لهذا فان من المنيد بوجود هوايات شخصية منفرد يتمتع بها كل من الزوجين ولكنها في نفس الوقت تكون ملائمة بحيث تكمل كل منهما الاخرى وتضيف المتعة الى حياتهما وبشرط ان لا تكون مختلفة كل الاختلاف حيث تؤدي الى التصادم والى الابتعاد عن بعضهم البعض . اما الرغبات المشتركة فانها تشير الى وجود الهدف الواحد والافكار الواحدة والتشابه في النظرة الى الحياة ونواحيها المهمة كالاطفال والدين والقيم والمفاهيم الخلقية والجنسية والامرر المالية والعلاقة بالآخرين الخ . ولكي تكون هذه الرغبات المشتركة عاملاً فعالاً يساعد على تقوية رابطة

الصحة بين الزوجين يجب ان تكون حقيقية واصيلة متغلغلة في النفوس لاسحطية
يتظاهر بها الزوجين ويتركونها فيما بعد . (٣٥)

٦ -- التكيف --

ان الزواج المتكيف هو اتحاد بين الزوجين نجد فيه ان مفاهيم واتجاهات
واعمال الزوجين متفقة حول الامور الرئيسية ضمن الحياة الزوجية والعائلية ،
وذلك بالنسبة للنواحي المادية والمعنوية على حد سواء ، وعندما يكون الزوجان
في انسجام تام في عواطفهم وهناك ثقة متبادلة بينهما ، وعندما تتلاءم رغباتهم
وميولهم ومفاهيمهم وغاياتهم ، وعندما لا يكون هناك شعور بالوحدة والفراغ
او شعور بالتذمر وعدم الاقتناع في الزواج . اي ان التكيف عبارة عن اندماج
الزوجين في وحدة نجد فيها شخصيتي الطرفين تتفاعل لتكمل كل منهما الاخرى
وللوصول الى تحقيق الاهداف الواحدة المشتركة والتأكيد على المشاركة والاتصال
المتقابل والحث المتبادل للفعاليات المشتركة . فالزواج المتكيف اذن نجد فيه اتجاه
وعمل كل من الزوجين يؤدي الى جر ملائم ، لشخصياتهم حيث تعمل هذه
الشخصيات بصورة صحيحة خاصة في مجال العلاقات الالوية (٣٦) . هذا وان
تكيف شخصية الزوجين ضمن الزواج ليست بالعملية السهلة التي تأخذ مكانها
بسرعة ودون صعاب ومنذ البداية اذ في الحقيقة ان هذه العملية عملية مركبة
تستغرق وقتاً ما - قد يكون قصيراً ام طويلاً - كما ان سرعة التكيف الحاصل
ودرجته في الزواج تعتمد على شخصية الزوجين . والشخصية وحدة تتكون
من مجموعة صفات ومقومات في نموذج التفكير والسلوك والعادات والاستجابة
العاطفية والطباع والاتجاهات وردود الفعل للاخرين والاحوال المختلفة والتمنيات
والطموحات والخوف والخ . فتفاعل شخصيتي الزوجين يعتبر عامل مهم
في التكيف .

فالتكيف هنا يعتمد على عوامل متعددة بالنسبة لشخصيتين متفاعلين فهو بهذا يتطلب دراسة كيفية تفاعل شخصيتين تتميزان بصفات محددة تعمل بصورة موحدة في آن واحد "Unified Personality". هذا وان درجة تكيف شخصيتي الزوجين لبعضهما البعض قد تختلف باختلاف الاشخاص ، اذ ان مجموعة الصفات المعينة الملائمة لتكيف شخصية ما لا تكون ملائمة لشخصية اخرى . كما ان الشخصية لا تكون دائماً وابدأ جامدة ثابتة Static بل تنمو وتطور بصورة مستمرة ولذا فان العوامل الملائمة لعمل الشخصية في وقت ما قد لا تكون ملائمة في وقت اخر ، وهذا قد يؤدي الى وجود فترات يظهر فيها التكيف واخرى ينعدم فيها التكيف . هذا وان التكيف بين الزوجين يتم بسلاسة وسهولة عن طريق تعرف كل من الزوجين على شخصية الاخر واتجاهاته وادواقه ، فياً كلوا على الاحوال التي تسبب الارتياح والمتعة ويكفوا عن المنغصات والمضايقات ويتعداونها ويركزوا على الاشياء التي يجب تشجيعها والحوادث التي يفضل غض النظر عنها وتجاهلها . ان فهم المرء لشخصية شريك حياته يؤدي الى قبول سلوكه على علاقته ، اذ نجد في بعض الاحيان انه من الافضل والاسهل تكيف الشخص ذاته للاحوال والاشخاص الاخرين بدلا من محاولة تكيف الاحوال والاشخاص الاخرين له . فالقابلية على التكيف نتيجة لمرونة الشخصية تعتبر من الصفات المهمة جداً لانجاح الزواج .

ان الانسجام والتكيف بين الزوجين يتضمن فهم للعلاقة الزوجية بصورة خاصة ولعلاقة الزوجين بالاشخاص الاخرين من اقرباء واصدقاء ومعارف وغيرهم - تفهم للعلاقات البشرية - بصورة عامة (٣٧) . هذا وان التكيف غالباً ما يحدث بسهولة ومنذ البداية بالنسبة للزوجين اللذين يأتان من بيئات متشابهة وتكون شخصياتهم متشابهة بينما يكون التكيف اصعب ويأخذ وقتاً اطول بالنسبة للذين يختلفون في الخلفية الحضارية والطباع . كما وجد ان هناك احوالا نجد فيها الزوجين يختلفون مبدئياً الى حد ما في البيئة الاجتماعية وفي الطباع -

الاختلافات لا تكون جذرية - إلا انهم قد يتوصلوا للتكيف بالعمل المتواصل الجاد وبالتضحيات المتبادلة وبمرونة شخصياتهم المتميزة بالأخذ والعطاء . فالاختلاف في الزواج في البداية شيء طبيعي إلا ان هذا الاختلاف لا يعني بقاءه واستمراره لفترة طويلة بعد الزواج اذ لا يمكن ان ينجح الا بعد التخلص من الاختلافات الاساسية عن طريق الاخذ والعطاء وتكيف شخصية الفرد او شخصية الطرف الاخر او تكيف الشخصيتين معاً او تكيف الاحوال المحيطة بهم . كما ان هذا لا يعني بالضرورة اتفاق الزوجين على كل شيء ولكن المهم ان يتفقوا على الاهداف والتقسيم الاساسية في الزواج ويحاولوا الوصول الى حلول وسط بالنسبة لها . كما وان التوتر في الحياة بصورة عامة والحياة الزوجية بصورة خاصة يعتبر عاملاً فعالاً لظهور الاختلاف وصعوبة التكيف اذ نجد ان ابسط الاسباب قد تؤدي الى الاختلاف والتصادم وغالباً ما تكون هذه الاسباب حجة ظاهرة لاظهار صراع او سبب حقيقي اعمق . ومن الحقائق التي يجب ان لا تغفل هي ان عدم التكيف قد يرجع لعوامل عديدة مترابطة وليس نتيجة لسبب او عامل واحد . كما انه لا يمكن لاي من هذه العوامل ان تؤدي الى التصادم ما لم تكن هناك صفات شخصية تسمح بظهور هذا التصادم . وعلى العموم فان على الباحث والملاحظ الخارجي عند دراسة حالات التكيف او عدمه ان يأخذ بنظر الاعتبار - اضافة للحقائق والاحوال المؤدية للتكيف - نظرة وشعور الزوجين حول هذه الحقائق فالتكيف او عدمه هو مسألة غير موضوعية تنبع عن رد فعل الاطراف لمجموع الواقع ، فالحالة لا تؤدي للتكيف او عدمه وانما رد فعل الزوجين للحالة .

ان تداول الامور والمناقشة البناءة يساعد على كشف المشاكل الزوجية وتفهمها بصورة علنية بدلا من كبتها والتخطيط التعاوني لحلها والتخلص منها او التكيف لها بدلا من كبتها . وما يترتب على ذلك من تعقيدات . الا اننا لانعني المناقشة - الجدل الفارغ الهدام وحدة الكلام وغير ذلك من الحالات التي قد تؤدي الى

تعقيد الامور بدلا من حلها. والمناقشة البناءة تأتي عن طريق الثقافة العائلية التي توسع من مدارك الزوجين حول ادوارهم الزوجية وعلاقاتهم المتبادلة وتساعد على التسامح وصقل وتهذيب النفس وتفهم القابليات والامكانيات وكيفية الاستفادة منها والابتعاد عن الحدية والانانية .

٧ - التوقع الاجتماعي :

ان المستوى الشخصي وتوقع ونظرة الجماعة التي ينتمي اليها الفرد مهمة بالنسبة لنجاح الزواج اذ ان الزواج يتضمن اشخاص غير الزوجين انفسهم. ولتوقع الجماعة علاقة بالتوقع الحضاري اي ان توقع المجتمع لماهية الزواج ومفهومه تقرر بمعرفة معتقدات مختلف الطبقات الاجتماعية حول مفهوم الزواج الناجح اذ ان الجماعات تختلف بتعريفها ومفهومها للزواج الناجح اي يختلف الناس في نظرتهم وتقييمهم للزواج الناجح ، فالزواج هو الذي يتلائم مع قوانين الجماعة والمفاهيم التي تحددها العادات ومع النماذج الموضوعية من قبل المجتمع للعلاقة الزوجية الناجحة .

مثلا نجد ان الجماعة العليا للطبقة المتوسطة في المجتمعات الفردية الحديثة تعتبر الزواج الناجح هو الذي يتميز بالصفات التالية :

١ - للعائلة ميزانية منظمة يتفق عليها الطرفان ويعملون بموجيها وهناك حساب مشترك في البنك ومخصصات ثابتة للزوجة .

٢ - المساواة (النسبية) بين الطرفين والاشترك في القرارات المهمة .

٣ - مشاركة الطرفين في الفعاليات الاجتماعية او الدينية او المدنية او الترفيهية او غيرها .

٤ - للزوجة هواية او عمل خارج الدار (يستغرق جزء من وقتها)

٥ - كون العائلة وحدة لها غاية او غايات مشتركة كتنخطيط ثقافة وتعليم الابناء وغيرها من الاهداف العائلية المشتركة .

٦ - وحدة الطرفين الدائمة واندماجهم على ان يكونوا مخلصين لبعضهم وان يحاولوا جعل زواجهم سعيداً وذلك بحل مشاكلهم بأنفسهم وتكييفهم للحياة الزوجية بصورة خاصة والعائلية بصورة عامة. ومن المهم عدم اشتراك الاهل والاصدقاء في حل مشاكلهم الخاصة الا اذا استفحلت الى الدرجة التي لايمكن حلها من قبل الطرفين .

٧ - يتضمن الصحة والوحدة والاندماج والمودة والانسجام والتكيف للحياة الزوجية والضمان والاطمئنان (٣٨) .

والحقيقة ان من الصعوبة تحديد الزواج الناجح استناداً الى التوقع الاجتماعي اذ ان التوقع يطبق على السلوك الظاهري للزوجين وقد يعيش الزوجين حياة مشتتة وفي حالة تصادم ونزاع مستمر وقد تنعدم المحبة وتصبح علاقتهم جافة ينقصها التفاهم والسعادة ومع هذا يتظاهرون بالهلوء التام امام الناس ولا يتذمرون ولا يلجأون للمحاكم او الى الاقرباء او الاصدقاء بالشكوى ومع كل هذا ينظر المجتمع الى زواجهم كزواج ناجح .

٨ - السعادة « Happiness »

يؤكد البعض على ان نجاح الزواج او عدمه يمكن الحكم عليه بوجود السعادة الزوجية او فقدها . فالسعادة في المجتمعات المتحررة الفردية - هي الهدف او الغرض الاساسي من الزواج ، فاذا ماتحقت السعادة بين الزوجين فان الزواج يعتبر ناجحاً والا فانه يكون فاشلاً ويعتبر مجرد اتفاق تجاري (Business Arrangement) . وعلى الرغم من الاتفاق العام على ان السعادة شيء نسبي يختلف باختلاف الاشخاص والظروف الا انه من الممكن تحديد بعض متطلباتها اذا ما نظرنا اليها على انها مركب مكوناته نوعية وليست كمية فهي تأتي

عن اشباع الحاجات الاساسية للفرد - كالصحة. والافتناع والتكيف والضمان والمشاركة والحب والاشباع الجنسي والراحة الجسمية واحترام الشخصية وغير ذلك.. وعلى الرغم من ان هذه الحاجات قيمة تختلف باختلاف المفاهيم والقيم الحضارية ولا يمكن تحديدها بصورة عامة ووضعتها ضمن قائمة عامة او تحديدها في تسلسل مقبول للجميع الا ان تعداد اهمها بالنسبة للزوجين - وبالنسبة لاغلب الاشخاص - يساعد على تفهم مايعني بالسعادة الزوجية . ولذا فيمكن وجود ما لا يقل عن ١٠٠ حاجة في الزواج يرغب الزوجين في اشباعها وذلك للوصول الى السعادة - ولا يمكن تعداد هذه الحاجات اذ نكتفي بما ذكرناه اعلاه . ويأتي اشباع هذه الحاجات عن طريق الممارسات الممتعة والمشاعر اللطيفة المقتربة بها ، فهي تأتي عن طريق :

١ - المتعة الحسية عن طريق الحواس الخمسة .

٢ - المتعة العاطفية وتأتي عن المشاركة في التجارب العاطفية كالفرح والمفاجآت السارة وغير ذلك .

٣ - المتعة الفكرية فتظهر نتيجة المشاركة في التفكير والذكريات والمغامرات ان التجارب التي تعطي الشعور بالمتعة - على العموم - تتمركز على الحاجات الاساسية التي يحاول الزوجين اشباعها في علاقاتهم الزوجية . (٣٩)

وعلى الرغم من ان السعادة شيء نسبي يصعب قياسه بدقة - كما ذكرنا - الا ان هناك دراسات (*) حاولت تحديد نجاح الزواج على اساس السعادة الزوجية وتوصلت الى بعض النتائج المهمة حول الموضوع . وقد قسمت السعادة الى درجات متعددة : كالسعادة القصوى - والسعادة المتوسطة وانعدام السعادة والتعاسة . قد استند البعض منها على حكم الزوجين بوجود او عدم وجود

(*) من اهمها دراسات «كورنيل وبرجس و(تيرمان) و « لانك » و (لاندر) واول . دراسة لقياس السعادة الزوجية ونجاح الزواج قام بها برجس و كورنيل في عام ١٩٢٩ .

السعادة والبعض الآخر استند على حكم الاصدقاء او الاهل او الملاحظ الخارجي كما استعملت عوامل متعددة لتحديد السعادة وقد وجد ان هناك اتفاق عام بين تقييم الزوجين لسعادتهم وبين تقييم الاصدقاء والملاحظين الخارجيين لها . وقد توصلت هذه الدراسات الى ان اغلب حالات الزوجين المدروسة كانت سعيدة وكان زواجهم ناجحاً ، الا انهم اكدوا ان هذا لايعني انعدام الصعوبات او الاختلافات كلياً فيها . اذ وجدوا ان هناك بعض الصعوبات التي طغت عليها عوامل السعادة وادت الى عدم اهميتها والى ابراز السعادة ونجاح الزواج « (٤٠) .

من كل ماسبق وذكرناه يتضح انه ليس هناك مقياس او معيار واحد تتمكن بموجبه من الوصول الى تحديد الزواج الناجح . كما اننا نلاحظ وجود عوامل مشتركة عامة ضمت كل هذه المعايير ويمكن الاستفادة من هذه العوامل المشتركة العامة لايجاد معيار عام يمكن الاعتماد عليه الى حد كبير في تحديد صفة الزواج الناجح . وعليه يمكن القول ان الزواج الناجح هو الذي نجد فيه توافر عدداً كبيراً من هذه العوامل العامة المشتركة .

مصادر الفصل الثامن

المصادر الانكليزية

1. Westermarck, E. The History of Human Marriage, 1921 pp.26-
2. ———— , Lo cit
and, Stephens W. N. The Family in Cross Cultural Perspective Holt Rimehat & instion, N. Y. 1963 pp. 5-
and, Malinowski, B. The Family Among The Austeralian
Aborigines, London, Univ. of Lcndo 1, 1913, pp. 60 - 66.
3. Haring, c p. cit, pp. 36-39.
and Murdock. c p. cit, P. 1.
4. Wester mark., op. cit, p. 27 -
Murdock, Scial stacuture, op . cit, pp. 265 -
5. Westermarck, op. cit. pp.35-
6. Haring, op. cit, p. 39-
7. Burgess E. N. Cortell, Predicting Soucess and Failiar in
Marriage, N. Y. Pre. tice Hall I. c., 1939, p. 32.
8. Sarm, op. cit. P. 208, and, pp. 32 -
9. Confucius,
10. Sexon c p. cit. pp. 208-
11. Haring, op. cit. pp. 95-109.
12. Murdock. op. cit. chapt. 6
13. ———— , ———— Locit.

14. ————— , Locit.
15. Goode, world Revolution, op. cit.
and: Levi, op. cit.
and Stephens, op. cit, pp. 33-
17. ————— , Locit.
18. Stephens op. cit. pp. 34-
19. Jacobs, A. C. Common Law Mariage, Bncyclopedia of
Social Science, 4:58.
23. Lowi, Primitive society, pp. 16-
and, Fox, R. Kinskip and Marriage, per gail. book,
Maryland 1974, pp. 16-
24. Lowi, op cit. pp. 20-
26. Ibid., op. cit. pp. 20-
27. Ibid. Locit.
28. Folson J. K. The Family, John wiley Inc N. Y. 1934.
pp. 441-443.
29. Terman, Psynological factors in Marital Happiness,
N. Y. Macgeew, 1938, pp. 145-
and: Burgess & Cortell, 1939, op cit. pp. 271-
30. Terman, op. cit, pp. 145-
31. Hiring. op. cit. pp. 367.
32. Nimkoff, M. F., the family, Houghton, Boston, 1934 pp.
382-
33. Burgess & Cortell, op cit, pp. 378&p. 32.
34. Wele. I. & Winn, Marriage For the Modern, Apple Ton,
Century craft Inc., N. Y. 1959, pp.275-

35. Bowman, H. A. Marriage For the Moderns, 3rd Ed., Appleton & Century Graft Inc., N. Y. 1959, pp. 275- and 320.
36. Burgess & Cortell, op. cit, 1939, pp. 9-
37. Sumner, W. cited in Bowman, op. cit. pp. 324- and Terman, op. cit. pp. 150-
38. Bowman, op. cit., pp. 328-
39. Hiring . op cit. pp. 37-39 & p. 109. and Burgess & Cortell. op. cit., pp. 8- and Burgess & Lock, the Family, Y. N. pp. 278-
40. Terman, op. cit., pp. 78-

المصادر باللغة العربية :

- ٤ - التصير - مليحة عوزي - اصل العائلة نفس المرجع ص ص ٩ .
- ١٦ - الحكومة العراقية - قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩ وتعديله رقم ٢١ لعام ١٩٧٨ .
- ٢٠ - عزة دروزة ، المرأة في القرآن والسنة ص ص - ١٨١ -
- ٢١ - دروزة ، نفس المصدر - نفس الصفحات
- ٢٢ - بيهم ، محمد جميل ، المرأة في التاريخ والشرائع .
- ٢٣ - التصير مليحة ، اصل العائلة ، ص ص ١٩ - وحسن ، علي ابراهيم التاريخ الاسلامي العام
- ٢٥ - التصير نفس المصدر
- وعنفي ، عبد الله ، المرأة في جاهليتها واسلامها .
- حسن ، علي ابراهيم ، التاريخ الاسلامي العام نفس المرجع
- ٢٦ - حسن ، علي ابراهيم - نفس المصدر

الباب الخامس
العائلة والقانون

الفصل التاسع
النظم العائلية

الفصل العاشر
العائلة وقانون الاحوال
الشخصية في العراق

الباب الخامس

العائلة والقانون

الفصل التاسع

النظم العائلية

تعتبر العائلة ونظمها الحجر الاساس في تركيب وبناء المجتمع ، فالمجتمع عبارة عن شبكة من العلاقات المتبادلة المتنوعة بين الافراد وبينهم وبين الجماعات كالعلاقات العائلية والدينية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها ، وهي تنطوي على مراكز وادوار متعددة تتمخض عنها حقوق وواجبات مشتركة . فالعلاقات العائلية اذن تمثل جانباً حيوياً من العلاقات الاجتماعية . وقد رأيت المجتمعات منذ البداية ان من الضروري تنظيم هذه العلاقات وذلك للوصول الى اشباع حاجات الفرد الطبيعية الاساسية والحاجات الاجتماعية وذلك لتحقيق الثبات والاستقرار والرفاه للفرد والعائلة والمجتمع . وطالما كان للبشر حاجات متعددة مختلفة فهو يسعى بشتى الوسائل لاشباعها ، وقد تكون هذه الوسائل بسيطة وتظهر في البداية كعادات بدائية يؤدي تكرارها الى تنسيقها وتنظيمها فتصبح نمط سلوكي يخضع له الافراد في علاقاتهم المتبادلة وبذا تتحول الى نظام اجتماعي رسمي ثابت ملزم (١) . فالزواج مثلاً بدأ كعادة بدائية ادى تكرارها الى وجود الاعراف والتقاليد المنظمة له ثم تطور ونظم بعد ذلك بقوانين فاصبح نظاماً اجتماعياً رسمياً . فالنظم العائلية هي « عبارة عن معايير عنقودية التركيب تتضمن العادات والاعراف والتقاليد والقوانين المحددة للسلوك الاجتماعي فهي وكالات للضبط الاجتماعي تحدد العلاقات العائلية ونهي الاساليب والوسائل والطرق المقبولة لاشباع الحاجات الاساسية فيها

اضافة الى سعيها للمحافظة على ثبات وتماسك وحدتها بصورة خاصة وتماسك المجتمع بصورة عامة . هذا وان هذه القواعد والاساليب قد تكون بسيطة او معقدة ، وضعية او غير وضعية وقد تكون رسمية او غير رسمية (*) ، مكتوبة او غير مكتوبة ، كما قد تكون مترابطة ومتشابكة ومتداخلة في نسيج الحياة او قد تصبح منفصلة مميزة عن النظم الاخرى في المجتمع . (**) فالتنظيمات العائلية موجودة في المجتمعات البدائية والمتحضرة على حد سواء وان كان هناك اختلاف بين الاثنين فهو اختلاف في النوعية وليس في الكمية ، ففي المجتمعات المتحضرة تكون هذه التنظيمات اكثر تنوعاً من تلك التي في المجتمعات البدائية .

هذا وان الوجه العاطفي والروحي للعلاقات العائلية واهميتها بالنسبة لافراد المجتمع يعتبر ظاهرة عامة وملاحظة في جميع المجتمعات ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً باستقرار وتماسك الوحدة العائلية بصورة خاصة ووحدة المجتمع بصورة عامة ، اذ ان المجتمع يفقد تماسكه وقوته اذا ما اخفق الناس في التزاماتهم العائلية وهذا ما دفع بالمفكرين والفلاسفة والمصلحين ورجال الدين والزعماء والساسة الدنيويين على التأكيد على ضرورة الاهتمام بالعائلة وتنظيم امورها ، سواء ان كانت بطرق رسمية - قوانين وتشريعات - ام بطرق غير رسمية - اعراف وتقاليد وضعية كانت ام دينية . ان اهتماماتهم تدل على وعي ضمني او صريح بضرورة تنظيم العائلة بهدف استقرارها واسعادها وبغية الحصول على مجتمع سعيد مستقر (***) .

(*) كالعادات والتقاليد والاعراف في المجتمعات البدائية والتقليدية ، والقوانين الرسمية المكتوبة في المجتمعات الحديثة ، الا انها في كلتا الحالتين تعتبر قوى ضابطة منظمة تعطي للامر العائلية صفتها النظامية الملزمة .

(**) في المجتمعات البدائية تكون هذه التنظيمات متداخلة في نسيج الحياة وليست منفصلة عن قواعد السلوك الاجتماعي بينما تكون - في المجتمعات الحديثة - هذه القواعد منفصلة عن غيرها من قواعد السلوك الاجتماعي .

(***) لقد نادى افلاطون في جمهوريته وسقراط في سياسته وكنفوشيوس في « تعاليمه » وميكائيلي في مطارحاته « وأميره » وغيرهم بضرورة الاهتمام بالعائلة وتنظيمها ، كما اهتمت الاديان البدائية والساوية على حد سواء بتنظيمها .

فالعائلة وكيلة ووسيلة المجتمع الأكبر وهي تبقى السر المخالد في نجاحه وفشله وفي سعيه وراء اهدافه وغاياته لتحقيق الأمن والانجاز والخلود ، اذ انها تعد الاساس الجوهرى لكيانه ، فالمجتمع وكل التنظيمات الاجتماعية الاخرى تعتمد على انجازاتها ، كما ان نموذج السلوك العائلي يصبح نموذجاً للسلوك لشرائح اخرى في المجتمع . وكل هذا حفز الدول - التي تسعى للبقاء - على الاهتمام بتنظيم كل النواحي العائلية تنظيماً روحياً ، حضارياً ، ووظيفياً وذلك بتشريع القواعد المنظمة لوجوهها المتعددة كالزواج والطلاق والتبني والقرابة والوصايا والميراث والخ ... (*) .

ان الاديان منذ بداية ظهورها - بدائية كانت ام سماوية - جاءت مركزية اهتماماتها بالحياة العائلية وتنظيم امورها . وقد اهتمت الاديان السماوية - خاصة - باعادة تنظيم العائلة فرفعتها الى أعلى المراتب ونظمت كل وجوهها خاصة تلك التي لم تكن منظمة باعراف وتقاليد ، واصبح تنظيم العائلة من اول وأهم وظائف الدين . وتشارك الدولة في الرقت الحاضر الدين في تنظيم الحياة العائلية (**) .

ان اغلب القوانين الوضعية - حول الاحوال الشخصية - تمتد جذورها الى

(*) لقد اهتمت المجتمعات منذ القدم بتشريع قوانين منظمة لشؤون العائلة ، فعند الرومان ومنذ بداية حرب « بيونك » ظهرت قوانين متعددة لتنظيمها الا انها لم تنجح في ذلك اذ كانت غير متماشية مع الاعراف والتقاليد العائلية السائدة وكانت الاخيرة اقوى من القوانين بكثير اضافة الى شدة وقساوة هذه القوانين بحيث كان من الصعب قبولها وتطبيقها من قبل الافراد الا ان هذا لم يمنع المشرع الروماني فيما بعد فجاه اول تشريع مقترح من قبل « اوكتوس » في عام ١٨ ق . م وذلك لرعاية الزواج والابوه ، الا ان هذا المشروع رفض في البداية ثم عاد فقبل في سنة ٣ بعد الميلاد . وقد تضمن مزايا مشجعة لازواج وتنظيمه (٢) .

اما شريعة حمورابي فقد افردت جرماً كبيراً منها لتنظيم العائلة (افردت ربيع موادها - لذلك) وكذلك نجد نصف مواد قوانين عشتار عالجت امور العائلة والزواج .

(**) لقد كانت السلطة الدينية خاصة في القرون الوسطى هي القوة المسيطرة المسيرة لكل وجوه الحياة في المجتمع ، الا ان اشتداد السلطة الدنيوية - الدولة - في القرن الحالي اضعف من هذه السلطة وضيق مجالها في الامور الدينية فقط .

الشرائع الدينية ، فالأخيرة تعتبر مصدراً رئيسياً لغالبية قوانين الزواج والطلاق والوصايا والميراث ... الخ . (٥) وعلى الرغم من قوة سلطة الدولة وسيطرتها على تنظيم الكيان العائلي والعلاقات العائلية فان قوانينها العائلية حديثة العهد ومازالت اغلبها تفتقر الى التنظيم والتنسيق والتفصيل الذي نجده في القوانين الدينية وتعتمد الى حد كبير على القواعد التي جاءت بها الاديان السماوية في تنظيم العائلة . (٥ *)

(*) ان اغلب قوانين الزواج والطلاق في امريكا واوروبا تمتد جذورها الى القانون الكنسي المسيحي ، كما وان كل قوانين الاحوال الشخصية في المجتمع الاسلامي مبنية على الشريعة الاسلامية وكلها تهتم بالمائلة وبحقوق وواجبات أفرادها .

(**) لقد ظهر فرع للقانون العائلي لأول مرة في الولايات الامريكية في الستينات وذلك على المستوى المحلي وعلى مستوى الولايات والمستوى القومي . كما نجد ان هناك اتجاه في الوقت الحاضر - ومنذ منتصف القرن الحالي - نحو التأكيد على اهمية الاهداف الاجتماعية والحاجات الشخصية عند وضع القوانين العائلية ، والابتعاد نسبياً عن الاتجاهات الدينية في الموضوع ، فظهرت اهمية اراء علماء النفس والاجتماع والاطباء النفسانيين على مجالس التشريعات والمحاكم المنظمة للسلوك الانساني . فقوانين القرون الوسطى لم تعد صالحة بصورة انفرادية لتنظيم العائلة الحديثة في اوربا وامريكا . ومع هذا ونظراً لطبيعة النظم العائلية فانه من المحال لقوانين العائلة الالبتعاد كلياً عن المبادئ الخلقية (والتي تتبع بدورها من الشرائع الدينية) فرجال القضاء والتشريع يعملون على ان تكون قوانين العائلة انكساراً للقواعد والشعور الاخلاقي للمجتمع . وهذا يعني استحالة كون هذه القوانين علمية « فالقانون ليس بالمنطق الرسمي ولا هو بالقانون العلمي بل هو نظام بشري خلق من قبل وكالات بشرية لخدمة الحاجات البشرية (٣) »

المبحث الأول

تنظيم الزواج

ان تنظيم الزواج وجد منذ اقدم العصور وقد اهتمت به كما ذكرنا كل المجتمعات البدائية منها والمتحضرة ، التديمة والحديثة (*) وذلك لاهميته بالنسبة لمصالح الافراد والعائلة . فهو يضمن الاستقرار النفسي والطمأنينة والشعور بالضمان والامان وترثيق عرى المودة التي تعتبر كلها اساساً لاستمرار الحياة العائلية والاجتماعية وابعادها عن حالة الفوضى والصراع . اذ لولا الاستقرار النفسي للفردي المؤدي الى الثبات العائلي لأصحاب الحياة الفوضى والتحلل والتفكك ولاختفى النظام الاجتماعي واصبحت حياة الانسان كالحيوان . فنظام الزواج وجد اذن للذيق بين مصلحة الجنس البشري ومصلحة الفرد على حد سواء . ولذا فان كل من الدين والدولة بنواً خطرطاً دفاعية واسعة لحماية الزواج بالتالي لحماية الفرد والمجتمع . فالاديان تؤكد على ان الزواج هو نظام طبيعي متمسك

(*) يؤكد وستمارك على ان تنظيمات الزواج وجدت منذ ان وجد الانسان - ولو بصورة بدائية جداً - اذ ان الزواج تطور عن عادة بدائية ادى تكرارها الى تنسيقها وتنظيمها ثم اصبحت اموره موجهة من قبل تقاليد محدودة ثم ظهرت القوانين الرسمية فاصبح الزواج بهذا نظاماً قانونياً . هذا وان مفهوم النظامية موجود عند الشعوب البدائية كما هو موجود عند الشعوب المتحضرة اذ ان للعقل البدائي قيمه ومفاهيمه حول الزواج وحول نظامية الحقوق والواجبات المترتبة عليه ، فهناك قواعد - عادات ومراسيم واعراف - معترف بها من قبل المجتمع الذي يعمل على حمايتها وتطبيقها ، ومن الصعوبة بمكان وجود زواج خارج حدود الصور المتعارف عليها ، وان حدث مثل هذا الزواج فانه يعتبر غير شرعي - غير نظامي - وعندئذ يتدخل المجتمع برمته اما لالغائه وفرض العقوبات على المخالفين او يصححه وينظمه فيصبح زواجاً نظامياً . فالزواج يتم بمراسيم تتضمن قوة ملزمة وذات صبغة سحرية ودينية وتتضمن خضوع الزواج لسلسلة من الشروط والالتزامات والواجبات التي يخضع لها الطرفين وجماعاهم . (٤)

وهو الاساس للمجتمع البشري . (*) فهو يبني على الطبيعة وطبيعتها التي تنبع من من ضوء الحكمة ومن تقاليد الماضي وصوت الضمير ، وهو رحمة من الله تعالى وهو رحمة من الله تعالى للعالمين لتحقيق الاطمئنان والاستقرار والنمو . وهذا ما دفع بالاديان السماوية ومنها الاسلام الى الاهتمام بالزواج مراعية في تعليماتها وتشريعاتها تشجيعه وحمايته لانه وسيلة الى غاية سامية ألا وهي المحافظة على الجنس والاستقرار النفسي والعاطفي « والمحافظة على مكانته في هذا الكون » (٥) .

ومع عمومية تنظيمات الزواج وشموليتها في كل مجتمعات العالم الا انه قد تختلف في نوعيتها باختلاف الازمان والمجتمعات وذلك لان هذه التنظيمات تعكس مفهوم المجتمع للزواج واهدافه وطبيعة عتمده . فهناك مثلا من ينظر الى الزواج على انه عقد يهدف لا الى تحقيق سعادة الفرد وطموحاته ومصالحه الزوجية وانما هدفه تحقيق مصلحة عامة وذلك بانجاب الاطفال لمصلحة الدولة ، وهو وسيلة للسيطرة السياسية للطبقة الحاكمة ، فهو عقد خاص بين جماعتين او طرفين لتحقيق مصالح سياسية ومادية للجماعة (* *) .

وهناك من ينظر له على انه عقد سماوي مقدس يسعى لتحقيق مصلحة الجنس البشري اولا ومن ثم لمصلحة الافراد ثانياً (* * *) . وهناك من يؤكد على ان الزواج

(*) يشير الاسلام الى ان آدم وحواء انزلوا الى الارض كزوجين فالزواج اصل الجنس البشري وكذلك تشير بقية الاديان السماوية .

(* *) كانت تنظيمات القانون الروماني تنبع من هذا المفهوم للزواج ، الا اننا نجد في القانون الروماني بعض التناقض ، فهو ينظر للزواج على انه عقد يتم بناء على رضا الطرفين (Concent) وفي نفس الوقت يعتبر الزواج تعاقد بين عائلتين - بين ربي عائلتين - ومصالح هاتين) العائلتين المادية والسياسية فالوالدين هم ارباب العائلة وهم الذين يختارون الازواج ومن هنا اذن يكون رضا الزوجين شيء صوري وانما الرضى الحقيقي والفعل هو بين الوالدين (٦) .

(* * *) لقد وضعت المسيحية اسماً ثلاثة للزواج واعتبرتها الاساس لاستقرار العائلة وهي : الوحدة Unity والديمومة Indmsolability والقدسية Sanctity ولهذا الهدف جاءت تنظيمات الزواج للحفاظ على مصالح الجنس البشري .

جاء هادفاً لتحقيق مصالح البشر وتطبيق العدالة بينهم ، فهو يسعى لاسعاد الفرد والعائلة وذلك بجلب المنافع وازارها وابعاد المساوىء عنهم (*).

وعلى الرغم من الاتفاق العام على اهمية وضرورة تنظيم الزواج بالنسبة للفرد والمجتمع الا ان هناك قلة من الناس من يقف معارضاً ضد هذا التنظيم ويعتبره قيداً على حرية الافراد وتقييداً لمتعة الحياة ، اذ انه يجعل من الصعوبة بمكان بالنسبة للفرد التصرف بحرية لاستجابة غرائزه الطبيعية ، فالحب الحر والعلاقات الجنسية يجب ان تبتعد عن العواطف التي تؤدي الى التملك والعبودية . فأختيار الشريك والزواج يجب ان يكون حراً غير مقيداً بأية نوع من التيود . فالفرد حر بأن يتزوج اذا رغب وبالشخص الذي يختاره ، كما انه حر في البتاء متزوجاً او بانهاه زواجه من دون قيد او شرط ، فلا الكنيسة ولا الدولة ولا التمايليد يسمح لها بالتدخل في تنظيم الزواج والحد من حرية الافراد فيه . (**) فالتنظيم بالنسبة لهم يتترن بالتقييد وهذا يتعارض مع حرية الفرد في الاستجابة للغرائز الطبيعية التي اوجدتها الطبيعة للانسان للوصول الى الحنفاظ على النفس ، فههدف الطبيعة اذن هو حرية اشباع هذه الحاجات وليس بتقييدها .

(*) اعتبر الاسلام الزواج رحمة للعالمين ليحقق للانسان الاطمئنان والاستقرار ، والسعادة للفرد والمجتمع . فهو يوجد لتحقيق التناسق بين مصلحة الفرد والجماعة ولهذا الغرض جاءت تنظيمات الزواج في المجتمعات الاسلامية .

(**) كان انجلز اول من نادى بهذا الرأي في كتابه اصل العائلة وقد تطرف في ارائه ونادى بان العائلة والزواج يمثلان الاستغلال الطبقي وعبودية المرأة واستغلالها من قبل الرجل . وقد انعكست ارائه على المجتمع البلشفيكي الشيوعي بعد ثورة ١٩١٧ في روسيا ، حيث اكدت الدولة على ابعاد العائلة عن المفاهيم التقليدية في الزواج والعلاقة الابوية والعائلية والخ... والتحرر من كل قيودها . (٧) ومن الطبيعي ان يتجاوب مع هذا الرأي بعض الاقليات في مجتمعات غير شيوعية الا انه لم ينتشر فيها وذلك لتمامضه مع الطبيعة البشرية وما تحمله من مشاعر عميقة نحو العائلة والزواج والعمل على استقرارهما ورفاههما اللذان لا يتمان الا بتنظيمهما ورعايتهما .

ورداً على هذا الرأي فان الغالبية العظمى من علماء النفس والاجتماع
والمنكرين وعامة الناس يؤكدون على ان تنظيم الزواج جاء لحماية مصالح
الافراد والعائلة والمجتمع والوصول بهم الى الاستقرار والسعادة والضمآن . فمن
المعروف والمتبول ان المجتمع كنظام عام منظم بقواعد واساليب متعددة تحدد
مراكز وادوار افراده ومنظّماته وتبين ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ،
وهذا التحديد ضروري لمعرفة الفرد مسبقاً لما هو متّام عليه ، اذ ان الحضارة
البشرية تبني على قواعد ثابتة محددة فنحن نؤكد مسبقاً على معرفة الحقوق
والواجبات المترتبة على اعمالنا (فنختار التصرف بناء على ذلك بطوعية ورضا) اذ
اننا نطمئن عندما نتوّم باعمال يمكن تكهن نتائجها . ونظراً لان الزواج مظهر
من مظاهر الحياة وصوره من صور المجتمع فيجب ان ينظم ايضاً بقواعد واساليب
اجتماعية كانت ام قانونية ، تحدد مراكز وادوار الزوجين بما في ذلك حقوقهم
وواجباتهم فيعرفون مسبقاً نتائج اختيارهم . ثم ان قواعد تنظيم الزواج قليلة
ومرنة وليست صارمة وشديدة خاصة اذا ما قارناها بالفوائد الجسيمة الناجمة عنها .
فسلباتها اقل بكثير جداً من ايجابياتها . والتنظيم انما يتاّله منافع عديدة من اهمها
الضمآن الشخصي والاطمئنان النفسي والاستقرار والسعادة الزوجية والعائلية
والاجتماعية . فالفرد على العموم يتبل بهذه التنظيمات ويسعى اليها برضاء
وقناعة واطمئنان لانها انما جاءت للحفاظ على مصالحه وابعادها عن حالة الفوضى .
صحيح ان هناك بعض الاحوال الفردية الشاذة حيث نجد فيها ان الافراد يكونون
غير سعداء بهذه المبادلة وحيث يحدث بعض التصادم بين ارادتهم وارادة المجتمع
الا انهم مع هذا وبمرور الزمن وفي النهاية يجدون ان عليهم الانصياع والخضوع
لهذه التنظيمات وبذا يصل الجميع الى طريق واحد مشترك هو طريق الجماعة
الذي يحتمق استمرار الفرد والجماعة . وعلى ضوء هذه الفلسفة ينظر الى قوانين
الزواج والعائلة ، فهي ضرورية اساسية الا انها يجب ان تكون مرنة متلائمة
مع حرية الفرد في الزواج ، اذ نجد في المجتمعات الحديثة ان حرية الزواج

تعتبر من الحقوق الشخصية المؤدية الى سعادة الانسان . فلا واج كان ويجب ان يكون دائماً وابدأ اكثر العتود ارتباطاً بالمشاعر الشخصية ولذا فيجب على المشرع مراعاة هذه الحقيقة بحيث لاتعارض القوانين مع المشاعر الشخصية وان لاتكزن صارمة وتتدخل اكثر مما يجب في تنظيم الزواج ، أي ان ينظمه بصورة مرنة وان يكون هناك حداً ادنى لهذا التدخل (٨) .

والخلاصة ان الهدف من تنظيم الزواج ليس في تقييده وعدم تشجيعه وانما الغرض منه حماية وحفظ مصالح الاطراف المعنية فيه بصورة خاصة وحماية استقرار وثبات العائلة والمجتمع بصورة عامة . ومن هذا المنطلق فقد جاءت اغلب قوانين الزواج في المجتمعات الحديثة والتقدمة التي اهتمت بتنظيم عقد الزواج ومراسيمه وصوره وتقييدهاته والاثار المترتبة عليه وغير ذلك آخذة بنظر الاعتبار وضع حد ادنى لتقييدهاته واعطاء حداً أعلى من الحرية في الزواج .

عقد الزواج

يعتبر عقد الزواج الدليل المادي على اثبات الصفة النظامية للزواج اي على كونه نظاماً اجتماعياً معترف به . فعقد الزواج يوجد حتى في المجتمعات البدائية وهذا يعطيه الصفة الشرعية او النظامية ، اذ نجد هناك قواعد منظمة للزواج وعقده معترف بها من قبل المجتمع ، ويعمل الاخير على حمايته وتطبيقه . وفي هذه الحالة يتترن عقد الزواج بمراسيم تتضمن قوة رابطة ملازمة للطرفين وذات صفة سحرية ودينية . (*)

(*) يكون هذا العقد ملازماً للطرفين في المجتمعات البدائية الا انه لا يدخل ضمن المفهوم الذي نعرفه عن عقود الزواج في المجتمعات الحديثة والذي يعتمد على رضاه الطرفين ، اذ انه في البدائية ينظر اليه على انه يتضمن حق يحصل عليه الزوج ويدفع بدله فله مزايا اقتصادية وجنسية بالنسبة للرجل ، ولذا تعتبر المرأة - الزوجة - في اغلب الاحيان كمتاع يدفع بدله الزوج ويمكن توارثه عند الوفاة .

وعلى العموم ان عقد الزواج - سواء اعتبر سماوي ام دنيوي مدني - يعتبر عقد مميز يختلف عن العتود الاعتيادية الاخرى . وهذه حقيقة لانقاش فيها ، فهو ينفذ بين الناس ويخلق مكانة او علاقة قانونية تصبح الدولة فيه طرفاً ثالثاً . ان بقية العتود قد تعدل او تحدد او توسع وحتى تلغى من قبل اطرافها وبحرية تامة وبناء على رغبة الطرفين ، الا ان عقد الزواج لا يمكن تعديله او تغييره او الغائة الا بموافقة الدولة ، اذ كما ذكرنا تعتبر الاخيرة طرفاً ثالثاً في الموضوع ، فهي تقوم عن طريق قواعد النظامية بتحديد كيفية التعامل ضمن هذا العقد والاسلوب المتبع عند قيام الاطراف بالتزاماتهم وكيفية عقده وانهاؤه وشروط صحته ونفاذه وغير ذلك . فاذا نظرنا الى الزواج وكأنه مجرد عقد بين اثنين يمكن حله بموافقتهم المشتركة او من قبل احدهم دون اشراف الدولة - المجتمع - عليه ، عندئذ نجد ان على القانون ان يبحث عن اداة Implement لحماية الزواج (*). هذا وان عقد الزواج يعتبر من اهم العتود واعظمها شأناً في حياة الفرد واستقرار المجتمع ، فهو رباط له قدسيته ويجب احترامه والحفاظ عليه ، ولذا فان المجتمعات قاطبة توليه عناية خاصة فتنظمه وتحافظ عليه ويسرها تشجيعه وحث الافراد على الدخول اليه ووضع القبود المشددة على حله ، فيسرها ارتفاع نسبة الزواج ويزعجها ارتفاع نسبة الطلاق . وهذه النظرية غالباً ما تنعكس في تشريعات الزواج والطلاق فتجعل ابواب الزواج مفتوحة على مصرعيها يمكن الدخول اليها بسهولة وفي نفس الرقت تجعل مجال الطلاق ضيقاً يصعب المرور منه .

شروط عقد الزواج :

هناك بعض الشروط التي يجب توافرها في عقد الزواج وهي :

١ - التراضي - يشترط لعقد الزواج ، في اغلب المجتمعات ان يتم باتفاق

(*) هذه الوسيلة موجودة فعلا في عقد الزواج الذي يفترض انه عقد جاء ليديم مدى الحياة لا يحل الا في الاحوال التي يرى المجتمع - الدولة - ضرورة لحله (٩) .

الطرفين - الزوجين - لو من يمثلهما ، فالتراضي هو الاساس لانعقاد العقد ، فالاصل في الزواج ان يتم باتفاق الافراد المعنيين - الزوجين البالغين المؤهلين لعقده - كما يكون لهم الحق بتحويل اخرين لعقده نيابة عنهم . اما اذا كان الطرفين قاصرين فان رضا الوالدين او اولياء امورهم يكون ضرورياً لانعقاده ، والا فالعقد - في اغلب المجتمعات - يعتبر باطلا او قابلاً للنسخ .

وعلى الرغم من شرط رضا الطرفين الا اننا نجد ان هناك بعض المجتمعات التي تؤكد نظرياً وقانونياً على هذا الشرط الا اننا نلاحظ ان هناك تناقضاً بين النظري والعملي حيث نجد انها من الناحية الواقعية تنظر الى عقد الزواج على انه عقد بين عائلتين يتم المصلحة العائلتين وبناء على رضاهما ، اما رضا الزوجين فهو شكلي وصوروي وحتى في بعض الاحيان قد يكون معدوماً .

ان الزواج بالاكره (*) - قانوناً - يعتبر مخالفاً لشرط التراضي وتعتبر اغلب المجتمعات هذا النوع من الزواج باطلا او على الاقل قابلاً للنسخ وموجباً للتفريق ، وحتى ان بعض المجتمعات تعتبره جريمة معاقب عليها قانوناً. (**)

٢ - تشترط القوانين لصحة انعقاد الزواج ان يكون العاقدان بالغين ، اما التباصر فلا يحق له عقد زواجه بنفسه او من دون رضا الوالدين او ولي الأمر ، فالتباصر لا يكون متدرجاً لنتائج اعماله ويكون ادراكه ناقصاً اي لا يدرك ماهو متقدم عليه ولا يعرف بصراحة مصلحة والاثار المترتبة على

(*) نعني بالزواج بالاكره احد الطرفين للاخر او اكره الطرفين من قبل اقرباء او غرباء على الموافقة على عقد الزواج اي استحصال الرضا المبني على الخوف او التهديد بأذى والخ .

(**) كما هو الحال في القانون العراقي وستتكلم عن ذلك عند كلامنا عن الزواج وقانون الاحوال الشخصية في العراق .

زواجه ولذا فان المشرع يتطلب موافقة ولي امره . ويختلف سن البلوغ من مجتمع لآخر فمنها ما تحدد بسن السادسة عشر ومنها بسن العشرون ولكن غالبيتها تحدد بسن الثامنة عشر .

٣ - العقل والادراك - فللعقل المتوفرة فيه الشروط الاخرى ان يعقد زواجه الذي يكون صحيحاً وناظراً ، اما المجنون وناقص العقل والمريض عقلياً فانه لا يفقه معنى للزواج والاثار المترتبة عليه ولذا فالعقد الذي يعقده يكون فاقداً لواحد من شروط صحته - العقل والادراك والفهم - الا ان اغلب المجتمعات تبيح لولي امر المجنون ان يعقد زواج المجنون ان كان في ذلك مصلحة للمجنون او ناقص العقل . الا ان هناك مجتمعات اخرى قد تمنع زواج المجنون وذلك خوفاً من انتقال ذلك المرض الى الاولاد . كما ان بعض المجتمعات لا تعترف بعقد زواج الشخص الذي يفقد عقله وادراكه لفترة وجيزة نتيجة لانفعال او ظرف طارئ . الخ .

٤ - التسجيل - تشترط اغلب الدول في الرقعة الحاضر تسجيل عقد الزواج في دائرة رسمية او امام جهة رسمية ، (*) حيث يعتبر هذا الامر الزامياً وقد تضع غرامة او عقوبات على اغفاله . وللتسجيل اهداف عديدة منها التأكد من استبقاء الزواج للشروط المحددة قانوناً من حيث شروط عقده واهلية الطرفين وموافقة الوالدين - بالنسبة للناصر - وعدم وجود تحريم او موانع للزواج ، اضافة الى تثبيت عقد الزواج رسمياً واعلانه . الخ .

(*) قد تكون هذه الجهة حكومية - محكمة او دائرة تسجيل او كاتب عدل او سفارة ... الخ ام دينية ، فالمجتمعات الكاثوليكية تتطلب انعقاد امام جهة دينية - كنيسة او كاهن بينما المجتمعات المتحررة لا تتطلب ذلك وانما تطلب تسجيله في اي دائرة رسمية وامام اي جهة رسمية .

موانع الزواج :

ان تحديد موانع الزواج ليست بالحديثة العهد وانما وجدت منذ اقدم الازمان في في المجتمعات قاطبة سواء ان كانت بدائية ام متحضرة وعلى الرغم من تنوع هذه التقييدات في المجتمعات المتعددة الا ان هناك موانع عامة نجدها في اغلب المجتمعات منها :

١ - التحريم المبني على القرابة (*) (١٠) سواء ان كانت قرابة طبيعية (الدم) ام قرابة مكتسبة (المصاهرة والتبني) ومن اهم الموانع المبنية على القرابة هي :

أ - الزواج بين الاقرباء الرئيسيين في عائلتي التنشئة والانجابية :

يحرم الزواج بين الفرد و افراد العائلة التي يولد فيها وينشأ و يترعرع فيها Family of Orientation فيحرم زواج الابن بوالدته او اخته والبنت بوالدها واخيها وكذلك يحرم الزواج بين الفرد و افراد عائلته الانجابية Family of Procreation التي ينشأها بزواجه فيحرم زواج الاب بأبنته والاخ بأخته والام بأبنها وكذلك يحرم زواج الابن بخالته وعمته وجدته والبنت بخالها وعمها وجدها . اي يحرم الزواج والاتصال الجنسي بين افراد هاتين العائلتين (ماعدا الزوجين)

(*) هذا وان التحريم موجود في المجتمعات المتحررة والبدائية على حد سواء ففي المجتمعات البدائية نجد هذه التحريمات كبقية تنظيمات الزواج غير مكتوبة بقوانين رسمية وانما متبطنة بعمق وقوة في التقاليد والاعراف التي تدفع الى السلوك على النحو الصحيح وتكون مفروسة ومتغلغلة بقرارة نفس الفرد وكأنها موروثه .

الا ان بعض هذه المجتمعات لاجل تطبيق التحريم قد تلجأ الى عزل الجنسين - التجنب التام بينهما من سن مبكرة في الطفولة . كما ان مخالف هذا التحريم يعاقب بشدة . فتحريم الزواج الداخلي مثلا ملزم دائماً الا في حالات نادرة حيث يعاقب المخالف بشدة ، وان تحريم الزواج من البنت قد يكون لا لانها قريبة دم بالنسبة للاب اذ انها تعتبر غريبة عنه . في مجتمعات الام - بل لانها ابنة الزوجة . كذلك يحرم الزواج بام الزوجة واختها - قرابة مصاهرة -

ويسمى هذا التحريم بالسلالة المحرمة Incest Taboo او بتحريم ذوي القربى او تحريم المحرمات . وهذا التحريم يعتبر في الرقت الحاضر قاعدة عامة تلتزم بها كل المجتمعات البدائية والمتحضرة على حد سواء . (١١) وقد يمتد التحريم في بعض المجتمعات الى الاقرباء الثانويين الذين يشملون ابناء وبنات العمومة والاخوال من الدرجة الاولى او حتى من الدرجة الثانية (*) (١٢) .

ب - التحريم بسبب المصاهرة -

ان العلاقات القرابية (الزوجية) المبنية على المصاهرة قد تؤدي الى وجود موانع تحرم الزواج بين اشخاص محددين فتمنع بصورة مؤبدة مثلاً زواج الرجل بأمر زوجته - حتى بعد وفاة الزوجة او طلاقها - كما تمنع زواج الزوجة بأب الزوج او قد تمنع زواج الابن بزوجة الاب او زواج البنت بزواج الام الخ . وهذه الموانع ملاحظة في اغاب مجتمعات العالم المتحضرة والبدائية (***) (١٣) .

ج - التحريم بسبب التبني -

ان بعض المجتمعات تعتبر القرابة المبنية على التبني كالعلاقة القرابية المبنية على الدم ، فالابن او البنت المتبناه لهم نفس مكانة الابن او البنت الطبيعيين .

د - وكأمتمداد لتحريم المحرمات تظهر قاعدة الزواج الخارجي Exogomy وتحريم الزواج الداخلي Endogomy حيث نجد هنا تحريم الزواج بين افراد

(*) في أمريكا وفي اغلب المجتمعات الاوربية يحرم زواج ابناء وبنات العم والخال تحريماً باتاً .
(**) نجد في الدول الاسلامية ان قرابة المصاهرة تعتبر مانعاً للزواج كالتقاربة الطبيعية وكذلك نجد في الولايات المتحدة الأمريكية - في واشنطن العاصمة وفي ولايات الشمال الشرقي والجنوبي حيث تحرم الزواج بسبب المصاهرة ويرجع ذلك الى الحد من المشاكل التي تنجم عن امكانية الزواج بين هؤلاء الاقرباء .

العائلة الكبيرة المركبة او قد يمتد التحريم الى الاشخاص الذين ينتمون الى نسب واحد او فخذ. او عشيرة او قبيلة واحدة . واذا حدث الزواج مخالفاً لهذه القاعدة فانه اما يعتبر باطلا اساساً او يعتبر جريمة معاقب عليها اجتماعياً وقانونياً ويفسخ في الحال . (*) ١٤

(*) ان تحريم الزواج بين اقرباء الجماعة الواحدة ممارس في عدد محدود من المجتمعات في الوقت الحاضر و كان اكثر شيوعاً في المجتمعات البدائية خاصة تلك التي يرجع فيها النسب للام وتنحدر السلالة عنها وتكون السيادة فيها للمرأة . اما تحريم الزواج بين ذوي القربى او افراد السلالة المحرمة فانه مبدأ سائد في كل المجتمعات في الوقت الحاضر - ماعدا اليهود اذ يباح الزواج عندهم بين البنات وخالها وقد كان الزواج بين الاخ والاخت ممارساً عند بعض الشعوب القديمة منها العائلة المالكة الفرعونية وعوائل الامراء في « جزر هوائي » وذلك ترفاً وحفظاً على عراقه دماء الطبقة الحاكمة حيث لا يوجد هناك من هو اليق بالاخت من اخوها .

ان التحريم الجنسي وتحريم الزواج بين الاقرباء اثار اهتمام اغلب علماء الانثروبولوجي والاجتماع وادى الى التساؤل والاهتمام بمعرفة اسباب وجوده في المجتمعات رقد ظهرت اراء عديدة حول الموضوع اذ يذهب وسترمارك الى ان التحريم جاء نتيجة النفور الجنسي بين افراد العائلة الواحدة وضعف اتجاهاتهم الجنسية نحو بعضهم وذلك نتيجة لمعيشتهم معاً وتربيتهم في مكان واحد مما ادى الى عدم تقبلهم لفكرة الزواج فيما بينهم فاتجهوا للزواج خارج الجماعة وبمرور الزمن انغرس هذا النفور في نفوس الافراد واصبح كأنه شيء موروث فاصبح نتيجة لذلك نظاماً اجتماعياً ثابتاً . اما دور كهان فيشير الى ان التحريم جاء نتيجة لظهور الاديان البدائية فهو نظاماً دينياً ، ففي المجتمعات البدائية كان لكل جماعة طوطم خاص مقدس يشتمل في شيء معين قد يكون كائناً حياً او جماداً ، ويحيط ذلك الشيء هالة من التقديس ويتصرف الفرد اتجاهه بشيء من التجنب او التحريم Taboo وكان يعتقد ان هذا الطوطم متغلغل في الافراد ودمائهم ولذا فان كل جزء من اجزاء الفرد - خاصة دمه - يعتبر مقدساً ومحرمًا ، ولما كان الطم يظهر دورياً عند نساء العائلة او الجماعة الواحدة فتظهر قدسيته وتطبق قاعدة التجنب Taboo اتجاههم ، فيبتعد الرجال عن نساء الجماعة ويحرم زواجهم لارتباطهم بطوطم واحد .

وهناك رأي ثالث يشير الى ان الزواج من خارج العائلة او الجماعة جاء لندرة النساء نتيجة لوئد البنات مما اضطر الرجال الى التفتيش عن زوجات لهم من خارج الجماعة وبمرور الزمن اصبحت هذه الحالة تقليداً مفضلاً ومتأسلاً في قرارة نفوس الافراد فاصبح خلافه



٢ - التحريم لاسباب صحية وراثية -

وقد تحرم القوانين او التتاليد الزواج لاسباب صحية - عتملية ام جسمية فقد يمنع الزواج بسبب الامراض الوراثية كالجنذام والسل والامراض الزهرية والصرع وغير ذلك وكذلك قد تمنع بعض المجتمعات زواج المجنون وناقص العقل . والحكمة في المنع في احوال الامراض العائلية والنسبية انها اولا ليس للمريض في هذه الاحوال التمردة على ادراك نتيجة عمله او على تشهم الزواج ومسؤولياته والتزاماته وثانياً ان بعض هذه الامراض تكون وراثية ولذا نجد ان التحريم هنا يظهر للحد منها والحفاظ على المصلحة والرفاه العام والمحافظة على



مكروهاً ومرفوضاً وبالتالي اصبح الزواج الداخلي مكروهاً ومحرمأ واصبح الزواج الخارجي نظاماً مفضلاً . لقد تزعم مكلنن McLennan هذا الرأي .

اما موركن فقد اشار الى ان سبب وجود الزواج الخارجي وتحريم الزواج الداخلي هو القصد على الفوضى والشيوعية الجنسية وما يترتب عليها من صراع ونزاع . فالمنافسة بين الرجال للحصول على زوجات لهم ضمن العائلة الواحدة يؤدي الى الصراع والقتال المستمر بين الافراد وبالتالي الى التفكك في الروابط العائلية والقريبة والى حالة من الفوضى الجنسية ، ولذا فان الجماعة وجدت من مصلحتها ان تحد من الفوضى الجنسية والصراع والتفكك وذلك بايجاد نظام يحرم الزواج بين افراد العائلة الواحدة فأتشأت عن قصد وتدبير نظام المحارم .

واخيراً هناك من يؤكد على ان تحريم ذوي القربى جاء نتيجة لما لزواج الاقارب من نتائج صحية خطيرة على الجنس البشري ، اذ ان هذا الزواج يؤدي الى ضعف النسل واطهار الصفات السيئة فيه - جسماً وعقلياً - وذلك عن طريق انتقالها بالوراثة، وان معرفة العقل البدائي بهذه الاثار دفعة الى تحريم الزواج بين افراد العائلة او الجماعة الواحدة . ان هذا الرأي قد يبرر بصورة صحيحة التحريم في المجتمعات المتحضرة الا انه لا يمكن الاعتماد عليه في تبرير التحريم في المجتمعات البدائية حيث من الصعب جداً الاعتقاد بان العقل البدائي القدرة على الوصول الى معرفة النتائج الصحية الخطيرة الناجمة عن الزواج من داخل الجماعة .

ومهما كانت المبررات لتحريم الزواج الداخلي فاننا نجد شائعاً منذ اقدم الازمان وبالنسبة لمختلف المجتمعات . (١٥)

النسل الصحيح . (*) ولتطبيق هذا التحريم فان المجتمعات الحديثة قاطبة تتطلب شرط اجراء الفحوص قبل الزواج وابراز شهادات صحية من جهات رسمية معترف بها تؤكد سلامتهم من هذه الامراض . (**)

٣ - اختلاف الدين كمانع من موانع تحريم الزواج -

ان التماثل الديني بين الزوجين يعتبر ظاهرة مرغوبة ومستحبة ومنفضلة في كل المجتمعات ، الا ان الاختلاف يظهر في هذه المجتمعات في اعتباره شرطاً اساسياً في الزواج في عدد من هذه المجتمعات . اذ ان البعض يعتبر الاختلاف الديني مانعاً رسمياً من موانع الزواج ، وقد يكون هذا المنع بمتضى التقاليد والعادات او بمتضى الترانين الوضعية الرسمية او بمتضى الشرائع الدينية (***) .

٤ - الاختلاف العرقي او الطبقي كمانع من موانع الزواج -

قد تقبل التقاليد او الترانين الزواج بين الافراد الذين ينتمون الى فئات عرقية او طبقية مختلفة فتشدد على الزواج ضمن الفئة الواحدة ، وقد تنص التقاليد أو

(*) ان اغلب المجتمعات رفعت الحضر عن زواج المسلول لا مكانية علاجه وكذلك قد تسمح المجتمعات لولى امر المجنون او المريض عقلياً بتزويجه ان كان في ذلك مصلحة للمجنون او المريض ولا يؤثر على الطرف الاخر .

(**) ففي العراق يتطلب القانون ان يمنع زواج المريض عقلياً الا اذا ثبت بتقرير طبي ان زواجه لا يضر المجتمع وانه في مصلحته الشخصية وقبل الطرف الاخر بالزواج فعندئذ يأذن القاضي لولى امر المريض بزواجه (١٦) .

وفي امريكا نجد ان ٣٤ ولاية امريكية تحرم الزواج بسبب الامراض وان هناك بعض الولايات التي لا تعتبر الجذام والسلب سبباً للمنع الا ان اغلبها يؤكد على كون المرض والخلل العقلي مانعاً للزواج - مرجع ذلك الى الخوف من انتقال المرض الى الابناء او الى ضرورة العقل والادراك لفهم المسؤوليات الزوجية والوالدية والعائلية (١٧) .

(***) سنتكلم عن اختلاف الدين كمانع من موانع الزواج في العراق . راجع موضوع التماثل الديني واهميته في الزواج واختيار الشريك في موضوع اختيار الشريك من هذا الكتاب

القوانين صراحة على هذا التحريم كما هو الحال في تحريم الزواج بين البيض والاسود في جنوب افريقيا او في بعض ولايات الولايات المتحدة الامريكية وغيرها وكذلك نجد التحريم في زواج ابناء الطبقات المختلفة في الهند .

٥ - سن الزواج

قد يعتبر سن الزوجين او سن احدهما مانعاً مؤقتاً من مواعن الزواج ، اذ تضع بعض المجتمعات حداً ادنى لسن الزواج فتمنع الزواج دون هذه السن . وقد يخلف الحد الادنى للسن القانونية للزواج وذلك بأختلاف المجتمعات ، الا انها غالباً ما تتراوح بين سن ١٦ - ١٨ سنة بالنسبة للفتاة وبين ١٨ - ٢١ سنة بالنسبة للفتى (تسمى غالباً سن البلوغ او الرشد) ، الا ان هناك مجتمعات قد تسمح بالزواج دون هذه السن وذلك لبلوغ الطرفين في سن مبكرة (كما هو الحال في الهند والمناطق الحارة الاستوائية الاخرى) . ان اغلب المجتمعات تسمح للطرفين بالزواج عند بلوغهم السن القانونية للبلوغ من دون اخذ موافقة اولياء امورهم ، الا انها تشترط موافقة ولي امر الطرفين او موافقة القاضي وذلك في حالة زواجهم دون هذه السن القانونية وفي الاحوال التي يثبت نضوجهم وقدرتهم على تحمل الاعباء الزوجية وان كان في ذلك مصلحة خاصة لهم . اما اذا تم زواج القاصر من دون موافقة ولي امره او من دون موافقة القاضي فان الزواج يعتبر باطلا اصلاً في بعض المجتمعات او قد يعتبر قابلاً للفسح والابطال من قبل ولي الامر او القاضي . ان هذا التحريم يظهر بصورة عامة في المجتمعات الحديثة النامية منها والمتقدمة (*).

(*) نجد على الاغلب في المجتمعات التقليدية وخاصة البدائية والريفية انه ليس هناك حد ادنى للزواج وانما الزواج المبكر هو المفضل . اما في الحديثة فنجد في العراق مثلاً ان سن الزواج حدد بسن ١٨ سنة للفتى والفتاة (م اولى ف ١ قانون ٢١ لسنة ١٩٧٨) .
اما في امريكا فان اغلب الولايات فيها تشترط ان يكون سن الزواج للفتاة ١٨ سنة وللفتى ٢١ سنة وتعطي الحق للزوجين في فسخ زواجهم اذا تم قبل هذه السن ولكن فقط في ١٤ تعطي حق فسخ الزواج الذي تم دون السن القانونية - لاولياء امور القاصرين (١٨) .

ان الغرض من تحديد هذا الحد الأدنى لسن الزواج يرجع الى السلبيات التي تقترن بالزواج المبكر - دون السن القانونية - ومن اهم هذه السلبيات مايلي :

أ - الآثار الطبيعية :

على الرغم من الحقيقة التي تشير الى امكانية الفتاة على الحمل وانجاب الاطفال مباشرة بعد بلوغها سن الطمث الا انه من المفضل صحياً ان لا يعترض الحمل فترة نضوجها ، (*) اذ ان الحمل يعيق من اكتمال نضوجها الجسمي وقد يؤدي الى اضعاف قدرتها واعلال صحتها واجهادها .

ومن دراسات متعددة حول الموضوع وجد ان احتمال وفاة الام البالغة من العمر ١٠ - ١٤ سنة - اثناء الولادة - يكون خمسة اضعاف حالات الوفيات اثناء الولادة للام التي تبلغ ٢٠ - ٢٤ سنة .

اما وجود الفرق بين الحد الأدنى لسن الزواج البنت و سن الولد فمرجهه ان النضوج الجسمي والعاطفي والنفسي للفتاة يكون اسرع واسبق من نضوج الفتى بحوالي السنتين على الاقل .

ب - الآثار الاجتماعية والنفسية -

يكون الفتى والفتاة في سن المراهقة - خاصة دون السادسة عشر من العمر - غير ناضجين عاطفياً ويعتريهم الشعور بالقلق وعدم الاستقرار والتسرع في القرارات والابتسار في تحديد الامور العاطفية وفي تحديد القرارات والعناد والاصرار والغرور والمثالية الخ . وكل هذا يجعل من الصعوبة بمكان ان يدركوا الزواج ومسؤولياته بصورة صحيحة كما انه يجعل من الصعوبة اختيار شريكهم في الحياة بحكمة وتمقل على اساس صحيحة موزونة . ان القاصر غالباً ماتعوزه القدرة على تفهم وتحمل مسؤوليات الحياة الزوجية والعائلية التي تتضمن

(*) تبدأ فترة النضوج من الطمث - البلوغ - وتستمر لفترة حوالي ٣ - ٤ سنوات . .

القابلية على العكس للسيوليات المادية والعاطفية وما فيها من واجبات على الطرفين كالواجبات الوالدية والزوجية والعائلية .

ومن كل هذا يتضح ان للزواج المبكر مضار صحية وعائلية واجتماعية وهو يؤدي غالباً الى مشاكل جمة والى عدم استقرار وثبات في الحياة الزوجية والعائلية والاجتماعية . (*)

ولهذه الاسباب فان الاتجاه العام في الوقت الحاضر في المجتمعات الحديثة يؤكد على منع الزواج دون السن القانونية المحددة في المجتمع .

صور الزواج :

اما بالنسبة لصور الزواج فان المجتمعات قاطبة تنظم صرر الزواج المنضلة فيه صراحة او ضمناً ، او بتقاليد او باعراف (***) . قد يحدد المجتمع ان الزواج المعترف به والمفضل هو الزواج الفردي - الاحادي - او قد يعترف بالزواج المركب - تعدد الزوجات او تعدد الازواج او الزواج الجماعي او قد يعترف بالزواج المدني او بالزواج الديني او يتطلب ان يتضمن الاثنين معاً - المدني والديني وفي آن واحد - او قد يعترف بالزواج العرفي او يحرمه . وقد يعترف بالزواج المؤقت ... الخ .

فالزواج الفردي - الاحادي Monaganous هو الزواج المفضل والمعترف به في - اغلب المجتمعات الحديثة - خاصة المتقدمة حيث نجد تحريم زواج الرجل باكثر من واحدة وتحريم زواج المرأة بأكثر من رجل . فوحداية الزواج مؤكداً

(*) هناك نسبة عالية للطلاق بين الذين يتزوجون في سن مبكرة (راجع موضوع الطلاق في هذا الكتاب) .

(**) لقد تكلمنا بشيء من التفصيل عن صور الزواج في الفصل الثامن من الباب الرابع لذا سنتركلم عن تنظيم صور الزواج هنا بشيء من الايجاز .

عليه في هذه المجتمعات ويعاقب المخالف بعقوبات تتفاوت من الفسخ الى السجن وهذا المبدأ متغلغل في هذه المجتمعات بصورة عميقة ويعتبر نقطة التركيز في الحضارة الغربية . فتمد حاول المورمون Mormon (*) في امريكا مثلاً - ولخمس مرات وفي فترات متعددة - الحصول على موافقة الدولة على ممارستهم لتعدد الزوجات الا ان طلبهم رفض رفضاً باتاً واعتبر من يخالف وحدانية الزواج مرتكباً لجريمة التعدد (Pigmy) المعاقب عليها بالغرامة والسجن معاً (١٩) . ومع وحدانية الزواج في هذه المجتمعات الا انها تتسامح في احيان عديدة - والى حد ما - حول الاتصال الجنسي خارج حدود الزواج ، وعلى الرغم من ان الاخير يكرن غير مستحب وقد يجلب السخط والنفور الا انه قانوناً لا يعتبر جريمة معاقب عليها الا في عدد من المجتمعات حيث تعتبر الزنا جريمة معاقب عليها قانوناً . ففي امريكا مثلاً - وهي اشد المجتمعات تمسكاً بمبدأ وحدانية الزواج - نجد ان قوانين ٣٥ ولاية فقط من مجموع ولاياتها تعتبر الزنا *adultery* جريمة . كما نجد ان ٣٦ ولاية تعتبر اغراء الفتاة ووعدها بالزواج «Seduction» جريمة خلتية معاقب عليها قانوناً الا ان ٣٠ ولاية منها تغفر الرجل المعتدي ولا عتاب عليه اذا ما اصلح خطاه وتزوج الفتاة المغرر بها . ونجد ان هناك عدد كبير من مجتمعات العالم في الوقت الحاضر يسودها الزواج الفردي (٣٠) .

اما بالنسبة لتعدد الزيجات فان هناك مجتمعات تسمح بهذا النوع من الزواج او حتى قد تشجعه في بعض الاحيان ، وتعدد الزيجات كما ذكرنا سابقاً - يظهر بصورة تعدد زوجات وتعدد ازواج وزواج جناعي . وتقوم المجتمعات بتنظيمه وقد تضع شروطاً معينة لممارسته او قد تجعله مطلقاً ويمارس من دون قيد وشرط .

وقد يتطلب الثانون ان يكون عقد الزواج مدنياً وبمقتضى اجراءات مدنية فيعقد امام جهة رسمية مدنية - كمكاتب الزواج او مكاتب كتاب العدل او

(*) فئة دينية مسيحية تسمح تعاليمهم بتعدد الزوجات .

المحاكم المدنية الخ اي لايتطلب انعقاده امام جهة دينية او تحت اشراف هذه الجهات . وقد يؤكد المجتمع على ان يكون عقد الزواج بصورة شرعية دينية حيث لا يكون نافذاً وصحيحاً الا باتمامه بمراسيم واجراءات معينة امام جهة دينية او جهة معترف بها دينياً كالكنيسة او الكاهن او القاضي الديني او الامام الديني وغير ذلك . ان المجتمعات الكاثوليكية تؤكد على ضرورة الزواج الديني وكذا نجد الحال في اغلب المجتمعات البدائية . قد يتطلب القانون اتمام الزواج بمراسيم دينية اضافة الى الاجراءات الرسمية المدنية .

وقد يسمح القانون بالزواج العرفي بجانب الزواج المدني او الديني والزواج العرفي كما بينا سابقاً - هو المبني على اتفـاق بين رجل وامرأة على العيش كازواج وذلك من دون تسجيله وحتى من دون حضور شهود وقد كان هذا الزواج معترف به عرفاً وقانوناً في اغلب المجتمعات الاوربية حتى عام ١٢١٥ حيث اصبح محرماً من قبل الكنيسة . او في امريكا فان اغلب ممارسيه كانوا من الكويكرس « Quakers » (*) الا انه حرم في اغلب الولايات منذ عام ١٨٧٩- ولكن مازالت هناك ١٥ ولاية تسمح به بصورة صريحة . اما في روسيا والمجتمعات الشيوعية الاخرى فانه مازال ممارساً بكثرة (٢١) .

وتنظم قوانين واعراف بعض المجتمعات الزواج المؤقت فتسمح به وتحدد شروطه واثاره وكذلك تنظم بعض المجتمعات الزواج بعوض والزواج من دون عوض وصور الزواج المتعددة الاخرى (**).

وعلى العموم وعلى الرغم من الاختلافات الفرعية في تنظيمات الزواج في المجتمعات المتعددة فان الزواج عندما يعقد في دولة ما فانه يكون نافذاً ومعترف به

(*) فئة دينية مسيحية .

(**) لقد تكلمنا عن هذه الصور من الزواج في مجالات اخرى من هذا الكتاب .

في كافة دول العالم اذ ان هناك خطوطاً عريضة مشتركة في قوانين الزواج في العالم . وفي الحالات التي يكون الاختلاف في قوانين الزواج فيها جذرياً نجد عندئذ ان الزواج قد يكون محرماً في دولة ما ولا يكون كذلك في دولة اخرى (*).

واخيراً فان على مشرع قوانين الاحوال الشخصية - خاصة قوانين الزواج - ان لا يطالب من الفرد اكثر مما يملكه من قابليات من جهة وان يبيء ظروفاً كافية للمحافظة على النفس واستمرارية الجيل من جهة اخرى . اي ان يحمل على ايجاد نوع من التناست بين اشباع الحاجات الطبيعية واشباع الحاجات الاجتماعية - التوفيق بين المتطلبات الطبيعية والاجتماعية - وعلى ان لا يجعل تدخل الدولة أكثر مما يجب في قوانين الزواج .

المبحث الثاني

تنظيم الطلاق

ليست مسألة الطلاق وتنظيمه قضية عصبر معين او مجتمع واحد وانما هو قضية ازلية وعالمية لثمت انظار واهتمام الفلاسفة والمفكرين والفقهاء والزعماء الدينين والانيويين على حد سواء ، وادت بهم الى العمل المتواصل لوضع الحلول والتشريعات له .

ان الاهتمام بالطلاق وتنظيمه يعتبر ظاهرة قديمة اقترنت بالزواج وتنظيمه ، اذ ان الزواج والطلاق ظاهرتان مترابطتان متشابتان ، ولذا فان قوانينهما

(*) كما دو الحال بين الدول التي تبيح تعدد الزوجات وتلك التي تحرمه او بين الدول التي تبيح الزواج المؤقت وتلك التي تحرمه الخ .

مترابطة متشابكة ومن الصعوبة عزلها او تفريقها عن بعض . فمئذ البداية اهتمت المجتمعات القديمة - البدائية والمتحضرة - بتنظيم العلاقة الزوجية فقامت بتحديد وتنظيم بدايتها واثارها و كينمية انائها ، فمن الطبيعي اذن ان تكون تنظيمات الطلاق مترابطة ومتجانسة ومتماشية مع مفهوم وتنظيمات الزواج . فالمجتمعات التي تنظر الى الزواج على انه « نظام Institution » ، او « مكانة Status » - حالة قانونية - فان قوانينها تنظر الى الطلاق الى انه حالة لا يمكن للطرفين انهاءها بسهولة وبمجرد رضاهم او رغبتهم اذ انه في هذه الحالة تكون الدولة طرفاً ثالثاً في الموضوع ولذا فان موافقتها تكبر ضرورة لايتحاطع الطلاق وذلك بعد التأكد من وجود الاسباب الموجبة له - (*) والتي تحدد قانوناً - . فالطلاق نظام كنظام الزواج ولذا يجب ان يكون بينهما تجانس وتلائم وتوافق . فتوانين الطلاق في هذه المجتمعات اذن يجب ان تأخذ هذا الامر بنظر الاعتبار وان تنظمه بحيث يتلاءم مع مفهوم الزواج وقوانينه . اما اذا نظر الى الزواج على انه مجرد عمدين طرفين - وكأي عقد آخر - فان القوانين تعطي الحق في حله للطرفين اي تسمح به بمجرد ابداء موافقة او رغبة الطرفين المشتركة .

وعلى العموم فأن مسألة وضع حلول قانونية للطلاق هي نفس مسألة وضع الحلول القانونية للزواج ، فالتوانين تجابه ايجاد سياسة حكيمة لمنع الطلاق وفي نفس الوقت تجابه نفس الشيء بالنسبة لمتطلبات الزواج . كما نجد ان هناك اتجاه عام في اغلب المجتمعات حزل تحديث قوانين الزواج والطلاق فتحاول كل منهم ايجاد قانون مرشد للأحوال الشخصية يتضمن بداية الزواج وكيفية عقده وتسجيله واثاره وكيفية انهاءه - بالطلاق او البطلان - كما تؤكد على حقوق الاطراف فيه والاطفال الناجمين عنه ، وعلى ان يتضمن هذا التانون فلسفة للزواج والطلاق مستندة على الترميم الخلقية السائدة في المجتمع .

(*) بسبب تقصير احد الطرفين او الطرفين معاً والذي يسبب ضرراً لاحد الطرفين او للطرفين معاً .

ان الاتجاه العام في المجتمعات الحديثة يشير الى وضع حد ادنى من تقييدات الزواج والتأكيد على اعطاء حدأ اعلى من الحرية للأفراد في الزواج واختيار الشريك ، ويتبع ذلك الاتجاه وجوب اعطائهم الحرية للطلاق ايضاً فالفرد الحر في اختيار شريك حياته والزوج فانه حراً ايضاً في التخلص من هذا الشريك او من انتهاء الزواج . ومع سهولة الحصول على الطلاق الا اننا نجد ان الاتجاه نحو القوانين المتعلقة بالزواج هو اتجاه غامض ويؤدي الى ضرورة تكوين اتجاه قانوني يعمل على تثبيت وتدعيم القيم التي يؤمن بها اغلب الناس حول الزواج ويعمل على وضع مبادئ حيوية لحمايته ودعمه وتثبيت صميمته النظامية وبهذا يعمل الى الحد من مشكلة الطلاق .

وعلى الرغم من اهتمام المفكرين والمشرعين بتنظيمات الطلاق انه لايمكن القول ان هناك قانون مثالي للطلاق ، الا ان تفهم الطبيعة البشرية والعلاقات البشرية والزوجية يؤدي حتماً الى وجود قانون انساني ملائم للطلاق ، حيث يهنم بالنتائج وبحل المشاكل بدلا من من التركيز على التأنيب والعتاب . فقوانين الطلاق في العصر الحاضر تعمل على ان تكون بناءة ايجابية تتضمن المساعدة الفعالة لحل المشاكل العائلية والتخطيط للمستقبل رذلك بدلا من كونها قوانين سلبية تسيطر عليها المفاهيم المثالية التي تركز على الخطأ والغلط والتأنيب .

لقد كان الحصول على الطلاق في اغلب المجتمعات ولغاية بداية القرن الحالي من الامور الصعبة جداً (*) ، الا ان الحال بدأ في التغيير منذ الحرب العالمية الاولى

(*) لقد كانت قوانين اغلب المجتمعات المسيحية - خاصة الكاثوليكية - تجعل الطلاق من الامور الصعبة جداً ان لم يكن محالا ، ففي انكلترا مثلا كان الطلاق في البداية يتم - بمرسوم كنيسي يصعب الحصول عليه الا في حالات نادرة ثم اصبح يتم بمرسوم برلماني بعد دفع رسوم باهضة ولاسباب ضيقة جداً فكان يعطي للاغنياء والمتنفعين فقط (لغاية ١٨٥٧) اما في الريف الانكليزي ونتيجة لعدم قدرة الفرد العادي - الفقير - على رسوم الطلاق -

حيث وسع مداه والاسباب الموجبة له . ومع هذا فان قوانين الطلاق في المجتمعات الكاثوليكية - خاصة في ايرلندا واسبانيا وايطاليا واغلب دول امريكا اللاتينية (الجنوبية) تكون صارمة جداً وتمنحه لاسباب ضيقة جداً . اما الدول البرونستانية فعلى الرغم من ان قوانينها - نظرياً - تظهر صعوبة الطلاق الا انه من الناحية الواقعية يمكن الحصول عليه بسهولة وبناء على اتفاق الطرفين او على رغبة اي منهما .

اما في الاتحاد السوفيتي فان قانون الطلاق متساهل جداً في نظره للطلاق الذي يعتبر اجراء اداري رسمي فقط ويتم باتفاق الطرفين او برغبة احدهما ، حيث يسجل في دقائق معدودات ويقرأ على الطرفين للموافقة عليه . اما اذا كان بناء على رغبة احد الطرفين فيذهب ويسجله لدى الجهات الرسمية وترسل للطرف الاخر بطاقة تعلن الطلاق او قد يعلن في الجريدة اذا كان عنوان الطرف الاخير غير معروف ويترتب عليه نفقة يدفعها الطرف المتمكن الى الاخر لمدة سنة . اما اذا كان الطرف الملزم بالنفقة غير عامل فيصرف النفقة لمدة ٦ اشهر . ويكون الاتفاق على الاطمان بالاتفاق او على الاثنين معاً .

اما في الولايات المتحدة الامريكية فان اول قانون للطلاق فيها شرع في ولاية



فقد ظهرت ظاهرة بيع الزوجات *Wife Sale* فكان لرجل الشارع ان يتخلص بحرية من زوجته ومن دون اللجوء الى القضاء . كما ظهر طلاق « الفراش والمسكن » النوع يعتبر انفصال قانوني وليس طلاقاً قانونياً . وعلى الرغم من ان هذا الطلاق غير قانوني ويترتب عليه عدم قانونية الزواج الثاني ، الا انه كان يمارس بكثرة لدى السامة ويعتبر على كل حال مقبولاً اجتماعياً وتقليدياً . ونجد في بعض الدول التي تحرم انطلاق *Divorceless Societies* - كالبرازيل - ان الزوجين يذهبان الى دولة مجاورة - كالاوروكواي للحصول على الطلاق ثم يعودان الى البرازيل للزواج ممن يرغبون . ويحدث كل هذا نتيجة لوجود فراغ بين قوانين الزواج والطلاق الرسمية وبين التقاليد والمعتقدات المرعية حوله (٢٢) .

بنسلفانيا في عام ١٧٨٥ حيث جعل الزنا هو المبرر الوحيد للطلاق ، وفي عام ١٨٥٧ وضع القانون اسباباً متعددة للطلاق كالهجر والتسوة الشديدة اضافة الى الزنا والخيانة الزوجية وطبق هذا القانون في كافة انحاء الولايات المتحدة الأمريكية ماعدا ولاية نيويورك التي شرع فيها قانون الطلاق فيما بعد . اما ولاية سوث كارولينا فانها لم تسمح بالطلاق الا بعد عام ١٩٤٩ (٢٣) .

اسباب الطلاق

لقد جعل القانون اسباب الطلاق - في المجتمعات المختلفة - متعددة تتراوح بين اوسط الامور واعتدائها . وعلى الرغم من تعدد وتنوع هذه الاسباب الا ان هناك اسباباً عامة تظهر في كل المجتمعات اضافة الى ان هناك اسباب خاصة تختلف من مجتمع لآخر (X) . ومن ابرز المبررات القانونية العامة للطلاق مايلي :

- ١ - الزنا والخيانة الزوجية .

- ٢ - العقم - عقم الزوجين في بعض المجتمعات يعتبر مبرراً لطالب الطلاق من قبل اي من الزوجين وقد يبيح القانون للزوج طلاق زوجته بسبب عقمها ولا يحق للزوجة طلب الطلاق بسبب عقم الزوج .

- ٣ - الضرر - حيث تمنح اغلب المجتمعات الحق للزوجين في طلب الطلاق اذا نجم عن العلاقة الزوجية اضراراً تلحق بالزوجين او باحدهما . والضرر قد يكون مادياً او معنوياً . هذا وان الضرر يعتبر شيئاً نسبياً فقد تعتبر الحالة ضرراً في مجتمع ما الا انها لا تعتبر كذلك في مجتمع اخر . والضرر قد ينجم من الطرفين او من احدهما .

(X) تختلف هذه الاسباب من حيث اهميتها في المجتمعات المختلفة فهناك اسباب تعتبر مهمة في مجتمع ما وتافهة في مجتمع آخر . ففي الصين مثلاً تعتبر الشرثرة كمبرر للطلاق وعند التوداس مثلاً قد يحدث الطلاق بسبب رفض الزوجة للعمل الخ (٢٤) .

- ٤ - الاختلاف والشقاق والصراع الذي يجعل من الحياة الزوجية جحيماً لا يطاق
- ٥ - التمسوة الجسمية والعقلية .
- ٦ - المرض والعلل الجسمية والعتامية الذي يحول دون القيام بالالتزامات الزوجية والتمتع بحقوقها .

آثار الطلاق -

يترتب على الطلاق اثار قانونية منها المادية والمعنوية ومن اهمها استحقاق النفقة ، وضرورة العدة ، وحقنوق الحضانة والميراث . ان القوانين قد تضع اعباء مالية على الزوجين معاً او على الزوج فقط . فهناك قوانين تلزم الزوج بتحمل بعض الالتزامات المادية نحو مطلته واولاده فيستحقون النفقة عليه حتى وان كانت الزوجة قادرة على اعاله نفسها واطفالها ، وتتطلب بعض القوانين اعاله الطرف المتمكن للطرف المعوز - سواء اكان زوجاً ام زوجة او قد تؤكد القوانين على تقسيم ما يملكه الزوجين بالتساوي اي النصف لكل منهم ، حتى ولو كان احدهم هو المالك الاصلي للاموال المنقولة وغير المنقولة (*).

اما العدة (***) او فترة الانتظار فتعتبر قيلاً على حرية الزوجين في الزواج بعد

(×) ما يملكه احد الطرفين يصبح ملك مشترك بين الاثنين ويسمى Community Property (الملكية الجماعية) .

(× ×) العدة هي شرط انتصار الزوجين أو انتظار احدهما لمدة معينة بعد الطلاق قد تدوم لمدة سنة في بعض ولاياتها ولاسابع أو حتى لايام في ولايات أخرى . في العراق العدة للزوجة فقط . وهناك عدة الوفاة حيث تنتظر الزوجة فترة بعد وفاة زوجها قبل ان تقدم على الزواج .

والعدة ليست ظاهرة حديثة العهد بل انها موجودة منذ القدم عند مجتمعات متعددة . ففي الامبراطورية الرومانية كان على الزوجين ان يقضوا فترة ١٨ شهر قبل الزواج مرة ثانية على ان يعلن ذلك امام ٧ شهود (٢٥) .

الطلاق . ويظهر هذا الاثر في اغلب المجتمعات المتحضرة منها والبدائية وغرضه التأمي او اعادة النظر في الطلاق او قد يعتبر فترة للتأكد من نسب الطفل فيما اذا ظهر فيما بعد ان الزوجة كانت حامل . ان مدة العدة قد تختلف من مجتمع لآخر كما ان بعض المجتمعات قد تتطلب الانتظار من الزوجين وبعضها قد تتطلب العدة للزوجة فقط وقد تتراوح فترة العدة من عدة اشهر ولغاية السنة الواحدة (*) (٢٦) .

اما ما يترتب عن الطلاق من امور تتعلق بالحضانة فان القوانين كلها اهتمت بأمر الحضانة الا ان هناك من يعطي الحضانة للام بصورة مطلقة ومنها من يعطيها لها لفترة معينة تنتقل حضانة الطفل بعدها للاب ، او لاهله ، ومنها من يعطيها للطرف الملاءم لتربية الطفل ومنهم من يعطيها بصورة مطلقة للاب واهله .

(×) راجع تنظيم العدة في تنظيم الطلاق في العراق في الفصل التالي .

المصادر الانكليزية

2. Davis, W. The Influence of wealth in Imperial Rome N. Y. Macmilan, 1910, pp. 218-
3. Mason, H. F. Pillar of the Law 140, 1956,
cited in H. Foster Jr., Future of Family Law,
annals May 1969, pp. 143-44.
and: Foster, H. Jr., the Future of Family Law, op cit. pp.
129-144.
and: Kenkel, w., The Family in perspective, N. Y. 1966
Appleton Century Craft Inc. pp. 80-
6. Ibid., op. cit. pp. 125-
and, Bryce, J., Studics in History and JurisPrudence,
op. cit. pp. 778-
7. Kenkel, op. cit. pp. 137-38 & p. 120.
8. Baber, R. E., Marriage and Family, 2end. Ed., N. Y.
Mcgrawhill 1958, pp. 50-
and, Waren, E., Suprem Court Cited in Drinan Ameri
can Law Regulating the Formation of Marriage Contract
"progressin Family," The Annals, May 1969, pp. 40-
and Drinan, op cit, pp. 53-
9. Drinan, op. cit, p-49.
10. Malinowski. G. op. cit. pp. 513.
12. Drinan, op. cit. pp. 48-
13. ——— Locit

17. Ibid PP. 49
18. Vernier, American Family Laws, 251 1931, iso ALR, 2nd 699, 1944.
19. Drinan, op. cit. pp. 50-
20. Ibid, P. 52.
21. Kenkel, op cit, pp. 135-
22. Freed, F. Foster, H., Divorce American Style N. Y, pp. 71- and: Kenkel, op. cit, pp. 102-
23. Kenkel, op. cit., pp. 139-
24. Hartman, M., Annuelment of Marriage, Annals, pp. 89
25. Kenkel op. cit, pp. 79
26. Drinan, op. cit, pp. 51-

مصادر اللغة العربية :

- ١ - التصير ، مليحة ، والعمر ، معن - المدخل الى علم الاجتماع ، بغداد ، مطبعة الجامعة ص ص .
- ٤ - التصير ، مليحة ، اصل العائلة ، بغداد ، مطبعة ، ١٩٦٤ ص ص ١٢ .
- ٥ - الزلمي ، مصطفي ، التعليق على التعديل رقم ٢١ لسنة ١٩٨ لقانون الاحوال الشخصية ، مجلة القانون المتارن العدد ١٠ لسنة السابعة ١٩٧٩ ص ص ١٢٢
- ١١ - النوري ، قيس ، طبيعة المجتمع البشري ، ج ٢ ، مطبعة الاداب النجف ص ص ٥٧ و ١٧٧ .
- ١٤ - التصير ، مليحة ، نفس المرجع اصل العائلة
- ١٥ - التصير ، مليحة ، نفس المرجع وكذلك - النوري نفس المرجع ص ص ٥٩-
- ١٦ - قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ ، بغداد ، وزارة العدل ، م ٧٧ ف ٢ .

الفصل العاشر

العائلة وقانون الاحوال الشخصية في العراق

لاهمية العائلة في بناء الكيان الاجتماعي فقد اولى المجتمع العراقي عناية خاصة ومنذ اقدم الازمان ، بتنظيمها ورعايتها . وقد ذكرنا ان جزءاً كبيراً من قوانين عشتار وحمورابي خصص لرعاية العائلة وتنظيمها به ور تتلائم وحضارة المجتمع ومفاهيمه ، وكذلك اهتمت بها كل الحضارات التي مرت بالبلاد فعبثها بصفتاتها وخصائصها الا ان التأثير الاعظم انصب عليها بظهور الاسلام الذي شدد على الاهتمام بها وتنظيمها . فقد اعتبر الاسلام العائلة الوحدة الاساسية التي يتركز عليها كيان المجتمع بكليته فاي ضعف فيها يؤدي الى اضعاف المجتمع برمته ورفاهها يؤدي الى رفاه الجماعة واستقرارها ، ولهذا فقد وضعت الشريعة الاسلامية كل اهتمامها لتنظيم كل امورها بصورة تفصيلية ودقيقة وذلك في مجال الزواج والطلاق والميراث والوصايا والنكاح.....

ان الاحوال الشخصية (*) واحكامها والبت في امورها ارتبطت منذ ظهور الاسلام بالاحكام الفقهية والنتاوي والاجتهادات فيها والمستمدة من الشريعة الاسلامية والمدونة في مجلدات النتاوي الضخمة . وكان التفضاة والحكام يتمتعون بدرجة عالية من العلم والتطلع في هذه الاحكام ولهم قدرة كبيرة على الاجتهاد واعطاء الاحكام الشديدة . الا انه وبمرور الزمن ونتيجة لتردي المجتمع - خاصة منذ بداية القرون المظلمة في المجتمع العربي الاسلامي - اصبح القضاء بصورة عامة ، مع بعض الاستثناءات ، مقادماً يتميز بضعف المعرفة وقلة الاطلاع وعدم

(*) الاحوال المتعلقة بأمر الفرد العائلية وعلاقاته الشخصية والقريبة .

القدرة على الامام بالعديد من الاحكام والفتاوي المتناثرة في المجلدات الضخمة المتعددة وبالتالي ادى الى عدم القدرة على الاجتهاد طبقاً للظروف التي تطرأ في ازماتهم . وكل هذا استرعى انتباه بعض الفقهاء ورجال الدين والدولة والحكماء العثمانيين - عرباً وأتراكاً - الى ضرورة جمع التراعد النقهيية في الزواج والطلاق والنزعة والميراث والوصايا (*) . وكل ما يتعلق بأمرر العائلة الا ان شيئاً ملاءوساً لم يتم حول الامر الا في بداية القرن الحالي حيث جرت عدة محاولات من قبل العلماء والفقهاء والمفكرين المساعدين في مجال الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية للعائلة ولقد اصبحت الحاجة ماسة عند تأسيس الحكومة العراقية عام ١٩٢١ لتنظيم الاحكام والننادي والاجتهادات وتنسيقها لتتلاءم مع الظروف الزمنية والمكان التي يمر بها المجتمع العراقي ومع التطورات الحديثة فيه .

وفي عام ١٩٤٣ شكلت لجنة لوضع لائحة لقانون الاحوال الشخصية الا ان لائحته ايضاً لم يكتب لها الحظ ان تشرع بقانون . وبقي الحال على ما هو عليه الى ان جاءت ثورة الرابع عشر من تموز والتي عمات بتركيز وتصميم على تشريع قانون الاحكام الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ الذي استند على الاحكام الشرعية وعلى قوانين البلاد الاسلامية وعلى احكام القضاء الشرعي العراقي ، وتضمن تنظيم الزواج والطلاق والوصايا والميراث وما يتفرع عنها من امور الولادة والنسب والنقمة والحضانة الخ وفي عام ١٩٦٣ صدر تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم (١١) (**). واخيراً التعديل الثاني لقانون الاحوال الشخصية المرقم ٢١ لسنة ١٨٧٨ وبذا اصبحت الان الاحوال العائلية منظمة

(*) مصدرها احكام الفقه حول الزواج والطلاق ومتفرعاتهم الموجودة في مجلدات مطبوعة وغير مطبوعة . وصدرت هذه المجموعة باللغة التركية في عام ١٩١٣ م - ١٣٣٣ هـ وتضمنت الفقه الحنفي لكنها اخذت ايضاً بآراء بعض المذاهب الاخرى التي ترعى مصالح الناس في الاوقات والظروف المختلفة .

(**) جاء على وجه الخصوص لتعديل ما جاء في قانون رقم ١٨٨ حول الموارث الشرعية .

بقانون الاحوال الشخصية وتعديلاته المذكورة . ومن هذا يتضح ان تنظيم الاحوال الشخصية في العراق نابعاً من الشريعة الاسلامية واحكامها . ونظراً لان الدين الاسلامي دين سماح ومرن ويتلاءم مع كل الظروف التي تتغير بتغير الازمان وبأختلاف المكان فان القوانين المستمدة منه تكون دائماً وابدأ مرنة تنسجم مع تغيير الاحوال . فتانون الاحوال الشخصية وتعديلاته اذن يمثل القانون العام الذي ينظم الاحوال الشخصية في العراق (للمسلمين) مع الترانين الخاصة بالاحوال الشخصية لغير المسلمين . (١)

المبحث الأول

تنظيم الزواج في العراق

لقد اهتم التشريع العراقي بالزواج واعتبره الاساس للتكوين العائلي ولايجاد التضامن والتكامل العائلي والاجتماعي . فهو السبيل الى الطمأنينة والاستقرار الفردي والعائلي والجماعي . فعقد الزواج في الاسلام - في العراق - يعتبر من اهم العمود واعظمها شأناً في حياة الانسان واستقرار المجتمعات اذ وجد لابعاد الشك والغموض عن الافراد والجماعات ولتوفير الثقة والاطمئنان وبعث الخير والسعادة والشحور بالانتماء الى كيان اجتماعي ثابت في ظل علاقات زوجية مستقرة ولذا فان الشريعة وما ينبع منها من قوانين اولت هذا العقد الكثير من عنايتها واحاطته بتواعد منظمة لغرض حماية مصالح الاطراف فيه . وقد نظمت احكامه وشروطه والتزاماته واثاره واحاطته بهالة من القدسية والاحترام .

ان قانون الاحوال الشخصية جاء مؤكداً على جلب المنافع وابرازها وتحقيق العدالة والرحمة بالنسبة لمصالح الافراد والجماعات ، وذلك للوصول الى اسعاد الافراد واستمرار العائلة والمجتمع . وقد جاءت احكامه مبنية على التميم الخلقية

والاجتماعية السائدة والنابعة عن الحضارة الاسلامية المتمشية مع تطورات العصر وظروفه وواضعة حداً للتقاليد الخاطئة والمفاهيم المشوشة حول الدين لاجل حماية العائلة من مخاطر الانحراف والتسيب .

ان الزواج في العراق يعتبر عتداً يتضمن اقتران رجل وامرأة وارتباطهما شرعاً للوصول الى للحياة المشتركة والانجاب ، فهو عتد يتميز عن غيره من العتود لما يترتب عليه من آثار حيوية للانسان وما ينتج عنه من حثيق وواجبات بالنسبة للفرد والعائلة والمجتمع ولذا فقد اشترط القانون شروطاً معينة يجب توافرها وذلك من اجل انعقاده ونفاذه وصحته : -

١ - الاتفاق -

اي ان يتم العتد بايجاب وقبول من الطرفين او من يمثلهما . كأن يقول الرجل تزوجتك فتقول المرأة قبلت وذلك بوجود شاهدين على ذلك . ويجب ان يتم الاتفاق في جلسة واحدة وبعد ان يسمع كل من العاقدين كلام الثاني ويفهم ان الاتفاق على الزواج، اذ يجب اتحاد مجلس الايجاب والقبول حتمية او حكماً اي ان يكون الطرفين في مجلس واحد فيصدر الايجاب او القبول مرتباً لا يقع بينهما اعراض عن العتد . وقد تعددت الآراء والمذاهب حول اتحاد مجلس الايجاب والقبول كما اختلفت هذه المذاهب حول الزواج بالهاتف والمكاتبه لمخبرها من يعتبره صحيحاً ومنهـا من لا يعترف بصحته وانعقاده (٢) . وقد اشارت المادة السادسة فقرة ٢ من قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩ على امكانية انعقاد زواج الغائب وذلك بالكتابة الى الطرف الثاني في العقد شريطة ان يقرأ الكتاب امام شاهدين ويكرن هذه واضحة - الزواج - ويتم القبول امامهم . وقد ذكرنا ان الاتفاق يتضمن رضا الطرفين او من يمثلها . ففي حالة زواج البالغين يتم العقد بأبداء اتفاقهم او رضاهم بانفسهم او بتحويل من يمثلهم لعتده . اما في حالة القاصرين فقد يتم الرالدين او اولياء امور الطرفين بأتمام

العقد وابداء رضاهما وذلك بعد اذن القاضي بالزواج لاسباب موجبة فيها .صاحبة للطرفين . فالرضاء اذن ركن اساسي من اركان العقد وهذا معترف به بالنسبة لكل المذاهب الاسلامية . اذا أكد الرسول « صلعم » على رضاء الطرفين ، ويروي عنه « صلعم » ان « امرأة شكت له عندما عتد لها ابوها على ابن عمها فسألها ان كانت تجيزه ، قالت لا اريد قال لها الزواج باطل وانت حرة في الزواج بمن تريدن » (٣) . وكذلك قال محمد « صلعم » « لاتنكح الايم حتى تستأمر ولا لاتنكح البكر حتى تستأذن » (٤) وقد قيل ايضاً حول موافقة المرأة وضرورة رضاها صراحة « للبكر توافق واذنها سكوتها حياء ، اما سكوتها خوفاً فهو اكره ولذا فيطلب موافقتها الصريحة » (٥) .

وعلى الرغم من هذه الحثيثة فان الزواج في العراق كان يعقد في حالات عديدة من دون رضا الطرفين - خاصة النتاة - فكان يعقد من قبل ولي امرها حتى وان كانت بالغ وتجب - خوفاً او بالتهديد - على اظهار رضاها الشكلي . وهذا مادعي بالمشرع الى النص صراحة (في المادة الثالثة من قانون تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم ٢١ لعام ١٩٧٨) على انه لا يحق لاي من الاقارب او الاغيار اكره اي شخص على الزواج دون رضاه وعندها يتم الزواج بالاكره فانه يكون باطلا اذا تم قبل الدخول ، والعقد الباطل ليس له وجود شرعي ولا ترتب عليه اثار . اما اذا تم الدخول فللطرفين الحق في طلب التفريق - الطلاق (*) . وكذلك اشار القانون الى انه لا يحق للاقرباء او الاغيار منع من كان اهلا للزواج في الزواج بمن يرغب . وكل من يخالف هذه المادة من اقارب الدرجة الاولى فانه يعاقب بالحبس لمدة لاتزيد على ثلاثة سنوات وبالغرامة او بأحدى هاتين العقوبتين . اما من يخالفها من غير الاقارب فان العقوبة تزداد الى ما لا يزيد على ١٠ سنوات ولا تقل عن ٣ سنوات . فالزواج بالاكره اذن يعتبر جريمة معاقب عليها قانوناً في العراق .

(*) يتضح من هذا ان الزواج في العراق اما ان يكون نافذاً صحيحاً وفي هذه الحالة لا يمكن حله الا بالطلاق او قد يكون غير صحيحاً باطلا اي لا وجود له منذ البداية ومحلولا او يمكن حله .

٢ - الاهلية -

يشترط في العاقدين ان يكونا اهلا لعقد الزواج وتتحقق هذه الاهلية بما يلي :

أ - البلوغ -

وذلك بان لا يقل سن العاقدين عن الثامنة عشر - من البلوغ القانوني في العراق - وفي هذه الحالة لهم ان يعقدوا زواجهم برضاهم ومن دون اشتراط موافقة الوالدين . اما القاصر الذي اكمل سن الخامسة عشر فله ان يطلب من القاضي الموافقة على الزواج ، وللقاضي ان يأذن به اذا رأى في ذلك مصلحة لطالبي الزواج واذا ثبت له قدرة واهلية القاصر ، وعلى ان يأخذ موافقة ولي امر القاصر . فاذا لم يوافق الولي لاسباب غير متمنعة فللقاضي ان يأذن لهم بالزواج . ذكرنا انه على الرغم من النص صراحة على رضا الطرفين فان الزواج بالاكراه ودون السن القانوني كان ممارساً في الريف العراقي وضمن العوائل التقليدية اذ كان من الممكن اتمام الزواج خارج المحكمة وامام رجل ديني . الا ان المشرع تلافياً لذلك فقد جاء في قانون التعديل رقم ٢١ واكد على ضرورة عقد الزواج في المحكمة وماعدا ذلك فهو يعتبر جريمة معاقب عليها قانوناً فالزواج خارج المحكمة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على السنة او بغرامة تمتل عن ٣٠٠ دينار ، ولا تزيد على ١٠٠٠ دينار . واذا تم لظروف اضطرارية خارج المحكمة فعلى الطرفين ان يسرعوا في اقرب فرصة لتسجيله في المحاكم . (٦)

ب - العقل والتمييز -

ان الزواج علاقة تتطلب الادراك والارادة والتصدد وتفهم العلاقة الزوجية ومتطلباتها ومسئولياتها . فالمجنون لا ارادة له ولا يفهم مايدور حوله من امور ولا يفهم المقصود من الزواج ولا تكون له القدرة على تحمل التزاماته ومسئولياته سواء اتجهت الزوجة او الاطفال . الا ان القاضي ان يأذن بزواج المريض عقلياً اذا

ثبت بتقرير طبي ان زواجه من مصلحته الشخصية وانه لا يضر بالمجتمع وفيما اذا وافقت الزوجة على ذلك (٧) .

٣ - الشهود - (٨)

يشترط لصحة انعقاد العقد حضور شاهدين مؤهلين قانونياً وذلك بأن يكونوا

أ - عاقلين - فشهادة المجنون وناقص العقل لاتعدي .

ب - بالغين .

ج - مسلمين اذا كان طرفي العقد مسلمين ، اما اذا كانت الزوجة كتابية غير مسلمة فلا مانع من شهادة كتابيين سواء اكانوا من دينها ام من غير دينها .

وتتطلب الشريعة الاسلامية ان يكون الشاهدين رجلين او رجل واحد وأمرأتين .

٤ - التسجيل -

يشترط لنفاذ العقد ضرورة تسجيله في المحاكم المختصة - الاحوال المدنية او الشخصية - مع تقديم بيان صادق عليه من قبل المختار او شخصين متبررين في المنظمة يتضمن هوية و عمر العاقدين ومدار المنبر وعدم وجود منازع شرعية للزواج ، وكذلك تقديم تقرير طبي يؤيد سلامة الطرفين من الامراض الازهرية والجذام والسيل في حالاته المتقدمة ، والامراض العقلية - بما فيها الصرع - . وبعد ان يسجل الزواج بالسجل الرسمي يصبح نافذ المفعول ، فعاً من قبل العاقدين أو من يمثلهم بحضور و توقيع الناضي يصبح نافذ المفعول وتعطى للزوجين نسخة من عقد الزواج - حجة الزواج - .

فالزواج خارج المحكمة جريمة ولايجتد بعنده ان لم يسجل رسمياً لدى الجهات المختصة .

مرانع الزواج :

اضافة الى تنظيم القانون لعقد الزواج ، فانه نظم موانع الزواج وبين الاسباب المحرمة له ، وقد قسم هذه الموانع الى :

أ - الحرمة المؤقتة وهي التي تمنع الزواج لفترة مؤقتة وتزول بزوال سبب التحريم وهي :

١ - الجمع بين زوجات يزدن على الاربعة ، اذ لا يحق لمن في عصمته اربع زوجات الزواج بخامسة ، ولكن اذا توفت احدها او طلقت فيزول المنع والحرمة ويحوّ له الزواج بأمرأة اخرى .

٢ - يحرم الجمع بين محرمين - كالزواج بأختين في آن واحد .

٣ - اختلاف الدين - فلمسلم ان يتزوج مسلمة او كتابية ولكن حرم زواجا من غير الكتابية . اما المسلمة فيسمح لها بالزواج من مسلم ويحرم زواجها من غير المسلم . وتزول الحرمة بالنسبة لزواج الرجل هنا في حالة اسلام المرأة غير الكتابية وبالنسبة لزواج المسلمة تزول الحرمة في حالة اسلام الرجل غير الكتابي والكتابي .

٤ - تحرم على الزوج من طلقها ثلاثاً ولا يحق له ارجاعها او زواجها الا بعد ان تتزوج بشخص ثان وتطلق منه .

٥ - تعلق حق الغير بنكاح (*) .

ب - الحرمة المؤبدة : وهي التي تمنع الزواج ولا تزول بأي وجه من الوجوه وهي ترتبط بروابط القرابة الطبيعية - الدم - والمكتسبة - المصاهرة والرضاع وهي كما يلي :

(*) المرأة المقود عليها .

١ - تحريم زواج افراد العائلة النواة باقرباء الدم القريبين جداً -

حيث يحرم زواج الابن بأمه اي باصوله من النساء وان علون وزواج الاب بأبنته وفروعها وان نزلن وزواج الرجل بأخته وبناتها وان نزلن وبخالته وعمته وبناتهن وان نزلن . وكذلك تحريم زواج الفتاة بوالدها وجدها وان علوا وابنها وابنه وان نزلوا واخيها وابنه وان نزلوا وعمها وخالها .

٢ - يحرم الزواج بسبب قرابة المصاهرة :

اذ يحرم على الرجل الزواج ببنت زوجته التي دخل بها وكذلك تحرم عليه ام زوجته بعد العقد وان لم يتم الدخول . وكذلك تحرم عليه زوجة والده وان علا وزوجة ابنه وان نزل .

٣ - يحرم الزواج بسبب الرضاعة -

كل من تحرم بسبب قرابة الدم وقرابة المصاهرة تحرم بسبب الرضاع الا في الحالات التي يستثنيها القانون ونعني بالرضاعة ارضاع الطفل او الطفلة بصورة طبيعية من لبن امرأة معينة ولمدة معينة ، وقد اختلفت الاراء حول مفهوم الرضاعة وعدد الرضعات التي تحرم الزواج ولا مجال لسردها هنا (٩) .

تنظيم صور الزواج :

اما من حيث صور الزواج نجد ان الزواج الاحادي هو المفضل والصورة الطبيعية والعامه في المجتمع وان التعدد استثناء للقاعدة العامة ويحدث لاسباب يحددها القانون كما انه مقيم باذن القاضي او المحكمة ومن اهم هذه الاسباب :

١ - عقم الزوجة ورغبة الزوج في الانجاب وفي هذه الحالة يعتبر التعدد افضل من الطلاق .

٢ - مرض الزوجة الذي يمنع المعاشرة الزوجية .

٣ - سوء معاملة الزوجة لزوجها وشراستها ، فيسمح القاضي للرجل بالزواج بأخرى وذلك لتأديب الاولى .

اضافة الى كل ماسبق فان السماح بالزواج بأكثر من واحدة يتطلب قناعة القاضي بعدل الزوج ، وهذا الحكم من الصعوبة بمكان ويدل على رغبة الشرع في الوقوف ضد التعدد . وقد امر الله تعالى بالعدل وقال « فان خفتن ان تعدلوا فواحدة » (*) . وقال تعالى ايضاً « ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » (**) واخيراً يجب ان يكون للزوج كفاية مائة لاعالة اكثر من زوجة واحدة .

ان الزواج الثاني من دون اذن القاضي يعتبر باطلا ولا اثر له ، اعدا ثبوت بنوة الاولاد . وينرض القانون عقوبات على الزوج والزوجة الثانية - اذا كانت على علم بزواجه الاول - . كما يضع عقوبات على من يجري الزواج الثاني او يسجله وهو عالم بالزواج الاول (اذ يعاقب ، بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بالغرامة بما لا يزيد على ١٠٠ دينار او بهما معاً ، كل من اجري الزواج بأكثر من واحدة ومن دون الاخذ بنظر الاعتبار بشروط التعدد وضرورته) (١٠) .

اما من حيث تحريم الزواج الداخلي او الخارجي فليس هناك نص قانوني يحيد هذا او يمنع ذلك الا ان من الملاحظ ان التنايلد ضمن بعض الفئات السكانية خاصة الريفية - تشجع على الزواج من داخل الجماعة وخاصة الزواج بالاقارب (بأبناء العمومة على وجه التحديد) .

اما الزواج العرفي فانه غير معترف به لاعرفاً ولا قانونياً ، ولذا فلا يترتب عليه آثاراً قانونية .

(*) سورة النساء / ٣ .

(**) سورة النساء / ١٢٩ .

وهناك صورة من صور الزواج نادرة الحدوث في العراق وهي الزواج المؤقت - زواج المتعة - (*) حيث نجد ممارس ضمن فئات معينة في بعض المناطق الدينية . (**)

الاثار القانونية المترتبة على عقد الزواج -

يترتب على عقد الزواج اثار قانونية مادية ومعنوية - وهي :

أ - المهر او الصداق وهو : (١١)

(١) المهر المسمى - وهو المهر الذي يسمى في عقد الزواج الصحيح .

(٢) مهر المثل - وهو المهر الذي تستحقه الزوجة في حالة عدم تسمية المهر في

العقد ، اي على الزوج ان يدفع للزوجة مهراً مماثلاً لمهر حماة من اقربائها - او غريبة - تماثلها في المكانة والجمال والخلق الخ .

ويجوز تعجيل المهر او تأجيله كلا او بعضاً وقد يسم المهر الى :

١ - المهر الممهل وهو الذي يدفعه الزوج الى الزوجة عند عقد الزواج وقبل الدخول .

٢ - المهر المؤجل وهو الذي يستحق بالطلاق او بالوفاة .

وتستحق الزوجة كل المهر بالدخول او بموت احد الزوجين ، كما تستحق

النفقة عند الطلاق قبل الدخول . كما على الزوجة ان تعيد الى الزوج

ما قبضته من مهر وما تكبده الزوج من اموال ونفقات صرفت في الزواج

وذلك في حالة طابها التبريق قبل الدخول .

(*) يعقد زواج المتعة بين شخصين لفترة محددة ولغرض الاستمتاع فقط وينتهي مفعوله بانتهما

المدة المحددة . وقد تكلمنا في فصل سابق عن هذه الصورة من الزواج

(**) كان يمارس بين بعض المقيمين من الايرانيين في العراق خاصة في كربلاء والكاظمية - وهو

نادر الحدوث حتى ضمن الفئات الشيعية التي لا تحرمه شرعاً اما بالنسبة للمذاهب السنية فهو

يحرم وغير مقبول كلياً

ب - النفقة - (١٢) يلتزم الزوج بالنفقة الزوجية من تاريخ انعقاد الزواج بموجب عقد صحيح ولو قبل انتقالها لبيت الزوجية ، فاذا طلبها لبيت الزوجية ورفضت فلا نفقة لها . اما اذا كان امتناعها عن الانتقال لبيت الزوجية بسبب عدم استلامها مهرها المعجل او لعدم الانفاق عليها فلا حق له في رفض النفقة ويعتبر في هذه الحالة ديناً على الزوج ومنذ وقت امتناعه عن الانفاق . وتقدر نفقة الزوجة حسب حالتها المادية . ولا تستحق الزوجة النفقة للأسباب الآتية .

١ - اذا لم تلحق بزوجها المسافر ومن دون عذر شرعي .

٢ - اذا تركت زوجها بدون اذن وبغير وجه شرعي .

٣ - اذا ادينت وسجنت عن جريمة .

وإذا امتنع الزوج عن الانفاق على الزوجة ، من دون عذر شرعي وبعد ان يقر لها القاضي بها ، بمدة لا تزيد على الشهرين ، فان للزوجة عندئذ الحق في طلب التفريق . كما لها الحق في التفريق اذا تعذر حصولها على النفقة بسبب تغيبه او فقده او اختفائه او حبسه لمدة تزيد على السنة . (١٣)

٣ - ويترتب على الزواج ثبوت النسب - حيث ينسب الطفل الى والده اذا ولد. الطفل بعد مضي فترة الحمل المتعارف عليها واذا كان التلاقي بين الزوجين ممكناً . فاذا استحال التقائهما وولد لهما ولدا فلا مجال لانتسابه لزوج . كما انه اذا ولد بعد فترة وجيزة من عقد الزواج فلا حق للام في اسناد طفلها الى زوجها (١٤) .

٤ - كما ويترتب على الزواج التوارث بين الزوجين وكذلك التوارث بينهم وبين اطفالهم . (١٥)

والخلاصة ان قانون الاحوال الشخصية العراقي احاط الزواج بتنظيمات متشعبة ولم يترك امراً من اموره الا وتطرق اليها واحاطها بعنايته وفي نفس الوقت فانه حاول ان لا تكون هذه التنظيمات مقيدة لحرية الفرد بل على العكس حاول ان يجعل باب الزواج واسعاً جداً لمن يرغب في الدخول اليه مراعيّاً مصالحه ورغبانه .

المبحث الثاني

تنظيم الطلاق في العراق

ذكرنا سابقاً ان المجتمعات بما فيها المجتمع العراقي تحاول ان تكون تشريعاتها للزواج والطلاق متلائمة ومتجانسة مع مفاهيم الزواج والطلاق فيها ، فبني تحاول بشتى الوسائل رعاية الزواج وتشجيعه وفتح الابواب بصورة واسعة امام الراغبين فيه وهدفها حماية مصالحهم واسعادهم ، الا انها في ذات الوقت تحاول بتقدير الامكان التضييق من مجالات الطلاق بحيث تجعل من الصعوبة الحصول عليه الا في الحالات الضرورية .

وقد اخذ الاسلام هذه الاهية بنظر الاعتبار فقدم ضماناته العديدة لحماية الزواج بجانب اباحته للطلاق لاسباب اضطرارية . فالطلاق بالنسبة له شيء بغض وشر يصيب العائلة الا انه شر لا بد منه وهو كما يقول رسول الله محمد (صلعم) « ابغض الحلال الى الله الطلاق » . فهو شر يصيب حياة الفرد والعائلة والمجتمع على حد سواء الا انه يعتبر حلاً ضرورياً عندما تصبح الحياة الزوجية بحالة تجعل من الحياة العائلية شقاء ومهانة وتعباً مستتراً . فقد فتح باب الطلاق امام الزوجين لرفع الضيق عنهما وللتخلص من الشقاء الناجم عن التنافر في الحياة والكرهية وانعدام المودة والانسجام .

ان الزواج علاقة تضمن التوازن بين مصالح الفرد ومصالح الجنس البشري وضمن الاستقرار العاطفي والشعور بالامان والضمن وتحقيق السعادة لافراد العائلة جميعاً ، فاذا ما انعدمت هذه المعطيات ولم تتمكن الحياة الزوجية من تحقيق اهدافها وجني ثمارها كاملة فلا مجال عندئذ لاستمرار الزواج ، ومن

مصلحة الافراد والمجوع حل هذه العلاقة وانهائها . فالاسلام جاء حريصاً كل الحرص على حماية الحياة الزوجية والعمل على سعادتها فتقدم كل الضمانات الممكنة لرعاية الزواج والعائلة الا انه في نفس الوقت نظم انطلاق وسمح به لرفع الحيف والضيق والتعاسة التي تجعل من الحياة الزوجية حالة مستحيلة لاتطابق (١٦) وقد ابيح الطلاق للزوج كما اعطي الحق للزوجة في الطلاق اذا اشترط ذلك في عتد الزواج ، كما اعطاها الحق في طلب الطلاق من المحكمة ، وكذلك اعطي للقاضي الحق في ايتاعه ، وكل ذلك لمبررات بينها الشريعة الاسلامية بصورة مفصلة .

ومن هذا المنطلق جاء قانون الاحوال الشخصية العراقي (*) فنظم الطلاق وحدد مبرراته واجراءاته وانواعه وشروطه واثاره ... الخ . وقد وضع هذا القانون وتعديلاته حداً للتلاعب في امور الاسرة وفي استغلال بعض الرجال لحق الطلاق والتعدد ... الخ . واصبح يبسطي للبريء والمتضرر من الزوجين ، كما اصبح اقراره ونفاذه يتم قطعياً ونهائياً في المحاكم فهي الجهة التي تثبته وتحكم به .

ان قانون الاحوال الشخصية العراقي - وخاصة تنظيمه للطلاق - استجاب ببطء للتغيرات الاجتماعية وجاء منزهةً نحو الاعتدال والتوفيق بين روح الشرع الاسلامي السامح وواقع الحال في مجتمعنا المتغير المتطور . (**) وهذا القانون وان فتح الباب للطلاق الا انه قيده بتبؤود وجعله نهاية المطاف واخر الحاول . ان اعطاء القانون حق العالاق للزوج والسماح للزوجة في طلبه ، وكذلك اعطاء حق

(*) عرف هذا القانون الطلاق على انه « رفع قيد الزواج بايقاعه من قبل الزوج او وكيله او من الزوجة ان وكلت به او فوضت او من القاضي فهو ازالة ملك النكاح » (١٧) .

(**) على الرغم من التشديد النظري في القانون على الطلاق الا ان ممارسته كانت سهلة نسبياً ويحدث لاسباب تافهة لا تتلام وروح الاسلام وتشريعاته ، وكل هذا ادى الى التشديد في تعديلات قانون الاحوال الشخصية على ايقاعه واجراءاته ، كما جاءت متضمنة المساعدة الايجابية لحل المشاكل العائلية وتمثيل مصالح الاطراف في الطلاق ومصالح اولادهم .

التفريق للتاضي جاء لاسباب محددة وضرورات تتمضيها سلامة الحياة العائلية والاجتماعية .

يعتبر البعض ان حق الزوج في الطلاق يوقعه بحرية ومن دون قيد وشرط . الا ان هذا الاعتماد لاصحة له ، فالمشرع عندما اعطى هذا الحق للزوج فانه راعى في ذلك تعقل الرجل وخضوع تصرفاته وسلوكه لبعض الاحكام الشرعية التي تؤكد على كون هذا السلوك واجباً في بعض الاحيان ومستحجاً في احيان اخرى وقد يكون محظوراً في بعض الاحيان وحتى قد يكون اثماً عند الله في ظروف خاصة . اي ان الشرع والتمازن وضع شروطاً وقيداً لاستعمال الرجل لهذا الحق (*) (١٨) .

اما بالنسبة للزوجة فقد اعطيت الحق في الطلاق وذلك في حالة ما اذا نص او اشترط ذلك في عقد الزواج ، كما اعطى لها الحق في طلب التفريق - الطلاق - في المحكمة بناء على اسباب نص عليها التمازن صراحة .

ان السبب في التفريق بين حتمي الزوجين في الطلاق ، هو ان الطلاق يزمج الزوج بالاتزامات مادية محددة كالمهر المؤجل والنفقة كما يضع عليه المهر المعجل . وهذه الالتزامات المادية تساعد على تردد الزوج وعدم تسرعه وتأنيه في ايقاع الطلاق . اضافة الى هذا فان هناك اعتماداً يشير الى ان الرجل يتميز غالباً بالاتزان والتحكم في عواطفه والتعقل في النظر الى الامر وذلك خلافاً لاغلب النساء

(*) من اهم الشروط التي وضعها المشرع العراقي هو ضرورة ايقاعه في المحكمة والهدف من ذلك السيطرة على اجراء الطلاق والحد منه والا ابتعاد عن الطلاق المعلق او المشروط (وهو الطلاق المرتبط بوجود امرأ اخر غير موجود في وقت ايقاع الطلاق من قبل الزوج) . وقد اختلف الفقهاء في السابق حول مشروعية هذا النوع من الطلاق الا ان اغلبهم يعتبره باطلا بناء على الاية الكريمة « يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » ، وهنا يكون الامر بالطلاق منجز .

اللواتي يتميزون بالعاطفية وسرعة الانفعال الذي يساعد على التسرع في البت في الامور وابقاع الطلاق . (*) .

ويقع الطلاق ايضاً بناء على اتفاق الطرفين وتراضيهما ويتم التفريق بينهما بأمر القاضي .

ان اتمام الطلاق يتطلب اجراءات قضائية معينة يتبناها الزوجين الراغبين في الطلاق بعد ان يستنحل النزاع ويتعذر التفريق بينهما وتستحيل الحياة الزوجية بينهما . فعندئذ يقدم الزوجين او احدهما طلب الطلاق (***) . وبعد تقديم الطلب الى المحكمة - يعين الحاكم حكّمين مؤهلين لمهمة الاصلاح والتوفيق بين الزوجين ، ويحول القضية الى مكتب البحث الاجتماعي في المحكمة . وبعد دراسة القضية ومحاولة التوفيق بين الطرفين يقدم للقاضي تقريراً مفصلاً عن الوضع يتضمن اسباب الخلاف والطرف المسبب له والرأي بضرورة التفريق الطلاق - بين الزوجين او عدمه . فاذا تمكن الحكمين او مكتب البحث الاجتماعي من اقناع الزوجين عن الطلاق وعدولهما عنه فتمت المصالحة عندئذ ، اما اذا عجزوا عن مصالحتهم فعندئذ يقوم الحاكم بالتفريق وبالحكم بالطلاق الذي يعتبر بمثابة طلقة واحدة (١٩) .

(*) عند ايقاع الزوج للطلاق يجب ان يكون اهلاً لذلك اي يجب توافر بعض الشروط وهي :
ان لا يكون سكراناً او مكرهاً او معتوهاً او مجنوناً او فاقد العقل وكذلك على ان لا يكون غضباناً او غافلاً او مدهوشاً من صدمة .

(**) ان ايقاع الطلاق لفظاً خارج المحكمة من قبل الزوج لا يعتبر قانوناً الا بعد تسجيله - في المحكمة او الحكم من قبل القاضي ولا يقع الطلاق غير المنجز او المشروط او المستعمل بصيغة اليمين - كأن يقول الزوج انت طالق ان ذهبت الى دار اهلك - اذ انه غير معترف به قانوناً .

انواع الطلاق

تنص المادة ٣٨ من قانون الاحوال الشخصية المرقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ على ان الطلاق يكون :

١ - طلاق رجعي وهو الذي يحدث بطلقة واحدة او طلقتين فيحق للزوج ارجاع زوجته اثناء فترة العدة من دون عقد جديد ومهر جديد (*).

٢ - الطلاق البائن وهو :

أ - بائن بينونة صغرى ، اي الذي يتم بطلقة واحدة او طلقتين وتنتهي مدة العدة وعندئذ لا يحق للزوج ارجاع زوجته الا بعد عقد جديد بمهر جديد .

ب - البائن بينونة كبرى - وهو الذي يتم بثلاث طلقات فتحرم الزوجة على الزوج ولا يمكن ارجاعها او الزواج منها مجدداً الا بعد زواجها من شخص ثان ثم تطلق منه وعندئذ يحق للزوج الاول الزواج بها بعقد جديد ومهر جديد .

٣ - الطلاق الخلعي -

ذكرنا ان الطلاق قد يتم بناء على ارادة الزوج او يقوم القاضي بايقاعه بناء على رغبة الزوجة . كما انه قد يتم بناء على اتفاق الزوجين ورغبتهما فيه يطلق على النوع الاخير « الطلاق الخلعي او بالمخالعة » وغالباً ما يتم بتنازل الزوجة

(*) الطلاق المقترن بعدد لفظاً او اشارة - كأن يقول الشخص انت طالق بالثلاث - لا يقع الا بواحدة . اي يعتبر طلاق رجعي يجب ان تطلق الزوجة ثلاث مرات متفرقات وعندئذ فقط تبين من زوجها بينونة كبرى (- م ٣٧ ف ٢ و ٣ - من قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ ١٩٥٩) وكذلك نص القانون على ان ارجاع الزوجة لزوجها في الطلاق الرجعي يتم بعد الحصول على رضاها .

عن كافة حتمتقها المالية . اي ان الطلاق يكون على مال . وغالباً ما يكرن هذا المال بقدر ما انفق الزوج من اموال في زواجه اي لا يزيد التعويض المادي الذي تقدمه الزوجة لزوجها ليطلتها - اكثر من ما انفقه عليها من امدايا ومهر . (٢٠)

الاسباب القانونية الموجبة للطلاق - (٢١)

هناك اسباب قانونية متعددة لطلب الطلاق منها ما يعطي الحق للزوج ومنها ومنها ما يعطي الحق للزوجة او للزوجين في الطلاق وهي :

١ - الضرر والشقاق - اذا ثبت ان أحد الطرفين اضر بالآخر مادياً ومعنوياً فان للطرف المتضرر ان يطلب التفریق وابتاع الطلاق . وعلى المحكمة الحكم به بعد اثبات وقوع الضرر وانخفاق القاضي في الاصلاح . فالضرر موجب للتفریق وذلك اتباعاً للحديث النبوي الشريف (لا ضرر ولا اضرار) (٢٢) هذا ويجب ان لا يغفل عما ان الضرر شيء نسبي ويكون بدرجات وانواع وللقاضي أن يقرر مدى الضرر واهميته . فقد يحدث الضرر نتيجة لابتزاز اموال الزوجة مثلاً او الهجر في الفراش او هجر المنزل او التسوية والضرب الشايد او التعذيب النفسي وغير ذلك . وكل هذا يؤدي الى تعذر الاستمرار في الحياة الزوجية . والشقاق يعتبر مبرراً للطلاق حيث يمثل نزاع حقيقي مستمر بحيث يجعل من استقرار الحياة الزوجية محالاً ويتعسر التوفيق بين الزوجين . هذا وان الضرر يعتبر مبرر عام ويتضمن كل اسباب التفریق . وان هذا الضرر قد يكون ارادياً متعمداً من قبل احد الزوجين او من كلاهما ان قد يكرن لا ارادياً نتيجة لظروف خاصة خارجة عن ارادة الفرد - كالمرض والسجن ... الخ .

ان التفریق بسبب الخلاف والشقاق يستط حق الزوجة في البهر المؤجل في حالة عدم قبضها له ان كان بتقسير منها وتم بعد الدخول ، اما في حالة قبضها

لهذا المهر فانها ترجع نصفه . واذا كان الشقاق قد حدث بعد العقد وقبل الدخول فان على الزوجة ارجاع المهر المؤجل كله الى الزوج . واذا حدث الشقاق والخلاف بتقصير من الزوجين معاً فأن المهر المؤجل يقسم بين الطرفين بنسبة التقصير وحسب حكم القاضي او الحكم . وقد اعتبر ان الطلاق بسبب الضرر والشقاق بائن بينونة صغرى (*).

٢ - الخيانة الزوجية والزنا - تنص المادة ٤٠ ف ٢ من قانون الاحوال الشخصية رقم ٢١ صراحة على ان لاي من الزوجين الحق في طلب الطلاق اذا ارتكب الطرف الاخر الخيانة الزوجية . ان اثبات الخيانة الزوجية والزنا يتم بالاقرار او بالتلبس او بشهادة اربعة شهود معتبرين . وعندما يثبت للمحكمة هذا فأن لها ان تحكم بالتفريق بين الطرفين .

٣ - الاكراه في الزواج - قد يتم الزواج بالاكراه اي من دون رضا الطرفين او من دون رضا احدهما وفي هذه الحالة يعطي القانون للطرفين او للطرف المكره الحق في طلب الطلاق من المحكمة . وقد يكون هذا الاكراه من قبل احد الزوجين او من الاقارب او الاغيار وقد يحدث خارج المحكمة او داخلها (**).

٤ - عدم الاهلية - يحق للزوجين طلب الطلاق اذا كان عقد الزواج قد تم دون اذن القاضي وقبل بلوغ احد الطرفين لسن الثامنة عشر ، ففي هذه الحالة للطرفين او لاحدهما ان يطلب الطلاق .

٥ - العتم يعتبر من الاسباب القانونية العامة التي تعطي للطرفين الحق في طلب الطلاق . وقد اعطى قانون تعديل الاحوال الشخصية رقم ٢١ هذا الحق للمرأة والرجل على حدأ سواء بينما لم يشر قانون الاحوال الشخصية رقم

(*) اي يعتبر بطلقة واحدة يحق للزوج ارجاع زوجته بعقد جديد ومهر جديد .

(**) قد يكون الفرد مكرهاً على ابداء رضاه الظاهري على الزواج - نتيجة خوف او تهديد - بينما في الحقيقة يكون مجبراً عليه غير راغب فيه .

١٨٨ الى هذا الحق للزوجة في حالة عقم الزوج ، اذ نص صراحة الى اعطاء حق الطلاق للزوج بناء على عقم الزوجة ، اي ان التعديل اعطى الحق للزوجة في ان تتمتع بالامومة وان تطلب في زوجها القدرة على الانجاب . فاذا لم تكن للزوج هذه القدرة فمن حقها ان تطلب بالتفريق . ان عقم الزوج قد يكون حالة موجودة قبل الزواج او طارئة بعد الزواج ويشترط في الحالة الاخيرة ان لا يكون للزوجة ولد منه على قيد الحياة . (٢٣)

٦ - ان الاصابة ببعض الامراض والعلل العضوية او النفسية (*) والتي قد تعيق التمتع بالحيثوق والواجبات الزوجية تعتبر من المبررات التي تبيح للزوجين طلب الطلاق . فاصابة اي من الزوجين بأحد هذه الامراض التي لا يمكن الشفاء منها تعطي لاي من الزوجين الحق في طلب التفريق من المحكمة (***) . اما اذا كان من الممكن الشفاء من هذا المرض او العلة - خاصة اذا كان المرض نفسياً - فتؤجل المحكمة الطلاق لمدة سنة واحدة (في حالة طلب المرأة التفريق) . وكذلك الحال اذا اطلع الزوج او الزوجة بعد العقد ان الطرف الاخر اصاب بمرض لا يمكن معاشرته من دون ضرر كالاصابة بالسل او الجذام او البرص او الامراض الزهرية او الجنون فان لاي من الزوج او الزوجة الحق في طلب التفريق اذا ما ثبت لدى المحكمة عدم امكانية شفاؤه منه . وكذلك يحكم بالتفريق اذا ما اصيب احد الطرفين بأحد هذه الامراض بعد الزواج . وللمحكمة ان تؤجل الطلاق - كما ذكرنا - فيما اذا كان لديها اقتناع بأنه من الممكن زوال ذلك المرض على ان يتمتع الزوجين عن الاتصال في فترة التأجيل (***) .

(*) سواء اكان هذا المرض موجود قبل الزواج او ظهر بعد الزواج .

(**) يثبت عدم امكانية الشفاء بتقرير طبي من لجنة رسمية مختصة .

(***) ان الاسباب القانونية للطلاق المذكورة في الفقرات الستة اعلاه تعطي لكل من الزوجين

الحق في طلب الطلاق . اما الاسباب التي تليها (من ٧ - ١٠) فانها تعطي الحق في الطلاق

للزوجة وتعطي للقاضي الحق في التفريق بينهما حتى دون رضا الزوج .

٧ - الهجر - للزوجة حق طلب التفريق اذا هجرها زوجها - هجر بيتها او فراشها - لمدة سنتين من دون سبب او عذر مشروع وسواء اكان معروف الاقامة ام لا وله مال يستطيع الانفاق منه عليها ام لا .

٨ - السجن - للمرأة الحق في طلب الطلاق اذا حكم على زوجها بالسجن مدة ثلاث سنوات او اكثر سواء اكان له القدرة على الانفاق ام لا .

٩ - امتناع الزوج عن الانفاق على الزوجة من دون عذر مشروع فعندئذ يمهل التراضي الزوج مدة ستون يوماً لتقديم النفقة للزوجة فاذا امتنع بعد ذلك فللمرأة الحق في طلب التفريق وعلى التراضي ايقاع الطلاق وكذلك لها الحق في طلب الطلاق اذا تعذر حصولها على النفقة من زوجها بسبب اختفائه او تغيبه او فقده او سجنه لمدة تزيد على السنة .

١٠ - اذا لم يطالب الزوج زوجته للزفاف بعد مضي سنتين على عقد الزواج وقبل الدخول ولم يوفي بواجباته الزوجية اي لم يوفي الزوجة حقوقها الزوجية .

في كل الاحوال المذكورة اعلاه يعتبر الطلاق بائن بينونة صغرى كما ان القانون يشترط في وقوع الطلاق ان لا يكون الشخص - من له حق الطلاق ، الزوج كقاعدة عامة والزوجة اذا كان بيدها حق الطلاق - سكراناً او مجنوناً او معتوهاً او مكرهاً او ان يكون فاقد الادراك نتيجة لكبر في السن او مرض يسلبه ادراكه او مصيبة مفاجئة او غضب يعمي بصيرته كما لا يقع طلاق المريض بمرض الموت حيث ترثه الزوجة في حالة وفاته . اذ قد يوقع الزوج الطلاق رغبة منه في حرمان زوجته من الميراث .

الاثار القانونية للطلاق -

١ - العدة - تجب العدة على الزوجة بعد الدخول وبالنسبة لكل انواع الطلاق -
الخلعي ام الرجعي ام البائن بينونة صغرى وكبرى - اي تمتنع عن الزواج
لفترة معينة يحددها القانون وهي ثلاثة شهور . اما اذا مات زوجها في عدة
الطلاق فانها تعتد عدة الوفاة - وهي اربعة شهور وعشرة ايام - وتحتسب
العدة من الوفاة . (٢٤)

٢ - النفقة - تجب للمطلقة واولادها نفقة على الزوج وتحددها المحكمة حسب
ملاءة الزوج - وتستمر نفقة الاولاد الى ان تتزوج الام او يصل الابن
الى السن التي تمكنه ان يشتغل فيه ما لم يكن طالباً او اذا كان الابن الكبير
عاجز عن العمل .

٣ - المهر المؤجل ان كان الطلاق واقعاً من قبل الزوج او كان الطلاق بناء على
طلب الزوجة وتقصير الزوج .

٤ - الحضانة - ينص القانون العراقي على ان الام احق بحضانة الطفل وتربيته
سواء ان كان قبل الطلاق ام بعد الطلاق ما لم يصيب الطفل ضرر من ذلك
وعلى ان تكون الام بالغة وعاقلة وامينة قادرة على تربيته بصورة صحيحة
وان لاتزوج بغريب عن الطفل . وتمتد مدة حضانة الام للطفل الى ان يبلغ
سن العاشرة . وللمحكمة ان تزيد مدة الحضانة الى ان يبلغ سن الخامسة
عشر اذا كان في ذلك مصلحة للصغير وبعد سن الخامسة عشر للصغير اذا
كان رشيداً عاقلاً حق اختيار الاستمرار في العيش مع امه او الانتقال للبيش
مع الاب او مع احد الاقرباء وحتى يبلغ سن ١٨ . (٢٥)

وقبل ان نختم كلامنا عن العائلة وقانون الاحوال الشخصية في العراق نرى
ان نعطي فكرة ولو موجزة عن تنظيم هذا القانون لامور النفقة والحضانة والرصايا
والموارث .

المبحث الثالث

تنظيم النفقة ، الحضانة ، الوصية والميراث

أ - النفقة -

لقد اهتم قانون الاحوال الشخصية العراقي وتمديداته بتنظيم النفقة وانواعها ونعني بالنفقة - المال المستحق على الشخص بموجب الزواج والقرابة والملك .

النفقة الزوجية -

يلزم القانون الزوج بالصرف على زوجته من حين دخولهم الى عقد الزواج الصحيح وسواء اكان غنياً او فقيراً وبغض النظر عن كون الزوجة موسرة او موسرة ، مسلمة او كاثبية . كما تشترط النفقة في الاحوال التالية :

١ - اذا كانت الزوجة مقيمة عند اهلها ولم يطالبها بالانتقال الى داره ، او اذا اصيبت بمرض بعد الزفاف وذهبت للعلاج عند اهلها ولم يطالبها بالرجوع او طالبها ولكنها لاسباب صحية لا تتمكن من الانتقال . وكذلك تستحق النفقة وهي عند اهلها اذا طالبته بتهيئة منزل الزوجية مستتمة عن اهله .

٢ - لها النفقة اذا رفضت السفر معه .

٣ - تستحق النفقة اذا لم تلحق به ومنعت نفسها قبل الدخول او بعده حتى نستلم مهرها المعجل .

٤ - لها النفقة على الزوج المسجون سواء كان موسراً او

٥ - لها النفقة على الزوج الغائب .

ويستقط حقها في النفقة في الاحوال التالية :-

١ - مرضها قبل الزفاف ولا يمكن نقلها الى بيت الزوجية .

- ٢ - اذا كانت صغيرة لاتصاح للزواج الا اذا رغب الزوج في وجودها معه معه في داره للمصاحبة والرفقة .
- ٣ - اذا عصت او امر زوجها وخرجت للعمل خارج الدار بعد ان منعها من ذلك .
- ٤ - اذا حكم عليها عن جريمة او لدين لغير زوجها وحبست بناء على ذلك
- ٥ - الناشز التي تخرج من بست زوجها بغير وجه شرعي . وكذلك في حالة منعها من الخروج من بيتها الذي يقيم فيها .
- ٦ - اذا كان عقد زواجها فاسداً ، ماعدا في حالة الزواج بغير شهود فللزوجة في هذه الحالة النفقة لان الزواج يجوز عند البعض بغير شهود .
- ٧ - اذا حكم القاضي بفرقتها لارتكابها ما يوجب حرمة المصاهرة .
- ٨ - اذا كانت في عدة الوفاة .
- ٩ - اذا اردت عن الاسلام اثناء الحياة الزوجية .
- ١٠ - اذا سافرت للحج بلون اذن زوجها :

النفقة المترتبة على القرابة -

تسحق النفقة بسبب القرابة بين الاولاد وازوالد وكذلك بين الوالدين وبنائهم وبين الشخص واصوله . فيستحق الاولاد النفقة على والدهم حتى بلوغهم سن الرشد في حالة حضور او غياب الرالد - ففي الحالة الاخيرة يتم الصرف من قبل وكيل الاب او القيم على امراله - ، كما يلزم المرء بالصرف على اصوله - الاب والام والجد والجددة وفي حالة الحاجة وكذلك بالنسبة للمحرمات .

النفقة بسبب الملك -

لقد اكدت الشريعة الاسلامية ان الشخص ملزم بالانفاق على ما يملك فعليه الانفاق على عبده الى ان يعتقه .

وعلى العموم وفي كل الاحوال فأن تدبير النفقة الموجبة للزوجة او للاولاد والاقارب يترك لاتفاق الزوجين او لقرار القاضي في حالة عدم الاتفاق . وتغطي النفقة ضروريات الحياة من طعام وكساء وسكن واذا كان مرسراً تجب للزوجة والاولاد نفقة خدمتهم - خادم او اكثر (٢٦) .

ب - الحضانة -

يقصد بالحضانة رعاية الطفل وتربيته من قبل من له الحق في تربيته من محارمه والى ان يصبح في سن معينة يكون فيها قادراً على التمييز ، وقد بين المشرع العراقي على ان الام هي المسؤولة الاولى عن هذه الحضانة وتحت اشراف والد الطفل في حالة وجوده ورجده في حالة وفاة الاب . ولاتستحق الام اجور حضانتها للابن اذ ان ذلك حق عليها ولها . اما غير الام فتستحق اجور على حضانتها . اما في حالة الطلاق وبقاء الطفل في حضانة والدته فتستحق النفقة الى بلوغ الطفل للحد الاقصى لسن حضانة الام له . وسن حضانة الام لاطفالها الى سن العاشرة وللمحكمة ان تمدها الى سن ١٥ اذا كان في ذلك مصلحة للصغير .

ومن الطبيعي ان الام هي احق الناس بحضانة طفلها وان لم توجد فأم الام وان علت ثم ام الاب وان علت ثم اخواته الشقيقات فالاخت للام فالاخت لاب ثم بنت اخت الشقيقة ... والخ . فان لم توجد من هؤلاء المحارم او وجدت ولكنها ليست اهلاً للحضانة انتقلت الحضانة الى العصابة المحارم من الرجال وذلك حسب تدرج القرابة . وان لم يوجد من هؤلاء انتقل حق الحضانة الى محارمه من الرجال غير العصابة .

ويشترط في الحضانة مايلي .

- ١ - ان تكون الحاضنة عاقلة تحسن تفهم مهامها والقيام برعاية الطفل .
- ٢ - ان تكون بالغة قادرة على العناية بالطفل .

٣ - ان تكون في حالة تساعد على رعاية الطفل ، فالمریضة والمهابة جسمياً
لاقدرة لها على ذلك .

٤ - ان تكون امينة وحريصة عليه .

٥ - ان لا تكون متزوجة بشخص غريب عن الطفل .

٦ - ان تكون تيممة في دار ومحيط مستقر مبني على الحب والمودة فالعائلة التي
تعيش في بيت تسوده البغضاء وعدم الأستمرار تسبب ضرراً للطفل .
٧ - ان تكون حرة .

٨ - ان لا تكون مرتدة على الاسلام .

ويترتب على انتهاء مدة الحضانة مايلي :

١ - اذا بلغ الابن سن الرشد وكان رشيداً - غير سفيه - فله الحق في الخيار
في العيش مع امه او مع ابيه .

٢ - اما البنت فان كانت غير متزوجة وشابة او ثيبا غير مأمون عليها فأبردا
احق بها .

٣ - اما اذا كانت البنت غير متزوجة وكبيرة السن ذات رأى وحكمة او ثيباً
مأمون عليها ورشيد فلها الحق ان تتيم لوحدتها (٢٧) .

ج - الوصية -

وتعرف شرعاً على انها ,, تملك عين او دين او منفعة بلا عوض تملكاً
مضافاً الى ما بعد الموت ,, وكذلك تعرف على انها ,, ما اوجبه الانسان في ماله
بعد موته او مرضه الذي مات فيه ,, وفي هذه الحالة تشمل التبرعات المنجزة في
مرض الموت .

ويشترط في الوصية مايلي :

١ - ايجاب الموصى بلفظ يدل على التملك وكذلك قبول الموصى له صراحة وكذلك يجب ان يكون القبول موافقاً للايجاب .

٢ - يشترط في الموصى ان يكون عاقلاً ، ، راضياً . وعلى ان لا يكون مدينأ بدين يستغرق التركة كلها .

٣ - ان يكون الموصى له حياً وقت موت الموصي ، كما يجب ان يكون موجوداً وقت الوصية . (*) وكذلك يجب ان لا يكون الموصى له وارثاً وهناك ورثة اخرين ، فني الحالة لاتجوز الوصية الا اذا اجازها بقية الورثة . وقاتل الموصى - سواء اكان القتل عمداً او خطأ (***) لا يحق له الاستفادة من الوصية اما القاتل الصبي او المجنون فانه يستفيد من الوصية . وكذلك يجب يكون معرفاً . اما المجهرل جهالة فاحشة فلا تجوز الوصيه له . اما وصية السفهيه فانها تصح اذا كانت في وجه من وجوه الخير فان كان له وارث ولم يجز الوصية نفذت في ثلث ماله والا في كل ماله .

٤ - تصح الوصية ولو كان هناك اختلاف في الدين والجنسية بين الموصي والموصي له .

٥ - ان يكون الموصى به قابلاً للتملك - كالعقارات والاراضي والمنقولات والمنافع والزرع والدين ... الخ (٨) .

د - الميراث -

استناداً الى قانون الاحرار الشخصية يترتب على الوفاة احكام منها تكاليف الرفاة وهي اول ما يبدأ به من التركة بعد الوفاة على ان لاتكون بأسراف او بتقصير حسب العرف الجاري ، والديون التي يجب تسديدها قبل تنفيذ الوصية والميراث .

(*) موجود حقيقة او مقدراً (كما في حالة الحمل - فالطفل موجود في بطن امه) .

(**) سواء اكان قاتلاً بنفسه او شريكاً او محرضاً .

كما يترتب على الوفاة حكم الوصية والميراث ، وقد حددت المواد ٢٦٥ ولغاية ٢٨٠ من قانون الاحوال الشخصية امور الميراث وشروطه وقد حددت الارث بطريق :

١ - الفرض :

الفرض وحددته بالاب والجد من العصبة وان علا (للاب) والاخ والام والاخت لام الزوج والزوجة والبنات وبنات الابن وان نزلوا والاختوات لاب وام والاختوات لاب والام والجددة الثانية وان علت . وقد حددت لكل من هؤلاء نسبة معينة من التركة لامجال لذكرها مفصلا هنا (٤٩) .

٢ - العصبة النسبية

اذا لم يوجد احد من ذوي القروض او وجد ولم تستغرق الفرض التركة او بقي منها شيئاً فبعد ذلك تذهب الى العصبة من النسب . والعصبة هناك ثلاثة انواع :

أ - عصبة النفس وهي البنوة والابوة والاختوة والعمومة وهنا اذا اتحدت هذه العصبة في الجهة كان المستحق اقربهم درجة للميت ، واذا اتحدوا في الجهة والدرجة فالتقديم بفترة القرابة واذا اتحدت الجهة والدرجة والتوة فساء .

ب- العصبة بالغير وهن البنات مع الابناء وبنات الابن مع ابناء الابن والاختوات لابوين مع الاختوة لأبوين ... الخ .

ج - العصبة مع الغير - وهن الاختوات لابوين او لاب مع البنات و ابناء الابن ولهن الباقي من التركة بعد القروض .

مصادر الفصل العاشر

اللغة العربية :

- ١ - السامرائي ، كامل ، اشراف علي طبع - الاحوال الشخصية وادارة اموال المتأخرين . مطبعة الارشاد بغداد ١٩٧٣ ص - ٣ .
- ٢ - الاعظمي ، حسن علي ، احكام النكاح ، مطبعة المعارف بغداد ١٩٤٨ ص ص - ٢٥ - ٥٧ .
وكذلك ————— الاسلام دين الفطرة والحرية
ص ص ٨٢ - ٨٤ .
- ٣ - الزلمي ، نفس المصدر ص ١٢٩
- ٤ - ————— نفس المصدر ص ١٢٨
وكذلك ————— سبيل السلام ج ٣ ص ١٥٥
- ٥ - الزلمي - نفس المصدر ص ١٢٨
- ٦ - تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ ، وزارة العدل بغداد ، م ٤ .
- ٧ - قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ عام ١٩٥٩ ، م ٧ ف ٢ .
- ٨ - ————— ، م ٦ ف ١ د
- ٩ - ————— ، م ١٦ .
- ١٠ - مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٦٦
- وكذلك قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ ، م ٣ ف ٤ و ٥ و ٦ .
- ١١ - ————— ، م ١٩ .

- ١٢ - _____ ، م ٢٣-٣٣ .
- ١٣ - تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم ٢١ ، م ٤٣ ف ٧ و ٨ و ٩ .
- ١٤ - قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ ، م ٥١ - ٥٤ .
- ١٥ - _____ ، م ٨٨ ف ١ و م ٩١ .
- ١٦ - وجددي ، محمد فريد ، الاسلام دين عامر خالد ص ص ١٧٢ - ١٧٨ .
- ١٧ - قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ ، م ٣٤ .
- ١٨ - الغندور ، احمد ، الطلاق في الشريعة الاسلامية والقانون ، القاهرة ١٩٦٧ ص ص ٣٥ - ٣٧ .
- وكذلك - الشهرستاني ، الحكم في احوال الدين الاسلامي
ص ص ٣٣٢ -
- ١٩ - ابو العتيق ، بدران ، انقمة المفارن للاحوال الشخصية بين المذاهب الاربعة
السنية والمذهب الجعفري والقانون ، ج ١ ص ص ٣٠٧
وكذلك قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ ، م ٣٧ .
وكذلك - الناهي ، صلاح الدين ، الاسرة والمجتمع ، بغداد ص ص ٣٢
وكذلك عبد الحميد ، ابراهيم محمد ، المرأة في صدر الاسلام
ص ص ٩١ - ١٠٥ .
وكذلك الجرجاوي ، علي احمد ، حكمة التشريع وفلسفته ، ج ٢ ،
القاهرة ص ص ١٩٩ -
- ٢٠ - قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ ، م ٤٦ .
وكذلك - الغندور ، نفس المرجع ص ٢٧ .
وكذلك - الجميلي ، رشيد - تاريخ العرب في الجاهلية وعصر الدعوة
الاسلامية - بغداد ، ص ٢٠٨ .
- ٢١ - قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ ، م ٤٠ و ٤٢ - ٤٥ .

- وكذلك - تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم ٢١ ، م ٤٠ - ٤٣ .
وكذلك الزلمي نفس المصدر ١٣٣ - ١٤٥ .
- ٢٢ - ----- سبل الاسلام ، ج ٣ ص ١١ .
- ٢٣ - تعديل قانون الاحوال الشخصية ٢١ ، م ٤٣ ف ٥ .
- ٢٤ - قانون الاحوال الشخصية ١٨٨ ، م ٣٥ و ٣٩ و ٤٧ و ٤٨ . وكذلك
البيكاء ، عدنان ، الاسرة المسلمة ص ٨٤ -
- ٢٥ - قانون الاحوال الشخصية ١٨٨ ، م ٥٥ .
وكذلك - تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم ٢١ ، م ٥٧ .
- ٢٦ - الاعظمي ، حسين علي ، النكاح نفس ص ص ٧٧ -
وكذلك تعديل قانون الاحوال الشخصية لعام ١٩٦٣ .
- ٢٧ - الاعظمي ، حسين علي ، النكاح ، نفس المصدر ص ص ١٧٠
- ٢٨ - ، الاعظمي ، حسين علي ، الوصايا ، بغداد ص ص ٦٦ - ٧٣
- ٢٩ - قانون الاحوال الشخصية ١٨٨ ، م ٢٦٥ - ٢٦٨ و ٢٧١ - ٢٧٣ .
وكذلك الاعظمي ، حسين علي ، الميراث ، بغداد ص ص ١٢٢
وكذلك الناهي ، صلاح الدين ، نفس المرجع ص ص ٧٤ - ١٧٧

الباب السادس
صور من المشكلات العائلية

الفصل الحادي عشر
التفكك العائلي

الفصل الحادي عشر

التفكك العائلي

ان العائلة نادراً ماتخلو من الاحتكاك والخلاف والذي قد يتمثل في الاختلافات بين الزوجين او في الاختلاف بين الوالدين والابناء . الا ان هذه الاختلافات لا تؤدي في كل الاحوال الى التفكك او التحلل العائلي ، اذ انها غالباً ما تكون سطحية لاتمس جوهر الامور او جوهر العلاقات العائلية . الا ان بعض هذه الخلافات والصراعات قد تؤدي الى تصادم عنيف وصراع مستمر له ابعاد عميقة مخربة للعلاقات الطبيعية فتهدم القيم والمعايير السليمة للحياة العائلية الطبيعية ، فيظهر بالتالي الصراع المستمر بين الوالدين والابناء الذي يؤدي الى انعدام الرابطة بين الطرفين وظهور الروح العدائية بينهم ، او قد يظهر الصراع بين الزوجين الذي يؤدي الى تفكك الروابط الزوجية وبالتالي الى الطلاق . وسنعرض في الصفحات التالية هاتين الصورتين من صور الصراع العائلي وهما : الصراع بين الوالدين والابناء ، ومشكلة الطلاق .

المبحث الأول

الصراع بين الوالدين والابناء

ان الصراع بين الوالدين والابناء يعتبر ظاهرة حديثة العهد نسبياً فهي ظاهرة واضحة في المجتمعات الحديثة المتحررة ، النامية والمتقدمة على حد سواء ، ونجد ان هذا الاختلاف يكون واضحاً ومكشوفاً في هذه المجتمعات . اما في المجتمعات التقليدية فتكون نادرة الحدوث ولا يمكن ملاحظتها بصورة واضحة ، وان وجد مثل هذا الصراع فانه يكون خفياً غير مكشوف ، حيث نجد ان التغير فيها يكون بطيئاً والادوار تكون محددة وتسيطر عليها قواعد ضبط اجتماعي متماسكة ومستقرة كالتقاليد الاجتماعية والعائلية ، وهذا يدفع الى استقرار العلاقات العائلية وتجانسها بصورة عامة والعلاقة بين الوالدين والابناء بصورة خاصة .

ان الصراع بين الوالدين والابناء في المجتمعات الحديثة غالباً ماينتج عن عموميات معينة بالنسبة للطرفين – من اهمها الاختلافات الاجتماعية والنفسية والسيولوجية – وكذلك عن تفاعل متغيرات لها اثرها على الحضارة الحديثة ومن اهمها نسبة التغير الاجتماعي بالنسبة لتعدد الكيان الاجتماعي والمرونة الاجتماعية ودرجة تلاحم الحضارة . (١)

وعلى العموم فان تفهم العلاقة بين الوالدين والابناء يعتمد على مفهوم تباين العموميات وعمل المتغيرات التي يمكن سردها كما يلي .

١ – الاختلافات الفسيولوجية : ان الاختلاف في العمر ومايرافقه من اختلافات فسيولوجية يعتبر من العوامل المهمة التي قد تلعب دوراً فعالاً في خلق التصادم بين الوالدين والابناء . فالاختلافات الفسيولوجية التي ترافق الاختلاف في السن قد تعتبر

من العوامل الرئيسية للصراع بين الوالدين والابناء . وهذه الاختلافات تتنوع من فترة لاخرى ، فقد تكون واضحة وملموسة وحيوية في فترة ما ولا تكون كذلك في فترة اخرى ، فالاختلاف العضوي يكون بين الوالدين والاطفال أكثر من الاختلاف بين الاثنيين في مرحلة المراهقة ، ومع هذا فهذه الاختلافات في مرحلة الطفولة تطغى عليها حاجة الطفل الى الرعاية والاعتماد على الوالدين فينصاع لسלטتهم ويقبل بها ولايثور عليها – في هذه الفترة يكون الوالدين اقوياء والاطفال ضعفاء – اما في مرحلة المراهقة ومرحلة الشباب فتمتلص الحيوية عند الابناء الى كامل قوتها بينما تبقى على حالها او قد تبدأ بالضعف بالنسبة للاباء وهذا يقلل من تقبل الابناء للسلطة وفي نفس الوقت نجد عدم تقبل الاباء بالتنازل عن هذه السلطة طوعاً واختياراً . ان هذه الاختلافات ككل الاختلافات العامة تعتبر عامل ثابت موجود في كل المجتمعات المتحررة والتقليدية . الا ان المجتمعات التقليدية تحاول تجنب التصادم الذي ينجم عن هذه الاختلافات وذلك عن طريق تحديد مراكز الافراد وادوارهم بناء على العمر والجنس ، فهي تعطي مراكز محددة ومنفصلة لكل الاشخاص في الاعمار المختلفة وبذا تحدد من التنافس بين الافراد في الاعمار المختلفة – الكبار والصغار – للحصول على نفس المركز والابتعاد عن العواطف التنافسية كالغيرة والحسد والتمرد التي قد تجلب التصادم . وهذه المراكز تحدد السلوك المتوقع من الكبار والصغار والذي يكون مكمل لبعضه وليس متشابهاً او متماثلاً وبذا فان القيام بالوظائف يتم بالتعاون عن طريق فعاليات مختلفة ومتراصة ومشاركة وملائمة للحاجات الطبيعية لكل فئة من فئات العمر .

اما في المجتمعات المتحررة الحراكية الداينمكية فان اغلب المراكز من الناحية النظرية تستند على الانجازات والتأهيلات الشخصية بدلا من العمر وهنا قد تظهر المنافسة وذلك للميل للتفوق الطبيعي او العضوي ، فبني هذه المجتمعات نجد ان القيمة عالية على حيوية الشباب ، حيث يسعون الى الوصول الى المراكز المرموقة والى الساطة بتحمدي الكبار ومنافستهم . ومع حيوية الشباب قد نجد في نفس الوقت

قلة الفرص للشباب او سوء في توزيعها وهذا قد يؤدي بهم الى الشعور بالحرمان والى روح التعالي والكبرياء والغرور والاتجاه الهجومي عندهم من جهة والى الخوف والحذر والحسد وحب السيطرة عند الكبار من جهة أخرى وكل هذا قد يؤدي الى التصادم والصراع .

٢ - الاختلافات النفسية - ان الانسان يتطور طبيعياً واجتماعياً وحضارياً من مرحلة مرونة الطفولة الى مرحلة الصلابة والقوة للبالغين عن طريق تدرج عملية التنشئة الطبيعية والاجتماعية فاذا ما اقترنت هذه العملية بالتغيرات الاجتماعية وبقية المتغيرات في المجتمع فأن ذلك قد يؤدي الى ظهور اختلافات في التكيف بين الوالدين والابناء . وتظهر الاختلافات النفسية بين الوالدين والابناء بأجلى صورها في مرحلة المراهقة والشباب عند الابناء حيث تتعارض مثالية الابناء واقعية الاباء : وهذه الاختلافات تعتبر ايضاً من العموميات التي توجد في كل المجتمعات ، القديمة ، الحديثة ، الا ان مفعولها بالنسبة لظهور الصراع يختلف في هذه المجتمعات . فكل من الوالدين والشباب يدعون انهم يعرفون الحقيقة ويرونها وان معرفتهم لها هي المعرفة الحقيقية الصادقة لها ، وفي الواقع ان مثالية الشباب مبنية على قلة في التجارب والخبرات ويقابلها واقعية الوالدين المبنية على تجارب الحياة والزمن . فالكبار او الوالدين يتعلمون من الحياة ان القيم المثالية او المثل الخيالية التي كانوا يحملون بها ويقدمونها في مراهقتهم او شبابهم لا يمكن في احيان عديدة تحقيقها في الواقع او لا يمكن العمل بها والسير بمقتضاها اذ لا تنسجم مع واقع وحقائق الحياة في المجتمع ، ولذا فهم ينظروا اليها وكأنها اقل جدية ويضعوا محلها المثل الواقعية الفعالة العملية التي يمكن العمل بمقتضاها ، وكلما كبروا في العمر كلما قل اهتمامهم بالتمسك بالمثل المثالية فيحكموا عليها بكونها مقبولة شائعة ملائمة للحياة الواقعية ويحددوا واقعيتها وحقيقتها بالنسبة لملائمتها للواقع وتقبل افراد المجتمع لها . فالكبار

يقبل تمسكهم بالقيم المثالية ولا يزعجهم كونها غير حقيقية لانتمكن من الانسجام مع الواقع ويتخذوا بدلا عنها القيم الواقعية .

أما القيم عند المراهقين والشباب فانها تكون مثالية واقرب الى الخيال فهم لا يهتمون بإمكانية عملها او عدم عملها في المنظمة الاجتماعية وانما يركزون على اهميتها بالنسبة لهم لانها كما يعتقدون تمثل الصدق والحقيقة والواقعية . ان هذه المثالية غير المقيدة عند الشباب قد تؤدي الى تعقد نظراتهم الى الحياة وبالتالي الى التمرد وذلك لاصطدامها بالواقع الاجتماعي . فقابلية الشباب على العمل مثلا في سن السادسة عشر قد تكون مساوية لقابلية الرجل في سن الخامسة والثلاثين ، الا ان الاختلاف بين الاثنين اقترانها بدرجة عالية من المثالية وقلة في التجارب وخبرات الحياة عند المراهقين والشباب واقترانها بدرجة عالية من الواقعية ووفرة في التجارب والخبرات عند الكبار . وغالباً ما نجد ان الاولاد كلما كبروا كلما اصطدموا بالواقع فيحدث لهم ردود فعل مختلفة - ، اذ يكشفون ان المثل التي كانوا يؤمنون بأنها تمثل الحقيقة والصدق والواقعية تكون ليست كذلك . وعندئذ يظهر لديهم صراعاً عقلياً يأخذ صوراً متعددة - فهم لا يعرفوا - ان المثل قد تكون مفيدة ملزمة دون ان تكون صادقة او ثابتة ، وقد يؤدي كل هذا الى سلوك وردود فعل متعددة ، فقد يتمسك بها - بالمثل - ويتمرد على الواقع او قد يترك كل القيم المثالية والواقعية على حد سواء ويتكون لديه اتجاه سخرى نحو الحياة او قد يتكون لديه كبت عاطفي مع اظهار اللامبالاة الخارجية المقترن بحكمه على ان العالم شيء لا وجود للصدق والمتانة في المثل فيه (*) . فالنزعة الاصلحية للشباب ومثاليتهم وما يترتب عليها من سخريتهم

(*) هذا بخلاف نظرة الكبار الذين يرون عدم متانة او ثبات القيم وعدم حقيقتها ولكن من دون ربطها بالعواطف المثالية فهم يستفيدوا من القيم المثالية او الواقعية وذلك حسب ما يلائم اغراضهم وما يقتضيه الواقع .

السلبية نحو واقعية البالغين قد يؤدي الى الصراع مع الكبار - الوالدين - .
فتمتد الحياة في المجتمعات الحديثة والتخصص والمرونة الاجتماعية
وضرورة استمرار الدراسة لسنين طويلة تعمل على فصل البالغين عن الشباب
والناحية النظرية والعملية - الدراسة وتجارب الحياة - ولكنها تعمل غالباً
على فصل المثل عن الحقائق وتطرح معاً الايدولوجيات والمفاهيم المتغايرة
غير الملائمة والتي تؤدي الى نوع من الصراع بين الفئات المختلفة. (٢)

٣ - الاختلافات الاجتماعية - ان الاختلافات الاجتماعية بين الوالدين والابناء
تكون عاملاً عاماً ومحمولاً لخلق الصراع والتصادم بين الاثنين ، فهي تشبه
الاختلافات البيولوجية من انها لا تحقق الصراع بذاته ولكنها قد تساعد
على حدوثه او تجنبه ، فهي ظاهرة لصيقة بالمنظمة الاجتماعية .

ان المركز الاجتماعي والوظيفي يعطي على الاغلب اما على أساس العمر - كما
هو الحال في المجتمعات التقليدية او على اساس المنافسة - . وعلى الرغم من
ان المراكز في المجتمعات الحديثة تعتمد على المنافسة الا انها تتضمن اختلافات في
المراكز بين الاباء والابناء . فيجد كل منهم نفسه ضمن محتوى حضاري مختلف
بوجهات نظر مختلفة ، فنجد مثلاً ان الشباب له وجهة نظر انتقادية نحو الطرق
والاساليب المتعارف عليها للسلوك في المجتمع - النظم الاجتماعية - وذلك لأنه
لم يدخلها بعد الا انه يتأثر بها يشعر انه غير قادر على الحصول على الاشباع منها ،
ويتاومها لان مصالح البالغين مضدونة فيها بينما يبعدها عنها ، وهذا يخلق
الاتجاه الانتقادي حولها . ويؤدي الى الصراع بين الكبار والشباب .

ان التفهم الواقعي بين الاجيال المختلفة وموقع السلطة الابوية وتدرجها
يؤدي الى تفهم كيفية ظهور الصراع بين الوالدين والابناء . فالسلطة ظاهرة
مهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ضمن الوحدة العائلية ، فمسؤولية تنشئة وتدريب
الاطفال تقع على عاتق الوالدين وضمن اطار الحضارة والتقاليد والعادات

المتغلغلة في المجتمع . وحين يقومون بهذه الوظيفة فانهم يتمتعون بالسلطة بمزاياها والتزاماتها .

وعلى الرغم من ان هذه السلطة تشمل كل نوحى الحياة فان الطفل يخضع لها لشعوره ان العائلة كأبي جماعة اولية مترونة بذاته فهو يفهم ويستجيب بسهولة لمشاعر الاخرين فيها ، كما انها - العائلة - هي محيطه الرئيسي وحتى الوحيد في مرحلة الطفولة ، فهو يعتمد اعتماداً كلياً عليها وتكون السلطة الوالدية هي السلطة الوحيدة التي يعرفها والتي يتقبلها وتكون مغروسة في قرارة نفسه . فني المجتمعات التقليدية نجد هذا الخضوع للسلطة يستمر الى الكبر أما في المجتمعات الحديثة فيبدأ الصراع كلما كبر الطفل وذلك لظهور وكالات خارجية للتنشئة تساعد على اظهار ارادته وتبرمه بسلطتها - العائلة - خاصة اذا كان هناك تعارض بين وكالات التنشئة المتعددة .

ان فترة امتداد السلطة الابوية تتضمن تغيير واعادة تكيف بالنسبة للوظائف المتعاقبة للوالدين والابناء ، فمرحل او فئات العمر واحدة يمر بها على التوالي كل من الالباء والابناء ، اي اذا عاش المرء حياة كاملة فانه سيمر بكل هذه المراحل فالابناء في مرحلة الشباب تتوسع شخصياتهم الاجتماعية فيحصلون على كمية هائلة من التراث الحضاري ويتبعون بوظائف ومراكز متعددة فيكون المستقبل اللامهم (*) اما الكبار فانهم يتركون هذه المرحلة لان مستقبلهم هو اولادهم اي ان الاولاد يمثلون ذلك المستقبل . وهنا تظهر الشئمة بين مصالح الوالدين والابناء ، فالشباب يفكر بمستقبل خاص به يستقل فيه عن والديه بينما يضع الوالدين وزناً واعتماداً كبيراً على اولادهم فمستقبلهم يتضمن اولادهم . وهذه الحالة تظهر كأتجاه عام في اغلب المجتمعات الا انه يمكن تجنبها في عدد كبير منها - خاصة

(*) هذه المرحلة التي يتركها البالغين خلفهم .

التقليدية - وذلك لوجود نظام احترام الصغار للكبار واهمية العمر بالنسبة للمكانة الاجتماعية ، اما اذا فقد المجتمع هذه القيم الخلقية والروحية فيصبح مركز ودور الكبار مأساة في المجتمع (*).

ان صور السلطة الوالدية في المجتمعات المتحررة تؤدي غالباً الى شدة الصراع بين الوالدين والابناء ، وذلك نتيجة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع في المجتمع وما يترتب على ذلك من تصارع في القيم وتنافس حول السلطة والمراكز الاجتماعية والاقتصادية وضعف الترابط العائلي ... الخ وهذا التغيير السريع اعطى للكبير والصغير محتوى اجتماعي مختلف يتضمن تصارع قيم الوالدين والابناء - اي الصراع بين القديم والحديث - فالوالدين لا يقبلون قيم ابنائهم ويرفضونها اذ من المفروض انهم متبوعون وليسوا بتابعين . هذا وان افكار وقيم الشباب عن السلطة مثلاً قد تختلف عن افكار الوالدين عنها ، فهم يتأثرون بأفكار وكالات وتنظيمات متطورة خارجة عن حدود العائلة - الجامعة وكتابات الاساتذة والاختصاصيين والخبراء المتحررين والتقدميين - وهذا غالباً ما يوسع الشقة الفكرية بين الوالدين والابناء ، ويعطي للابناء الثقة بالنفس - وحتى في بعض الاحيان الغرور - فيشعرون انهم لا يقبلون قدرة في الفهم والادراك والتفكير واتخاذ القرارات عن والديهم .

وكذلك تظهر في هذه المجتمعات المنافسة الصريحة حول المراكز الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع وذلك لان هذه المراكز تعتمد على القابلية الفردية والحركة العمودية ، اي لاتعتمد على العائلة او على العمر . ويتبع هذا ان مستقبل الشخص العملي ومركزه يقرر في مرحلة المراهقة بدلا من مرحلة الولادة ، فيكون للمراهقين كما لوالديهم رأي في هذا القرار . ونظراً لوجود الاختلاف في نظرة الطرفين فأن تعاونهم للوصول الى هذه الاهداف يكون

(*) وهذا ما يحدث فعلاً في بعض المجتمعات الحديثة المتحررة .

ضعيفاً اذ انهم يقيمون احتمالات المستقبل بصورة مختلفة فينتج عن ذلك اصطدام في الرغبات والارادات . ومن الطبيعي ان هذا الاصطدام يكون بدرجة اقل في المجتمعات التي يكون فيها الاختيار لصور الحياة محدداً ومستقراً - المجتمعات التقليدية - .

واخيراً فان النظام العائلي الحديث قد يساعد على الصراع ضمن العائلة الصغيرة وبالتالي الى عدم استقرار الوحدة العائلية ، فطبيعة العلاقات العائلية ضمن هذه العائلة قد يعتبر عاملاً مساعداً على التصادم بين افرادها خاصة بين الوالدين والابناء ، فالعائلة المفضلة في المجتمعات المتحررة هي العائلة الصغيرة البسيطة وهذا يجعل من الممكن وجود كثافة وتركيز في المشاعر العائلية وفي نفس الوقت نجد تشتيت في الفعاليات المشتركة لافراد العائلة . ففي المجتمعات التقليدية تكون العائلة كبيرة مركبة تشمل عدداً كبيراً من الاقرباء ونجد ان العواطف والمشاعر الترابية تنترن بفعاليات مشتركة مرزعة على افراد العائلة الكبيرة وعلى حلقة كبيرة من الاقرباء ، فالطفل فيها يجد من السهولة اللجوء الى هذه الحلقة الكبيرة لاشباع حاجاته العاطفية وبذا يكون هذا الاشباع مرزعاً على عدد كبير من الاقرباء فالتركيز العاطفي يكون اقل بالنسبة لكل قريب وهذا يؤدي الى احتمال نسبة قليلة من الصراع ، واذا حدث نوع من الصراع بين قريبين فأن معالجة ذلك تكون بتغيير الاشباع عن طريق توجيه الحقوق والواجبات - العلاقة - الى قريب اخر . اما في المجتمعات الحديثة فأن العائلة تكون صغيرة بسيطة حيث نجد فيها كثافة وتركيز في المشاعر العائلية من جهة ومن جهة اخرى تشتيت في الفعاليات لافراد العائلة ، حيث نجد ان من الممكن وصول النرد الى اغلب اهدافه ومتطلباته خارج العائلة ، وعلى الرغم من التعارض الظاهري بين هاتين الصفتين الا انهما في الواقع مترابطتان ويمكن ارجاعهما الى نفس العوامل في الكيان الاجتماعي . فالفعالية قد تقل او تزيد من كثافة المشاعر وذلك بأبعاد الفعاليات المشتركة بين الاقرباء العديدين . ففي هذه العوائل نجد ان المشاعر ترتبط بفعاليات

مشتركة قليلة نسبياً وتتركز ضمن العائلة الصغيرة النوواة وبعيدة عن بقية الاقرباء وهذا قد يؤدي الى عدم استقرار العائلة وازدياد قلقها . ان كون العائلة النوواة تمثل اصغر وحدة قرابية يؤدي الى ان كمية كبيرة من المشاعر تتجه نحو عدد قليل من افراد وقد يؤدي هذا الى ظهور عقده نفسية في حالة عدم اشباع هذه الحاجات من قبل الافراد العائلة الصغيرة فلا يجد من الاقرباء من يتجه لهم لاشباع هذه الحاجات وهذا التركيز العاطفي وعدم الاستقرار قد يؤدي الى الصراع بين الوالدين والابناء ضمن العائلة النوواة . (٣)

اضافة الى كل هذه العوامل هناك عاملا دينميكياً متغيراً يعتبر من اهم العوامل التي تلعب دورها في ايجاد الصراع العائلي بصورة خاصة الا وهو التغير الاجتماعي السريع الذي يظهر الشقة والتباين بين جيل واخر حيث يعيش الوالدين ضمن اطار معين بينما ينشأ الشباب في اطار اخر غالباً ما يختلف عن اطار الوالدين الذي يشار اليه بالمحافظة والرجعية بينما يكون الشباب ثائراً متحرراً ، ونتيجة لهذا يحدث التصادم في العواطف الحدية . ان سرعة التغييرو يعتبر عاملا مهماً في الصراع اذ نجد الاخير اقوى في فترات الثورات او بالنسبة للمجتمعات الحركية حيث تكثر الهجرة من الريف الى المدن (*) (٤) . ان التغير الاجتماعي السريع يخلق التصادم اذ انه اضافة الى الاختلافات الداخلية بين الوالدين والابناء - وهي اختلافات عامة وشاملة لايمكن التهرب منها - هناك اختلافات خارجية وهي المتغيرات التي تلازم نفس مراحل الحياة مع اختلاف العوامل الحضارية لكل جيل . فالوالدين والابناء يمرون بمراحل تطور مختلفة في وقت واحد وتكون المحتويات التي عاشها الوالدين عندما كانوا في نفس مرحلة اولادهم

(*) هذه المجتمعات تمر بمرحلة تنوير سريع جداً وفي فترة قصيرة وتظهر سيطرة الشباب على السلطة وتحسمهم للمبادئ الجديدة للتخلص من المبادئ القديمة التي يمثلها الوالدين . وقد اثبتت بعض الدراسات حول المراهقين - بمقارنة مجتمعات متعددة - ان المجتمعات المتحررة السريعة التغير كالامريكية مثلاً يوجد فيها درجة كبيرة من الصراع بين الوالدين والابناء .

– المراهقة والشباب – مختلفة عن المحتويات التي يعيشها الابناء في الحاضر ان مسؤوليتهم في تنشئة اولادهم تؤدي بهم الى محاولة تطبيق مبادئ التنشئة التي كانت ملائمة في وقتهم – اي التي طبقت في تنشئتهم – والتي كانت مبنية على مفاهيم واساليب معينة قد لا تتلاءم مع مستلزمات التنشئة في الوقت الحاضر. وقد يستطيع بعض الاباء من تطوير نظرتهم الى الحياة الجديدة او تغيير مفاهيمهم السابقة لتلائم المفاهيم الحاضرة وبذا يحدون من التصادم مع ابنائهم ، الا ان عدداً كبيراً من الوالدين لا يستطيعون مجاراة العصر وتغيير طرق واساليب تفكيرهم التي تستند على تجاربهم الاجتماعية السابقة – والتي غالباً ما تتصادم مع طرق واساليب العصر الحديث – وبذا يزداد الصراع بين الطرفين . فالفجوة الموجود في « دورة الحياة » بين الوالدين والابناء هي الاساس الرئيسي للاختلافات الرئيسية بين الطرفين سواء أكانت طبيعية ام نفسية ام اجتماعية وهي التي تساعد على وجود الصراع .

المبحث الثاني

الطلاق

قبل الكلام عن الطلاق في المجتمعات المتعددة واسبابه ونتائجه يتبادر الى الذهن مجموعة من الاسئلة التي تحتاج الى توضيح وتفسير منها مايتعلق بمفهوم وطبيعة الطلاق ، ومنها مايتعلق بالاهداف التي تتوخى منه ، والنتائج المترتبة على ذلك .

للإجابة على هذه الاسئلة نجد من الضروري البحث في مفهوم الزواج . اذ ان مفهوم الطلاق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم الاجتماعي للزواج ، وهل الزواج شيء آلهي مقدس ام انه عمود من العمود المدنية ؟ فاذا كان الزواج الهياً وشيء مقدس فعندئذ يكون ابدياً لايمكن حله بالطلاق ولأي سبب من الاسباب . اما اذا كان الزواج عقد مدني فاننا لايمكن الهروب من القول انه كأني عقد مدني يمكن حله تحت ظروف خاصة . غير ان الزواج يختلف عن العمود المدنية الاخرى بكونه عقد ذو صفة خاصة روحية ومعنوية ، وهو اتحاد نفسي واندماج ذاتي حسي ووجداني . ويحرص المجتمع بشتى الوسائل للمحافظة على عقد الزواج وانجاحه تلافياً للخسائر الباهظة - النفسية والمادية المترتبة على حله . وهذا مايجعلها تهتم بعقد الزواج والدخول اليه والمحافظة عليه اكثر من تأكيدها على رفض السماح باصلاح غلطة ارتكبت منذ البداية بعقد الزواج المبني على اسس غير حكيمة .

وقد نتساءل عن العلاقة الزوجية وهل هي مجرد علاقة قانونية يحددها الشرع رسمياً ام انها تتضمن ارتباطاً حسيّاً ونفسياً واندماجاً روحياً وعاطفياً ؟ فاذا

اعتبرنا الزواج ترابطاً مبنياً على الانسجام والتآلف والاندماج فيكون عقد الزواج مجرد اجراءات ومراسيم تستغرق دقائق معدودات هدفها مجرد الاعلان والاعتراف بحقوق الزوجة وحماية حقوق الطرفين . وفي هذه الحالة عندما ينعدم او يزول الانسجام والتآلف وينحل الارتباط الحسي وتحل محله النفرة والكراهية والقسوة وعدم الانسجام والاختلاف فليس هناك قوة قانونية او اجتماعية تستطيع اعادة الارتباط الحسي والروحي والانسجام واجبار الزوجين على الاستمرار في الحياة معاً. وفي هذه الحالة فإن تفكك العلاقة الزوجية ، يحدث لمجرد انعدام هذا الارتباط الروحي والطلاق يمثل اعلان رسمي يقر انفصام هذه العلاقة وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للطرفين واطفالهم . واننا عندما نعتبر الزواج علاقة وجدانية يسجل القانون بدايتها ونهايتها ولا يكون له - اي للقانون - اي قوة بالنسبة لدوامها ، فإن وظيفة الطلاق لا تعدو اكثر من كونه مراسيم ملائمة لانهاء علاقة منتهية ومنحلة مسبقاً ، وهذا يتطلب تنظيم الطلاق اجتماعياً وقانونياً للحفاظ على مصلحة الاطراف المعنية . وعلى المجتمع ان ينظر الى الطلاق نظرة واقعية فيقبل به في الحالات الضرورية وينظمه ليتلاءم مع مفهوم الزواج في المجتمع . فالسعادة والاستقرار في العلاقات الزوجية والعائلية مهمة بالنسبة للحياة العائلية والاجتماعية ، ولافائدة من اغلاق باب الطلاق اذ ان المحافظة على الزواج لاتتم بطريقة قسرية وبالقوة وانما تكون ثماراً اختيارية من خلال التأكيد على اهمية العلاقة الزوجية الصحيحة وكيفية انجاحها والحد من العوامل المؤدية لفشلها . والمسألة الحيوية المهمة هي ليست متعلقة بكيفية منع الافراد الراغبين في الطلاق من الحصول عليه ولكن في منع اكبر عدد ممكن من الازواج في الرغبة فيه وذلك بالعمل على الحد من العوامل المؤدية الى عدم الاستمرار في العلاقات الزوجية . ان المجتمعات تحاول بشتى الوسائل تجنب العوامل المؤدية الى الصراعات الزوجية وتحاول حل هذه الصراعات واتقاذ الحياة الزوجية من مخاطر التفكك . ان من أهم

العوامل المؤدية الى الحد من الخلافات الزوجية هو الاختيار الحكيم الذي يتم حسب اسس صحيحة مبنية على التفاهم والانسجام والاحترام والقيم والمفاهيم المشتركة . وهذا كله يخفف من ارضية الاختلاف والنزاع ويساعد على حل المشاكل التي قد تطرأ بعد الزواج . وقد تجابه الزوجين اختلافات ومصاعب متعددة لكنها تعتبر غير مهمة اذا ماقورنت بالوجوه الجميلة للعلاقات الزوجية المبنية على الانسجام والتلاءم والقيم والاهداف المشتركة . فالحد من الطلاق اذن هو الاختيار الحكيم والاهتمام باستقرار العلاقة الزوجية اي التكيف للزواج . فالفشل في الحياة الزوجية يرجع الى سوء الاختيار وانعدام القابلية للتكيف او الجهل بالادوار الزوجية الصحيحة والعمل الجاد لانجاحه ، فاذا وجد نقص في ناحية من هذه النواحي فانه يمكن ان يعوض هذا النقص او الفشل بالتركيز على النواحي الاخرى وتقويتها .

العوامل المؤدية للطلاق :

من الواضح ان هناك عوامل عديدة تساعد على فشل الزواج ومن ثم تؤدي الى الطلاق ، وهذه العوامل هي التي تحدد سلوك الافراد وعلاقاتهم الاجتماعية والعائلية على حد سواء . فنجاحهم وفشلهم بالحياة بصورة عامة والزواج بصورة خاصة تتحدد بدرجة كبيرة بهذه العوامل . ان هذه العوامل قد تكون خارجة عن ارادة الفرد او قد تكون داخلية تقترن بالشخص ذاته واحواله النفسية فتؤثر في سلوك الافراد وتحد منها .

ان كلا من الزوجين محاط بعوامل اجتماعية خارجية تحتاج الى تكيف لثلاثم حياتهم وفي نفس الوقت يكون الطرفان بحاجة الى تكيف انفسهم لها . ان الاختلاف في التميم والاتجاهات والمعتقدات الدينية والسياسية والامور الثقافية والعنصرية كلها امور قد تساعد على التصادم والصراع والاختلاف الذي

يؤدي الى الاحباط والشعور بالقلق وعدم الاستقرار ثم ان القيم والاتجاهات والاحوال تكون دائماً في تغير مستمر وعلى الزوجين ان يكيفا انفسهما لتتماشى مع هذا التغير . ان تأثير هذه الاحوال على الزواج يظهر كنتيجة لرد فعل الزوجين لها (٦) .

ان التحديد غير الواضح لادوار الزوجين وغموضها وفقدان الثقافة العائلية يعتبر عاملاً اخر لفشل الزواج ، فالجهل بالاحتقوق والواجبات الزوجية يؤدي الى التخبط في العلاقات الزوجية واساءة فهم هذه العلاقات (٧) . وقد تلعب القوانين الوضعية للاحوال الاجتماعية والعائلية دوراً هاماً في نجاح او فشل الزواج ، فاذا لم تكن هذه القوانين ملائمة للتطور الاجتماعي والعائلي فان ذلك سيؤدي الى حصول فراغ بينهما وبين المفاهيم الحديثة للعائلة والزواج وهذا قد يؤدي الى مجابهة الزوجين لصعوبات عديدة وبالتالي الى الفشل في حياتهم الزوجية (٨) .

ان الضغوط القرابية والعائلية قد تعتبر من الاسباب المفككة للروابط الزوجية والى فشل الزواج . فتأثير الاقرباء والأهل قد يكون ايجابياً او سلبياً او قد يكون عاملاً حياًدياً .

اضافة الى كل هذه العوامل فان هناك عوامل شخصية قد تلعب دورها في فشل الزواج او نجاحه ومن اهمها درجة او مدى نضوج شخصية الزوجين والتي تتميز بوجود او عدم وجود فلسفة موحدة للحياة . فوجود فلسفة او نظرية منظمة واقعية للحياة ، تساعدهم على الوصول الى قيم منظمة حول الاشياء واهميتها في الحياة فهي تمثل نظاماً حياًدياً مترابطاً مقبولاً ، وهذا يعطيهم الشعور بالتوازن حيث لا يتوقعون اكثر مما هو ممكن من الحياة ، وبالتالي يقبلون بعض الامور التي قد لاتعجبهم الا انها تعتبر جزءاً من الحياة ، لذا فهم لا يسمحون لها ان تهدم التيم العظيمة والاعتناع الذي غالباً مايرتبط بها . والفلسفة الموحدة للحياة تعني ان الشخص استطاع الوصول الى نظام قيمي معتمداً على مفهوم طبيعة العالم (٩)

ومن الطبيعي ان تكون للشخص فلسفة في الحياة وفلسفة في الزواج اذ ان الاخير هو جزء لا يتجزأ من الحياة وصورة من صورها . ولكن قد نجد في بعض الاحيان ان هناك اشخاصاً لهم فلسفة محددة للحياة ولكنهم لا يؤمنون بأهمية وجود فلسفة للزواج وقد يكون هذا التجاهل ارادياً او غير ارادي ، حيث يعتقدون بان الزواج يكيف نفسه بنفسه وطبقاً للظروف . ويرد على هذا القول ان الزواج يزداد قوة وتماسكاً اذا ماتوصل الزوجان منذ البداية الى فلسفة موحدة واقعية حول العلاقة الزوجية ، فيتوصلون الى مايمكن توقعه اوعدم توقعه من الحياة الزوجية وماهي الصعوبات في هذه الحياة وكيفية التخلص منها . هذا وان الفكرة الخيالية المثالية للزواج التي تبرزها بعض الادبيات – الروايات والافلام مثلاً – قد تؤدي الى ايجاد فكرة مغلوطة عن الزواج ، اذ في الحقيقة ليست هناك حالة مثالية او كاملة في الحياة ، وتوقع الزوجين لهذه الحالة المثالية وفشلهم في الوصول اليها قد يؤدي الى عدم القناعة والتذمر واليأس ومن ثم خيبة الامل والتمرد والصراع .. كما ان هناك عدداً من الافراد لايعرفون المكونات الحقيقية للسعادة او مايجلب السعادة لانفسهم وللآخرين – اي كيف يسعدون ويسعدون ، وقد يكون ذلك راجعاً الى عوامل لاشعورية تتضمنها العلاقات البشرية . اضافة الى ذلك فان نجاح الزواج يعتمد ايضاً على قدرة الطرفين لتطوير وتنمية شخصيتهما طبقاً للظروف المستجدة في الحياة بصورة عامة والزواج بصورة خاصة –

ان تميز الشخصية بتطلع انشراحي متفائل ورؤية حكيمة تساعد الفرد على معرفة نقاط قوته وضعفه واغلاطه وحسناته وكذلك تساعد على مشاركته للآخرين في تفهم الطبيعة البشرية (١٠) وبذا تكون نظرتة الى ذاته ونظرة الآخرين لها واحدة . ان انعدام هذه الصفات قد تكون عائقاً في سبيل انجاح الزواج وبالتالي تؤدي الى الطلاق.

ان الشعور بالفردية وعدم تحمل المسؤولية والاعتماد على الغير والتركيز على المالح الشخصية والاهتمام بالذات من دون الاهتمام بالطرف الاخر – او

بالعائلة ككل - والتركيز على الاخذ دون العطاء كلها عوامل تخلق حالات تساعد على النشل في الزواج .

ان الاختلاف الواضح في شخصيات الزوجين وحاجاتهم النفسية يلعب دوراً واضحاً في عدم استمرار العلاقة الزوجية . وقد تكون هذه الاختلافات غير مهمة بالنسبة للطرفين عندما يكونان واقعين في الحب والخيال ، ولكن اهميتها تظهر بمرور الزمن عندما يفقد الحب بريقه وقوته وبالتالي سيطرته على الطرفين .

ولقد بين «كود»(*) ان شخصيات عدد كبير من المطلقين تكون غير اضجة وانهم غالباً ما يكونون مريضي الشخصيات ولا يصلحون للزواج كلياً ، اذ هناك ازدواج وصراع في شخصياتهم . وهو يؤكد على ان الطلاق يدل على عدم النضوج ويعتبر عملاً غير عقلاني ، اذ ان التحليل العملي والمنطقي للامور يساعد على حل كل المشاكل بما فيها الزوجية (١١) . كما وجد أيضاً - في دراسته - ان شخصيات المطلقين غير طبيعية ومريضة وتحمل في طياتها الرغبة في تحطيم حياتهم الزوجية وعدم قدرتهم على التكيف لها ، وتعوزهم القابلية على حل المشاكل النفسية والعاطفية خاصة في وقت الازمات .

وقد وجدت دراسات «تيرمان» ان هناك بعض الصفات التي تميز شخصية الزوجين الفاشلين وغالباً ما تساعد على تفكك العلاقة الزوجية وتؤدي بالتالي الى الطلاق . ان من صفات الزوج الفاشل كونه متقاب الطباع ، معقد ويشعر بالنقص لا يحب المساهمة في الحياة العامة فهو يتأثر بالرأي الاجتماعي ويشعر بالخوف وبعدم الضمان الاجتماعي ، وهذا الشعور يدفعه الى ان يتجه نحو السيطرة في علاقاته مع رؤوسيه ومع النساء والضعفاء ، كما يرفض القيام بالادوار الثانوية وبالاعمال التي تظهر فيها المنافسة مع المتفوقين ، غير منظم في اعماله لا يحب

(*) قام بدراسة لعدد من المطلقين - ٣٣ - فوجد ان شخصياتهم المريضة لها اثر كبير في فشل الزواج .

الدخول في التفاصيل ، يمارس احلام اليقظة ، متطرف في قيمة الجنسية والخلقية والسياسية والدينية .

اما صفات الزوجة الفاشلة ، فهي تتميز بشعور عميق بالانقص ينتج عن اتجاه عدائي وعدم استقرار نفسي وعاطفي ، من السهولة مضايقتها واستفزازها ، متحكمة اذا كانت لديها سلطة ، فعالة في الاعمال التي تبرز اهميتها ، تبذل جهداً كبيراً في توسيع معارفها ويهمها ان تكون مهمة بدلا من محبوبة ، في مجال العمل تتميز بروح المبادرة او المهاجمة العنيفة ، لاصبر لها في العمل ولذا لانتراح للعمل المنظم ، شعورها مركز على ذاتها ، انانية متطرفة بالنسبة للحياة الاجتماعية والدينية والسياسية (١٢) .

وعلى العموم يمكن القول بأن العوامل المشار اليها اعلاه تعتبر هي الاسباب الحقيقية التي غالباً ما تؤدي الى الطلاق ، اما الاسباب القانونية المباشرة التي تدفع الى الطلاق فهي غالباً ليست الاسباب الحقيقية له وانما هي الاعذار التي يستند عليها الزوجان للحصول على الطلاق .

والخلاصة ان الطلاق كظاهرة وكممارسة وتجربة مرتبط نظرياً وبقوة الى (الفكرة) حول مجموعة من النماذج القيمية القوية التي لها علاقة بالصراعات الزوجية والعائلية ، وهو دليل على الضغوط الشخصية وعلى الضغوط في التركيب الاجتماعي والعائلي وعلى الانانية الفردية ويعتبر فشلاً خلقياً وحالة مؤلمة لها عقوبات اجتماعية واخلاقية لانه يخالف التمس الخلقية لروابط المحبة والانسجام الخ . ولكن على الرغم من هذه الحقيقة فانه يحدث باستمرار وفي عدد كبير من المجتمعات وبنسب عالية .

الطلاق في المجتمعات المختلفة

ذكرنا ان الطلاق ظاهرة عامة في كل الازمان وبالنسبة لكل المجتمعات البدائية منها والمتحضرة القديمة والحديثة على حد سواء فهو موجود بوجود الاعتراف بالزواج .

الطلاق في الشعوب البدائية : -

ان الطلاق في المجتمعات البدائية شائع ويتميز ببساطة اجرائته ومراسيمه . وقد وجد هوبهوس من دراسته الى ٢٧١ مجتمع بدائي ان ٢٦٠ مجتمعاً منها تسمح بالطلاق لسبب او اخر وان ١١ مجتمع منهم فقط تحرم الطلاق ولا تسمح به لاي سبب من الاسباب . وضمن المجتمعات التي تبيح الطلاق وجد ان ٤٨٪ منها تسمح به لرغبة اي من الطرفين و ٢٣٪ منها تسمح به للزوج فقط و ١٪ تسمح به للزوجة فقط و ٢٤٪ منهم تسمح به للزوجين ولكن لأسباب معينة وخاصة (١٣) .

ان اسباب الطلاق عند الشعوب البدائية تتراوح من ابسط الامور الى اكثرها تعقيداً وجدية . ومن اهم واعم الاسباب واكثرها شيوعاً هي الخيانة الزوجية - خاصة خيانة الزوجة - . ولكن على الرغم من هذه الحقيقة فان هناك بعض المجتمعات البدائية التي لا تسمح بالطلاق بسبب الخيانة الا انها تسمح به لاسباب بسيطة كعدم اجادة الطبخ والشك بسحر الزوجة ... والخ . ويعتبر العقم والاهمال وعدم الالتزام بواجباتها الزوجية والكسل وسوء الطباع من الاسباب العامة التي تبيح للزوج طلاق زوجته ، اما الاسباب التي تبرر للزوجة طلاق زوجها فمن اهمها التمسوة والاهمال وسوء المعاشرة وقد يحق لها ايضاً طلاقه لعدم قدرته على خياطة ملابسها وملابس الاسرة او عدم كفاءته للعناية باطفالهم وادارة شؤون البيت (١٤) . ويجب ان نلاحظ ان سهولة الطلاق البدائي وبساطة اسبابه لاتعني حتمية ارتفاع نسبة حدوثه . صحيح ان هناك مجتمعات بدائية نجد فيها هذه النسبة عالية جداً الا ان هناك مجتمعات اخرى نجد فيها انخفاض هذه النسبة التي قد ترجع الى وجود بعض العوامل التي تحد من حدوثه ، كشمس العروس والرأي العام والنظرة الاجتماعية للطلاق واعتباره شر يستوجب العقوبات الاجتماعية وغير ذلك من الامور الاقتصادية والاجتماعية . فنسبة الطلاق تختلف اذن بالنسبة لمختلف التباثل البدائية فهو يظهر بكثرة مثلاً عند « قبائل الكراي وقبائل الزولا وقبائل الهوبي » (١٥)

ونجد ان نسبة الطلاق في بعض هذه المجتمعات تكون أعلى من نسبته في المجتمعات الصناعية الحديثة (١٦) وعلى الرغم من هذه الحقيقة واعتبار الطلاق كحل او اجراء لانهاء العلاقة الزوجية لاسباب أو أخرى فان ممارسته غير مستحبة في كل هذه المجتمعات .

ان الاثار المترتبة على الطلاق في هذه المجتمعات لا تؤثر بنفس العمق على التنظيم الاجتماعي والاقتصادي - الذي نجده في المجتمعات المتحضرة - اذ ان الطلاق هنا وفقدان الاب يتطلب تكييفاً بسيطاً في الناحية الاجتماعية والاقتصادية لان كل البالغين في الجماعة يعتبرون كالوالدين للاطفال ، كما ان العلاقة الزوجية لا تتضمن درجة كبيرة من المشاعر والعواطف والحب لذا فان الاثار العاطفية المترتبة على الطلاق تكاد تكون معلومة (١٧) .

الطلاق في المجتمعات المتحضرة -

اما الطلاق في المجتمعات المتحضرة القديمة منها والمعاصرة فهو نظام معترف به من قبل الاعراف والقوانين .

ففي وادي الرافدين - عند السومريين والبابليين - كان الطلاق والزواج على حد سواء منظم بشرائع تتجسد بقوانين مكتوبة . وقد كان حقاً للرجل والمرأة على حد سواء وتحت ظروف معينة ولاسباب محددة . ففي شريعة حمورابي كان الطلاق من ضمن الامور الاساسية التي بحثتها واولتها اهتمامها . وقد ذكرت ان للزوج الحق في تطليق زوجته لاسباب اهمها العقم ، اذ ان هدف الزواج الرئيسي هو انجاب الاطفال فاذا لم يحقق الزواج هذا الهدف اعتبر لاغياً وفي هذه الحالة للزوجة ان تسترد مالها وجهازها . وقد سمحت هذه الشريعة - للزوجة الحق في طلاق زوجها ، وبحلود معينة كأن يتعسف الزوج في معاملتها ويعشق عليها ، فعندئذ للتاضي بناء على طلبها ان يحكم بطلاقها وارجاعها الى

الى اهلها مع ممتلكاتها ، فالطلاق مسموح به اذن لاسباب معينة ويترتب عليها اثاراً معينة بالنسبة لحقوق وواجبات الزوجين واطفالهم .

وقد اهتم الفراعنة بالطلاق واعترفوا به كنظام يتضمن قواعد معينة تحفظ حقوق كل من الزوجين ولاسباب محددة ، كالخيانة الزوجية والعقم وسوء المعاشرة وغير ذلك من الاسباب . واذا ما طلق الزوج زوجته من دون مبرر او سبب مقنع فعليه ان يدفع لها مالا كتعويض لها عن ما يلحقها من اضرار من سوء استعمال هذا الحق . (١٨)

وعند قدماء اليونان كان الطلاق معروفاً وممارساً ومنطقياً . ولكن على الرغم من هذا فانه كان نادر الحدوث في العصر القديم ومسموح به فقط في حالاتي الزنا والعقم وقد يعطي الزوج الحق في طلاق زوجته اذا كان الزواج قد تم عن طريق الشراء وعندما اصبح الزواج بالشراء نادراً في العصر الكلاسيكي استمر حق الزوج في تطليق زوجته . وقد ازدادت نسبة الطلاق في هذه الفترة واصبح للزوجة الحق ايضاً في الطلاق ولو بصورة متييدة ، اذا اصبح لها الحق في ان تتقدم للتضام طالبة الطلاق ومبينة الاسباب الموجبة له كالأضرار الناجمة عن العيش مع الزوج ومعاملتها بالقسوة واستهتاره ومجونه وهجره لها . لقد تعددت اسباب الطلاق في هذه الفترة واصبحت كما يلي :

- ١ - المرض العقلي
- ٢ - الجنام
- ٣ - العجز الجنسي
- ٤ - تعدد الزوجات
- ٥ - الهجر
- ٦ - التسوة
- ٧ - اعتداء احد الطرفين على حياة الطرف الاخر .
- ٨ - الصراعات الزوجية المستمرة (١٩)

وفي المجتمع الروماني القديم كان الطلاق نادر الحدوث على الرغم من اقرار القانون للطلاق من دون قيد او شرط . فكان للزوج الحق في طلاق زوجته حسب هواه ومن دون مبرر او سبب وجيه . ويتبع بارادة الزوج وحده او باتفاق الزوجين عليه . اما الزوجة فلا حق لها في طلب الطلاق اذا رفض الزوج ذلك . وعلى الرغم من سهولة الطلاق في هذه الفترة الا ان حدوثه كان نادراً لأنه كان يعتبر فضيحة وطنية ووصمة اجتماعية ومخالفاً للتقاليد والاعراف الاجتماعية ولايمارس الا عند ارتكاب الزوجة لخطأ جسيماً او جريمة نكراء . ان نسبة الطلاق ازدادت في العصر الكلاسيكي واصبح لكل من الزوجين الحق في الطلاق لاي سبب من الاسباب ، وظل الطلاق مباحاً بصورة مطلقة لفترة من الزمن ، الا انه قيد بصورة تدريجية بظهور المسيحية . وقد نظم دستور قسطنطين الطلاق وقيده وابعثه لاسباب حيوية اهمها :

- ١ - زنا الزوجة .
- ٢ - الجنون .
- ٣ - العقم .
- ٤ - العجز الجنسي .
- ٥ - اعتداء احد الزوجين على حياة الاخر (٢٠) .

اما في المجتمع العبري فقد كان الطلاق مطالاً ولايسط الاسباب الا انه قيد فيما بعد وحددت اسبابه بزنا الزوجة وسوء خلقتها ومعاشرتها السيئة وعقمها ، وعلى الزوج تطليق زوجته اذا لم تنجب له خلداً خلال عشر سنوات من زواجهما (٢١) .

وفي بداية ظهور المسيحية كان الطلاق محرماً باتاً عند الكاثوليك اما بالنسبة للارثودوكس والبروتستانت فانه كان غير مـ . تحبب الا انه مباحاً لاسباب معينة منها الزنا وتغير الدين واعتداء احد الطرفين على حياة الاخر . وفي العصور الوسطى قيد الطلاق واصبح من الصعوبة الحصول عليه ولاي سبب كان الا باذن

خاص من الكنيسة وبالنسبة للاغنياء والامراء والمتنفذين فقط . وكان الحق في طلب فسخ الزواج في احوال معينة . وفي زمن الاصلاح الديني تغيرت النظرة الى الزواج والطلاق فاصبحت اكثر واقعية ، اذا اصبح الزواج عقداً مدنياً يمكن حله في الاحوال التالية :

- ١ - الزنا
- ٢ - القسوة الشديدة وسوء المعاشرة
- ٣ - الجنون والمرض العقلي
- ٤ - المرض الذي لايرجى شفاؤه .

كما اصبح حق الطلاق عاماً للغني والفقير على حد سواء . وعلى الرغم من هذا التغيير فان الطلاق بقي غير مستحب ومكروه في المجتمعات المسيحية ولفترة طويلة .

ففي انكلترا نجد ان النظرة المتحفظة للطلاق كانت سائدة . وقد نظم قانون كرومويل في عام ١٦٥٣ الزواج المدني واعتبره عقداً خاصاً يمكن حله لاسباب معينة . الا ان سيطرة كنيسة انكلترا على الوضع جعلت الطلاق خاضعاً للسلطة الدينية ، كما قيد الزواج واصبح من الصعوبة الحصول على الطلاق الا بعد الحصول على نص قانوني من البرلمان ، وهذا يتطلب مبلغاً كبيراً من المال مما جعل حق الطلاق صعباً للفقراء . وبعد عام ١٨٥٧ اصبح الطلاق من اختصاص المحكمة العليا التي كان لها وحدها الحق في النظر بتضايي الطلاق ورسوم اقل مما كانت عليه . وبعد فترة اصبح النظر في الطلاق من اختصاص المحاكم المحلية التي تمنحه بناء على الخيانة الزوجية ثم تلا ذلك فتح الباب للطلاق لاسباب اخرى من اهمها الهجر والتسرة والجنون وكل هذا ادى الى ارتفاع ملحوظ في نسبة الطلاق . ففي عام ١٨١٣ كان هناك ٥١٪ ر حالة طلاق لكل ١٠٠ من السكان ، فازدادت في عام ١٨٥٠ الى ٧٠ حالة طلاق لكل ١٠٠ من السكان . (٢٢)

اما الولايات المتحدة الامريكية وهي التي تمثل المجتمعات المتحررة الحديثة فنجد ان نسبة الطلاق مرتفعة جداً ولعل مرد ذلك يعود الى كون الطلاق هو الثمن الذي يدفع بسبب الاختيار غير الحكيم لشريك العمر ، اضافة الى المفهوم الاجتماعي للزواج . فحرية الطلاق اعطيت لانها تتلاءم والقيم التي يضعها الامريكان على طبيعة الزواج واهدافه وعلى حرية الاختيار . فالاهداف المتوخاة من الزواج هي الانسجام والترابط الروحي والسعادة والصحة والرفقة . كما ان حرية اختيار الشريك مطابقة بالنسبة للطرفين - الزوجين - . وهاتان النتجتان تعتبران قيمتين اساسيتين لهما تأثيرهما على نظرة المجتمع وتسامحه بالنسبة للطلاق . ان النظرة الى الزواج كطريق للسعادة والصحة الممتعة والاشباع والاندماج والتفاهم والملائمة تجعل من السهولة للطرفين حل العلاقة الزوجية عندما ينعدم هذا التلاءم والتفاهم وعند اختفاء السعادة والاقناع . ثم ان طبيعة وطريقة اختيار الشريك يؤثر في ارتفاع نسبة الطلاق اذ يؤمن الشخص بأن الاختيار شيء شخصي ولذا فان له الحرية المطلقة في هذا الاختيار ، فهو الشخص الوحيد القادر على اختيار شريك الحياة الذي يلائمه ويسعده . وهذا القول صحيح بالنسبة للاشخاص الذي اكتمل نضجهم من ذوي الخبرة في الحياة - لمن هم في سن ملائمة - الا انه غالباً ما نجد ان هذا الاختيار في المجتمع الامريكي - يتم في سن مبكرة وعلى اسس عاطفية مبسرة وبناء على شكليات سطحية - لا يستند على اسس صحيحة ولا على الحكمة والتعتل والتأني وكل هذا يؤدي الى الاختلاف وعدم الانسجام والصراع المستمر وفقدان السعادة وبالتالي الى الطلاق . ان حرية وسهولة الطلاق في امريكا والمجتمعات المماثلة لها له علاقة وثيقة بمفهوم الزواج والاختيار . فاذا كان هدف الزواج السعادة ، واذا كان الفرد حراً في الاختيار للوصول الى هذه السعادة فانه يكون حراً اذن في التخلص من الحياة الزوجية التي تنعدم فيها السعادة ويحل محلها عدم الانسجام والصراع والتعاسة وتفكك العلاقات ، وقد وجدت الدراسات ان ٢ ٪ من السكان في سن الزواج في امريكا هم من المطلقين وان ٢

من كل اربع زيجات تنتهي بالفشل كل عام وان هذه النسبة في ازدياد مستمر ، فقد كان هناك ١٠ ر٠ طلاق لكل ١٠٠ من السكان في الاربعينيات وفي عام ١٩٥٠ اصبح ٢٠٥ حالة طلاق لكل ١٠٠ من السكان (٢٣) . كما ان ١٠٠٠٠٠٠ طفل في امريكا يتأثرون بالطلاق كل سنة (٢٤) . وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة في امريكا فقد يستغرب القارىء اذا وجد ان هناك نسب اعلى من هذا في بعض المجتمعات الاخرى - المتحضرة منها والبدائية ، المتقدمة والنامية - كاليابان وروسيا وفلسطين ومصر وغيرها . ففي اليابان مثلا كان هناك ٣٦٧ حالة طلاق لكل ١٠٠٠ حالة زواج وذلك بين عام ١٨٨٤ و ١٨٨٨ . وفي عام ١٩٣٨ كانت نسبة الطلاق في روسيا ومصر وفلسطين أعلى من النسبة في امريكا (٢٥) .

ان نسبة الطلاق في المجتمعات الحديثة - على العموم - عالية ولكن نسبتها تختلف باختلاف العائلات او الفئات المختلفة من حيث الثقافة والدخل والناحية الاجتماعية . فقد وجد في امريكا ان هناك علاقة وثيقة بين الطلاق والحالة الاقتصادية فهو اعم بالنسبة للفئة الغنية والجزء الاعلى من الفئة الوسطى وكذلك بالنسبة للفئة الفقيرة جداً . كما وجدت الدراسات ان هذه النسبة تختلف باختلاف المهنة او الوظيفة ، حيث نجد ان نسبته في الوظائف العليا اقل من تلك التي في الوظائف الوسطى ، وفي الاخيرة تكون النسبة اقل من تلك التي عند ذوي الوظائف الدنيا . كما تختلف نسبة الطلاق ضمن المستوى الواحد ايضاً فقد وجد مثلا ان اطباء البدن اكثر عرضة للطلاق من اطباء الاسنان ، وانها اعلى عند الفئة الاخيرة من نسبتها عند الاساتذة والمدرسين . وعند فئة سائقي اليارات مثلا نجد ان نسبة الطلاق عند سائقي التاكسي اعلى من تلك التي عند سواق اللوريات او سيارات النقل الكبرى . كما وجدت نمس الاحصاءات ان الطلاق عند الطبائخين اعلى من نسبته عند (السفرجية) في المطاعم . وقد وجد ان هناك متغيرات اخرى اخرى تلعب دورها في نسبة الطلاق اهمها الثقافة والتحضر والتصنيع . فوجدوا

انه كلما ازدادت الثقافة كلما قلت نسبة الطلاق ، وان نسبته في الريف اقل من المدينة ، وقد وجد من دراسة في ولاية (ايوا) ان $\frac{1}{3}$ الرجال العاملين مطلقيين وان ٩٪ منهم فلاحين (من الريف) (٢٦) . وقد ثبت ان نسبته تختلف باختلاف العرقي فوجد ان نسبته عند البيض في امريكا اقل من النسبة عند الملونين (السود) (٢٧) .

واذا نظرنا الى الطلاق في روسيا قبل الثورة الشيوعية وجدنا ان نسبته كانت ضئيلة جداً ، اذ ان الزواج والطلاق على حد سواء كانا خاضعين للسلطة الدينية التي كانت تشجع الزواج وتحفزه وتثبته والطلاق ، ولكن بعد الثورة البولشفية اصبح الزواج والطلاق تحت سلطة واشراف الدولة واصبحت نسبة الطلاق عالية جداً لسهولة اجراءاته وبساطته والذي يتم بناء على اتفاق الطرفين او برغبة اي منهما . ويتم الطلاق ببساطة وعن طريق اللجوء الى ملء استمارات خاصة في مكاتب رسمية لاستغرق الا دقائق معدودة . كما انه ليست هناك اسباب محددة معينة لطلب الطلاق او اجراءه . ففي عام ١٩٣٥ كان هناك ٤٤ حالة طلاق لكل ١٠٠ حالة زواج ، وهذا مادي الى حماية نسائية واسعة هدفها حفظ حقوق الزوجات ضد تعسف الازواج في الطلاق . ونتيجة لهذه الحماية ظهر قانون الطلاق لعام ١٩٣٦ الذي قيد الطلاق جزئياً بأن :

١ - حدد حق الطرفين بالطلاق حيث لا يتم الا بعد تقديم اذار من قبل الطرف الاخر .

٢ - زيادة رسوم الطلاق .

٣ - حدد حق الطلاق بمرتين فقط ، اي لا يحق للمطلقين لاكثر من مرتين بالتقدم بطلب الطلاق .

ونتيجة لهذه القيود فقد حدث انخفاض ملحوظ نسبياً في نسبة الطلاق . (٢٨)

اما عند العرب فقد كان الطلاق معروفاً وشائعاً قبل الاسلام حيث كان للرجل

حق تطليق زوجته وذلك بتنازله عن كل حثوقه التي كانت له عليها واطلاق سراحها ومفارقتها لايستطاع الاسباب . كما كان للمرأة الحق في طلاق زوجها اذا اشترطت امرها بيدها (*) (٢٩) . وكان للمرأة الراغبة في طلاق زوجها ان تبدي رغبتها اما بتغيير باب خاثرها - خيمتها - او بالامتناع عن خدمة ورعاية زوجها واهمال شؤونه... الخ . وكان الطلاق يحدث بعدة صرر فقد يكون طلاق « ظهار » كأن يقر لها انت حرام علي كظهر ابي او اختي... والخ . فتحرم عليه وتعتبر طالق . او قد يكون طلاق « الایلاء » حيث يفترق الزوج عن زوجته لمدة محددة كأن تكون سنة او سنتين تحرم فيه عليه . وكان الطلاق اما بطلانة واحدة او قد يكون بالثلاث - ثلاث مرات - وفي الحالة الاخيرة يكون بائناً بينونة كبرى لانحل له بعدها . وقد يكون الطلاق خلعياً وهو الفراق بالاتفاق وعلى مال تدفعه الزوجة الى الزوج وذلك ليخلي سبيلها . وقد يفترق الزوج عن زوجته الا انه لا يتصل بها ولا يطلتها فتبقى معانته به لا يمكنها الزواج بغيره . ويعلق الزوج زوجته وذلك لارغامها على دفع بعض المال له ليسرحها وقد سمي هذا الطلاق « العضل » الذي حرم فيما بعد بظهور الاسلام . وكان الطلاق منظماً باعراف وتقاليده قبلية يخضع لها الجميع فتحدد سلوكهم وحياتهم .

اما الاسلام فقد جاء ونظر الى الطلاق على انه شيء بغيض ومكروه وشرا الا انه اعتبره شراً لا بد منه عند الضرورة التصري . ولذا فقد اباحه الاسلام على كراهية وعلى انه ممنوع ومحظور لا يلجأ اليه الطرفان الا للضرورة ولسبب ما احله الله . وقد الفى الاسلام بعض الاعراف والتقاليد البالية وصقل قسم منها كما وضع اساس وتعاليم جديدة لتنظيم الزواج والطلاق على حد سراء فاعطى للرجل حق

(*) من هؤلاء النساء نورد على سبيل المثال : سلمى بنت عمر الخزرجية وفاطمة بنت الخرشب الاغارية وعاتكة بنت مرة وغيرهم .

الطلاق بشروط معينة كما سمح للمرأة بطلب الطلاق وفقاً لاسباب محددة ايضاً (*).

الطلاق في العراق :-

ان الاستقرار في العلاقات الزوجية يعتبر من الاهداف المقدسة في مجتمعنا ومشجعة خلقياً ودينياً واجتماعياً وقانونياً ، لذا فان المجتمع عن طريق تشريعاته وتاليده يحاول بشتى الوسائل الحفاظ على استقرار الحياة الزوجية وثبات الوحدة العائلية والحد من تفككها وهدمها بالطلاق . فهو يشجع الزيادة في نسبة الزواج وفي نفس الوقت يحاول بشتى الطرق الحد من نسبة الطلاق . وفي الوقت الذي ينظر الى الاستقرار في العلاقات الزوجية على انه شيء مرغوب به ومشجع خلقياً فان الطلاق يعتبر فشلاً يتميز بالانانية الفردية والتقصير والشعور بالجرم والنقص الخ . فالزواج والطلاق ظواهر مرتبطة بقرة الى مجموعة من النماذج القيمية التوية التي لها علاقة بالمجتمع بصورة عامة والعائلة بصورة خاصة .

ان الطلاق بوجه خاص دليل على الضغوط الشخصية المتبادلة والضغوط في التركيب الاجتماعي ، لذا فان المجتمع ، دائماً يحاول الحد من هذه الضغوط بشتى الوسائل . كما ان هناك عدة معوقات خلقية قوية ضده . ولكن على الرغم من هذه الضغوط فان الطلاق يعتبر في احوال عديدة حلاً لا بد منه . وذلك في الاحوال التي تصبح فيه العلاقات الزوجية والعائلية متصدعة الى درجة لا يمكن احتمالها او القبول بها . وهذا ما اخذ به المشرع العراقي فاعترف بالطلاق واباحه في الاحوال الضرورية .

ان سبب الاعتراف بالطلاق والسماح به في العراق يرتبط ارتباطاً وثيقاً

(*) تكلمنا عن الطلاق في الاسلام عند كلامنا عن تنظيم الطلاق في العراق وكذلك سنتكلم عنه بشيء من التفصيل عند كلامنا عن الطلاق في العراق .

بمفهوم الزواج والحياة العائلية في الاسلام (*). فالزواج في الاسلام يمثل علاقة عميقة مبنية على المودة والتفاهم والانسجام والاحترام وهدفه الاستقرار النفسي والعاطفي ، فاذا فقد الزواج هذه الصفات وحلت محلها الكراهية والبغضاء والنفور وعدم الانسجام وانعدام الاحترام فلا مجال اذن لبقاء هذه العلاقة التي فقدت نواحيها والتي غالباً ما تؤدي الى الصراع والشقاق المستمر (٣٠) وتؤدي بالتالي الى نتائج خطيرة بالنسبة للحياة الزوجية والعائلية والاجتماعية على حد سواء . فالطلاق يعتبر نقطة النهاية ، وهو الاعتراف الرسمي لانعدام الاسس الصحيحة للزواج ، اي الاعتراف بالتعاسة وانعدام السعادة والاطمئنان اي الاعتراف بفشل الزواج . وقد اخذ المشرع العراقي بالحديث النبوي الشريف (ابغض الحلال عند الله الطلاق) فسمح بالطلاق الا انه اعتبره شراً لا بد منه عند الضرورة القصوى لرفع الضيق والحيف عن الزوجين وفتح الباب امامهما للتخلص من الشقاء الناجم عن التنافر في الحياة والشقاق والتعاسة .

اسباب الطلاق في العراق :

ومن دراسة لملفات المحاكم الشرعية في بغداد وجد ان من اهم اسباب الطلاق ما يلي :

١ - تدخل الاهل - يمثل عاملاً مهماً بالنسبة للطلاق فهو يلعب دوراً كبيراً جداً فيه فقد وجد من خلال تصنيف اسباب الطلاق (استناداً الى ملفات المحاكم الشرعية لسنة ١٩٧٠) ان ٢٠٪ من هذه الحالات سببها تدخل الاهل .

٢ - تعدد الزوجات من الاسباب المهمة ايضاً في حدوث الطلاق ، فالغيرة

(*) ان تنظيم الاحوال الشخصية والظواهر العائلية كالزواج والطلاق يخضع الى الشريعة الاسلامية . فالكلام عن الطلاق في العراق هو الكلام عن الطلاق في الاسلام .

والتصادم المستمر بين الزوجات وبين الزوج تجعل الحياة صعبة مما يؤدي الى الطلاق وقد وجد ان ١٨ ٪ من حالات الطلاق تتم لهذا السبب .

٣ - العامل الاقتصادي والاختلافات حول المورد والميزانية المرتبكة وسوء التصرف المادي وظهور المشاكل الاقتصادية المختلفة قد ساعدت على الطلاق حيث يشكل السبب الاقتصادي ١٥ ٪ من حالات الطلاق .

٤ - الاهمال والتقصير بالواجبات الزوجية اي عدم تفهم الزوجين لمعنى الزواج ومتطلباته ومسؤولياته وهذا السبب يشكل ١٥ ٪ من حالات الطلاق :

٥ - الادمان على المشروب والتمار يشكل ١٠ ٪ من حالات الطلاق .

٦ - العقم من جانب الزوجة ويشكل ٧ ٪ من حالات الطلاق .

٧ - عدم الانسجام الجنسي او الشذوذ الجنسي ويشكل حوالي ١٠ ٪ .

اضافة الى هذه الاسباب الرئيسية فهناك اسباب اخرى للطلاق منها :-

١ - الخيانة الزوجية والشك .

٢ - الزواج المبكر .

٣ - الزواج بالاكراه .

٤ - الزواج التجاري .

٥ - التفاوت الثقافي والاجتماعي والاقتصادي (٣١) .

اتجاه الطلاق في العراق -

على الرغم من ان الطلاق في المجتمع العراقي يعتبر حلا معترفاً به شرعاً الا انه ما يزال غير مقبول - خلتياً - بصورة كاملة في التركيب الحضاري ، اذ هناك فئات تنظر اليه نظرة واطئة ولا تتبله بسهولة لبنايتها وتعتبره وصمة عائلية واجتماعية . وعلى الرغم من هذا فان النظرة حوله بدأت في التغيير واصح ظاهرة

متبولة حتى من قبل تلك الفئات التي كانت ترفضه كلياً . وبمقارنة الحياة العائلية التقليدية وثباتها ، والحديثة وعدم استقرارها – في الماضي والحاضر – نجد ان العائلة العراقية تمر بمرحلة انتقال يرافقها اتجاه بازدياد في نسبة بعض مشاكلها ومنها الطلاق .

يعتقد البعض ان ارتفاع نسبة الطلاق خاصة في المجتمعات المتقدمة والنامية لا يعتبر دليلاً على التثكك الخلقي والاجتماعي وانما هو دليل على التغيير الاجتماعي (٣٢) . اذ ان ادوار ومراكز كل من الزوجين في المجتمعات التقليدية تكون محددة بصورة واضحة تقليدياً وقانونياً ، وسنالك اقتناع وقبول لهذا التحديد بيزمما في المجتمعات الحديثة المتغيرة نجد هناك بعض الاربك حول هذه الادوار وفي قبولها والاقتناع بها . كما ان الاستمرار في الحياة الزوجية وعدم انائها بالطلاق ضمن العوائل التقليدية لا يعني وجود السعادة والانسجام ، اذ ان التركيز على التفاعل العاطفي العميق – خاصة الحب الخيالي – بين الزوجين يكون اقل عمقاً واستمرارية مما هو عليه في العائلة الحديثة . فالاحترام والقناعة بواقع الحياة الزوجية التماييدية هو المطلوب في العلاقات الزوجية . كما ان الانحراف عن النماذج الزوجية الملائمة تحد الى حد ما من قبل الاشراف المباشر والممارس من قبل افراد العائلة والاقرباء الكبار فيها . فالاقرباء يسرعون في تقديم المساعدة الى الزوجين لحل ازماتهم عند الحاجة .

ومع انخفاض نسبة الطلاق في العراق بالنسبة لمجتمعات العالم بصورة عامة واغلب الاقطار العربية بصورة خاصة الا انه يعتبر مشكلة اجتماعية تتطلب العمل الجدي للحد منها وذلك عن طريق دراسة اسبابه ومعالجتها . ان نسبة الطلاق في العراق واطئة اذا ما قورنت بنسبته في بقية اقطار العالم . (*)

(*) تعتبر نسبة الطلاق في الدول المتقدمة من اعلى نسب العالم اذ نجد اعلى نسبة في الوقت الحاضر في الولايات المتحدة وروسيا والدول الاسكندنافية ... الخ . وكذلك نجد نسبة الطلاق في مصر من اعلى النسب في العالم .

ان نسبة الطلاق في المجتمع العربي تشير الى ان أعلى مستوياتها تظهر في مصر واطأها في العراق وتتراوح هذه النسبة بالنسبة للاقطار العربية كما في الجدول التالي :

جدول (١) يبين نسبة الطلاق في عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٣ :

	١٩٧٣	١٩٦٦	
مصر	٢١٣٪	٢١٠٪	
الكويت	١٣٤٪	١٧٠٪	
لبنان	٥١٪	٤٨٪	
تونس	٩٤٪	٩٨٪	
ليبيا		١٤٩٪	
العراق	٥٨٪	٣٢٪	

المصدر U. N. Demographic year Book 1977

من هذا يتبين ان نسبة الطلاق في العراق تعتبر من اوطأ النسب في الوطن العربي الا انها ازدادت بنسبة طفيفة بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٣ .

هذا وان نسبة الطلاق في العراق تختلف باختلاف البيئة وبالنسبة لمختلف الفئات فقد وجدت احصائية ١٩٧٠ ان اعلى حالات للطلاق ظهرت في المسدن الكبرى ، بغداد والموصل والبصرة ، كما ان الطلاق في الريف اقل من المدن . والجداول التالية تبين عدد حالات الزواج والطلاق بالنسبة لمجموع السكان - وفي الريف والحضر وحسب الجنس وكذلك بالنسبة للمحافظات .

جدول (٢)

مطلق	متزوج	سكان	جنس
٤٠٣٣ ريفي	٦٩٦٠٥٨ ريفي	١٣١٣٢٥٥ ريفي	ذكر
١٤٠١٠٠ حضري	١٢٢٣١٠٥ حضري	٢٦٣٢٠١٣ حضري	
١٨١٣٣ مجموع	١٩١٩١٦٣ مجموع	٣٩٤٥٢٦٨ مجموع	
٨٤١٥ ريفي	٧٥٢٩٠٧ ريفي	١٣٣٧٠٣١ ريفي	انثى
٢٦٢٢٦ حضري	١٢٤٣٢٣٥ حضري	٢٣٩٠٥١١ حضري	
٣٤٦٤١ مجموع	١٠٩٩٦١٤٢ مجموع	٣١٢٧٥٤٢ مجموع	
٥٢٧٧٤	٣٩١٥٣٠٥	٧١٧٢٨١٠	المجموع

جدول يبين عدد المتزوجين والمطلقين من الجنسين لكافة سكان العراق الريف والحضر للاعمار ١٠ سنوات فما فوق .

(*) المصدر - الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٨ ص ٣١ ، ٣٣ ، ٢٩ .

جدول (٣)

حالات الزواج والطلاق في محافظات القطر العراقي لعام ١٩٧٢ (٥)

حسب المحافظات

المحافظة	عدد الاحكام المنظمة بالطلاق	اعتماد الزواج
بغداد	٢٠٠٦	٢٠٩٨٣
نينوى	٣٠١	٥١٢٨
كركوك	٨٣٢	٣٢٨٦
ديالى	١٦٦	٣٢٨٦
الانبار	٨٤	١١٧٤
واسط	١٣٠	١٧٩٩
بابل	١٩٤	٣٠٢٥
كربلاء	٣٤٩	٣٠٢٥
القادسية	٢٩٤	٢٠٦٥
المنشي	٣٢	٣٠٤٧
ميسان	١٨١	١٠٥٢
ذي قار	٢٧٨	٥٥١
البصرة	٢٧٧	١٦٥
مناطق الحكم الذاتي		
دهوك	٨	٧٢٢
اربيل	٢٣٥	٩٦٧
سليمانية	٩٨	١٧٥٧
المجموع	٥٤٧٢	٤٩٥٢٦

(*) المصدر - الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٢

جدول (٤)

جدول يبين حالات الطلاق ونسبتها المئوية
في الاعوام ١٩٦٢ ، ١٩٦٦ ، و ١٩٧٠

السنة	عدد حالات الطلاق	النسبة لكل ١٠٠٠ من السكان
١٩٦٢	٢٤٧٠	٣
١٩٦٦	٢٦٨٦	٣
١٩٧٠	٣٦٠٤	٤

المصدر - الجهاز المركزي للإحصاء ، الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٠

جدول (٥)

جدول يبين الزواج والطلاق للاعوام ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، و ١٩٧٧

السنة	احكام الطلاق	الاذن بالزواج
١٩٦٠	٢١٩٧	٢١١٨٢
١٩٦٥	٢٦٣١	٢٠٨٦٩
١٩٧٠	٣٦٠٤	٣٨٧٨٦
١٩٧٥	٧٠٧٤	١١٧٨١٨
١٩٧٧	٩٤٩٦	١٣٤٠٦٢

المصدر - وزارة التخطيط ، الاحصائية السنوية للسنوات من ١٩٦٠ - ١٩٧٨

هذا وان نسبة الطلاق تتأثر باختلاف فترة الزواج وسن الزواج ويتباين المستوى التعليمي والاقتصادي وبوجود الاطفال . كما تتأثر بظاهرة الزواج بالاقارب .

العلاقة بين الطلاق وفترة الزواج

من دراسة حالات الطلاق لعام ١٩٧٠ وجد ان ٤٠٪ من حالات الطلاق في بغداد - الرصافة - حدثت لمتزوجين مضى على زواجهم ٦ - ٧ سنوات و ٢٢٪ حدثت بعد مرور ٤ - ٦ سنوات و ٣٨٪ حدثت لمتزوجين لفترة ٣ سنوات فاقل وان ١٢٪ من الحالات الاخيرة حدثت في السنة الاولى من الزواج (٣٣) . قد يستغرب القارئ لهذه الظاهرة ، الا انه يمكن فهمها اذا ما عرف ان الطلاق ما يزال يعتبر - خاصة بالنسبة للمرأة - فشلا في الحياة تعاب عليه ولذا يحاول الزوجان في بادى الامر تحمل حالة عدم الانسجام والاختلاف والصبر على المتاعب والعمل على الوصول الى التكييف وتحسين العلاقات الزوجية . ولا يلجأون الى الطلاق الا بعد فشل كل الجهود المبذولة للحد من الصراع وتحسن الحال .

العلاقة بين الطلاق وسن الزواج :-

لقد وجد ان هناك علاقة عكسية بين العمر والطلاق اذ نجد ان نسبة الطلاق عالية عند الفئات التي تكون في مقتبل العمر وتنخفض هذه النسبة بارتفاع العمر فنجد ان نسبة المطلقات من النساء اللواتي تزوجن وهن دون سن ٢٥ تكون ٥١٪ اما الرجال فنسبتهم ١٢٪ . اما بالنسبة للمطلقين الذين تزوجوا ما بين ٢٦ سنة ودون ٤٠ سنة من العمر فتكون نسبتها للمطلقات ٣٧٪ اما بالنسبة للمطلقين من الرجال فنجد ان نسبتهم تكون ٦٠٪ وتصبح هذه النسبة

للمطلقات الذين تزوجوا في سن ٤٠ فما فوق ١١٣٪. وللمطلقين من الرجال ٢٧٣٪ (٣٤).

العلاقة بين الطلاق والزواج بالاقارب -

ووجدت الدراسة اعلاه ان نسبة الطلاق بين المتزوجين باقارب تكون اقل من التي تظهر عند المتزوجين بغرباء اذ تبين ان ٥٪ من مجموع حالات الطلاق كانت بين المتزوجين بنات العم و ١٥٪ كانت بين المتزوجين باقرباء ابعد من ذلك و ٨٠٪ كانت بين المتزوجين بغرباء (٣٥) وقد يرجع سبب ذلك الى سلطة العائلة والتزام الزوج بقربينه .

علاقة الطلاق بالمستوى التعليمي :

يظهر من دراسة سجلات مكتب البحث الاجتماعي في المحكمة الشرعية في الرصافة - لعام ١٩٧٠ ان هناك علاقة عكسية بين التعليم والطلاق فترتفع نسبه بين الذين لديهم تعليم ابتدائي فما دون وتنخفض نسبه كلما ارتفع المستوى التعليمي فقد وجد ان ٤٠٪ من حالات الطلاق كانت بين اميين وان حوالي ٣٥٪ كانت بين الذين تعليمهم في مرحلة الابتدائية فما دون و ١٨٪ كانوا في المستوى الثانوي و ٧٪ بين الذين كانوا في مرحلة الكلية او اكملوا تعليمهم العالي (٣٦) .

علاقة الطلاق بالمستوى الاقتصادي :

اما بالنسبة للمستوى الاقتصادي - الدخل - فقد وجد ان نسبة الطلاق عند النثه دون المتوسطة كان اعلى من الفئات في المستويات المتوسطة والعليا فكانت النسبة بالنسبة للفئات الاخيرة حوالي ٥٪ اي هناك علاقة عكسية ايضاً بين الدخل

والطلاق فتزداد نسبته عندما يكون دخل الزوج قليلاً وتنخفض بارتفاع هذا الدخل (*). فقد وجد ان ٦٥٪ من حالات الطلاق في بغداد كانت بالنسبة لذوي الدخل التي تتراوح بين ١٥ - ٣٠ دينار شهرياً و ٢٥٪ بالنسبة لذوي الدخل التي بين ٣١-٥١ دينار و ١٠٪ بالنسبة لذوي الدخل التي تزيد عن ذلك . وكذلك وجد ان نسبته بين العمال اكثر من غيرهم من اصحاب المهن الاخرى (٣٧).

اثار الطلاق :

ان الطلاق كمنقطة ضغط على الكيان الاجتماعي والعائلي تنعكس اثاره على الفرد والعائلة بصورة مباشرة ومن ثم على المجتمع بصورة غير مباشرة . وعلى الرغم من الاختلاف في النظرة الى الطلاق - في المجتمعات المختلفة - لا ان هناك اتفاقاً عادياً على خطورة اثاره المادية والمعنوية بالنسبة للمتأثرين واطفالهم بصورة خاصة والكيان العائلي والاجتماعي بصورة عامة . فالاطراف المتأثرة بالطلاق هم اولاً واخيراً افراد في المجتمع وما يصيبهم من تصدع في شخصياتهم وتفكك في روابطهم وفشل في حياتهم انما يصيب المجتمع ايضاً فيعيق استقراره وتطوره الطبيعي .

ان الثمرة التي يمر بها المطلقون اثناء الطلاق وبعده تتميز بظروف عصبية مادياً ومعنوياً . وتظهر بصورة ازمات اقتصادية واجتماعية ونفسية تصيب المطلقين وعليهم مواجهتها والصمود في وجهها والتغلب عليها وذلك بالتكيف لها ولما يستجد من ظروف واحوال في المحيط العائلي والعملي والاجتماعي .

ومهما كان الفرد مضموناً مادياً ومتزنناً نفسياً الا ان ظروفه كهنه غالباً

(*) يقترن هذا المتغير بعامل الثقافة اذ غالباً ما نجد نسبة الامية والتعليم الواطيء عند الفئات الواطئة الدخل . هذه الحالة بدأت بالتغير اذ نجد الان ان هنالك فئات تتميز بمستوى تعليمي واطيء الا ان دخلهم اعلى بكثير من بعض الفئات ذات المستوى التعليمي العالي .

ماتخل بهذا التوازن ولو لنترة قصيرة محددة حيث يحتاج فيها المطلق الى اعادة النظر في حياته ووضع المادي والاجتماعي والعاطفي .

فالاعباء المادية المترتبة على الطلاق لايمكن اغفالها سواء اكانت بالنسبة للزوج ام للزوجة . فالعبء المالي الكبير يتبع على الزوج والذي يتضمن التزامه بالنفقة – للزوجة والاطفال – ، وبدفع الصداق المعروف بالمهر المؤجل في المجتمع العربي ، وكل هذا غالباً ما يرهق الزوج مادياً ويحملة مسؤوليات فوق طاقته . ان دفع هذه النفقة يعتبر الزامياً بالنسبة للزوج الا انه نادراً ما يتم بصورة طوعية واختيارية اذ غالباً ما نجد ان التسوية المالية تتم عن طريق المحاكم وما يرافق ذلك من اجراءات طويلة مرهقة ومعاناة نفسية كثيرة وتكاليف مادية اقتصادية مرهقة . وعلى الرغم من ان تحديد هذه النفقة والزام الزوج بها يتم عن طريق القضاء ، الا انه نادراً ما نجد ايفاء الزوج بها يتم بصورة منتظمة ومستمرة ، لذا نجد ان المطلقة في هذه الفترة تمر بظروف اقتصادية مرهقة خاصة اذا كانت معتمداً كلياً في حياتها المادية على الزوج . فالزوجة التي لا عمل لها ولا مورد خاص يؤمن عيشتها تواجه متاعب مالية في فترة الطلاق . وفي هذه الحالة قد تكون مضطرة للرجوع مع اطفالها الى اهلهـا – وخاصة في المجتمعات التقليدية كـمـجتمـعنا – . صحيح ان الاسرة تتحمل مسؤولياتها تجاه ابنتها المطلقة وتحاول التخفيف عنها ورعايتها الا ان الاخيرة غالباً ماتشعر بالمهانة والشعرر بالنتص والتعاسة لانها تعتبر نفسها عبئاً على اهلهـا .

ان المطلقات اللواتي يعشن بصرة مستقلة بعد الطلاق يجابهن صعوبات اقتصادية واجتماعية اكثر بكثير من اللواتي يعدن للسكن مع اهلهن (٣٨) وفي كل الاحوال نجد ان على المطلقة اعادة النظر في ظروفها الاقتصادية وحياتها العملية . وقد تضطر المطلقة غير العاملة – ولكنها مؤهلة للعمل – للبحث عن عمل يساعدها على الاعتماد على نفسها واعالتها واطفالها ويحميها من مذلة الاعتماد على الغير . كما قد تضطر اذا كانت عاملة – الى تغيير محل عملها – نظراً لتغيير محل

سكانها - أو لرغبتها في الابتعاد عن محيطها السابق وذكرياتها التي ترغب في نسيانها . وكل هذا يتطلب التكيف لظروف عمل جديدة ومحيط جديد يتضمن تكوين علاقات اجتماعية وعملية جديدة - من زملاء واصدقاء وجيران جدد .

اما الاثار الاجتماعية والنفسية للاطراف المعنية في الطلاق فهي اخطر واشد من الاثار المادية ، اذ ان الشعور العام في اغلب المجتمعات ضد الطلاق . وان الرفض (*) المبدئي من قبل العائلة والمجتمع لفكرة الطلاق والمطلقين قد تؤدي الى التميز والتحفظ ضد المطلقين من جهة - والى شعور المطلقين انفسهم بالجرم والاحضاق والتشاؤم من جهة اخرى .

ان فكرة وجود المطلقة في العائلة يعتبر عيباً ومثلبه بالنسبة لكثير من العوائل العراقية - خاصة التقليدية منها - حيث تقف العائلة مرفقاً صلباً ضد فكرة الطلاق فالطلاق يعتبر عملاً خاطئاً وغير مستحب خلقياً ودينياً واجتماعياً .

وعلى العموم فان ردود فعل المجتمع والاقرباء والاصدقاء تجاه المطلقين و ردود فعل المطلقين انفسهم للحالة الجديدة ليست مقننة او محددة بطريقة معتمدة حضارياً ، وهذا يؤدي الى غموض في تحديد النموذج السلوكي المقبول للمطلقين واقربائهم واصدقائهم في فترة الطلاق وبعده . ان المطلقتين عند اقدمهم على الطلاق غالباً ما يكونون جاهلين بادوارهم كمطلقين وكيفية تأديتها او كيفية التكيف للطلاق ومشاكله . وكل هذا قد يؤدي الى خلق مشاكل وعقدة نفسية وعاطفية للمطلقين .

ان النرد عند الزواج يطمئن الى كونه محب ومحبوب وراغب ومرغوب به وهذا يعطيه الثقة بالنفس والشعور بالامان واحترام الذات ، ولكنه عند الطلاق

(*) غالباً ما نجد ان هذا الرفض يكون نظرياً . فالراضين يتعاملون فيما بعد - بعد مرور فترة ما مع المطلقين بصورة طبيعية .

يشعر بأنه فقد الحب والامان والاستقرار وما يرافق ذلك من خيبة امل وعدم استقرار وجرح الذات والكبرياء ونشتت في قيمة وشخصيته وحياته بصورة عامة .

هذا ومن النادر ان يحصل الزوجين على الطلاق بهدوء وسلام ومن دون تردد ومعاناة وكفاح وصراع وما يرافق ذلك من شعور بالجرم والمرارة . فالمطلق غالباً يمر بتجارب عنيفة قاسية مؤلمة سراء اكانت بالنسبة للاجراءات التافونية او الامور المالية او المعاناة الاجتماعية والتي تنعكس مباشرة على المعاناة العاطفية والنفسية والشعور بالاخفاق وتأنيب الضمير والخجل والاحراج بالنسبة للمقربين . ومن الطبيعي ان تكون هذه المشاعر والمعاناة مختلفة من حيث الدرجة والفترة التي تستغرقها بالنسبة للمطلتين ، الا انه في كل الاحوال تتطلب درجة كبيرة من التكيف والتناعة والايمان بالواقع ، وذلك باتخاذ نموذج جديد للحياة وللظروف الجديدة . ان قبول الواقع والايمان بالتحقيقة والابتعاد عن السلوك الخيالي والمتمني يتطلب درجة معينة من النضوج الشخصي الذي يساعد على الاقتناع بالمصير وحل المشاكل بصورة عقلانية رشيدة مبتعداً عن سيطرة العاطفة واندفاعاتها .

ان التكيف في هذه الاحوال يختلف باختلاف الظروف وملابسات الواقع كالحالة الشخصية للمطالقين ، واعمارهم وثقافتهم وهراكرهم الاقتصادية والاجتماعية والدين والنضوج الشخصي والمرونة والتأبيلية على حل المشاكل المختلفة ، وفترة الزواج ووجود الاطفال وتجاوب الاهل والاصدقاء والمشاكل المالية واجراءات الطلاق وتوقع الزواج مجدداً وغير ذلك من الامور . ومع احتمال وجود هذا الاختلاف في التكيف فان من المعروف لدى علماء الاجتماع قاطبة ان هناك في اغلب الاحيان نموذجاً عاماً للتكيف . كما ان هناك حتمية معترفاً بها وهي ان التكيف بعد الطلاق يتضمن تغييراً جذرياً في حياة المطلقين ، اذ انه يتضمن تمثيل وانصهار ومصاعب ومتاعب المطلتين للوصول الى نماذج سلوكية جديدة

للحياة ، اي يتطلب التصرف بموجب نماذج سلوكية تختلف عن النماذج السلوكية التي كان يتبعها قبل الزواج وقبل الطلاق . فالطلاق عبارة عن حالة تمزيق لمجموعة ادوار ونماذج سلوكية وعلاقات اجتماعية كانت قائمة ومتجسدة ومندمجة في حياة الفرد وهذا يتطلب تغييراً اساسياً في هذه النماذج والانماط السلوكية .

وعلى العموم فان الطلاق قد ينعكس بصورة خاصة على عدم الاتزان العاطفي والمحنة الشخصية وما يرافق ذلك من جذور عميقة من الشعور بانعدام الثقة بالنفس وبالآخرين والاحتقار الذاتي والشعور بالنقص والاحفاق شخصياً ودينياً وخلقياً وعائلياً والاحساس بالعزلة والاشفاق على النفس والمرارة والفراغ وكلها امور تؤدي الى الكبت وتصعد الشخصية التي تتميز بالتشاؤم والانعكاف والسلبية والقلق وعدم الاستقرار العاطفي المرتبط بالحقد والكراهية للجنس الاخر بصورة عامة . وكل هذا يؤدي بدوره الى عدم استقرار الوحدة العائلية والمنظمات الاجتماعية الاخرى المرتبطة بها وبالتالي تؤدي الى عدم استقرار المجتمع بكليته . فاستقرار المجتمع هو امتداد لاستقرار العائلة ، واستقرار الاخرية هو امتداد لاستقرار النماذج السلوكية لافراد العائلة ، فانعدام استقرار هذه النماذج هو انعدام لاستقرار نماذج السلوك الاجتماعي . (٣٩)

ان الاثر الاكبر والاشد خطورة للطلاق يظهر بالنسبة للاطفال اذ ان الطلاق يعرضهم لوضع غير طبيعي مؤلم - وهم في مرحلة النمو - ويعرضهم لازمة خطيرة - يشعرون فيها بعدم الضمان والاطمئنان - فيجدون انفسهم موزعين في ولائهم بين الوالدين . ان حاجة الطفل الى محبة والديه والى وجودهم معاً في جو يسوده الانسجام والاستقرار والترابط والادان هي حاجة اساسية وضرورية لتطويع شخصيته واستقرارها ونموها بصورة طبيعية . فعدم الاطمئنان والاستقرار العاطفي غالباً ما يؤدي الى خلق حالة نفسية تتسم بالخوف والضياع وعدم الشعور

بالامان والكبت والشعور بالنتقص والاختلاف عن الاقران وكل هذا يؤدي الى تصدع الشخصية والفشل في الحياة العامة - الدراسية والعلمية والاجتماعية - اضافة الى الفشل في الحياة العائلية والزوجية (*).

قد يتغير اصدقاء وقران الطفل وكذا المدرسة ومدرسيه وقد ينتقل من جيرة الى اخرى ومن محيط لآخر ولكن في كل هذه الاحوال يجد الطفل في عائلته الاستقرار والثبات فتعطيه الاطمئنان والامان الذي يعوضه عن هذه التغييرات اما في حالة الطلاق الذي غالباً ما يمتد به التغيير الكلي لمحيط الطفل العائلي والاجتماعي فان ذلك يؤدي في اغلب الاحيان الى الشعور بالفتاق وعدم الضمان والضياع والمعجز ... الخ . فهو يحتاج دائماً وابدأ الى الامان والشعور بالانتماء الى والديه ، وهذا يعطيه الثبة بالنفس والاطمئنان . وعندما يشعر بان هذا السند مهتد بالتمكك فانه يجابه الشعور بالقلق والخوف والتصدع والشعور بالعزلة وقد يؤدي هذا الى فقدانهم المؤهلات المطلوبة للنجاح وفقدانهم للروح الجماعية البنية على التعاون والمحبة .

ان اثار الطلاق على الاطفال يتوقف على عوامل عديدة ايضاً منها ما يرجع الى الطفل وتركيبه النفسي وشخصيته من جهة ، وعلى علاقته بالوالدين والاقرباء وردود افعالهم وافعال اقربائهم من جهة اخرى . ثم ان الظروف المادية والمعنوية التي قد تكون خارجة عن ارادته و ارادة عائلته - قد تؤثر في مدى تكيفه للحياة الجديدة بعد طلاق والديه . هذا وان اثر الطلاق على الابناء واضح بالنسبة لكل الاعمار ، الا ان هناك من يؤكده على ان اثره بالنسبة للدرهاتين يكون اقوى واعمق من غيرهم .

فشعور المراهق بالاختلاف عن الاقران وعن المايير الاخلاقية المقبولة في مجتمعه

(*) اثبتت الدراسات ان عدداً كبيراً من الفاشلين في حياتهم الزوجية كان زواج والديهم فاشل .

حول الحياة العائلية والزوجية وحساسيته حول الموضوع قد يؤدي الى الاحساس العميق بالمخزي والعار والخجل من زملائه وكل هذا يؤدي الى اضعاف ولائه وثقته بوالديه والحقن عليهما . وقد يدفعه كل هذا الى التمرد عليهما ومحاولة ايلامهما بالتمرد على كل التورى الضابطة والقيم الاجتماعية السائدة وهذا يدفعه الى ان يتجه نحو الجنوح والجريمة . فقد وجد ان هناك علاقة واضحة بين الطلاق وجنوح الاحداث خاصة ضمن الفئات الفقيرة ، الا ان العلاقة بين هاتين الظاهرتين علاقة ترابطية وليست سببية . (٤٠)

مراجع الفصل الحادي عشر

اللغة الانكليزية

1. Davis, K., "The Sociology of parent youth Conflict" American Sociological Review 5, pp. 523-35.
and, Nimkoff, M. "The Relation of parental Dominance to parent Child conflict" Social For., 7, 244 FF.
2. Sonuttleworth, F., f"The Adolescent period" Menographs of Society for Research in Child Development III, Serial No. 16, Washington D. C., 1938, pp. 23-
and Davis, op. cit, pp. 228-
4. Newmann, S., f "The Conflict of generation in Contemporary Europe From Versailles to Munich " Vital Speeches of the Day, Aug 1, 1939, S, pp. 623-28
and Reuter, E., "The Sociology of Adolescence" American Jour. of Socio., Nov. 1937,
43:415-16, 437.
5. Davis, op. cit, pp 523-524.
6. Hirning J., Marriage Adjustment, Amer. Book Co., N.Y 1956, pp. 36-
7. Folsom J., The Family and Democratic Society, John Wilkey and son, N. Y. 1948, pp. 504-
8. Hirning , op. cit, pp. 611-
9. Ibid, pp. 133
10. Ibid., Lo cit.

11. Goode, W., "Social Engineering and Divorce problem"
Annals 277, Nov. 1950, pp. 86-94.
12. Waller, cited in Goode, W., Women in Divorce Free Press
The Amer. Co., N. Y, 1956 pp. 5-
and Terman, op. cit, pp. 145-
13. Houbhouse G. W. and Ginsberg M., The Marital
Culture and Society, Institution of Simpler people,
London, Chapman and Holt Ltd., 1917, pp. 159 ff.
14. Westermarck, E., History of Human Marriage Vol. 3.
1921, pp. 277-
15. Murdock, G. Social Structure of Culture pp 197-198.
16. Murdock, G., "The Family in non European Culture",
Annals, 272. 1950, pp. 195-201.
and Houbhouse. op cit, pp. 159 ff.
17. Queen et al, The Family in Various Cultures Ph. Lippin
Cott, 1952, pp. 23-43.
22. Metropolitan Life Insurance Co., Statistical Bulletin,
Vol. 33. June 1952, p. 7.
23. Goode, W., After Divorce, Glencoe Ill., the Free press,
1956, pp. 43-67.
and Goode, Women in Divorce, pp 11-
24. Davis, K. "Children of Divorced Parents Asocial,
Statistical Analysis", Law and Contemporary Problems,
Summer 1944 pp.713-
25. Current Reports, Population Characteristic, Marital
Status and Household Character" March 1950, Series
p. 20. 1951. pp 10.

26. Manaham, th. "Divors by occupational Level". Marriage and Family Living, Vol. 17. Nov. 1955. PP. 322—24.
- and, Hollingshead, "Class Differences and Family Stability", Annals of the Amer. Society of Polit. Sci. Vol. 272, Nov. 1950, pp. 39-46.
27. Goode, Women in Divorce, pp. 11-
28. Severdlon, G., "Milston in Development of Soviet Law", Amer. Review on Soviet Union, vol. 9, Aug. 1948. pp. 10 ff.
- and: Mawrer, "Recent Trends in Soviet Family" Amer. Rev., Vol 9, June 1944, pp 242-249.
32. Goode, women in Divorce, op. cit. pp. 6-
39. Ibid. ———, Locit
40. Ibid. ———, Women in Divorce, pp. 36-44
- and Ibid. ———, After Divorce, p. 17.
- and: Ibid ——— Social Engineering, pp. 86-
- and: Despert, J. Children of Divorce, Garden city, N. Y. Double day and Co. 1953, pp. 33-

اللغة العربية :

١٨ - الكيالي ، عبد الرحمن - شريعة حمورابي اقدم الشرائع العالمية ، ١٩٥٨ ،
ص ص ١٣١ - ١٤٢ .

وكذلك

مورتيكات ، انطوان - تاريخ الشرق القديم ، ترجمة توفيق سليمان
واخرين ص ص ١٤٦ - ١٤٧ .

وكذلك

الهاشمي ، طه - تاريخ الشرق القديم ، ج٢ - بغداد - ١٩٣١ وكذلك
لوبون ، كوستاف - حضارة بابل واشور ، ترجمة محمود خيرت ١٩٤٧

وكذلك

باقر ، طه مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، بغداد ١٩٥٥ .

١٩ - الخشاب ، مصطفى - علم الاجتماع العائلي ، الدار القومية للطباعة
والنشر ١٩٦٦ ص ص ٢٣٥ - ٢٤١ .

٢٠ - نفس المرجع ونفس الصفحات .

وطه باقر ، نفس المرجع .

٢١ - وجدي ، محمد فريد - الاسلام دين عامر وخالد ، ص ص ٢٤٢ -

٢٩ - الجميلي ، رشيد ، تأريخ العرب في الجاهلية بغداد ص ص ٢٠٨ -

٣٠ - شلتوت ، الامام محمد ، الفتاوي ص ص ٣٠٧

٣١ - الحكومة العراقية ، قانون الاحوال الشخصية ، رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩

كذلك : شلتوت ، الفتاوي ، ص ص ١٩٥ -

٣٣ -- وزارة العدل ، المحكمة الشرعية في الرصافة ، سجلات المحكمة لعام

١٩٧٠

- ٣٤ - سجلات المحكمة ، نفس المرجع
- ٣٥ - مجيد ، رابحة ، الاتجاهات القيمة لطلبة جامعة بغداد ، رسالة ماجستير
غير منشورة وكذلك - سجلات المحكمة ، نفس المرجع
و كذلك - وزارة التخطيط ، الاحصاء السنوي لعام ١٩٧٠
- ٣٦ - سجلات المحكمة نفس المصدر
- ٣٧ - _____ ، نفس المصدر
- ٣٨ - برهوم ، محمد عيسى ، دراسة في الطلاق ومكانة المرأة الاجتماعية في
الاردن عمان ص ٢١ ص ٢١

الباب السادس

الفصل الثاني عشر

العائلة والتنمية

الباب السادس

الفصل الثاني عشر

العائلة والتنمية

يعتبر موضوع التنمية من المواضيع البارزة والتي تمثل مكاناً مهماً في الأوساط الفكرية . ولقد بدأ الاهتمام بهذا الموضوع منذ عام ١٩٤٥ والى وقتنا الحاضر . ويرجع السبب الى ان الدول الصغيرة والمتخلفة عن المجتمعات التي تطورت بعد الحرب العالمية الثانية ارادت من الاسراع في عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ولتد اولى الفكر الاقتصادي العالمي اهتماماً كبيراً للتنمية ويرجع السبب الى تغيير المواقف اتجاه وجوه التخلف الاقتصادي والسياسي في العام لان هذا الوضع يتطلب مجهودات فورية وجذرية لتخفيف اعبائه وحل بعض مشاكله: (١) .

وتعني التنمية با نسبة الى الاقتصاديين تقدم المجتمع وتطوره عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية ، وخلق تنظيمات افضل ، اضافة الى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن . فتنطوي عملية التنمية الاقتصادية على تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والتنظيمية والادارية ، وكذلك زيادة الدخل القومي الحقيقي والانتاج القومي الحقيقي ونصيب الفرد منه . ويساعد هذا التحسن على الادخار ويدعم التراكم الرأسمالي ، والتقدم التكنولوجي ، ويدعم الانتاج والدخل في ذلك التطور . فالتنمية الاقتصادية هي عملية تحسين المهارات والقدرات والكفاءات للعامل لتأهله الى العمل وحصوله على دخل افضل . كما وتنطوي التنمية على تنظيم العملية الانتاجية بطريقة افضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات

بأسره يتحول من النظام الاجتماعي البسيط الساكن نسبياً الى نظام اجتماعي يتميز بالثقل والمرونة (٥) فالتنمية عملية تحويل النظام والوحدات الاجتماعية من بناء معين قد يكون متناسقاً او غير متناسق الى بناء متناسق موجه وفق مبادئ او ايدولوجية معينة منسجمة مع خصوصية ذلك المجتمع لكي لا تكون عملية التغير هذه غير منسجمة مع آراء وافكار وتصورات افراد ذلك المجتمع . وبما ان النظام العائلي هو احد الوحدات الاجتماعية التي يتألف منها اي مجتمع من المجتمعات من حيث اعتبارها جماعة اولية لها خصوصيتها (٦) هذا ما جعل للعائلة مكانه مهمة في ذهن الباحثين والمشتغلين في ميادين التنمية .

واهتمت الدول المتخلفة بموضوع التنمية وبشتى مجالاتها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية بسبب ادراكها لاهمية تطوير وتغيير مجتمعاتها . فبعد الدراسات التي اجريت من قبل الباحثين في هذا الميدان وجدوا ان هناك اسباب موجبة تدعو هذا الاقطار الى اتخاذ سياسة جديدة في تطوير المجتمع . ومن اهم هذه الاسباب :

١ - ازدياد عدد الدول النامية المستقلة

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتشار التيارات السياسية المعادية للحكم الاجنبي وبكل انواعها بدأت غالبية الدول النامية تحصل على استقلالها السياسي . وبعد تحقيق هدفها في هذا شرعت في تحسين اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك من خلال اتباع سياسات تنموية جديدة تهدف الى تحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية بعيدة عن التأثيرات الخارجية . ان هذه السياسات معظمها نابعة عن دراسة خصوصية هذه المجتمعات وبالتالي رسم سياسة نابعة من طبيعة هذه النظم .

٢ - تناقص كفاية سياسة الحرية الاقتصادية

يشكل هذا الاتجاه ركناً مهماً من اركان حل المشاكل الاقتصادية للدول النامية وتعني هذه السياسة تدخل حكومات هذه الدول في ادارة وتوجيه الاقتصاد القومي وفق مصالح هذه البلدان . وشرعت البلدان الاشتراكية في هذه السياسة وتمكنت من تحقيق عملية انماء سريعة في مختلف النشاطات الاقتصادية . وادركت الدول النامية اهمية التدخل في توجيه عملية التنمية الاقتصادية وفق مصالح هذه الدول .

٣ - تغير مواقف الدول المتقدمة من الدول النامية

لقد اهتمت الدول المتقدمة مسألة الرفاهية الاقتصادية لسكان الدول النامية هذا مادفعها الى محاولة ابقاء الدول النامية على اوضاعها السيئة السائدة فيها وفي السنوات الاخيرة اضطرت الدول المتقدمة من تبديل سياساتها اتجاه الدول المتخلفة وبدأت تتجاوب مع طموحاتها وسياساتها الهادفة الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية . وهذا لايعني عودة الدول النامية الى التبعية الاقتصادية كما كانت في السابق وانما محاولة الدول النامية الاستفادة من الدول المتقدمة دون المساس بحريتها وسياستها المستقلة .

٤ - بروز دور هيئة الامم المتحدة

ان تكوين هيئة الامم المتحدة في اعقاب الحرب العالمية الثانية اعطاها دوراً في المسرح السياسي والاقتصادي العالمي . وعملت هذه الهيئة على تنفيذ ميثاقها الذي تضمن رفع مستوى المعيشة لكافة الشعوب المتخلفة وتحسين اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية . وعلى هذا الاساس اصبح باستطاعة الدول النامية في الاستفادة من خبرات الدول النامية والمتقدمة .

٥ - التطورات السكانية في العالم (٧)

تزايد سكان العالم بعد الحرب العالمية الثانية بمعدلات مرتفعة ، وبلغت هذه الزيادة ٥٦٪ خلال النصف الاول من القرن العشرين ، بينما بلغت هذه الزيادة ٤٤٪ خلال العشرين عاماً الممتدة بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠ . فمشكلة الانفجار السكاني هذه ادت بالباحثين الى البحث في مشكلة التخلف وايجاد سبل للخروج منه وتحثيق عمليات انماء سريعة ومتجددة لان الدول المتخلفة هي التي ساهمت بالجزء الاعظم من هذه الزيادة السكانية .

هذه هي اهم العوامل التي دفعت رجال التنمية في البحث عن وسائل تمكنهم من زيادة رفاهية هذه المجتمعات ، ولقد كانت العائلة من بين المنظمات التي تأثرت بصورة مباشرة في عملية السياسات التنموية كما وبنفس الوقت هي من بين الوحدات الاجتماعية التي يمكن ان تساهم في هذه العملية مساهمة فيما اذا تمكنت من توجيه اعضائها توجيهاً سليماً .

وهناك بعض الباحثين من يحاول فهم التنمية في ضوء مفهوم التقدم والتخلف او وفق ظاهرتي التحضر والريف ، على اعتبار ان التحديث الحضاري يسعى الى توسيع نطاق الحضرة سواء كان هذا في توسيع دائرة المدينة او تحضير المجتمعات المتخلفة . واستندت هذه الدراسات على فكرة معدلات التحضر العالية في الدول الصناعية المتقدمة مقارنة بالدول النامية ، على الرغم من بروز مشكلات حضرية صاحبت عملية التحضر هذه (٨) .

ولم يهمل رجال التنمية موضوع العائلة وذلك لدورها المتميز في عملية التنمية فبدأت فكرة تنظيم العائلة منذ اوائل القرن العشرين وذلك من خلال توجيهها على حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها من المشكلات الاخرى . وبدأت المجتمعات تتخذ اساليب مناسبة لدرء بعض الاخطار التي تواجهها بعد

التضخم السكاني الذي ظهر فيها . ان تنظيم العائلة هو التخطيط لحياتها وتحديد عدد افرادها عن طريق استخدام وسائل لتحقيق تنظيم وضبط عمليات الانجاب والاحصاء التي تربط بالعلاقات الزوجية بصورة ارادية حيث ان الزوجين تكون لهما اراده في عمليات التنظيم المطلوبة وعلى هذا الاساس يستطيع الزوجين تجنب كل ما يعرقل ويعوق حياتهم الطبيعية (٩) .

فقد كانت العائلة التقليدية تفرم بوظائف مختلفة على الرغم من انها وحدة انتاجية استهلاكية . فالعائلة في المجتمعات النامية تساهم بعملية التنمية وذلك من خلال محافظتها على النظام ووضع القرارات وخاصة السياسية وحماية اعضاءها وتقديم الخدمات الاجتماعية (١٠) لهم وذلك من خلال تطبيق البرامج التنموية والمساهمة فيها ، فلقد اصبحت العائلة ذات دور ايجابي ومساهم في عملية التنمية من خلال المشاركات الفعالة التي يمكن ان تساهم فيها سواء ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي ، او الاجتماعي ، او السياسي وبنفس الوقت تطبيقها والتزامها ببرامج العملية التنموية لذلك المجتمع .

ان التنمية عملية تغير وهذا التغير هو من اهم خصائص المجتمعات البشرية كما ولازم حياة هذه المجتمعات فترة طويلة قد ترجع الى بدأ الحياة البشرية ولقد كانت هذه المجتمعات تسير بصورة طبيعية دون تدخل الانسان بما فيها العائلة . وبعد ادخال مفهوم التنمية على هذه المجتمعات فانها تضمنت عمليات التوجيه والتخطيط اليها . وهذا يعني عملية التغير هذه اصبحت متصودة ومرغوبة لاجل تشكيل المجتمع او التنظيمات الاجتماعية بنائياً ووظيفياً وتعديل اتجاهات الافراد نحو انفسهم والمجتمع (١١) . ولقد اصبح دور الفرد ايجابياً اتجاه عملية التحول الاجتماعي اي انه ذو فاعلية في اتخاذ القرارات . ان عملية التنمية وسيلة لتحقيق الغايات الاجتماعية التي تهدف اليها العائلة والافراد واهم هذه الغايات التي يسعى اليها المجتمع هي :

- ١ - تتيح التنمية الحرة للعمل بصورة واسعة وتؤثر على الحركة الذاتية للأفراد في تحمل المسؤولية لان عملية التغير هذه تعبر عن طموحاتهم .
 - ٢ - تؤدي عملية التنمية الى نمو الذات التي هي قاعدة اساسية للنمو الاجتماعي فاذا كانت عملية نمو الذات موجهة لتحقيق غايات معينة فان النمو الاجتماعي هذا يساعد على تحقيق اهداف التنمية .
 - ٣ - تحرر التنمية الفرد من المعوقات الذاتية ، هذا مايساعد المجتمع الى الوصول لمرحلة من الوعي تجعله قادراً على تجديد قيمة ونظمه وانشطته والمحافظة عليها وبالتالي فان المجتمع يستطيع ان يدفع او يعجل في عملية التنمية .
 - ٤ - تساعد عملية التنمية على نقله الفرد والجماعة من مرحلة الاخذ الى مرحلة العطاء وهذه المرحلة هي مقياس للتقدم الفعلي للفرد والجماعة .
 - ٥ - تهدف التنمية الى جعل الناس غاية التنمية ووسيلتها(١٢)، وقد لا تستطيع الدولة بمؤسساتها وهيئاتها ووكالاتها الاخرى على تحقيق هذه الاهداف وحدها وانما لابد من مساهمة العائلة بصورة ايجابية في هذه العملية . فتمتد نسلها أو تعرقل العائلة سير عملية التنمية في أي قطر من الاقطار لان العبء الاكبر يقع على عاتقها فالتقاليد والعادات والرواسب الموجودة في بعض العائلات في المجتمعات المتحولة والتي تمر بمراحل تنموية تؤثر تأثيراً مباشراً على اعاقه هذه العملية والعكس فان تقبل وتمثيل هذه الاسر للقيم الحضارية الجديدة والاساليب الحديثة في دفع افرادها الى المساهمة بهذه العملية قد يعجل في العملية التنموية .
- فمساهمة العائلة في عملية التنمية يمكن ان يتم من خلال توجيه الابناء في حياتهم العمالية والدراسية وتحفيزهم على المساهمة في عملية التنوير الموجه . لاسيما وان العائلة هي المنظمة الرئيسية التي تجهز المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع بالعاملين . وتستطيع العائلة توجيه اعضائها نحو ما يحتاجه المجتمع من ايدي عاملة وعلى وجه الخصوص الاناث منهم (١٣) .

فقد درج افراد العائلة على مزاوله بعض الاعمال في بيئاتهم وخاصة البيئات الزراعية واصبحت هذه الاعمال التي يمارسونها جزء مهم من حياتهم . وبعد انتقالهم الى مراكز النشاط الصناعي والاقتصادي في المدينة قد يرفض البعض منهم من المساهمة في بعض الاعمال والوظائف التي يحملون اتجاهها قيماً سلبية . وتلعب العائلة دوراً كبيراً في توجيه الاعضاء على ممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة والتي هي في عملية تنمية ذلك القطر . والملاحظ على سبيل المثال لا الحصر ان هناك اهتماماً متزايداً في الدول النامية بالتعليم المهني والعمل اليدوي وفي عالمنا العربي، وعلى وجه الخصوص فان الفرد العراقي ينظر الى هذه الوظائف على انها تمثل مستويات دنيا للعمل لذا فهي لا تجذب البعض منهم علماً بان مثل هذه الاعمال لها اهميتها الكبيرة في فترة عملية البناء والتحول والتنمية . والعائلة لاتستثنى من دورها في توجيه ابناءها في الاقبال على مثل هذه الاعمال . وباستطاعة العائلة ان تنمي روح حب العمل والاخلاص في اداء الواجب ، وتحمل المسؤولية بأمانة . كما وان العائلة تستطيع من توجيه الابناء نحو الاعمال والوظائف التي تنسجم مع رغباتهم وقابلياتهم اذا استطاعت ان تكشف عن هذه القابليات بصورة مبكرة وبالتالي وضع الافراد في الوظائف والنشاطات التي يرغبون فيها لكي يستطيعوا من ان يمارسوا اعمالهم بيوغية .

التنمية والتغير العائلي

تعيش المجتمعات النامية معركة لايمحى تجنبها حيث ان طبيعة الحياة المعاصرة تفرض عليها الكثير من المؤثرات التي ادت الى احداث عملية التغير فيواجه المجتمع النامي صراعاً بين الماضي الذي يحمل القداسة لكل ما فيه من اوهام وخيال ، بانتصاراته وهزائمه ومثله وقيمه . والحاضر المتحرك التغير بمطالبة الحيوية وحاجاته المتجددة وغاياته العملية ، وقيمة الجديدة ، فيعني الحاضر فرض ادوات وطاقت جديدة على المجتمع سواء في الحياة اليومية او في العملية الانتاجية (١٤) .

فتنطوي عملية التنمية على تغيير في بنية ووظائف المجتمع ككل والعائلة على وجه الخصوص . وهي تحسين الاوضاع المعيشية للانسان ويتوضح هذا التحسن في الدخل الفردي ، والانتاجية ، والوفيات ، والخصوبة ، ومستوى التعليم ، وتوفير البضائع وكل هذه الامور ماهي الا مؤشرات تعبر عن المستويات المعيشية للانسان وتعاني الدول المتخلفة من الفقر والمرض والاهمال (١٥) . فعملية التغيير الاقتصادي التي نشأت عن عملية التنمية لها تأثيرها الواضح على بناء ووظائف العائلة . فالكساد الاقتصادي ، وزيادة البطالة كل هذه الامور وغيرها تنعكس بصورة مباشرة على العائلة فعلى سبيل المثال ان البطالة تؤدي الى فقدان بعض افراد العائلة للعمل (١٦) وبالتالي قد يؤثر على الانحرافات السلوكية للافراد او تفشي بعض الاتجاهات الشاذة بينهم .

يربط معظم الباحثين بين عملية التنمية والتصنيع حيث ان العامل الثاني هو نتاج للعملية الاولى وباحلال التكنولوجيا وسيطرتها في المجتمعات البشرية ارتبطت به عملية التغيير الاجتماعي . فالتصنيع ادى الى زيادة حجم السكان في المناطق الصناعية ، وكثرة وسائل النقل والمواصلات ، وفسح مجالات جديدة لعمل المرأة وغيرها من المتغيرات الاساسية التي ادت الى تغيير النظام العائلي . كما وكان للتصنيع عامل مهم في ضعف النظام القرابي ، وتفرق الأقارب وعدم الاعتماد عليهم (١٧) الى غير ذلك من المتغيرات الاجتماعية الاخرى الواضحة في المجتمعات النامية .

وخلق التصنيع فرصاً كبيراً ومتنوعة للعمل ، وادى الى ارتفاع مستوى الدخل ، وزيادة الانتقال الاجتماعي سواء الجغرافي او المهني او الاجتماعي ، واختلاف المهن ، وتعميق الفروق الفردية نتيجة لتباين قدرات افراد العائلة . كل هذه المظاهر انعكست على بنية العلاقات المتبادلة بين الاعضاء . وخلق التصنيع اعمال جديدة تتطلب مستويات من التعليم والتدريب والتلمذة على نوع من

الاعمال وعلى ضوء ما يقدمه الفرد من لباقة للقيام بهذه الوظائف يكافأ بمستوى معين من الدخل والمكافآت وبنفس الوقت اكتسب الفرد عادات وتقاليد وقيم ومعايير خاصة مرتبطة بنوع العمل الذي يمارسه . هذا واوجد التصنيع جمعيات وهيئات جديدة واصبحت تمارس هذه التنظيمات ووظائف معينة حلت محل الوظائف التي كانت تمارسها النظم الاجتماعية العائلية (١٨) .

ان عملية التحول العائلي من المرحلة الزراعية الى المرحلة الصناعية ادت الى خروج المرأة للعمل وبصورة خاصة اذا كان دخل الزوج لايسد حاجات العائلة ، اضافة الى عمل الابناء وبصورة مبكرة في ميادين ونشاطات مختلفة لاجل الحصول على دخل يساعدون العائلة في سد متطلباتها المتزايدة . وتعلق الكثير من الباحثين في دراسة مكانة المرأة وتغييرها بعد خروجها الى ميدان العمل الصناعي ومنهم جاكسنفل Jackson-ville وولكس بار Wilkes-Barre وبت Butte وديسالك Dassaic حيث اعدوا بهذا الخصوص بحوثاً مختلفة (١٩) بخصوص المرأة .

ان تأثير عملية التنمية واضح في تغيير البناء الاجتماعي الذي يتعلق بأشكال العلاقات والروابط الاجتماعي التي يدخل فيها افراد العائلة ، وكذلك في طبيعة الوظائف التي يمارسها الاعضاء سواء داخل او خارج العائلة . ان عملية التنمية الاقتصادية التي دخلت المجتمعات النامية خلقت مسارات واتجاهات جديدة في البناء العائلي والوظائف التي يقوم بها الافراد وان ضبط وتوجيه هذه العملية له من التأثير الواضح والمتداخل مع العائلة . وفي موضوعنا هذا سوف . نتحدث بشيء من التفصيل عن ابعاد عملية التغيير هذه .

التنمية وعملية التغيير البنائي والوظيفي للعائلة

تؤثر العائلة تأثيراً مباشراً على النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع وبصورة خاصة الحديثة منها . ان التراث النظري لعلم الاجتماع لم

بهمل العائلة حيث تناو لها عدد كبير من الباحثين ، في بحثهم للنساء الاجتماعي لها وطبيعته وكذلك الوظائف المتنوعة التي يمارسها الاعضاء ومدى ارتباطهم في هذا البناء . فالعائلة كمؤسسة اجتماعية تكونت نتيجة لعوامل بيولوجية ونفسية ، ولم يكن التصنيع تأثير على تكوينها . الا ان العائلة تتحول بعد عملية الانجاب الى وحدة اجتماعية . ومر الانسان بمراحل طويلة خلال التاريخ البشري منذ ان تعلم الصيد ، وضع الادوات البسيطة . واستخدام النار ، وتعلمه الزراعة ، واستئناس الحيوانات . ان هذه التغيرات المتلاحقة في حضارة الانسان كان لها بعداً كبيراً في تغيير حياة العائلة من الناحية البنائية والوظيفية . وان اخر التغيرات التي تعرضت اليها العائلة هي الثورة الصناعية واستخدام الانسان للتكنولوجيا . واول التأثيرات الواضحة التي تركها التصنيع هو تغيير البناء القرابي وتحويل العائلة من النوع الممتد الى العائلة النوو وتدهور سلطة الرجل في العائلة وظهور مشكلات جديدة رافقت عملية التغير (٢٠) . وتميزت هذه المشكلات بطابع جديد يختلف عن السابق . فعندما نشير الى تغيير وضع العائلة نعني به تحويل العمليات والمضامين للعائلة . ذلك لان الرضع العائلي هو وحده اجتماعية تؤثر عليها مثيرات خارجية تعمل على تغيير البناء العائلي من حيث تنظيم العلاقات بين الاشخاص وبلوره الاهداف التي تخدم قضايا خاصة بالعائلة . وبنفس الوقت فان الوضع العائلي Family Situation هو جماعة صغيرة بالنسبة للابناء وشكل العلاقات الاجتماعية بينهم وبين الاباء (٢١) . فالعائلة تؤثر بصورة كبيرة على بنيه العلاقات الاجتماعية بين افرادها وتؤثر على توزيع الوظائف بين الاعضاء وبنفس الوقت هي معرضة لعوامل خارجية تدعو الى هذا النوع من التغير . ولقد ميز وليم كراهام سمنر Sumner في كتابه الطرق الشعبية Folkways المؤسسات الاجتماعية بما فيها العائلة واعتقد ان العائلة ماهي الا مضمون . وهذا المضمون يشمل العلاقات الدائمة نسبياً ، ويعتمد البناء على الافراد وادوارهم التي يقومون بها وكذلك الحجم الجنسي ، والعمر وعلى هذا الاساس فان العائلة

ماهي الاشكل من اشكال التنظيم (٢٢) ، والذي يشكل جزء من البناء الاجتماعي العام للمجتمع ، في مؤسسة لايمكن فصلها عن المجتمع .

فاذا اعتبرنا العائلة بناء Structure فبمعني هذا انها جماعة من الاشخاص يعيشون سوية وتربط بينهم علاقات اجتماعية مستمرة . فالطريقة الثابتة للدراسة وضعية العائلة هي طريقة التحليل الموضوعي لعملية التفاعل التي تحصل بين الافراد والجماعات من الذين هم يقعون ضمن البناء العائلي . ولهذا التفاعل دوره الكبير على النمو الاجتماعي للافراد (٢٣) من حيث تنشيط علاقاتهم داخل وخارج العائلة . كما ومن الممكن توجيه هذه النشاطات بطريقة تخدم عملية التنمية وتسرع في نشاطات الافراد .

وهناك بعض النتائج العامة لتغير العائلة في الدول النامية اهمها :

- ١ - اتاحة الفرصة امام المرأة لتلقي العلم والتوصل الى اعلى الدرجات العلمية والعمل في جميع النشاطات والوظائف المتاحة داخل المجتمع .
- ٢ - الاتجاه في حرية الاختيار في الزواج دون اخذ الاعتبارات الطبقية ، او الترابية وانما الاعتماد على المميزات الشخصية اساساً في الاختيار لاجل تحقيق التوافق والانسجام بين الزوجين بغض النظر عن المستوى الاجتماعي والاقتصادي .
- ٣ - اتاحة فرص الاختلاط بين الرجل والمرأة في معظم المجالات هذا ماوفر عليه فرص التعارف والتفاهم وتحطيم المواقف التقليدية السائدة في السابق .
- ٤ - جعل التخطيط من اجل المستقبل ميدان الزواج ، حيث ان شبابنا يفضلون الزواج من المرأة التي تعاونهم في النواحي الاقتصادية .
- ٥ - مازالت السلطة في العائلة العربية بيد الرجل على الرغم من اتاحة الفرصة للزوجة بان تساهم في اتخاذ القرارات (٢٤) ، وابداء ارائها فيما يتعلق بالاسرة .

ان هذه المتغيرات كانت نتيجة لعملية التنمية وبكل اشكالها الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتكنولوجية ، والسياسية . حيث ان هذه العملية قضت على بعض انماط العلاقات البنائية واحلت محلها بدائل ثلاث ما حدث من تغير . ١٠٢ وان معظم الوظائف والادوار التقليدية قد اختفت نتيجة لانتقال العائلة من مرحلتها الممتدة الى مرحلتها الجديدة النواه .

ان بناء العائلة المعاصرة الجديدة لها دور فعال في عملية التنمية من حيث استخدامها للثروة والميراث والذي تقره النظم الاجتماعية . ووضعت نظم وضوابط لانتقاله في خدمة عملية التنمية وذلك من حيث توظيفة بصورة ثلاثم ومتطلبات العمالية التنموية . كما ان للعائلة دور فعال في تعميق عواطف الافراد وتشريفهم وتنشأتهم على الانماط الجديدة التي يمكن ان تعجل او على الاقل لاتعرقل العملية التنموية فاذا كانت عملية التعاون واحترام الوقت والزمن ، والحرص والدقة والاخلاص والابداع ضرورات اساسية يتطلبها العمل التنموي الجديد فالعائلة هي مركز لتوجيه كل هذه الانماط السلوكية لاعضاءها . وبأستلزام العائلة من تنظيم المتطلبات المادية والانشطة العائلية ، فمن خلال تنمية تقسيم العمل بصورة مناسبة بين اعضاء العائلة من الممكن ان توزع الوظائف بين اعضاء العائلة لادارة شؤون البيت كأن تكون المرأة متخصصة بالاستهلاك وتنمية معرفتها في الحياة المعيشية وادارة البيت ، ومن الممكن ان توجه طاقة الرجل الى تنمية قدراته في اداء وظيفته المهنية (٢٥) .

فتغير العائلة وظيفياً وبنائياً بطريقة موجهة ومبرمجة يستطيع المجتمع من ان يضع العائلة في خدمة العملية التنموية ، وللعائلة دور كبير في هذه العملية من حيث استجابتها لهذه العملية التوجيهية . وبنفس الوقت فان العمالية التنموية تؤثر على العائلة وخاصة من حيث حجمها ، والادوار التي تقوم بها . فتغير النشاط الاقتصادي من العمل الزراعي الى العمل الصناعي ادى الى صغر وضمين

نطاق العائلة وذلك لان العائلة ما عادت تستطيع ان تضم اعضاء بقدر ما كانت تضمهم في السابق . اضافة الى انها لم تتمكن من القيام بوظائفها التقليدية التي كانت تقوم فيها في انجتمعات الزراعة . كما ونمت اشكال جديدة من العلاقات فرضتها طبيعة العملية التغييرية التي حدثت نتيجة للعملية التمدوية . فضلا عن عجز العائلة في قيامها ببعض وظائفها التقليدية بسبب اسهامها مساهمة فعالة في التنمية .

التنمية وتغير مكانة المرأة

تعتبر العملية التنموية عملية تغير وتعديل اثرت بصورة مباشرة على تعديل مكانة المرأة وخاصة الزوجة او الام . ان هذا التغير ناتج عن عملية تغيير الوضع الاجتماعي للعائلة من حيث مساهمة جميع افراد العائلة في العمل وبطبيعة العمل نفسه . فبقدر ما يتعلق هذا بالمرأة فانها حصلت على الاستقلال الشفهي ، وزادت حريتها ، وخاصة في التعبير عن وجهة نظرها ، وبالتالي استطاعت من تغير مكانتها ودورها الاجتماعي (٢٦) والاقتصادي والسياسي .

فقدماً وضع القانون النابليوني المرأة في فئة « عديم الاهلية » مع المرضى العاملين والاطفال وخاضعة لسلطة الزوج ، وبعد ذلك عدلت القوانين بمصالح المرأة واعترف بشخصيتها ، وبلغت التزام الطاعة ، وقررت مشاركتها في الرلاية الابوية ، وحصلت على الحقوق السياسية ، ودخلت المرأة الى ميدان العمل ، كما طرأت تغييرات على ادوار النساء والرجال حيث بدأ التعاون بين المرأة والرجل واصبحت عملية اتخاذ القرارات والسلطة مشتركة بينهما (٢٧) . ان هذا التاريخ الطويل الذي عاشت فيه المرأة كان سلسلة من التغيرات الهائلة التي تتعلق بمكانتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والادوار والوظائف التي تقوم بها . فلقد تقلصت مكانتها وضعفت ادوارها في بعض النترات ، بينما برزت ونعددت

ادوارها في فترات اخرى . والى ان وصلت الى الفترة المعاصرة نجد ان المرأة تمكنت من ان تفتح امامها آفاقاً كثيرة بعد عملية التنمية الهائلة التي دخلت المجتمعات النامية . فاصبح باستطاعتها العمل في مجالات مختلفة سواء في النشاط الصناعي الخاص او العام او المؤسسات الحكومية على اختلاف انواعها والمؤسسات الالهية . وان المرأة وخاصة المتزوجة بعد ماعامت في النشاط الصناعي اصبح لها مركزاً اقتصادياً واجتماعياً بنفس الوقت . هذا ما أدى الى تقابل المركز الاقتصادي والاجتماعي للزوج (٢٨) .

فأصبحت المرأة عنصراً ايجابياً في عملية التنمية حيث بأستطاعتها المساهمة بصورة فعالة وبنفس الوقت تستطيع من ان تدفع بالعملية الانتاجية . فأبي عملية تنموية تحتاج الى قوى عاملة -- قد لا تستطيع القوى العاملة من الرجال سد هذه العملية -- لذا اصبح من الضروري مساهمة المرأة في العمل الجديد وهذا ما عزز مكانتها وقوى مركزها في هذه البلدان .

دور المنظمات والاتحادات في تعزيز اسهام المرأة في التنمية

ان هدف دمج المرأة في عملية التنمية لا يتحقق على عاتق الاجهزة الحكومية وحدها وانما تشاركها الهيئات والمنظمات العامة وبكل انواعها . واستطاعت بعض المنظمات والاتحادات ان تقدم بعض المساعدات للعائلات التي تستحق المساعدة وبنفس الوقت قدمت خدمات اجتماعية لمساعدة المرأة (٢٩) ، لاجل المساهمة في عملية التنمية . لان هذه المنظمات تستطيع خلق مناخاً ايجابياً للمرأة لاجل المساهمة ، وبكل قدراتها ، في التنمية اذا ما ادر كنا ان النساء يشكلون نصف عدد افراد اي مجتمع من المجتمعات تقريباً .

وتعاني المجتمعات المتحولة النامية كالعراق مثلاً من هذه المشكلة فالنظرة التقليدية الى المرأة هي ان تكون ، وظيفتها الاساسية البيت والاعمال المنزلية . واذا

ماأريد للمنظمات او الاتحادات من ان تلعب دورها في تعزيز دور المرأة في التنمية ينبغي تعزيز قدرتها لتمكينها من ان تخفض اثار الفقر في عملية التنمية والانشطة الاخرى في الحياة الاجتماعية .

وبالنظر للاوضاع التاريخية التي احاطت بتأسيس هذه المنظمات وخاصة فيما يتعلق بالقطر العراقي ، وتأسيس اتحادات النساء فان هذه الهيئات انحصرت في وتركزت المدن الرئيسية ، وبتت المناطق الريفية تفتقر الى مثل هذه المنظمات اضافة الى النقص الواضح الذي تعانيه هذه الهيئات في العاملين والمدربين على الادارة والتنظيم والتخطيط ، زد على ذلك النقص في الموارد والقيود المالية والادارية التي قد تضعف قدرة المرأة على المساهمة في النهوض بالبلدان النامية .

وحقيقة الامر ان اجهزة ومنظمات الدول النامية لا بد ان تدعم المرأة في مجالات مختلفة لكي تستطيع المرأة من المساهمة بشكل فعال وبالتالي نستطيع من دفع العملية التنموية في مثل هذه الاقطار وبصورة افضل ويتمثل هذا الدعم في :

- ١ - تعبئة الوكالات لصالح جماهير النساء في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء لاسيما من الذين يعانون من فقر .
- ٢ - انشاء وكالات للربط والتنسيق لتوفير جميع الخدمات الانمائية كالتعليم ، والرعاية الصحية ، ورعاية الاطفال ، وتنمية المهارات ، والتسهيلات الانتمائية والتسويق ، والمعلومات عن الحقوق والواجبات الاجتماعية ، والسياسة وغير ذلك (٣٠) .

٣ - ولاجل زيادة وعي المرأة وقدرتها في المساهمة على قدم المساواة مع الرجل على جميع المستويات ، لا بد من تنظيم التدريب المطلوب لاعضائها في مجال التتميات العالمية للتخطيط والتنفيذ والتقييم .

٤ - تعميق الوعي عند المنظمات الشعبية في تقبل مسؤولية زيادة مشاركة المرأة في مختلف اوجه الانشطة التي يمكن ان تدفع عملية التنمية وتعمل بها .

٥ - تبادل التجارب بين المنظمات المختلفة ووضع اجراء لضمان استمرار التعاون بكيفية تساعد على تحقيق برامج العمل الاقتصادية .

٦ - المساهمة في المؤتمرات الدولية وخصوصاً التي تعني بدور المرأة (٣١) وذلك للاطلاع على الخبرات ومايجري في البلدان الاخرى سواء المتخلفة او المتقدمة .

ان هذه الملاحظات وغيرها من الملاحظات الاخرى يمكن ان تخلق مناخاً افضل الى المرأة لكي تساهم في العملية التنموية وتخلق منها عنصراً ايجابياً وفعالاً للاستفادة من قدراتها ومهاراتها . فلقد فتحت البلدان النامية مجالات ونشاطات مختلفة امام المرأة واهتمت بالتعليم وبكل مراحلها ومراكز التدريب على اختلاف انشطتها وهذا ماجعلها بان تكون عنصراً مؤهلاً للمساهمة في عملية البناء التنموي ولا تقل عن اهمية الرجل في هذا المجال . وتقع على عاتق المنظمات النسوية والاتحادات الاخرى توعية الاسر التي لازالت بعيدة عن عملية النهوض الاجتماعي والسياسي والاقتصادي هذه وخاصة المناطق القروية وذلك ليكبر موقع المرأة في العملية التنموية متجانساً في جميع ارجاء المجتمع من حيث تمثيلها بالمكانة اللائقة بها .

التنمية وتغيير سلطة ومكانة الرجل في العائلة

تسود التجمعات والعلاقات الترابية في المجتمعات التمايلية ، حيث يعطي اهتماماً ملحوظاً الى الرباط القبلي والعشائري . ولا يتناسب هذا النمط العائلي مع المجتمعات الحضرية الصناعية التي يترادى نموها بعد بروز الحركة التنموية والتحضر داخلها . فلقد صاحب عملية التنمية تطورات مختلفة ومتعددة كالتنمية والتعليم والتركيز على التصنيع ، وتبني النماذج الجديدة من التحضر . واصبحت الدول النامية تركز على القدرات الفردية واعطاءها الاهمية هذا ما ادى الى بروز

العلاقات الرسمية واتساع نطاق المنافسة ، واعتماد التقييم على القدرات والأنجازات الشخصية وظهور المسؤولية الفردية الى غير ذلك من المظاهر الاخرى التي نتجت عن التحول الذي احدثته عملية التنمية في الاقطار الحديثة . وبعد تعرض الروابط العائلية الى التغيير وزيادة الحرية للأفراد وتعميق الوسائل الديمقراطية داخل العائلة . هذا التغيير اثر على العلاقة بين الزوج والزوجة وبدأت تختفي سيادة الرجل المطلقة وظهور مجموعة من الافكار والاراء والتيمم داخل العائلة (٣٢) تعزز مكانة ودور المرأة في عملية التنمية على اعتبارها تشكل قطاعاً نشيطاً من مجموع القوى العاملة .

وتغيرت الرئاسة بالنسبة للرجل وضعف مركزه وسلطته وخاصة بعد ارتفاع المستوى الثقافي للمرأة واستقلالها . فبعدما كان الرجل هو صاحب السيادة ويجمع بيده السلطة الاقتصادية والسياسية والدينية والقانونية الى حد كبير في وقت كانت المرأة بحاجة الى الحماية . نجد الان ان عملية التنمية حولت هذه المفاهيم وحررت المرأة ودعمت مكانتها (٣٣) ، ولقد تأسست منظمات جديدة تدافع عن حقوق المرأة كما شرعت القوانين وسنت اللوائح التي تحمي حقوق المرأة وخاصة العاملة . وفتحت المجالات وفي كل الانشطة لمساهمة المرأة ودعم مركزها في العملية التنموية للاقطار النامية . ولم يستطع الرجل من اتخاذ القرارات بدمرده دون الاستماع الى رأي المرأة وبصورة خاصة في القضايا التي تتعلق في مستقبلها اذا لم تكن متزوجة والمسائل التي تتعلق بالبيت واعضاء العائلة اذا كانت امأ .

التنمية وتغيير المكانة الاجتماعية للإبناء

ان التغييرات البنائية والوظيفية التي تعرضت اليها العائلة ، ادت الى حصول الابناء على الحرية في تقرير مستقبلهم ولو انه هم فقطسوا بعض الاشياء . ولقد ادرك علماء الاجتماع وخاصة المعاصرون منهم ان الشخصية البشرية سهي الانتقال

للاوضاع الاجتماعية التي يمر بها الانسان خلال حياته الاجتماعية . وعلى هذا الاساس فانهم في دراستهم لهما ركزوا على عامل التفاعل الاجتماعي Social Interaction ودور الجماعة في تنمية الشخصية على اعتبار ان شخصية الفرد هي تاريخ التنمية الاجتماعية للطفل . وهذا يعني اعطاء اهمية كبيرة الى العائلة (٣٤) على اعتبارها المؤسسة الاجتماعية الاولى التي ينشأ ويتربص فيها الطفل منذ ولادته . واذا كانت عملية التنمية اثرت على العائلة فالابناء هم الآخرون الذين تأثروا بها .

ان التغيير القيمي والمعياري للعائلة ادى الى تحرر الابناء من العديد من الضوابط والضغطات التقليدية . فلقد حتمت الابناء درجة من الاستقلال الاقتصادي نتيجة لحصولهم على دخل ثابت بعد اتاحة فرص العمل امامهم . ممارسة أبناء العائلة التقليدية في الريف . فبعدها كان كبار السن هم المسيطرون على الابناء ولهم مكانتهم المهمة في العائلة التقليدية تغير هذا الشكل ولم يعد لديهم نفس السيطرة السياسية والاجتماعية والدينية والقيادية كما لم يتمكنوا من حسم النزاعات والخلافات التي تنشأ بين اعضاء العائلة (٣٥) وذلك لتفكك العلاقات السابقة واحراز الابناء حرية في تقرير مصيرهم وبكل ما يتعلق في مستقبلهم . فلقد كان ينظر الى الابناء على انهم غير ناضجين وغير راشدين ولا يستطيعوا اتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبلهم . وهذه الصورة تغيرت بعد زيادة التعليم وفسح المجال امامهم للاحتكاك والاتصال مع الآخرين وهذا مكنهم من الاعتماد على رأيهم في كثير من الامور التي تتعلق بهم . فعملية التنمية فتحت فرصاً جديدة للعمل ولقد اصبح باستطاعة الابناء العمل بصورة مبكرة - في بعض الاحيان - وفي بعض المواسم وبقا اعطاهم هذا ما اعطاهم مقامة اقتصادية حفزتهم على الاستقلال الاجتماعي والسياسي وبصورة مبكرة .

التنمية وتنظيم وقت الفراغ والعائلة

لقد بدأت المجتمعات الحديثة تركز على تنظيم اوقات الفراغ بالنسبة الى افراد العائلة وذلك للاعتقاد الذي بدأ يسود في اوساط الباحثين من ان التقدم بمختلف مظاهره يعتمد على المصادر البشرية . فاذا كان اعضاء العائلة هم الأساس في العملية التنموية فيمكن ان يكونوا مصدراً مهماً لعملية التقدم . ولقد جاء هذا التصور في تقدم البشرية نتيجة لنمو وزيادة الاستثمار في الرأسمال البشري Human Capital والمصادر البشرية Human Resourees (٣٦) فخلق مناخ ملائم لافراد العائلة ونظم أوقات فراغهم وهذا يساعد على تجديد النشاط الذهني والجسمي مما يجعل الفرد اكثر قدرة وقابلية على العمل والانتاج .

فعملية التنمية التي حدثت في المجتمعات النامية غيرت من البيت ووظائفه ولقد اصبح الترفيه واستخدام وقت الفراغ بصورة منظمة امر ضروري . فالابناء الذين يعملون في النشاط الجديد ومعظمه يتركز في الصناعة ، اصبح لديهم وقت فراغ اكثر من الراشدين الذين يعملون في المجال الزراعي وهذا يعني وجود زيادة في وقت الفراغ ، اضافة الى ان بعض الابناء اصبحوا بدون عمل داخل المنزل . ولقد ترتب على ظهور وقت الفراغ لدى العائلة الحديثة مشاكل مختلفة . فبعدما كان الابناء يقضون وقت فراغهم داخل العائلة التقليدية في القيام ببعض الاعمال ، والوظائف ، حيث تسد وقت الفراغ هذا (٣٧) ، اصبحت العائلة الحديثة ليس باستطاعتها من ان تقوم بنفس هذه الوظائف وذلك لانشغالها بواجبات جديدة ومسؤوليات حديثة .

ويلعب الابناء سوية في الحقل في المجتمعات التقليدية ويقضون وقت فراغهم في ممارسة بعض الانشطة والتعبات مع الاباء والاقارب داخل وخارج البيت . كما وكان وقتهم محدوداً وخاصة في الصيف . وغالباً ما يكافىء الاباء الابناء عندما يتقدمون الولاء والطاعة لهم او عندما يتصرفون بصورة مرضية وجيدة ،

وعلى العموم كان الابناء ينصاعون وينفذون توجيهات الاباء (٣٨) . وبنفس الوقت يشرفون على قضاء اوقات فراغهم او هم يتدخلون في بعض الاحيان في تنظيم وتوجيه وقت الفراغ لهم وفق اعتقادهم وآرائهم .

ولقد حصلت تغيرات داخل البيت وخارجه في المدينة والمناطق الحضرية واجريت دراسات مختلفة حول كيفية قضاء اوقات الفراغ بالنسبة الى ابناء الحضر والمدن . فوجد ان الابناء وفي معظم الاحيان ينصرفون الى بيع الجرائد او التحميل او الذهاب الى المخازن او السينما او محلات اللهو الانجزي . وقد لا يستطيع الاباء الاشراف على الابناء داخل وخارج البيت (٣٩) .

فهناك وسائل ترويح جمعية نمت وتطورت مع حركة التنمية في البلدان النامية والمتقدمة وذلك لتسد اوقات الفراغ . فبعد بروز الفردية التي رافقت عملية التحولات التنموية اصبح المنزل هو المكان المفضل والمركز الرئيسي للترويح الاجتماعي وخاصة للاطفال . فالفرص المنزلية عديدة لانماء اللعب واعتباره نشاط موحّد للعائلة ويمكن تحقيق ذلك عن طريق المشاركات الوجدانية اثناء الترويح . وتعتبر عملية الترويح هذه مهمة لتماسك افراد العائلة وتنشئة الاطفال تنشئة صحية بعيدة عن الانحراف . فالترويح الجمعي يمكن ان يكون منظماً وديمقراطياً كما ويمكن ان تقوم به جمعيات خاصة او مؤسسات اعمال ، او منظمات ثقافية او هيئات اجتماعية وهذا مايسمى بالترويح الجمعي الخاص . اما ما تنظمه الدولة فيسمى هذا بالترويح الجمعي العام وهو احد انواع الترويح الجمعي الخاص الذي يأخذ سبيله عن طريق جماعات الاصدقاء (٤٠) .

فانما اصبحت المشاركات الجمعية مفضلة على كل انواع النشاط الترويحي . لان التصنيع والتحضّر لم يجلب السرور والبهجة الى النفس ذلك لان كائن اجتماعي يرغب في المصاحبة وشغل وقت فراغه برسائل الترويح الجماعية ، والمشاركات الوجدانية التي تؤدي الى الترابط الاجتماعي خارج نطاق العائلة .

وبما ان عملية التنمية وخاصة الصناعية ادت الى فردية افراد العائلة . اصبح من المهم تنمية وسائل الترويج الجمعي المنزلي ليمتسنى لافراد العائلة في العمل كوحدة اجتماعية . واصبح المنزل افضل مكان ليكون مركزاً للترويج الاجتماعي وخاصة الاطفال . فالفرص داخل المنزل عديدة لانماء اللعب كنشاط موحّد للعائلة عن طريق المشاركات الوجدانية اثناء الترويج . ويمكن ان يكون الترويج منظماً وديمقراطياً كما ويمكن ان تقوم به جمعيات او مؤسسات او هيئات وهذا مايسمى بالترويج الجمعي الخاص . وتنظم الدولة عملية الترويج وهذا مايسمى بالترويج الجمعي العام . وهناك نوع اخر من المنظمات الترويجية العامة التي تتميز بدرجة من الضبط الاجتماعي . وقد لاتبغى هذه المنظمات الربح ولا تقدم الترويج من اجل الترويج ذاته وانما هدفها احداث تغير مفيد في بنية العلاقات الاجتماعية . وهي تخدم وظيفة خاصة وهي الترويج لكل الاسر وتدار بواسطة اختصاصيين ومدربين وتستخدم فيها الاساليب العلمية الحديثة ، وهي مفتوحة لكافة افراد المجتمع . فقد تهدف العملية هذه الى اتاحة الفرصة لجميع الافراد لشغل وقت الفراغ ، وهو قوة اجتماعية ايجابية لهياة كل فرد في هذه الحياة الجديدة . وتشرف على هذا الترويج الجمعي الدولة لا الجمعيات ولا الافراد كالترويج الخاص . ويتيح الفرص لجميع افراد المجتمع بغض النظر عن الطبقة او النوع مثل مايفعل الترويج الخاص الذي تحدده الطبقة والدخل وبالتالي تحرم فئات ذوي الدخل المحدود من المساهمة او الاستفادة من هذا النوع من الترويج .

ويتميز الترويج الجمعي بالتعاون ، لان هذا النمط يساعد على تجميع الافراد للترويج عن انفسهم والتمتع بالانشطة المتاحة لهم لغرض اشباع حاجاتهم التي يسعون اليها دون الاعتماد على انواع العملية التجارية . كما ان هناك انواع من الترويج يقوم كل فرد فيه تلقائياً بجزء من النشاط ويتعاون مع اصدقائه (٤١) واقراءه على اداء وظائف متكاملة في العملية الترويجية .

فتخطيط وبرمجة وسائل الترفيه للأفراد تساعد على سد فراغهم الذي حصل نتيجة لعملية التنمية في مثل هذه المجتمعات . كما ويمكن الاستفادة من بعض البرامج المنظمة التي يمكن ان تتاح الى اعضاء العائلة في تنمية قدراتهم ومهاراتهم الخاصة سواء اكانت تتعلق بالعمل الذي يؤديه او بالهوايات الخاصة بهم . فالمتعة والترفيه لايمكن ان يتحققا من قضاء وقت الفراغ الا اذا انصرف المرء الى نوع النشاط الذي يلائم ميوله وحاجاته وكان هذا النشاط لا يحقق منفعة مادية مباشرة (٤٢) وانما يعود بالنفع العام لجميع الافراد . فتخطيط وتوجيه الاستفادة من وقت الفراغ مهم في الدول النامية ، وذلك لان هذه المجتمعات بحاجة الى توجيه الافراد نحو اهداف وغايات معينة تتفق مع المبادئ والافكار التي تتبناها هذه الدول .

التنمية وتغير السلوك العائلي

ترتبط التنمية ارتباطاً وثيقاً بالنظام العائلي ، كما وتتفاعل معه بصورة دائمة ومستمرة مؤثرة فيه ومتأثرة به . فالبيئة ترتبط بسلوك الانسان من حيث ان الفرد الذي يعيش في عائلة وبيئة يرتبط بفعاليات يومية متكررة ومتنوعة تتطلب منه الاستجابة الى بعض مافيهما من محفزات او رفض التمسك الاخر من النماذج التي ترتبط بعملية التنمية . ان تحديد او تمييز بعض الاجراءات التي يتخذها الفرد اتجاه التنمية وبكل مناشطها تبلور انماط سلوكية وتصرفات جمعية . وفي هذا الخصوص يرى ماكس فيبر (X) ، ان الاخلاق البروتستانتية protestant Ethic

٠ . ماكس فيبر Max Weber عالم اجتماع الماني عاش ما بين 1864 - 1920
 لدراسة الاجتماع وطور المناهج في العلوم الاجتماعية . واهم اعماله انه توصل الى :

١ - امكانية تطبيق المناهج الاجتماعية على تصرفات الافراد .

←

كانت من بين العوامل الاساسية التي طورت عماية التصنيع في اوربا . وترتبط الانماط السلوكية بعملية التنمية الاقتصادية حيث ان هذه الاخلاق تعلق آمالا كبيرة على العمل الجاد والتوفير والاستثمار . فالتراعد الدينية Religious precepts للبروتستانية نرى ان الله يريد من الانسان ان يكون جاداً في عمله ، وان يحرز على الثروة . وعلى هذا الاساس ~~كلاضطلع~~ عمل الجاد وجمع الثروة يتمشى مع رغبة الاله (٤٣) .

ويعتقد البحاثة مور Moor ويشاركه هومانس Homans ان تحليل اي ظاهرة من الظواهر الموجودة في المجتمع لابد لنا من ان نهتم بالفعل action وسلوك الفرد (٤٤) ذلك لان الظاهرة وخاصة اذا كانت جديدة وحديثة الظهور كعملية التنمية في البلدان النامية لابد من ان يكون لها وقع على الافراد من حيث تأثيرها على الانماط السلوكية لهم .. فقد تتطلب التنمية انماطاً سلوكيه معينة لكي تستطيع ان تؤدي وظيفتها وتستمر من غير ان تواجه عراقيل ومشاكل خلال تطبيقها . كما وان الافراد لابد من ان يعدلوا انماطهم السلوكية او قد يتركوا البعض منها او التخل نهائياً عنها لكي يستطيعوا من ان يحققوا درجة عالية من الانسجام بينهم وبين العملية التنموية .

وبذل علماء الاجتماع جهوداً كبيره في دراسة افعال الجماعة ونتائج هذه الافعال ومايتعلق بها من انماط سلوكيه . فالعملية الانتاجية والتعاون بين الافراد

→

- ٢ - استعمال النهجية في العلوم الاجتماعية البميده عن النزعات الشخصية - اي
استخدم الموضوعية .
- ٣ - اكتشاف طريقة التدريس ... - - - - -

اشهر كتبه : الاخلاق البروتستانية ، وروح الرأسمالية انظر

Mitchell, D. Adictionary of sociology, op. cit. p 221

من الشرح السابق لعملية التنمية نستطيع استخلاص بعض التغيرات الواضحة
المعالم في العالم العربي هما :

١ - اذت التغيرات الاجتماعية للعامة التي تتزايد في المجتمعات العربية بأقوامها
او عندما تدخل النخبة التحضر على مجتمع من المجتمعات كل هذه المسائل تتطلب
تحليل للانماط السلوكية التي تدخل مع هذه العمالية (٤٥) .

الاقتصادية والتربوية والتكنولوجية على العلاقات الداخلية للعائلة من خلال
عملية تتفاعل المستمرة بين انظمة المجتمع .

٢ - يتجه مركز الزوج في العائلة نحو نمس الطريقة التي سارت فيها المجتمعات
التي بلغت درجة عالية من التصنيع والتحضّر .

٣ - يرجع بعض الباحثين ظاهره التفكك العائلي الى عملية التغير التي ادت الى
تباين الادوار وصرع المراكز ، وما يترتب عليه من وهن الروابط التي
ترتبط الزوج والزوجة وفقدان الاعتماد المتبادل . الا ان عمل النظام العائلي
لا يمكن فهمه من دون الرجوع الى الرباط بين العائلة والنسق الوظيفي .
لان صغر حجم العائلة لا يمكن اعتباره مؤشراً للتفكك وانما قد يعد تكييفاً
لمتطلبات الاقتصاد وعملية التنمية لان مكانة العائلة مرتبطة بالزوج من
خلال دخله ومهنته وتعليمه ومستوى معيشته (٤٦) .

وعلى هذا الاساس نستطيع القول من ان عملية التنمية لم تتمصر على تغيير
العائلة من حيث البناء او الوظائف وانما امتدت عملية التغير هذه الى خلق
نماذج جديدة رصنغ حديثة للتعامل بين افرادها وبينها وبين المجتمع . فالعمالية
التنموية اوجدت نماذج سلوكية وأطر اخلاقية قد تختلف في كثير من الوجوه
عما اعتادت عليه الاسره في المجتمعات التقليدية . ان ادخال الجديد في المجتمع
يرتبط بانماط سلوكية جديدة تتطلب التكيف والتمثيل لها والا فان عملية التنمية
تبقى تتعثر ولا تستطيع ان تحقق اهدافها .

مصادر الفصل الثاني عشر

اللغة العربية :

- ١ - الليثي ، محمد علي ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ، ١٩٧٧ ص ٩ .
- ٢ - الليثي ، المرجع السابق ص ١٥ - ١٦
- ٣ - الجوهري ، محمد ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ ص ١٤٤ - ١٤٥ .
- ٥ - الجوهري ، المرجع السابق ص ١٦٢
- ٧ - الليثي ، المرجع السابق ص ١٠ - ١٢
- ٨ - السماووي ، نبيل ، المرجع السابق ص ٣٤٢ - ٣٤٣
- ٩ - المسلماني ، مصطفى ، المرجع السابق ص ١٦٩
- ١١ - سليمان ، عدلي وهاشم ، عبد المنعم ، الجماعات بين التنشئة والتنمية مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٥٤
- ١٢ - سليمان ، عدلي المرجع السابق ص ٥٥ - ٥٦
- ١٣ - الخولي ، سناء ، المرجع السابق ص ١٢٩
- ١٤ - حجازي ، محمد فؤاد ، الاسرة والتصنيع ، مكتبة وهبة القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٧٥ ص ١٣٦
- ١٥ - حجازي ، محمد فؤاد ، نفس المرجع ص ١٤٥
- ٢٠ - الخولي ، سناء ، المرجع السابق ص ٢٠ - ٢١
- ٢٤ - الخولي ، سناء المرجع السابق ص ١٣٨

- ٢٧ - حجازي ، محمد فؤاد ، نفس المرجع ص ٢٠٧
- ٢٨ - شكري ، علياء واخرون ، قراءات في الاسرة ومشكلاتها في المجتمع المعاصر ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٤ ص ٧٤
- ٢٩ - الاتحاد العام لنساء العراق ، امانة الدراسات والبحوث ، البيان الختامي مؤتمر دور المرأة في التنمية للمول عدم الانحياز والدول النامية الاخرى ص ٥٠
- ٣٠ - الاتحاد العام لنساء العراق البيان الختامي ، نفس المرجع السابق ص ٥١
- ٣١ - الاتحاد العام لنساء العراق ، البيان الختامي ، المرجع السابق ص ٥٢
- ٣٢ - السمالوطي ، نبيل ، المرجع السابق ص ٣٤٦ - ٣٤٧
- ٣٥ - السمالوطي ، نبيل المرجع السابق ص ٣٤٩
- ٤٠ - حجازي ، محمد فؤاد ، المرجع السابق ص ٣٥٣
- ٤١ - حجازي محمد فؤاد ، المرجع السابق ص ٣٥٢ - ٣٥٥
- ٤٢ - بلوي ، السيد محمد ، المجتمع والمشكلات الاجتماعية ، مكتبة الانكاو المصرية الاسكندرية ١٩٥٧ ص ٢٠٢
- ٤٦ - الخولي ، سناء - نفس المرجع ص ١٥٥ - ١٥٦

- 4) Stanley, Manfred, Social Development; Basic Books, Inc., N. Y. 1972, p.6.
- 6) Mott B. E. The organization of society, prentice Hall, Inc., London 1965. p. 76.
- 10) Vincent, E., Readings in Marriage counseling , Thomas-Crowell Company, N. Y. 1957. p. 9.
- 13) Mott, B., The organization of society, op. cit., p 300
- 15) Kunkel, John H., Society and Economic Growth; Oxford University, Press, N. Y. 1970, p 3.
- 16) Mott, B., The organization of society op. cit., pp. 300-301.
- 19) Schmiedeler, Edgar, An Introductory study of the family, The century Co. London, 1930, p 123.
family situation sumner Folkways structure
- 21) Bossard James H. S., The sociology of child Development, op cit., p. 31.
- 22) Bossard, James H. S. The Sociology of child Development, op. cit., p 33.
- 23) Bossard, The sociology of child development, p. 57.
- 25) Mott, B, The organization of society, op. cit., p. 291
- 26) Schmiedeler, Edgar, An Introductory study of the family, op. cit., p. 153.
- 33) Schmieder, Edger, An Introductory study of the family op. cit., p151.

- 34) Bossard, J. H. S., The sociology of child Development,
op. cit., p 5.
Human Resources Human Capital
- 36) Wynn, Margaret, Family Policy, op. cit., p. 21.
- 37) Schmieder, Edgar, op. cit., p 138.
- 38) Ibid., p 151.
- 39) Ibid., p 140.
Protestant Ethic Max Weber
- 43) Kunkel, Houn H., Society and Economic Growth,
op. cit. pp. 219-220.
- 44) Ibid., p 12.
- 45) Ibid., p. 12.

فهرس الجداول

- جدول رقم (١) - نسبة الطلاق في الاقطار العربية
- جدول رقم (٢) - عدد حالات الزواج والطلاق بالنسبة لمجموع السكان في العراق حسب الجنس والريف والحضر .
- جدول رقم (٣) - الزواج والطلاق في محافظات العراق لعام ١٩٧٢
- جدول رقم (٤) - حالات الطلاق ونسبتها في العراق من عام ٦٢ - ١٩٧٠
- جدول رقم (٥) - حالات الزواج والطلاق من عام ١٩٦٠ لغاية ١٩٧٧

المراجع الرئيسية للكتاب

اللغة العربية : -

- ١ - الاعظمي ، حسين علي ، احكام النكاح
مطبعة المعارف بغداد ١٩٤٨
- ٢ - الجرجاوي ، علي احمد ، حكمة التشريع وفلسفته القايره
القايره
- ٣ - الجوهري ، محمد
علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث - القايره ١٩٧٧
- ٤ - الخشاب ، احمد - الاجتماع التربوي
مكتبة القايره الحديثه القايره ١٩٧١
- ٥ - الخشاب ، مصطفى
دراسات في الاجتماع العائلي - مطبعة لجنة البيان - القايره
١٩٥٧
- ٦ - _____ ، دراسة المجتمع ، مكتبة الانجلو المصرية القايره ١٩٧٥
- ٧ - _____ ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثاني الدار القومية للطباعة -
القايره ١٩٦٥
- ٨ - الخولي ، سناء
الأسرة في عالم متغير - الهيئة المصرية العامة للكتاب -
الاسكندرية ١٩٧٤
- ٩ - الراوي ، منصور
علاقة الدخل بمشاكل السكان في العائلة العراقية - دار الحرية -
١٩٧١
- ١٠ - الزلمي ، مصطفى
التعليق على التعديل رقم ٢١ لعام ١٩٧٨ لقانون الاحوال
الشخصية مجلة القانون المقارن العدد ١٠ السنة السابعه ١٩٧٩

- ١١- السامرائي ، كامل - اشرف
الاحوال الشخصية وادارة اموال القاصرين - مطبعة الارشاد -
بغداد ١٩٧٣
- ١٢- السمالوطي ، نبيل
علم اجتماع التنمية - الهيئه العامه للكتاب - الاسكندرية ١٩٧٨
- ١٣- السيد البرنشاوي
تنظيم الاسرة اقتصاديا واجتماعيا - القاهرة
- ١٤- الغزاوي ، عباس
عادات العرب - بغداد ١٩٣٩
- ١٥- الغندور ، احمد
الطلاق في الشريعة الاسلامية والقانون - القاهرة ١٩٦٧
- ١٦- القرضاوي ، يوسف
الحلال والحرام في الاسلام - القاهرة ١٩٦٢
- ١٧- القصير ، مليحة عوني
العوامل الحضارية المؤثرة في حجم العائلة العراقية - مؤتمر الاسرة
العربية - الكويت ١٩٧٥
- ١٨- _____ ،
العائلة والرعاية الاجتماعية في العراق الحلقة الدراسية عن الاسرة
العربية - الاتحاد النسائي العربي العام - الكويت ١٩٧٢
- ١٩- _____ ،
اصل العائلة - بغداد ١٩٦٤
- ٢٠- القصير ، مليحة والعمر - من
المدخل الى علم الاجتماع - مطبعة الجامعة ١٩٨١
- ٢١- الكرمي ، حسن سعيد
الاسرة وتطورها في المحيط الاسلامي - الاتحاد العالمي لتنظيم
الوالية - المكتب الاقليمي لمنظمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا
الرباط ١٩٧١
- ٢٢- الكعبي - حاتم -
السلوك الجمعي - مكتبة الديوانية الحديثه - الديوانية ١٩٧٣
- ٢٣- الكيالي - عبد الرحمن
شريعة حمورابي اقدم الشرائع العالمية ١٩٥٨

- ٢٤- الليثي ، محمد علي
التنمية الاقتصادية - دار الجامعات المصرية الاسكندرية ١٩٧٧
- ٢٥- المسلماني - مصطفى
الزواج والاسرة - المطبعة افجيرية - القاهرة ١٩٧٥
- ٢٦- الناهي - صلاح الدين
الاسرة والمجتمع - بغداد
- ٢٧- النوري ، قيس
طبيعة المجتمع البشري ج١ و ج٢ - مطبعة أسعد - بغداد ١٩٧٠
- ٢٨- الهاشمي ، طه
تأريخ الشرق القديم ج٢ بغداد ١٩٣١
- ٢٩- الوردى - علي
طبيعة المجتمع العراقي
- ٣٠- بدوي ، السيد محمد
المجتمع والمشكلات الاجتماعيه - مكتبة الانكلو المصرية
الاسكندرية ١٩٥٧
- ٣١- حجازي - محمد فؤاد
الاسرة والتصنيع - مكتبة وهبة - القاهرة ١٩٧٥
- ٣٢- حسين ، صدام
عن الثورة والمرأة - دار الحرية للطباعة - بغداد ١٩٧٧
- ٣٣- _____ ، الديمقراطية مصدر قوة للفرد والمجتمع - دار الثورة - بغداد
تموز ١٩٧٧
- ٣٤- _____ ، نكسب الشباب لنضمن المستقبل - بغداد شباط ١٩٧٦
- ٣٥- دسوقي ، كمال
الاجتماع ودراسة المجتمع - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة
١٩٧١
- شكري ، علياء واخرون
قراءات في الاسرة ومشكلاتها في المجتمع المعاصر - دار الثقافة
للطباعة - القاهرة ١٩٧٣

- ٣٧- شكارا ، عادل
 محو الامية الازامي والتنمية ، مجلة كلية الاداب - جامعة
 بغداد عدد ٢٧ - ١٩٧٩
- ٣٨- ضود ، شيورات
 العلاقات الاجتماعية في الشرق العربي ترجمة فريد جبرائيل نجار
- ٣٩- عبد المنعم صبيح
 الاثار الاجتماعية للمهجرة الداخلية الى مناطق الصناعة في بغداد
 (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة القاهرة ١٩٦٩
- ٤٠- عبد المنعم ، نور
 المفتتح في علم الاجتماع - دار المطبوعات الجديدة - الاسكندرية
 ١٩٧٥
- ٤١- عفلق ميشيل وآخرين
 - دراسات في الاشتراكية - دار الطليعة - ١٩٦٠
- ٤٢- مذكور ، محمد سلام
 نظرة الاسلام الى تنظيم النسل - القاهرة
- ٤٣- مكيفر وبيج - المجتمع ج١ و ج٢ - ترجمة حميد العزاوي
 مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٧١
- ٤٤- وافي ، علي عبد الواحد
 الاسرة والمجتمع - دار النهضة مصر القاهرة ١٩٧٧
- ٤٥- يكن ، زهدي
 الزواج ومقارنته بقوانين العالم - مكتبة صادر ، بيروت ١٩٥٢
- ٤٧- الجمهورية العراقية - وزارة العدل - الدستور المؤقت تموز ١٩٧٠ -
 مطبعة الحرية
- ٤٨- _____ ، قانون العمل رقم ١٥١ - بغداد ١٩٧٠ وتعديلاته رقم ٨١ لعام
 ١٩٧٥
- ٤٩- _____ ، قانون تشغيل وتنظيم عمل النساء رقم ٢٦ لعام ١٩٧٢

- ٥٠ - قانون تشغيل وتنظيم عمل الاحداث رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢
- ٥١ - الجمهورية العراقية - قانون التقاعد العسكري رقم ١ لسنة ١٩٧٥
- ٥٢ - قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠
- ٥٣ - قانون التقاعد المدني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦
- ٥٤ - الضمان الاجتماعي للعمال رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦
وتعديلاته رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ ورقم ٣٩ لسنة ١٩٧١
- ٥٥ - قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩
وتعديلاته رقم ٢١ عام ١٩٧٨
- ٥٦ - قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ سنة ١٩٧٠
- ٥٧ - قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ سنة ١٩٨٠
- ٥٨ - نظام المراكز الاجتماعية رقم ٣٦ سنة ١٩٦٤
- ٥٩ - تعليمات سلف الزواج رقم ١٥ سنة ١٩٦٠
- ٦٠ - التعداد السكاني لعام ١٩٤٧ و ١٩٥٤ و ١٩٧٨
- ٦١ - المجموعة الاحصائية لوزارة المعارف ١٩٥٢
- ٦٢ - المجموعة الاحصائية لوزارة التخطيط عام ١٩٧٨
- ٦٣ - وزارة التربية - التربية في ظل الثورة ١٩٧٨
- ٦٤ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - تطور التعليم العالي في
القطر العراقي بعد ثورة ١٧ تموز
- ٦٥ - دستور حزب البعث العربي الاشتراكي - ١٩٤٧
- ٦٧ - التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب
البعث العربي الاشتراكي - القطر العراقي - بغداد ١٩٧٤
- ٦٧ - التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري التاسع لحزب
البعث العربي الاشتراكي بغداد ١٩٨٢
- ٦٨ - حزب البعث العربي الاشتراكي - القيادة القومية الثورة العربية
مجلة ٧ عدد ٤ - ١٩٧٥

- Al-Kassir, Maliha. The Iraqi Family Trends Toward Stability and Change, (Unpub. Theses) Univ. of Calif. Ber. 1956.
- Anselem, S. "The Ideal and The Chosen Mate" Amer. Jour. of Sociology 52 Oct. 1946.
- Baber R. Marriage and The Family, N. Y. Mcgrawhill 1958.
- Bell, N. and Vogel, A modern Introduction To The Family The Free Press, N. Y.
- Bell, R., Marriage and Family, Ed. Darsey Press, Homewood Ill. 1971.
- Blood, R., The Family. Collier Macmillan Ltd. London 1972
- Bossard, J. " Residential Propinquity as Factor in Marriage Selection ", Amer. Jour. of Sociology 38 Sept. 1932
- Bowman. H. Marriage For The Modern. 3ed. Appleton and Century Craft Inc. N. Y. 1959.
- Bur. W. Theory Construction and The Sociology of The Family, John Wiley & Son, N. Y. 1973.
- Burgess E., and Cortell. Predicting Success & Failiar in Marriage. N. Y. Prentice Hall Inc. 1939.
- Burgess E. and Wallen, P., Engagment and Marriage Lippencott. Phil. 1953.

- Davis, K. "The Sociology of Parent Youth Conflict."
Amer. Social Review.
- "Children of Divorced Parents." Law & Contemporary
Problems Summer 1944.
- Folsom, J. The Family and Democratic Society, John
Wiley & Son N. Y. 1948.
- Foster, H. "The Future of Family Law". Annals May
1969.
- Fox R. Kinship & Marriage, Nich Ills and Co. Ltd. N. Y.
1974.
- Goode, W., World Revolution & The Family Pattern, The
Free Press, N. Y. 1963.
- "Social Engineering and Divorce Problem"
Annals 277 No. 1950.
- . After Divorce. Glencoe Ill, The Free
Press.
- , Women in Divorce. Free Press, The Amer
Co. N. Y. 1956.
- Gumar, B., Family & Marriage. N. Y. 1965.
- Hiring, J. Marriage Adjustment, Amer. Book Co. N. Y.
1956
- Hollingshead. A., Cultural Factors in The Selection of
Marriage Mates. Amer. Sociol. Review Vol, 51,
Oct. 1950.
- International Encyclopedia of Social Scie. Vol. I. 11-12.
- Jacobes, A. Common Law Marriage Encyclopedia of
Social Sci. 4:58.

- Kenkel, W. The Family in Perspective N. Y. 1966.
- Kephart, M., The Family. Society Individual, Houghton Mifflin Co. N. Y
- Lands, P., Making Most of Marriage, N. Y. Applton cent. Croft.
- Lantz, H. Marriage, John Wiley & Son In. N. Y.
- Leslie, G. The Family in Social Context Oxford Univ. Press. N. Y. 1973.
- Murdock, G., Social Structure, Macmillan Co. N. Y. 1949
- Murdock, G. "The Family in non-European Cultures," Annals 271, 1950
- Michell, G. A dictionary of Sociology Routledge & Kegan Paul, London 1973.
- Nimiko FF. M., The Family, Houghton Boston 1934.
- Protnero, E. & Diab, L., Changing Family Pattern in the Arab East. Herdeberg Press 1974.
- Severdlon, G., "Mil Stone in Development of Soviet Law", Amer. Review on Soviet Union, Vol. 9, Oury. 1948.
- Sheup, A. Marriage & The Family Appleton-Century. N. Y. 1966.
- Spaulding C., Twenty Four Views of Marriage, N. Y. 1936
- Stephens, N. The Family in Cross Culture Perspective, Holt Rinehart & Winston, N. Y.
- Westermarck, E., History of Human Marriage. 1921.
- Winch, R., Mate Selection, Harper & Co. N. Y. 1958.
- , Marriage & The Family Henry Hott. N. Y. 1957.

الفهرس

المقدمة

الباب الاول

العائلة والقـرابة

الفصل الاول - الكيان العائلي

المبحث الاول : العائلة واهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع

١ - مفهوم العائلة

٢ - اهمية العائلة بالنسبة للفرد والمجتمع

المبحث الثاني - اهمية دراسة العائلة بالنسبة

لعلماء الانثروبولوجي والاجتماع

والاقتصاد والسياسة والتربية

١ - العائلة وعلم الانثروبولوجي

٢ - العائلة وعلم الاجتماع

٣ - العائلة وعلم الاقتصاد

٤ - العائلة وعلم السياسة

٥ - العائلة والتربية

المبحث الثالث - التطور التاريخي للعائلة

١ - العائلة عند اوائل الاغريقين

٢ - العائلة الرومانية القديمة

٣ - العائلة في نظر بعض المفكرين الاجتماعيين

افلاطون

ارسطو

اوگست كونت

لستروارد

سمز

الصفحة

٧١ - ٤١	الفصل الثاني - نظام القرابة
٥٥ - ٤١	المبحث الاول : مفهوم القرابة
٥١ - ٤٨	١ - اشكال النظام القرابي
٥٠ - ٤٩	الفخذ
٥١ - ٥٠	العشيرة
٥٥ - ٥١	٢ - التغير في النظام القرابي
٥٤ - ٥٢	التحضر واثره في تغيير النظام القرابي
٥٥ - ٥٤	التصنيع واثره في تغيير النظام القرابي
٦٧ - ٥٦	المبحث الثاني - الاثار المترتبة على القرابة
٦٥ - ٥٧	١ - القرابة والاقامة
٦٣ - ٦٠	الاقامة الامومية
٦٤ - ٦٣	الاقامة الابوية
٦٧ - ٦٥	الاقامة الامومية - الابوية
١٠٢ - ٧١	الفصل الثالث - المنظمات العائلية وصورها
٩١ - ٧٥	المبحث الاول - العائلة المركبة
٧٨ - ٧٧	١ - العائلة المركبة الناتجة
٧٩ - ٧٨	عن الاقامة الابوية
٧٩ - ٧٨	العائلة المركبة الناتجة عن
٨١ - ٧٩	الاقامة الامومية
٨١ - ٧٩	٢ - العائلة المركبة الناتجة عن
٨٢ - ٨١	الاقامة الثنائية
٨٢ - ٨١	٤ - العائلة المركبة الناتجة عن
٨٣ - ٨٢	نظام الاقامة مع العم او الخال
٨٣ - ٨٢	٥ - العائلة المركبة الناتجة عن معيشة
٨٥ - ٨٤	عدد من الازواج مع مجموعة من الزوجات
٨٥ - ٨٤	التغير الاجتماعي للعائلة المركبة
٨٧ - ٨٥	العوامل التريخية التي ساهمت في عملية التغير العائلي

الصفحة

٨٦ - ٨٥	١ - العلمانية
٨٧ - ٨٦	٢ - طغيان النزعة الانسانية
٨٧	٣ - انتشار الوعي الديمقراطي
٨٧	العوامل الحديثة التي ساهمت في عملية التغير العائلي
٨٨	١ - الفردية
٨٩ - ٨٨	٢ - الديمقراطية
٩١ - ٨٩	٣ - المساواة
٩٩ - ٩١	المبحث الثاني - العائلة النواة الحديثة
٩٩ - ٩٤	وظائف العائلة النواة

الباب الثاني

العلاقات العائلية

١٢٣ - ١٠٥	الفصل الرابع - طبيعة العلاقات العائلية
١١٢ - ١٠٧	العوامل التي ادت الى تكوين العلاقات الاجتماعية
١٠٧	١ - الاشباع الشخصي
١٠٨	٢ - الاهداف والمصالح المشتركة
١٠٨	٣ - التوقعات والالتزامات
١٠٩	٤ - التبادل المشترك
١٠٩	٥ - القوة
١١٢ - ١٠٩	العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقات الاجتماعية
١١٠ - ١٠٩	١ - الخصائص البيولوجية
١١٠	٢ - البيئة الثقافية
١١٢ - ١١٠	٣ - الخبرات الشخصية
١١٧ - ١١٢	وجهات النظر في تفسير العلاقات الاجتماعية

الصفحة

١١٣ - ١١٢	١ - نظرية دوبرول
١١٥ - ١١٤	٣ - نظرية روس
١١٥ - ١١٤	٣ - نظرية روس
١١٧ - ١١٥	٤ - نظرية كولي
١٢٠ - ١١٧	تطور ونمو العلاقات الاجتماعية العائلية
١٢١	١ - التكيف العاطفي
١٢٢	٢ - التكيف الجنسي
١٢٢	٣ - التكيف الاقتصادي
١٢٣	٤ - التكيف الثقافي
١٤٢ - ١٢٧	الفصل الخامس - انواع العلاقات الاجتماعية
١٣١ - ١٢٩	اثر النظام القرابي على بناء العلاقات الاجتماعية العائلية
١٣٤ - ١٣٢	البناء الاجتماعي للعلاقات الاجتماعية ما بين الزوج والزوجة
١٣٦ - ١٣٤	البناء الاجتماعي للعلاقات الاجتماعية ما بين الاباء والابناء والاجداد
١٤٠ - ١٣٦	نظام المحارم والعلاقات الجنسية

الباب الثالث

العائلة العراقية

٢٢٤ - ١٤٥	الفصل السادس - كيان العائلة العراقية
١٤٥	المبحث الاول عوامل الثبات والتغير
١٥٣ - ١٤٩	١ - التطورات السياسية
١٦٢ - ١٥٣	٢ - التطورات الاقتصادية
١٥٩ - ١٥٥	التحضر
١٦٢ - ١٥٩	التصنيع
١٦٦ - ١٦٢	٣ - التطورات الثقافية
١٨٤ - ١٦٧	المبحث الثاني - صور العائلة العراقية
١٧٤ - ١٦٨	العائلة التقليدية المركبة

الصفحة

١٧٤ - ١٨٤	العائلة العراقية الحديثه
٢١٤ - ١٨٤	المبحث الثالث - التخطيط الاجتماعي والتحولات الاشتراكية
١٩٢ - ١٨٧	وأثره في تنسية العائلة العراقية
١٩٢ - ١٨٧	١ - التقرير الساسي ومنتشورات الحزب والثورة
	والعائلة والمرأة
١٩٩ - ١٩٣	٢ - التشريعات القانونية
٢٠٠ - ١٩٩	٣ - الخدمات العامة
٢٠٣ - ٢٠١	الخدمات التربوية
٢٠٤ - ٢٠٣	الخدمات الصحية
٢٠٦ - ٢٠٥	المنافع العامة الاخرى
٢١٤ - ٢٠٦	٤ - الخدمات والرعاية الاجتماعية
٢٠٩ - ٢٠٨	مراكز تنظيم الاسرة
٢٠٩	مراكز رعاية الامومة والطفولة
٢١٠ - ٢٠٩	دور الحضانه
٢١٠	مراكز ودور رعاية الاطفال والاحداث
٢١١ - ٢١٠	دور رعاية المسنين والمقعدين
٢١٢ - ٢١١	مراكز رعاية الاحداث الجانحين
٢١٣ - ٢١٢	دور رعاية المعوقين
٢١٣	لجان رعاية الاسرة
٢١٤	٥ - الاعانات

الباب الرابع

اختيار الشريك والزواج

٢٢٧ - ٢٦٠	الفصل السابع - اختيار الشريك
٢٢٩	المبحث الاول - العوامل المؤثرة في اختيار الشريك
٢٣٦ - ٢٢٩	١ - التماثل
٢٣٩ - ٢٣٦	٢ - القرب
٢٤١ - ٢٣٩	٣ - اشباع الحاجات الشخصية

الصفحة

٢٤٣ - ٢٤١	٤ - فكرة الشريك المثالي
٢٤٤ - ٢٤٣	٥ - الصورة الابوية
٢٤٦ - ٢٤٤	٦ - الاختلاف
٢٤٧ - ٢٤٦	٧ - الاختيار المفضل
٢٥٦ - ٢٤٧	المبحث الثاني - اختيار الشريك في المجتمعات المختلفة
٢٤٩ - ٢٤٧	الاختيار في المجتمعات التقليدية
٢٥٥ - ٢٤٩	الاختيار في العراق وفي المجتمعات الحديثه
٢١٨ - ٢٦١	الفصل الثامن - الزواج
٢٧٤ - ٢٦٨	المبحث الاول - مفهوم الزواج وطبيعته
٢٩١ - ٢٧٥	المبحث الثاني - صور الزواج
٢٧٦ - ٢٧٥	١ - الزواج الفردي
٢٨٠ - ٢٧٦	٢ - تعدد الزوجات
٢٨١ - ٢٨٠	٣ - تعدد الازواج
٢٨٣ - ٢٨١	٤ - الزواج الجماعي
	تقسيم الزواج حسب الجهة
٢٨٢	١ - الزواج الشرعي
٢٨٣ - ٢٨٢	٢ - الزواج المدني
٢٨٤ - ٢٨٣	٣ - الزواج العرفي
٢٨٣ - ٢٨١	٤ - الزواج الجماعي
٢٩٠ - ٢٨٦	تقسيم الزواج من حيث الالتزامات المادية
٢٨٨ - ٢٨٦	١ - الزواج بعوض
٢٩٠ - ٢٨٨	٢ - الزواج من دون عوض
٢٩١ - ٢٩٠	التحريم الجنسي وصور الزواج
٢٩٠	١ - الزواج الخارجي
٢٩١	٢ - الزواج الداخلي
٣١٥ - ٢٩١	المبحث الثالث - الزواج الناجح
٣١١ - ٢٩٧	مقومات الزواج الناجح

الصفحة

٢٩٨	١ - الدوام
٢٩٩ - ٢٩٨	٢ - تطور الشخصية
٣٠١ - ٢٩٩	٣ - الاقتناع او الاشباع
٣٠٤ - ٣٠١	٤ - الوحدة
٣٠٥ - ٣٠٤	٥ - الصحبه
٣٠٨ - ٣٠٥	٦ - التكيف
٣٠٩ - ٣٠٨	٧ - التوقع الاجتماعي
٣١١ - ٣٠٩	٨ - السعادة

الباب الخامس

العائلة والقانون

٣٥٠ - ٣١٩	الفصل التاسع - النظم العائلية
٣٢٧ - ٣٢٣	المبحث الاول - تنظيم الزواج
٣٢١ - ٣٢٧	أ - عقد الزواج
٣٣١ - ٣٢٨	شروط عقد الزواج
٣٣٨ - ٣٣١	ب - موانع الزواج
٣٣٢ - ٣٣١	١ - الموانع المبنية على القرابة
٢٨٣ - ٢٨٣	التحريم بسبب الدم
٣٣٢	التحريم بسبب المصاهرة
٣٣٣ - ٣٣٢	التحريم بسبب التبني
٣٣٤ - ٣٣٣	٢ - الموانع الصحية
٣٣٥	٣ - الموانع الدينية
٣٣٦ - ٣٣٥	٤ - الموانع الطبقية او العرقية
٣٣٨ - ٣٣٦	٥ - مانع السن
٣٣٧	الاثار الطبيعية
٣٣٨ - ٢٣٧	الاثار الاجتماعية النسبية
٣٤٠ - ٣٣٨	ج - صور الزواج
٣٤١	المبحث الثاني - تنظيم الطلاق
٣٤٦ - ٣٤٥	اسباب الطلاق القانونية

الصفحة

٣٤٧ - ٣٤٦	اثار الطلاق القانونية
٣٨٢ - ٣٥١	الفصل العاشر - العائلة وقانون الاحوال الشخصية في العراق
٣٦٢ - ٣٥٣	المبحث الاول - تنظيم الزواج في العراق
٣٥٥ - ٣٥٤	١ - الاتفاق
٣٥٧ - ٣٥٦	٢ - الاهلية
٣٥٦	البلوغ
٣٥٧ - ٣٥٦	العقل
٣٥٧	٣ - الشهود
٣٥٩ - ٣٥٨	٤ - التسجيل
٣٥٩	موانع الزواج في العراق
٣٥٩	١ - بسبب الدم
٣٥٩	٢ - المصاهرة
٣٦١ - ٣٥٩	٣ - الرضاعة
٣٦٢ - ٣٦١	تنظيم صور الزواج
٣٦٢ - ٣٦٣	الاثار القانونية المترتبة على عقد الزواج
٣٧٨ - ٣٦٣	المبحث الثاني - تنظيم الطلاق في العراق
٣٦٨ - ٣٦٧	انواع الطلاق
٣٧١ - ٣٦٨	الاسباب القانونية الموجبة للطلاق
٣٧٢	الاثار القانونية للطلاق
٣٧٥ - ٣٧٣	المبحث الثالث - تنظيم النفقة ، الحضانه ، الوصية والميراث
٣٧٤ - ٣٧٣	أ - النفقة
٣٧٤ - ٣٧٣	الزوجيه
٣٧٤	النفقة بسبب القرابة
٣٧٤	النفقة بسبب الملك
٣٧٥	ب - الحضانه

الصفحة

٣٧٧ - ٣٧٧

ج - الوصية

٣٧٨ - ٣٣٧

د - الميراث

الباب السادس

صور من المشكلات العائلية

٤٣٣ - ٣٨٥

الفصل الحادي عشر - التفكك العائلي

٣٩٥ - ٣٨٦

المبحث الاول - الصراع بين الوالدين والابناء

٤٣٢ - ٣٩٦

المبحث الثاني - الطلاق

٤٠٢ - ٣٩٨

١ - العوامل المؤدية للطلاق

٤١٢

٢ - الطلاق في المجتمعات المختلفة

٤٠٤ - ٤٠٣

الطلاق في الشعوب البدائية

٤١٢ - ٤٠٤

الطلاق في المجتمعات المتحضرة

٤٣٢ - ٤١٢

٣ - الطلاق في العراق

٤١٤ - ٤١٣

اسباب الطلاق في العراق

٤٢٠ - ٤١٤

اتجاه الطلاق في العراق

٤٢٠

العلاقة بين الطلاق وفترة الزواج

٤٣١ - ٤٢٠

العلاقة بين الطلاق وسن الزواج

٤٢١

العلاقة بين الطلاق والزواج بالاقارب

٤٢١

علاقة الطلاق بالمستوى التعليمي

٤٢١

علاقة الطلاق بالمستوى الاقتصادي

٤٢٨ - ٤٢٢

٤ - اثار الطلاق

الباب السابع

العائلة والتنمية

٤٦٤ - ٤٣٥

الفصل الثاني عشر - العائلة والتنمية

٤٤٤ - ٤٣٩

١ - الاسباب الموجبة للاهتمام

بالسياسات التنموية

٤٤٦ - ٤٤٤

٢ - التنمية والتغير العائلي

الصفحة

٤٤٦ - ٤٥٠	٣ - التنمية وعملية التغيير البنائي والوظيفي للعائلة
٤٥٠ - ٤٥١	٤ - التنمية وتغيير مكانة المرأة
٤٥٣ - ٤٥٤	٥ - التنمية وتغيير سلطة ومكانة الرجل في العائلة
٤٥٤ - ٤٥٥	٦ - التنمية وتغيير المكانة الاجتماعية للابناء
٤٥٦ - ٤٥٨	٧ - التنمية وتنظيم وقت الفراغ والعائلة
٤٥٩ - ٤٦١	٨ - التنمية وتغيير السلوك العائلي
٤٦٧	فهرست الجداول : -
٤٦٨ - ٤٧٥	مراجع الكتاب الاساسية : -
٤٧٧ - ٤٨٦	الفهرست : -



مطبعة جامعة بغداد

١٩٨٥



رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببيضا ٨٢٨ لسنة ١٩٨٥

طبعة بامستيفك

سعر النسخة الواحدة (٣) دينار